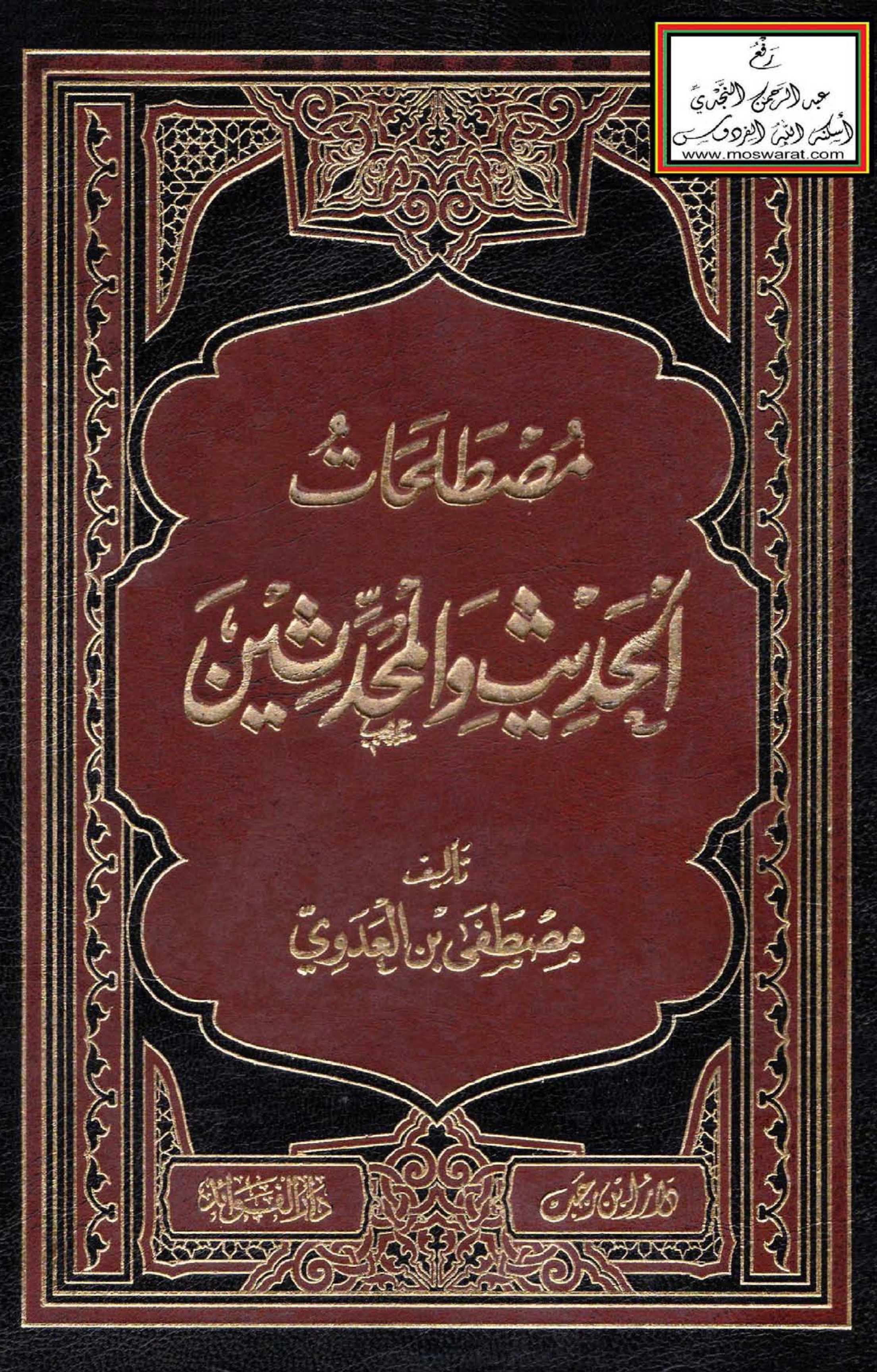

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
مصطلحات
الحديث والمحدثين
تأليف
مصطفى بن العدوي
دار ابن رجب
دار الفوائد


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مصطلحات الحديث والمحدثين

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م

اسم الكتاب: مصطلحات الحديث والمحدثين
اسم المؤلف: مصطفى بن العدوي
القطع: ١٧×٢٤سم
عدد الصفحات: ٣٨٤ صفحة
سنة الطبع: ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م

رقم الإيداع: ١٩٢٨٣/ ٢٠١٧

ترقيم دولي: 978-977-390-225-2

دار ابن رجب طبع. نشر. توزيع دار الفوائد

المركز الرئيسي: فارسكور- تليفاكس: ٠٠٢٠٥٧٣٤٥٤٤٥٥ - جوال: ٠١٢٢٢٣٦٨٠٠٢
فرع القاهرة: ١٣ شارع البيطار- خلف الجامع الأزهر- هاتف: ٠٠٢٠٢٢٥١٤١٠١٥
فرع المنصورة: ٣٣ عزبة عقل - هاتف: ٠١٠٢٥٣٦٠٣٣٥
Web site: www.daribnragb.com
Email: ibnragb@gmail.com

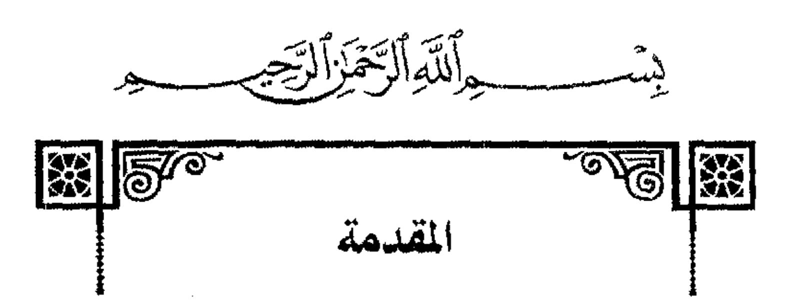
مصطلحات الحديث والمحدثين

تأليف

أبي عبد الله مصطفى العدوي

دار ابن رجب
دار الفوائد





المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

وبعد:

فإن الله عز وجل لم يخلق الخلق عبثًا، فتعالىٰ الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا، وقد قال عز وجل: ﴿أَفَحَسِبۡتُمۡ أَنَّمَا خَلَقۡنَٰكُمۡ عَبَثٗا وَأَنَّكُمۡ إِلَيۡنَا لَا تُرۡجَعُونَ ١١٥ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡحَقُّۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡكَرِيمِ ١١٦﴾ [المؤمنون: ١١٥، ١١٦].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦].

وكذا فإنه عَزَّوَجَلَّ لم يترك الخلق سدىٰ وهملًا، بلا ثواب ولا عقاب، كلا بل قال تعالىٰ: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾ [القيامة: ٣٦].

وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥].

فالله عَزَّوَجَلَّ خلق الخلق وسيحاسبهم ويجازيهم، خلقهم جل وعلا لغاية سامية، ألا وهي عبادته وحده لا شريك له، وقد قال تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، ولهذا أرسل الله عَزَّوَجَلَّ الرسل فقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥].

وأنزل تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ علىٰ المرسلين كتبًا لإرشاد العباد ولهدايتهم، كما قال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

وأمرنا الله عَزَّوَجَلَّ باتباع الرسل واتباع ما جاءونا به من البينات والكتب.

ولقد وصانا الله عَزَّوَجَلَّ وحذرنا لَمَّا قُدِّر علىٰ أبينا آدم وأمنا حواء عليهما السلام الإخراج من الجنة والإهباط إلىٰ الأرض؛ وصانا وحذرنا بقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا﴾ [طه: ١٢٣، ١٢٤].

وقال تعالىٰ في شأن رسله الكرام – آمرًا بطاعتهم –: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤].

فكان لزامًا أن يطاع رسل الله الكرام عليهم أفضل الصلاة وأتم السلام فهم صفوة الخلق اجتباهم الله لرسالته واختارهم من بين خلقه فالحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.

وكان خاتمُ النبيين رسولنا الكريم محمدُ بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم عليه أتم صلاة وأفضل تسليم؛ أرسله الله عز وجل بالحق بين يدي الساعة بشيرًا ونذيرًا وداعيًا إلى الله بإذنه وسراجًا منيرًا.

وأمرنا الله بطاعته، وبيَّن أن الهدى في ذلك.

قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [الأنفال: ٢١].

وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقال تعالى في شأن هذا الرسول الكريم: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

وأعود فأقول: لقد أنزل الله عز وجل على رسوله محمد ﷺ كتابًا كريمًا، كتابًا مجيدًا، ومباركًا، كتابًا عزيزًا حكيمًا، وكان مما أنزله الله في هذا الكتاب العزيز قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]

فبَيَّنت سنة رسول الله ﷺ كثيرًا مما أُجمل من كتاب الله عز وجل وفصلته تفصيلًا وذلك في كل الأبواب.

ففي باب قضاء الحاجة: كيف نقضي حاجتنا، هل نستقبل القبلة أم لا عند



قضاء الحاجة؟ وهل نتمسح باليمين أم لا؟ وكيف نستجمر؟ وكوننا نستتر عند قضائها، والتحذير من ارتداد البول... إلىٰ غير ذلك، كله بينته سنة رسول الله ﷺ.

وكذا الوضوء: الذي أُمرنا به عند القيام للصلاة: هل نتوضأ عند كل قيام لكل صلاة، أم نتوضأ إذا قمنا إلىٰ الصلاة ونحن علىٰ غير وضوء؟

وهل تسبق الوضوء نية؟ وهل معه تسمية؟ والمضمضة والاستنشاق ليس لهما ذكر في كتاب الله فهل نتمضمض ونستنشق؟ وما الذكر عقب الوضوء؟ وما نواقض هذا الوضوء؟

وكذا توابع الوضوء: من المسح علىٰ الخفين، والمسح علىٰ الجورب، وتوقيت ذلك المسح، فكل ذلك مفصلٌ في سنة رسول الله ﷺ.

وكذا الغُسل: الذي أُمرنا به في مواطن: كيف نغتسل؟ ومن أي شيء نغتسل؟ جلّ ذلك مبين بسنة رسول الله ﷺ.

وكذا الأذان: الذي ينادىٰ به للصلوات: كيف الأذان؟ وما وقته؟ وما ألفاظه وأحكامه وفضائله وآدابه؟ كل ذلك مبين بسنة رسول الله ﷺ.

وكذا الصلاة: فقد أمرنا الله عَزَّوَجَلَّ أمرًا عامًّا بالصلاة إذ قال: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣].

وقال سبحانه: ﴿ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

لكن كيف نُصلي؟ وبمَ نفتتح الصلاة، وبمَ نقرأ، وكيف نركع؟ وماذا نقول في الركوع، وماذا نقول في السجود؟ وكم سجدة في كل ركعة؟ وكيف نتشهد؟ وكيف نخرج من الصلاة؟ والظهر كم ركعة والعصر كم ركعة، وكذا المغرب والعشاء والصبح؟!

لقد قال ﷺ: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

وكذا فقد قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] فكيف نصلي الجمعة، وكيف الخطبة، وعلىٰ من تجب، وعلىٰ من لا تجب؟ وكذا كل ما يتعلق بالجمعة.

فصفة صلاة الجمعة: بينتها سنة رسول الله ﷺ، وعموم ما يتعلق بالجمعة بينته سنة رسول الله ﷺ.

وصفة صلاة العيدين: بينتها سنة رسول الله ﷺ.

وصفة صلاة الاستسقاء: بينتها سنة رسول الله ﷺ.

وصفة صلاة الكسوف: بينتها سنة رسول الله ﷺ.

والجنائز وما ورد فيها من أحكام: بينتها السنة المباركة فغُسل الميت لم يرد صريحًا في كتاب الله، ومن ثَم كيف يُغسل؟ وكذا كيفية الصلاة علىٰ الجنازة.

وكيفية الكفن، وفضل الدعاء للميت، وكيفية الصفوف في الصلاة علىٰ الجنازة وكذا النهي عن النياحة ولطم الخدود وشق الجيوب والنهي عن الدعاء بدعوىٰ الجاهلية، كل ذلك بينته سنة رسول الله ﷺ.

وكذا أمرُ الزكاة: كيف نُزكي؟ وكم نزكي؟ وما مقدار النصاب؟ وما وقت الزكاة؟ وممن تؤخذ؟ وأين تُصرف؟ كل ذلك مجمل في كتاب الله مفصل في سنة رسول الله ﷺ.

وكذا الصيام: ما المحظور علينا فيه؟ وما المباح لنا؟ وصوم أيام معلومة معينة غير الفريضة لم يرد له ذكر صريح في كتاب الله ﷻ لكن بينت ذلك السنة؛ كصوم يوم عاشوراء وصوم يوم عرفة وكذا صوم الاثنين والخميس والثلاثة البيض من كل شهر، فضل كل ذلك مبين في السنّة.



وكذا النهي عن صوم يوم النحر وأيام التشريق ويوم الفطر وإفراد الجمعة بالصوم.

وكذا الحجّ: فقد أُجمل ذِكره في كتاب الله عز وجل وفصلته سنة رسول الله ﷺ تفصيلًا.

فلم تُبيَّن في كتاب الله مواقيتُ الحج المكانية ولا الزمانية وبُيِّنت في سنة رسول الله ﷺ.

ولم تُذكر تفصيلًا أقسام الحج (الإفراد والقِران والتمتع) وذُكر ذلك في السنّة.

ولم يُذكر في كتاب الله ما يلبسه المحرم وما لا يلبسه، وذُكر ذلك في السّنة.

وكذا الحائض: ماذا تصنع في حجها وعمرتها؟ وبُيِّن ذلك في السنّة.

وكيف الطواف؟ ومن أين نبدأ؟ وإلىٰ أين ننتهي؟ وكم شوطًا نطوف؟ وكم شوطًا نسعىٰ بين الصفا والمروة؟ والجمع بين الصلوات بعرفات ومزدلفة والصلاة بمزدلفة ورمي الجمار وطواف الوداع... وغير ذلك من التفاصيل، كل ذلك مبين بسنّة رسول الله ﷺ.

وكذا البيوع: ما يحل منها وما يحرم، وبيع الغرر والملامسة والمنابذة والنجش، وبيع الثمر قبل بُدو الصلاح والغرر في البيوع وبيع التصاوير وتحريم التجارة في الخمر وبيع الميتة والأصنام وثمن الكلاب، فأحكام ذلك كله مبينة في سنّة رسول الله ﷺ.

وكذا أنواع الربا: كربا الفضل وربا النسيئة، كل ذلك أوضحته سنّة رسول الله ﷺ.

وكذا الوكالة في البيوع وفي غيرها، كل ذلك بينته السنّة.

والديون وأحكامها، والمزارعة والحرث والشرب والمساقاة.

وأحكام الصلح وأحكام اللقطة وأحكام الوقف والوصايا.

وكذا الجهاد وأحكامه، والغنائم وقسمتها، والأسرىٰ وما يتعلق بهم، وأنواع التحالفات والعهود والجزية والموادعة، كل ذلك مبين بسنّة رسول الله ﷺ.

وكذا الصحابة وفضائلهم والمغازي والسِّير، كل ذلك مبيَّن في السنّة.

وكذا أبواب النكاح والطلاق والخلع والنشوز والخِطبة، وما يتعلق بذلك، فتفصيلاته أوضحتها سنّة رسول الله ﷺ.

والمحرمات من الرضاع والنسب، كل ذلك موضح بالسنّة مع الكتاب العزيز.

والمعاشرة الزوجية بتفصيلاتها، وحق الزوجة علىٰ زوجها وحق الزوج علىٰ زوجته.

والعِدد والإحداد والإيلاء والهجران، كل ذلك بُينت أحكامه بالسنّة المباركة.

والأطعمة والأشربة؛ وما يتعلق بهما من أحكام، وكذا الذبائح والصيد والأضاحي والعقائق، كل ذلك وُضحت أحكامه بالسنّة المباركة الميمونة.

وكذا أحكام المرضىٰ والرقىٰ والتعاويذ، وأحكام اللباس وأبواب الأدب والسلام والاستئذان والشفاعات والهدايا والرشوة، كل ذلك مبيَّن بسنّة رسول الله ﷺ.

وكذا صيغ الأذكار والدعوات، والمستحب والمكروه والمحرم والواجب، وكذا التعاويذ والحروز، كل ذلك مبيَّن بالسنّة.

والتفصيلات في أبواب الأيمان والنذور والكفارات، كل ذلك أوضحته السنّة.

* والمواريث والديات، والحدود والقصاص والأحكام والغصب والإكراه والحيل، كل ذلك أوضحته السنّة وبينت المحظور والجائز.

وثَم مثال في أبواب الحدود: ألا وهو قول الله تعالىٰ: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨].

فمن أين تُقطع اليد؟ وفي كم تُقطع اليد؟

إن اليد تُقطع في ربع دينار فصاعدًا كما ورد عن رسول الله ﷺ[1].

وأبواب الفتن وأشراط الساعة، وأبواب التوحيد، وما يتعلق به، كل ذلك أوضحته السنّة المباركة الميمونة.

ففي الجملة، نقول: إن سنّة رسول الله ﷺ توضح ما أُجمل في الكتاب العزيز وتبينه بيانًا شافيًا وتُفصله تفصيلًا.

فصلوات ربي وسلامه علىٰ نبيه وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان.

فكيف يتسنىٰ لشخص بعد هذا البيان أن يهجر سنّة نبيه محمد ﷺ أو يتخلىٰ عنها أو يُزَهِّد الناس فيها؟! إنه لا يتجاسر علىٰ ذلك إلا زنديق يريد الانفصام من الدين والتخلي عنه والطعن فيه.

وكما أن سنّة رسول الله ﷺ تبين ما أُجمل من آي الكتاب العزيز، فإنها أيضًا أصلٌ من أعظم الأصول لتفسير آياته، فكتاب الله يُفسِّر بعضه بعضًا، وكذا تفسره سنّة رسول الله ﷺ.

وكذلك فإن سنّة رسول الله ﷺ تستثني من الآيات أمورًا، وتضيف إليها إضافات.

فعلىٰ سبيل المثال:

قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٧٨٩، ٦٧٩٠).

بيَّنت سنّة رسول الله ﷺ أن هناك ملابس مستثناة وحُليًّا مستثنىٰ، فقد قال رسول الله ﷺ في شأن الذهب والحرير: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَىٰ ذُكُورِ أُمَّتِي حِلٌّ لإِنَاثِهَا»(١).

وكذا الوارد في نهي المرأة علىٰ لِبْسَةِ الرجل، ونهي الرجل عن لِبْسَةِ المرأة، والنهي عن تشبه بعضهم ببعض.

وقوله تعالىٰ: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنزِيرِ﴾ [المائدة: ٣].

استثني من الميتة ميتتان، فهما لنا حلال ألا وهما السمك والجراد، واستثني من الدماء الكبد والطحال، كما في الأثر عن ابن عمر رضي الله عنهما(٢) وكذا أُحلَّت لنا ميتة البحر؛ لحديث النبي ﷺ: «هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ»(٣) وذلك في شأن البحر.

وكذلك قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [الأنعام: ١٤٥].

فأضيف إلىٰ هذه المحرمات محرماتٌ أُخر، وذلك بسنّة رسول الله ﷺ، فإن النبي ﷺ حرَّم كل ذي ناب من السباع، وكل ذي مِخلب من الطير(٤).

فحُرِّمت بذلك الكلاب والسباع والصقور والنمور والعقارب والحيات.

---

(١) صحيح بمجموع طرقه: وقد أخرجه ابن ماجه (٣٥٩٥)، والنسائي (٥١٤٤) (٨/ ١٦٠)، وأحمد (١/ ١١٥).

(٢) الطبري بإسناد صحيح موقوفًا علىٰ ابن عمر رضي الله عنه وله حكم المرفوع (أثر ١٢٧٠٠).

(٣) صحيح: أخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩) وغيرهما.

(٤) أخرجه مسلم (١٩٣٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا.

وأخرج البخاري (٥٥٣٠) ومسلم (١٩٣٢) من حديث أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه نهىٰ النبي ﷺ عن كل ذي مخلب من السباع.

وكذا فقد نهىٰ رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر الإنسية[١].

وكذا قضاء رسول الله ﷺ بالشاهد مع اليمين، إضافة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا۟ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

ففي «صحيح مسلم» من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قضىٰ بيمين وشاهد[٢].

وكذلك فأن هذه السنة المباركة توضح ما أجمل من القصص القرآني.

ورد في تفسير قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ ۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ۝٦٩﴾ [الأحزاب: ٦٩].

ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إِنَّ مُوسَىٰ كَانَ رَجُلاً حَيِيًّا سِتِّيرًا لا يُرَىٰ مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتِحْيَاءً مِنْهُ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَقَالُوا: مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسَتُّرَ إِلاَّ مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ إِمَّا بَرَصٌ وَإِمَّا أُدْرَةٌ[٣] وَإِمَّا آفَةٌ. وَإِنَّ اللهَ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا لِمُوسَىٰ، فَخَلاَ يَوْمًا وَحْدَهُ فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَىٰ الْحَجَرِ ثُمَّ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ إِلَىٰ ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ، فَأَخَذَ مُوسَىٰ عَصَاهُ وَطَلَبَ الْحَجَرَ فَجَعَلَ يَقُولُ: ثَوْبِي حَجَرُ ثَوْبِي حَجَرُ! حَتَّىٰ انْتَهَىٰ إِلَىٰ مَلإٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَرَأَوْهُ عُرْيَانًا أَحْسَنَ مَا خَلَقَ اللهُ، وَأَبْرَأَهُ مِمَّا يَقُولُونَ، وَقَامَ الْحَجَرُ فَأَخَذَ ثَوْبَهُ فَلَبِسَهُ وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ، فَوَاللهِ إِنَّ بِالْحَجَرِ لَنَدَبًا مِنْ أَثَرِ ضَرْبِهِ ثَلاَثًا، أَوْ أَرْبَعًا، أَوْ خَمْسًا فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَىٰ:**

---

(١) أخرجه البخاري (٤٢١٦) ومسلم (١٤٠٧).

(٢) مسلم (١٧١٢).

(٣) الأُدرة: انتفاخ الخُصية. (أدِر) انتفخت خُصيته لتسرب سائل في غلافها.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا ﴿٦٩﴾﴾ [الأحزاب: ٦٩](١).

وكذا في أمر الزكاة، إذ الله قال: ﴿وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٤١].

بينت سنّة رسول الله ﷺ أن لا صدقة فيما دون خمس أوسق(٢).

فالحاصل أن شأن سنّة رسول الله ﷺ (أقواله وأفعاله وتقريراته وهديه وسمتُهُ ودلّه إلىٰ غير ذلك) شأنها عظيم للاقتداء والاقتفاء والاتباع والامتثال والاسترشاد والاستبصار والطاعة والاهتداء(٣)، فكان لزامًا أن تُولىٰ سنّة رسول الله ﷺ اهتمامًا، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**أَلاَ إِنِّيْ أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، أَلاَ يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ فَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَلاَلٍ فَأَحِلُّوهُ وَمَا وَجَدْتُمْ فِيهِ مِنْ حَرَامٍ فَحَرِّمُوهُ...**»(٤)، وقال ﷺ: «**مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي**»(٥)، فالسنّة شأنها عظيم، ومقامها كريم، وقد قال ﷺ: «**لاَ أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَىٰ أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِيْ مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لاَ نَدْرِيْ مَا وَجَدْنَا فِيْ كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ**»(٦)، وقال صلوات

---

(١) البخاري (٣٤٠٤) وفي عدة مواطن، ومسلم (٣٣٧) وهو عند مسلم في موطنين.

(٢) البخاري (١٤٠٥) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا: «ليس فيما دون خمس أوسق صدقة..» ومسلم (٩٧٩).

(٣) وراجع لذلك ولأمثلة ذلك رسالتي «محمد رسول الله» وكذا كتابي «إمام المتقين وأثر سنته في فهم القرآن الكريم».

(٤) صحيح: أخرجه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي بنحوه (٢٦٦٤)، وعنده من الزيادة «وإن ما حرَّم رسول الله ﷺ كما حرَّم الله».

(٥) البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٠٤١).

(٦) أخرجه أبو داود (٤٦٠٥) بسند صحيح.

الله وسلامه عليه: «إِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأْتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»(١).

وأعود فأقول إن خير هدي وأكمله وأتمه وأفضله هدي محمد ﷺ فلزم الاتباع ولزم الاقتفاء، ولزم الوقوف علىٰ سنّة رسول الله ﷺ ولزم العلمُ بها، وكلما ترقىٰ العبد في ذلك ارتفع درجات، لدخوله في قوله تعالىٰ: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [المجادلة: ١١].

وقد قال صلوات الله وسلامه عليه: «نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا ثُمَّ أَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا»(٢)، وقد قال رسول الله ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»(٣).

هذا، وكما هو معلوم، فقد انتشر الإسلام وحقق الله ﷻ ما وعد به، وتحقق قول الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [التوبة: ٣٣]، فدخل قومٌ كثيرون في دين الله أفواجًا، وأظهر الله دينه وأعزَّ رسوله والمسلمين.

ثم إن قومًا من أهل النفاق دخلوا في هذا الدين خوفًا ونفاقًا وغشًّا وخداعًا، فكذبوا علىٰ رسول الله ﷺ وافتروا عليه، وتقوّلوا عليه ما لم يقله وزادوا علىٰ حديثه ونقصوا، للتلبيس علىٰ الناس وخداعهم والتشويش عليهم، فافتروا الكذب علىٰ رسول الله ﷺ، ودسّوا علىٰ أحاديثه دسائس فقيض الله ﷻ لدينه من يُدافع عنه وقيض لسنّة نبيه ﷺ من يحفظها وينقيها مما شابها ومما اعتراها!

قيض الله ﷻ جهابذة وحفاظًا لهذا الدين يدافعون عنه وينافحون، وقيض

---

(١) أخرجه البخاري مع الفتح (١٠/ ٣٧٧)، ومسلم (٤/ ٨٣٦).

(٢) صحيح متواتر.

(٣) البخاري (٣٤٦١).

للسنّة من يدافع عنها ويحفظها، فبين هؤلاء العلماء الجهابذةُ والحفاظُ النقاد ما وضعه الوضَّاعون الكذابون والغشاشون المفترون، بيَّنوا ذلك للناس لاتقائه والحذر منه، والابتعاد عنه، والحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه.

ثم إن من أهل الإسلام قومٌ حسنت نواياهم وحسن إسلامهم، ولكن كما قال تعالىٰ في شأن خلقه: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]، فالناس مختلفون في حفظهم وفهمهم وقوة إدراكهم واستيعابهم، فقد يروي شخصٌ حديثًا عن رسول الله ﷺ، ولكن لضعفٍ في حفظه يخطئ في الحديث، وكذا يخطئ لشدة نسيانه، أو لكثرة أوهامه، يخطئ فيما ينقل عن رسول الله ﷺ فيزيد في الحديث زيادات أو يختصره اختصارًا مخلًّا، وأحيانًا يكون الحديث إنما هو قول صحابي فيرفعه الراوي إلىٰ رسول الله ﷺ. وقد يكون القول من الإسرائيليات فينسبه الراوي إلىٰ رسول الله ﷺ.

وقد يظن أحدٌ من الناس، أنه لتخويف الناس ينبغي أن ينسب الكلام إلىٰ رسول الله ﷺ فيقع في خطأ فادح وجرمٍ عظيم لكذبه علىٰ رسول الله ﷺ وهو لا يدري خطورة ما يصنع.

فالحاصل أنه قد دخل في سنَّةِ رسول الله ﷺ ما ليس منها، ونُسب إلىٰ رسول الله ﷺ ما لم يقله، سواء كان ذلك عن عمدٍ –كما صنع الوضَّاعون الكذابون وغيرهم– أو كان عن خطأ وسهو وغفلةٍ وقلة حفظ، وكثرة أوهام، إلىٰ غير ذلك.

فكان لزامًا أن تُنقىٰ سنّة رسول الله ﷺ مما شابها حتىٰ يتبين ما قاله رسول الله ﷺ مما لم يقله، فقام أهل الحديث والعلم والمعرفة بسنّة رسول الله ﷺ بوضع قواعد وضوابط وأصولٍ لبيان ما قاله النبي ﷺ وما صح عنه من فعله أو تقريره، وكذا لبيان صحة ما قاله الصحابي فمن بعده وذلك دفاعًا عن الدين

وصيانةً لسنة النبي الأمين عليه أفضل صلاة وأتم تسليم.

لقد قام أهل العلم بما أوجبه الله عليهم في هذا الصدد فصنفت كتب لبيان القواعد والضوابط والأصول لتصحيح الأخبار والوقوف علىٰ صحيحها من سقيمها، وبيان ناسخها من منسوخها، وبيان الشاذ منها والمحفوظ، والمنكر منها والمعروف، والمعلّ منها والصحيح الثابت وغير الثابت.

لقد صُنّفت كتب في قواعد مصطلح الحديث، وكذا كتبٌ في بيان أحوال الرجال (رواة الأحاديث) والنساء اللواتي روين الأحاديث كذلك، وكتبٌ في الصحابة رضوان الله عليهم، وكتبٌ في التخريج وللتعرف علىٰ كيفية استخراج الأحاديث من مظانها وأماكنها، وكتبٌ في طبقات الرجال والنساء حسب أزمانهم وبلادهم وتوجهاتهم، وكتب في معرفة الأسماء والكنىٰ وكتب في بيان غريب الحديث ومعانيه وشروحه إلىٰ غير ذلك من التصانيف التي تُخدم بها سنّة رسول الله ﷺ ويتبين بها ما ثبت عن النبي ﷺ وما لم يثبت، ومعرفة معاني الأحاديث وغريب ألفاظها وغير ذلك ونحو ذلك.

فالحمد لله الذي قيَّض لسنّة رسول الله ﷺ من يعتني بها وبعلومها ويُنقيها مما شابها واعتراها مما ليس منها.

هذا، وعن تأريخ مصطلح الحديث؛ فإن مباحثه كانت متناثرة في ثنايا أقوال العلماء ولم تكد توجد في كتابٍ جامعٍ يجمعها، إلىٰ أن جاء الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأورد بعض مباحثها في كتابيه الرسالة والأم وكذا الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل العلماء له.

وكذا أورد بعضها الإمام البخاري في صحيحه، وفي تعليقاته علىٰ كثير من

الأحاديث أيضًا في غير صحيحه ككتابه التاريخ الكبير وكذا الأوسط والصغير، وكذلك في أجوبته علىٰ السؤالات التي وجهها بعض العلماء له كالترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وغيره من العلماء ووجدت كذلك جملة من مباحث علم الحديث ومصطلحاته في مقدمة صحيح مسلم بن الحجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وفي رسالة أبي داود السجستاني إلىٰ أهل مكة في بيان طريقته وعمله في كتابه السنن، وكذا وُجدت طائفةٌ من تلك المباحث في تعقيبات الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ علىٰ الأحاديث، وكذا ترجيحات الإمام النسائي رحمه الله تعالىٰ في سننه بين الوقف والرفع والوصل والإرسال وتعليقاته علىٰ بعض الرجال.

وجاء من بعد هؤلاء الرَّامَهُرْمُزي فصنف كتابه (المحدث الفاصل) والحاكم أبو عبد الله النيسابوري -صاحب المستدرك- والمدخل إلىٰ المستدرك وغير هؤلاء، ومن بعدهم كالخطيب البغدادي صاحب كتاب تاريخ بغداد فأورد مباحث نافعة في كتابه (الكفاية) وله كتب أُخر مصنفة في هذا الباب، وكذا فإن القاضي عياض قد كتب كتابًا في هذا الصدد سمّاه (الإلماع).

ثم جاء بعد هؤلاء أبو عمرو بن الصلاح فصنَّف كتابه الشهير (مقدمة ابن الصلاح) فرتب أبواب المصطلح ترتيبات حسان وبينها بجميل بيان، ولذا فإن العلماء تداولوه بالشروحات، ونظمه الناظمون في أبيات شعر واختصره المختصرون، واستدرك عليه أيضًا مستدركون وانتصر له منتصرون.

واختصره الحافظ ابن كثير في كتابه الشهير (الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث).

ولي تعليقات وإيضاحات وإضافات في حواشي هذا الكتاب، وقد قامت

بطبعه دار ابن رجب للنشر والتوزيع بارك الله في أصحابها والعاملين فيها، فقد أخرجت كتاب الباعث مع تعليقات الشيخ الفاضل أحمد شاكر رحمه الله تعالىٰ رحمة واسعة؛ مع تعليقات لآخرين وأخرجت الدار ذلك في طبعة أنيقة أنصح باقتنائها لنفعها العظيم.

هذا، ولعلم الحديث أثرٌ عظيم في تنقية سنّة رسول الله ﷺ مما شابها واعتراها واختلط بها من كلام غيره صلوات الله وسلامه علىٰ رسوله وآله.

فبه (أي بعلم الحديث) نستطيع أن نُميِّز الثابت عن رسول الله ﷺ من غير الثابت ومن ثمَّ نبني معتقداتنا وفقهنا في المسائل علىٰ ما صح وثبت عن رسول الله ﷺ فيصح من ثمَّ العمل، وتُلتزَم السنن، ونبتعد عن الإحداث والابتداع في الدين.

* فكم من بدعةٍ وضلالةٍ بُنيت علىٰ حديثٍ مكذوبٍ وموضوع.

* وكم من صورةٍ من صور التعبد بُنيت علىٰ أحاديث ضعيفة جدًّا أو لا أصل لها.

وأيضًا فإننا قد نرىٰ في الباب الواحد تعارضات واختلافات بين الأحاديث وبعضها البعض، فإذا كان من المتعارضات شيءٌ ضعيف استبعدناه فنسلم كثيرًا من الاختلافات.

* وهذا كله فضلًا عن كون الذي يجهل علم الحديث ويجهل الصحيح والضعيف فإنه قد يُحدِّث بأحاديث مكذوبة وموضوعة ومُفتراة علىٰ رسول الله ﷺ، فيضل أقوامًا بسبب الأحاديث المكذوبة والموضوعة والمفتراة علىٰ رسول الله ﷺ.

وكذا فلعلم الحديث أثره علىٰ سائر العلوم الشرعية؛ فمعلوم أن القرآن يُفسر بالقرآن وكذا يفسر بسنّة رسول الله ﷺ، وقد قال الله تبارك وتعالىٰ:



﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فإذا كان الحديث الذي ستفسر به الآية الكريمة حديثًا موضوعًا أو ضعيفًا جدًّا أو حتىٰ ضعيفًا فسيبنىٰ عليه تفسير خاطئ في كثير من الأحيان.

وكذا الآثار التي تُفسر بها الآيات كالآثار الواردة عن ابن عباس وابن مسعود وعلي ﷺ وغيرهم من الصحابة، إذا كانت أسانيدها ضعيفة أو تالفة فإن التفسير المبني علىٰ هذه الآثار سيكون به خلل بلا ريب ولا شك.

بل وستجد تضاربًا بين الأقوال، حتىٰ بين أقوال الصحابي الواحد، فإذا أخذنا علىٰ سبيل المثال أثرًا عن ابن عباس تُفسر به آية من طريق ضعيف (كسلسلة العوفيين عن ابن عباس) أو سند فيه محمد بن أبي محمد.

وهذه أسانيد ضعيفة جدًّا فقد نرىٰ لابن عباس قولًا آخر ورد عنه بإسنادٍ ثابت صحيح يُعارض الأثر المذكور ويضاده وهكذا فقد نرىٰ أيضًا تعارضًا بين قول صحابي وقول صحابي آخر أو بين قول تابعيٍّ وتابعيٍّ آخر، وليس ثمَّ تعارض في الأصل، إنما نشأ التعارض من إيراد الأسانيد الضعيفة أو الموضوعة.

وكذا في تحرير المسائل الفقهية؛ فللعلم بالحديث الصحيح والضعيف أثرٌ كبير في سلامة التحرير والوصول إلىٰ وجوه الحق والصواب.

وإذا كان الفقيه يجهل الأحاديث وصحتها فإنه سيبني فقهه علىٰ أحاديث تالفة وواهية فسيخرج لنا في المسائل بفقه عجيب، أو فقهٍ ضعيف مجانبٍ لوجوه الحق والصواب.

وأحيانًا ينزعج الباحث ومن يُريد تحرير القول الصحيح في مسألة من المسائل فيكاد أن يُصاب بإحباطٍ لكثرة وجوه الاختلافات، ولكنه إذا اهتم

بالآراء التي عليها دليل صحيح فإن الأمر سيسهل عليه وستنحصر الأقوال إلىٰ عددٍ قليل فيمكن الجمع بينهما آنذاك.

فمثلًا تحرير القول في الساعة التي يستجاب فيها الدعاء يوم الجمعة أي الساعات هي؟ وتحرير القول في ليلة القدر أي الليالي هي؟

قد يجد الباحث نحوًا من أربعين قولًا في كل مسألة بل تزيد الأقوال علىٰ ذلك(١).

ولكن كم قول من هذه الأقوال استند إلىٰ دليل؟!

وكم قول من هذه الأقوال المستندة إلىٰ دليل استند إلىٰ دليل صحيح؟!

فتصفو من هذه الأقوال أعدادٌ قليلة يمكن الجمع والتأليف والتوفيق بينها وبالله التوفيق.

ونحو ذلك الأحاديث الواردة في بيان ما تفعله المستحاضة والآراء الواردة فيمن قال لزوجته: أنت عليَّ حرام، وغير ذلك كثيرٌ وكثيرٌ.

فالذي له علمٌ بالحديث والصحيح والضعيف والمعلول منه يسهل عليه الأمر فإذا جمع الشخص بين الفقه والحديث فقد أوتي آنذاك نورًا علىٰ نورٍ.

والذي حُرم العلم بالحديث سيدور بين أقوال كثيرة يُعسر عليه الثبات علىٰ واحد منها ويشق عليه الأمر غاية المشقة.

وكذا فعلم الحديث له أثره علىٰ أصول الفقه وقواعده، فالذي يؤصل أصلًا أو يُقعِّد قاعدةً علىٰ حديث ضعيف الإسناد فإنه حينئذ سيؤصل علىٰ خطأ ويقعد

---

(١) انظر لذلك فتح الباري شرح البخاري.

علىٰ خطأ فبنيانه بلا شك سيكون ضعيفًا وكذا ما ترتب علىٰ هذا التقعيد أو علىٰ هذا التأصيل.

فعليه فيلزم أن يكون الأصولي علىٰ علم بصحيح الحديث من ضعيفه حتىٰ تسلم له تقعيداته وتأصيلاته.

وكذا الذين يكتبون في أبواب العقيدة ويدرسونها؛ إن لم تكن عندهم دراية بالحديث الصحيح من الضعيف، سيقعون بلا شك في أخطاء ويوقعون غيرهم أيضًا في هذه الأخطاء التي وقعوا فيها وهم يحسبون أنهم يحسنون صُنعًا.

وكذا كثيرٌ من الخطباء والوعاظ فقد انتشرت علىٰ ألسنة الكثيرين منهم أحاديث ضعيفة بل وموضوعة ولا أصل لها، فترتفع أصواتهم بها ظانين أنهم يحسنون صنعًا، وهم في حقيقة الأمر يسيئون ويفسدون بنسبة الأحاديث الموضوعة والمكذوبة إلىٰ رسول الله ﷺ، فيزعمون أنهم يقربون الناس من ربهم ﷻ، ولا يشعرون أنهم يكذبون علىٰ رسول الله ﷺ، ويتقوَّلون عليه ما لم يقل، بل ويكذبون علىٰ الله ﷻ؛ إذ ينسبون إليه ما لا يُحصىٰ مما لم يقله – سبحانه – من الأحاديث القدسية، بعضها فيه الخطأ الصراح الذي يضاد قواعد أهل السنّة والجماعة، وأصول الدين من الكتاب الحكيم والسنّة النبوية المطهرة، فضلًا عما فيه من وصف الربِّ سبحانه بما لم يصف به نفسه، فلا يتعدون بأفعالهم هذه عن الوقوع تحت طائلة قوله تعالىٰ: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [الأنعام: ١٤٤].

أما المؤرِّخون، فحَدِّث ولا حرج، فقد قَلَّ فيهم الصالحون، وفشا فيهم الكذب، فَزَوَّرُوا التاريخ، وزَيَّفوا الحقائق، وشَوَّهُوا جمال سيرة النبي ﷺ بما اختلقوه فيها ونسبوه إليها.

فكان علم الحديث الحَكَم في ذلك كله، فجزىٰ الله أهله خير الجزاء؛ إذ نافحوا عن سنّة نبيهم ﷺ، وصحَّحُوا مسارات العلوم الشرعية، ونظفوا سقياها من كل شائبةٍ ودخيلةٍ، فعظَّم الله أجرهم، وغفر زلاتهم، ورفع درجاتهم، وأسكنهم فسيح الجنان.

هذا ومن مخاطر وأضرار الأحاديث الضعيفة شديدة الضعف الموضوعة ما يلي:

أولًا: أن المتحدث بها - دون بيان حالها من الضعف - يقع في الكذب علىٰ رسول الله ﷺ سواء شعر بذلك أم لم يشعر.

وقد قال رسول الله ﷺ: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[1].

ثانيًا: أن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة تشوه جمال الدين وتُحدث تضاربًا بين النصوص وبعضها بما قد ينفر غير المسلمين عن الدخول في الدين.

ثالثًا: أن العمل بها (مع شدة ضعفها ووضعها) يُدخل في الدين ما ليس منه، ومن ثمَّ تنتشر البدعة وتنطفئ السُنَّة.

رابعًا: أن ينبني علىٰ روايتها تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحله الله.

خامسًا: أن هذه الأحاديث الموضوعة تُحدث شقاقًا وخلافًا بين المسلمين.

سادسًا: أن هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة قد تحمل ذمًّا وتجريحًا

---

(١) حديث صحيح متواتر: أخرجه البخاري (٣٤٦١) و(١٠٦ و١٠٧ و ١٠٨ و ١٠٦٦) وفي عدة مواطن من صحيحه عن عدد كبير من صحابة رسول الله ﷺ، وكذا أخرجه كم هائل غير البخاري، انظر مسلمًا (١/ ٧) (٤)، وفي المقدمة (١) و (٣٠٠٤)وغير هؤلاء.

لبعض الصحابة أو لبعض المهن أو لبعض البلاد أو لبعض الأطعمة والملابس ولغير ذلك مما ينفر المسلم عنها، وفي ذات الوقت قد تحمل ثناءً فيحمل المسلم علىٰ فعلها.

سابعًا: إن هذه الأحاديث الضعيفة المكذوبة قد تؤدي إلىٰ صراعات مذهبية، وذلك أن منها أحاديث فيها بعض الثناء علىٰ الأحناف، وعلىٰ أبي حنيفة، وفيها غاية الذم والتجريح لإمام كالشافعي علىٰ سبيل المثال.

ثامنًا: أن العمل بها قد يصرف الناس عن العمل بصحيح السنة النبوية، فضلًا عن ترك العمل بالقرآن الكريم وقد يحمل علىٰ التثبيط عن الجهاد في سبيل الله.

تاسعًا: أن من هذه الأحاديث الضعيفة والموضوعة ما قد يحمل ذمًّا شديدًا لبعض الأنبياء عليهم السلام وذِكر أمورٍ لم تحدث لهم بما يُشينهم ويُنقص من قدرهم، بل ومنها ما فيه انتقاصٌ من حق الله عَزَّوَجَلَّ ونسبة ما لا يصح ولا يعقل إليه تَعَالَىٰ.

هذا وثمت مفاسد أُخر عظيمة للعمل بالموضوع والمكذوب علىٰ رسول الله ﷺ.

هذا، وعن عملي في هذا الكتاب، كتاب (مصطلحات الحديث والمحدثين) فإني أُلخصه في الآتي، بعد الاستعانة بالله عَزَّوَجَلَّ:

أولًا: أوردت فيه مقدمة مطولة، وبينت فيها كما هو واضح والحمد لله شيئًا من منزلة السنّة المباركة وعلم الحديث وأهميته وعظيم أثره.

ثانيًا: أوردت تعريفات مصطلحات الحديث والمحدثين وشرحتها

بأسلوب مبسط ويسير، مع بعض الترجيحات في بعض المباحث إذا احتاج الأمر إلىٰ ذلك، وأسأل الله أن أكون قد وُفقت فيها، وكذا وضعت العناوين المناسبة للأبواب.

ثالثًا: حرصت علىٰ ضرب الأمثلة والإكثار منها وقد تكون أحيانًا أمثلةً افتراضية لبيان المراد ولإيضاح المُشكل.

رابعًا: خرّجت بعض الأحاديث مع الحكم عليها، لكن ليس ذلك بصورة متسعة لأن المقام ليس بمقامٍ للتخريج الموسع إنما هو مقام بيان للمصطلحات وإيضاح معانيها وتجليتها.

خامسًا: كثيرًا ما كنت أوضح المراد برسومات وخرائط لمزيد بيانٍ.

سادسًا: ضمنت الكتاب أقوال عددٍ من العلماء الأولين حيث يحتاج الأمر إلىٰ ذلك.

سابعًا: ختمت الكتاب بطائفة من الآداب والإرشادات والنصائح التي ينتفع بها طالب علم الحديث وكذا طلاب العلم الشرعي، وهي آداب وإرشادات استللتها من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ ومن سنّة رسول الله ﷺ الثابتة الصحيحة.

هذا، وثمت فوائد أُخر في ثنايا هذا الكتاب؛ من فضل الله عَزَّوَجَلَّ.

هذا، وإنني أُذكِّر طالب علم الحديث بأن يمزج الدراسة النظرية بالتطبيقات العملية، وذلك ككثير من العلوم، فعلىٰ طالب العلم وبعد دراسته لمسائل مصطلح الحديث النظرية والوقوف علىٰ مباحث ذلك أن يجتهد في تخريج الأحاديث

والنظر في رجال أسانيدها والنظر في سماعات بعضهم من بعض والتأكد من ذلك[1] والنظر في طرق الحديث ومتنه، وهل كل الطرق متفقة أم بينها اختلاف فقد يُروىٰ الحديث من طريق عمر عن رسول الله ﷺ وقد تكون هناك طرق للحديث تفيد أن الحديث من قول عمر لا من قول رسول الله ﷺ.

فعلىٰ طالب علم الحديث أن يجمع طرق الحديث وأن ينظر كذلك في متونه، وهل في المتن لفظة شاذة، أو مقلوبة أو مرسلة أو موقوفة أو معلولة بأية علةٍ أخرىٰ؛ وذلك لأن الحديث إذا لم تجمع طرقه لا تتبين علله.

كما أنه يلزم طالب علم الحديث، وبعد أن يبذل الجهد في تخريج الحديث والنظر فيه علىٰ الوجه المذكور، وعلىٰ الوجه المطلوب الذي يستدعيه المقام، عليه أن ينظر في كتب العلل وماذا قال علماء العلل عن الحديث، وهل استدل به الفقهاء أم أنه منسوخٌ، فهذه أمورٌ في غاية من الأهمية علىٰ طالب علم الحديث وعلىٰ المحققين أن يدققوا فيها.

هذا، وأسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يجازي علماءنا وأئمتنا أهل العلم بكتاب الله وبسنّة رسول الله ﷺ خير الجزاء، وجزىٰ الله أهل الحديث وعلماء الحديث خير الجزاء لما قاموا به ولما بذلوه من جهد لتنقية سنّة رسول الله ﷺ مما شابها واعتراها واختلط بها وليس منها.

---

(١) قد يرىٰ الباحث في ترجمة زيدٍ من الناس مثلًا أنه روىٰ عن عمرو، وكلمة روىٰ لا تعني أنه سمع منه فكم من راوٍ تُرجم له في التهذيب. وبعد أن ذُكر أنه روىٰ عن فلان، ترىٰ في نهاية الترجمة أن عددًا من العلماء نفوا سماعه منه.

جزاهم الله خيرًا علىٰ دفاعهم عن دينهم وعلىٰ دفاعهم عن سنّة نبيهم عليه أفضل صلاة وأتم سلام.

هذا، وأذكِّر بأنني كتبت من قبل رسالةً تحوي أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث، وهي رسالة موجزة جدًّا، ونافعة بفضل الله للمبتدئين، وقد لاقت قبولًا طيبًا ولله الحمد.

وهي رسالة للمبتدئين، وقد طبعت مرات ومرات والحمد لله ثم أيضًا فإن هذه الرسالة طبعت مع شرح علل الحديث طبعتها دار مكة بطنطا، وصاحبها الشيخ إبراهيم جاد حفظه الله.

وأذكر بأن ترتيب المذاكرة في كتبي في مصطلح الحديث من الأفضل أن يكون كالتالي:

١- أسئلة وأجوبة في مصطلح الحديث.

٢- هذا الكتاب الذي بين أيدينا (مصطلحات الحديث والمحدثين).

٣- كتاب الباعث الحثيث بتعليقات الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ والمرفق معها تعليقاتي علىٰ الكتاب.

٤- كتاب شرح علل الحديث (لي) والمطبوع مع أسئلة وأجوبة في المصطلح. وبالله التوفيق.

هذا، وإني أناشد إخواني من طلبة العلم وكذا الشيوخ العلماء الأفاضل أن يوافونا بأي خللٍ وأية ملاحظة شاكرًا لله ثم لهم نصحهم وتوجيههم فكم ترك السابق للاحق، وصدق الله فقد قال: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحۡظُورًا﴾ [الإسراء: ٢٠].

هذا، وما كان في هذا الكتاب من صوابٍ وحقٍّ فمن الله عَزَّوَجَلَّ، فله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان وأستغفر الله وأتوب إليه من كل شيءٍ لا يرضيه.

وإلىٰ الكتاب ومحتوياته سائلًا الله عَزَّوَجَلَّ أن يتقبل منا هذا العمل بقبولٍ حسنٍ وأن ينفعنا به والإسلام والمسلمين.

رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنًا وللمؤمنين والمؤمنات.

رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب.

وصل اللهم علىٰ نبينا محمد وآله وسلم تسليمًا كثيرًا.

والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو عبد الله/ مصطفىٰ بن العدوي

مصر – الدقهلية – منية سمنود





بعض التعريفات الأولية

معنىٰ السند (أو الطريق): هو سلسلة الرواة الموصلين إلىٰ المتن.

معنىٰ المتن: هو ما ينتهي إليه السند من الكلام.

وكمثال لذلك: ما أخرجه البخاري، ومسلم، وأبو داود (واللفظ لأبي داود):

حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تمنعوا إماء الله مساجد الله**».

فقوله: (حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ) هو السَّنَد.

وقوله: «**لا تمنعوا إماء الله مساجد الله**» هو المتن.

* معنىٰ الحديث: الحديث هو الكلام.

وقد يطلق علىٰ القرآن -الذي هو كلام الله- حديث.

قال تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣].

* ويطلق علىٰ كلام رسول الله ﷺ حديث وكذا يطلق علىٰ كلام الناس حديث.

ولكن المعنىٰ في مصطلحات المحدثين أن الحديث يطلق علىٰ كلام رسول الله ﷺ[1].

---

(١) وأطلقه بعضهم أيضًا علىٰ فعله أو تقريره.

السُّنة: السنة لها معان، منها:

* الطريقة، قال تعالىٰ: ﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا﴾ [الإسراء: ٧٧].

* يطلق الفقهاء السنّة: علىٰ ما ليس بواجب فمثلا يقولون صيام يوم الاثنين سنّة وركعتان قبل الفجر سنّة، والوتر سنّة.

* السنة عند المحدثين: قول رسول الله ﷺ أو فعله أو تقريره.

* وعند بعض الأصوليين: قول رسول الله ﷺ أو فعله أو تقريره، أو صفاته الخلقية أو الخلقية.

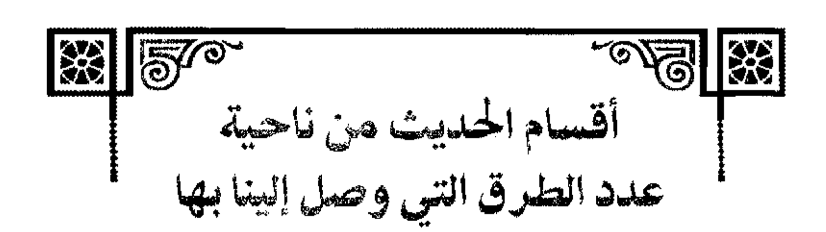
وللسنّة تعريفات أُخر؛ فعند بعض المصنفين في المعتقد إطلاق السنّة علىٰ أصول الدين والمعتقد.

الأثر: وهو ما يؤثر عن الأولين، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ٱئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤].

فقد يطلق الأثر علىٰ قول رسول الله ﷺ أحيانًا، أو علىٰ قول من قبله صلوات الله وسلامه علىٰ رسله.

ويطلق علىٰ قول الصحابي أحيانًا، وعلىٰ قول التابعين فمن بعدهم أحيانًا.

فالأثر يُعرف معناه مع القيد الذي قُيِّد به فإذا قيل في الأثر عن رسول الله ﷺ عُلم أن ذلك معزوٌّ إلىٰ رسول الله ﷺ وإذا قيل في الأثر عن أبي بكر عُلم أنه قول أبي بكر، وهكذا.



أقسام الحديث من ناحية عدد الطرق التي وصل إلينا بها

ينقسم الحديث من ناحية عدد الطرق إلىٰ قسمين: الأول: المتواتر، والثاني الآحاد.

الحديث المتواتر

* عن معنىٰ التواتر، فالتواتر التتابع، فيأتي الخبر من جهة شخصٍ ما ثم يتلوه شخصٌ آخر ثم ثالث ثم رابع ثم خامس... إلىٰ أن تحدث الثقة التامة بأن الخبر صحيح.

ومما يشير إلىٰ أن معنىٰ التواتر التتابع قوله تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] أي واحدًا بعد واحدٍ بعد واحدٍ... وهكذا.

*** وقد يكون التواتر تواتر أجيال، وقد يكون دون ذلك:**

فمثلًا كون صلاة المغرب ثلاث ركعات، هذا أمرٌ لا يحتاج إلىٰ دليل، ولا إلىٰ رواية واحد أو اثنين أو ثلاثة...، وذلك لأن جيلنا قد تناقل هذا عن الجيل الذي قبله حتىٰ وصلوا بذلك إلىٰ رسول الله ﷺ.

أو يُقال أيضًا إن عموم المسلمين علىٰ عهد رسول الله ﷺ نقلوا ذلك إلىٰ التابعين ونقله جيل التابعين إلىٰ الجيل الذي بعدهم حتىٰ وصل الأمر إلينا.

وكذلك القرآن الكريم تناقلته الأجيال المسلمة جيلًا بعد جيل حتىٰ بلغنا.

فهذا نوع من أنواع التواتر، وهو تواتر الأجيال، وليس هو المراد ها هنا في هذا المقام.

إنما المراد الأحاديث المتواترة عن رسول الله ﷺ تواترًا دون تواتر الأجيال.

وكما سبق فإن الحديث ينقسم إلىٰ متواتر وآحاد.

* والحديث المتواتر هو الحديث الذي يرد إلينا عن عدد كبير من الرواة (وذلك في كل طبقة من طبقات الإسناد) يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب. وزاد بعض العلماء (ويستندون – أي الرواة – إلىٰ أمرٍ محسوس).

وكإيضاح لهذا التعريف أقول، وبالله التوفيق كإجابة علىٰ سؤال حاصله.

* كم عدد الطرق التي يحكم بها علىٰ الحديث أنه متواتر؟

أقول مجيبًا مستعينًا بالله:

لم يتفق أهل العلم علىٰ عددٍ بعينه كحدٍّ أدنىٰ للحكم علىٰ الحديث بأنه متواتر.

فقال بعض العلماء: إن عشرة طرقٍ للحديث نستطيع بها أن نحكم علىٰ الحديث بأنه متواتر، وبعضهم قال بل أكثر من ذلك، فقال: يحكم علىٰ الحديث بأنه متواتر إذا جاءنا عن نحوٍ من أربعين طريقًا.

وقال آخرون: بل سبعون طريقًا.

وقال آخرون: بل تكفي خمسة طرق أو أربعة طرق للحكم علىٰ الحديث بأنه متواتر.

وقيل غير ذلك.

والذي عليه أكثر العلماء في عدد الطرق التي يُحكم علىٰ الحديث بناءًا عليها أنه متواتر أن ذلك لا يتقيد بعددٍ بعينه، بل هو العدد الذي يحصل به اليقين أن النبي ﷺ قد قال هذا القول[١]، أو فعل هذا الفعل المنقول عنه، أو أقرَّه.

* وكإيضاح لما ذكر، فعلىٰ سبيل المثال نفترض أن حديثًا ورد إلينا عن

---

(١) عُزي هذا القول إلىٰ جمهرة أهل العلم، راجع توضيح الأفكار (جـ٢/ ٤٠٣).

رسول الله ﷺ من هذه الطرق: زيد عن خالد عن عمرو عن أنس عن رسول الله ﷺ ونفس الحديث ورد أيضًا من طريق: يحيىٰ عن إبراهيم عن إسماعيل عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ.

وورد أيضًا من طريق: يوسف عن محمود عن سهل عن رسول الله ﷺ.

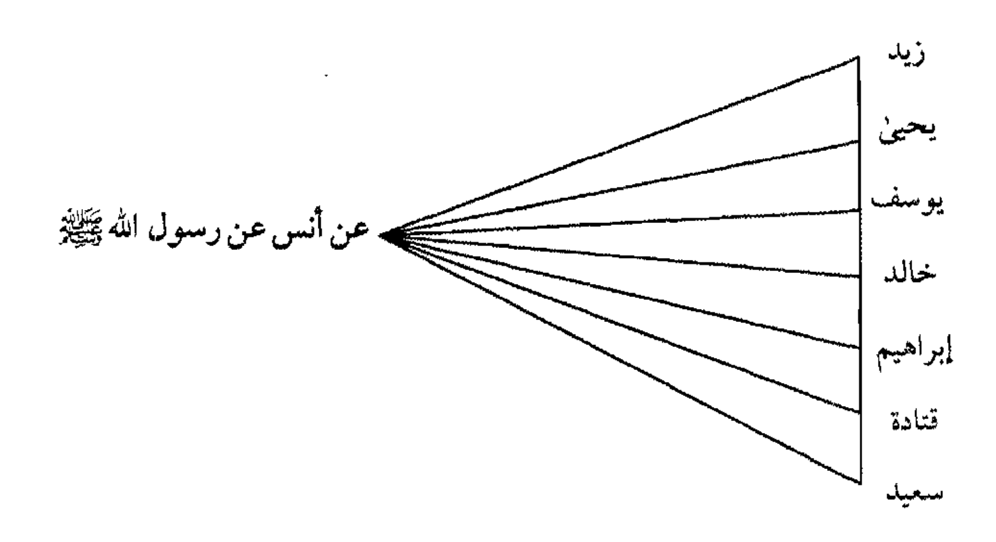
وورد أيضًا من طريق: خالد عن عيسىٰ عن قتادة عن محمود بن الربيع عن رسول الله ﷺ.

وورد كذلك من طريق: شعبة عن إبراهيم عن علقمة عن عمر عن رسول الله ﷺ.

وهكذا ورد من عدة طرق أخر عن النبي ﷺ.

فهذا يحكم عليه بالتواتر (علىٰ الخلاف السابق في تعيين العدد).

أما إذا كان الحديث هكذا.

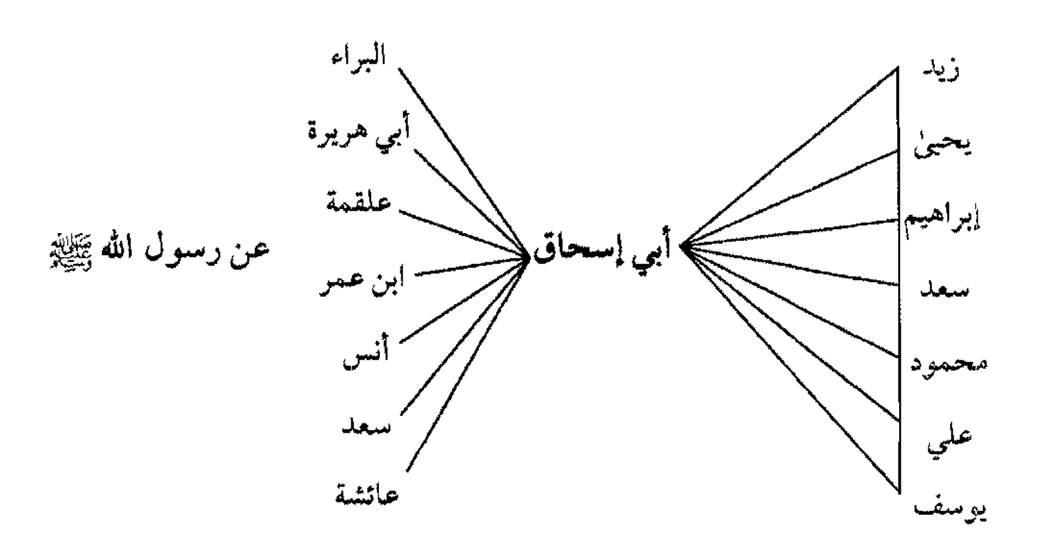


فهذا لا يُقال عنه متواتر عن رسول الله ﷺ.

وذلك لأن الذي رواه عن رسول الله ﷺ إنما واحد فقط، وهو أنس.

ولكن إذا قيدنا وقلنا إنه متواتر عن أنس(١) فلنا وجهٌ حينئذٍ.

وإذا مثلنا بمثال آخر:



فهذا أيضًا ليس بمتواتر لأن المدار علىٰ شخصٍ واحد.

بل إنه في أكثر الأحيان يُعدُّ معلولًا وذلك للاختلافات علىٰ أبي إسحاق وسيأتي. لذلك نريد بيانه إن شاء الله في أبواب العلل.

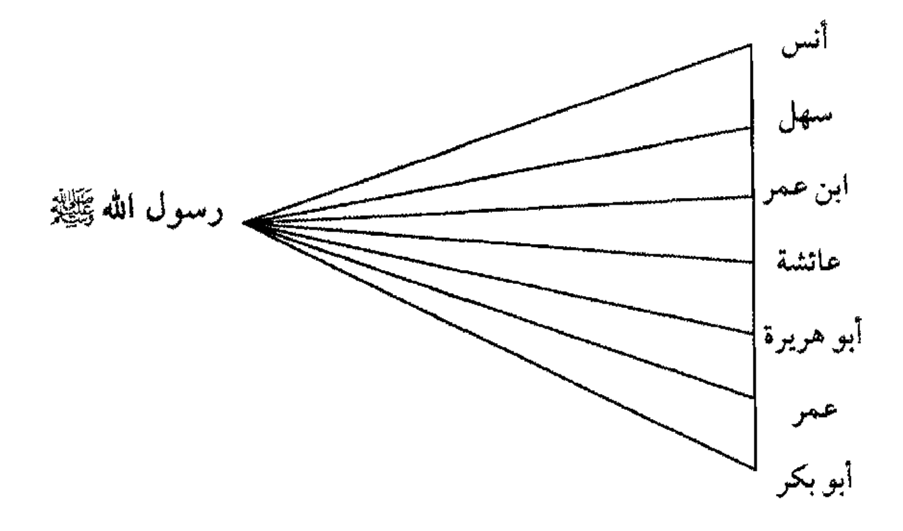
وهذه صورة أخرىٰ لحديث متواتر(٢):

---

(١) إذا بلغت الطرق عن أنس حد التواتر.

(٢) أعني بذلك أن هناك عدة طرق عن كل صحابي، فهذه صورة أخرىٰ للمتواتر، فضلًا عما تقدم، وقد يُجتزأ براوٍ واحد عن كل صحابي.





أما القول بأنه يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب أي أن هؤلاء الرواة لا يتواطئون (أي لا يتفقون) علىٰ أن يكذبوا من أجل غرض سياسي مثلًا، أو من أجل غرض مذهبي أو عقدي أو قولي ونحو ذلك.

فيشترط في التواتر انتفاء ذلك.

أما معنىٰ يستندون إلىٰ أمرٍ محسوس كقول حدثنا- سمعنا – أخبرنا – رأينا – لمسنا[1].

ولكن هذا القيد لم يعتبره كثيرٌ من العلماء عند تعديد الطرق التي يحكم بها علىٰ الحديث أنه متواتر.

هذا ومن العلماء من يتغاضىٰ عن الضعف اليسير في الإسناد عند إيراد الحديث لاعتباره من المتواتر.

بمعنىٰ أنه قد ترد للحديث خمسة عشر طريقًا فيقول عالم من علماء الحديث

(١) أي أن الرواة يقولون ذلك.

إنه متواتر، فيعترض عليه معترضٌ ويقول بل إحدىٰ هذه الطرق فيها رجل ضعيفٌ فيجيب قائلًا إن الضعف القريب لا يخدش في اعتبار التواتر، والله أعلم.

* والتواتر ينقسم إلى قسمين[1]:

الأول: تواتر لفظيّ.

الثاني: تواتر معنويّ.

أما عن الحديث المتواتر تواترًا لفظيًّا فهو الحديث الذي يتواتر لفظه عن رسول الله ﷺ.

وكمثال لذلك:

* حديث (من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار).

* وحديث (نضَّر الله امرءًا سمع مقالتي فوعاها ثم أداها كما سمعها).

* وحديث (من بنىٰ لله مسجدًا بنىٰ الله له بيتًا في الجنة).

* والأحاديث الواردة التي تثبت حوض نبينا محمد ﷺ يوم القيامة ففيها قدر مشترك، وهو إثبات الحوض.

أما المتواتر تواترًا معنويًّا، فقد قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تدريب الراوي»[2]. وهو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم علىٰ الكذب وقائع مختلفة، وتشترك في أمرٍ يتواتر ذلك القدر المشترك، كما إذا نقل رجلٌ عن حاتم مثلًا أنه أعطىٰ جملًا، وآخر أنه أعطىٰ فرسًا، وآخر أنه أعطىٰ دينارًا، وهلم جرًا، فيتواتر القدر المشترك بين إخبارهم، وهو الإعطاء؛ لأن وجوده مشترك من جميع هذه القضايا.

---

(١) باعتبار متنه (أي الكلام الذي انتهىٰ إليه الإسناد).

(٢) تدريب الراوي (٢/ ١٨٠).

* وإضافة إلىٰ ما ذكره السيوطي أقول: لقد اشتهر بين الناس عدلُ عمر رضي الله عنه، وجاءت عدة وقائع تؤيد ذلك، وإن اختلفت القصص الواردة في ذلك وكذا الأسانيد، لكن القدر المشترك فيها هو عدل عمر رضي الله عنه.

وكذا وردت شجاعة عليٍّ رضي الله عنه من عدة طرقٍ وعدة وقائع، وإن تنوعت القصص الواردة في ذلك إلا أن قدرًا مشتركًا ورد فيها، وهو إفادتها شجاعة عليٍّ رضي الله عنه.

وقبل هذا وذاك مكارم أخلاق النبي ﷺ، فحلم رسول الله ﷺ وكرمه وشجاعته وحياؤه وغير ذلك، كل ذلك قد ورد من عشرات الأحاديث، وإن تنوعت وقائعها لكن منها الدلالة علىٰ المراد.

هذا وكمثالٍ مثّل به عددٌ من العلماء للمتواتر المعنوي: رفع اليدين في الدعاء.

فقد ورد في عدة وقائع فيها أن النبي ﷺ رفع يديه أثناء الدعاء؛ كالوارد عنه في رفع يديه في الدعاء عند الاستسقاء، ورفع يديه قبيل غزوة بدر بالدعاء، ورفع يديه عند دعائه لبعض أصحابه، وغير ذلك فالوقائع متعددة لكن القدر المأخوذ المشترك منها واحد وهو رفع اليدين في الدعاء.

فهو – أعني رفع اليدين في الدعاء– وإن لم يتواتر لفظه فقد تواتر معناه، فلذا قالوا: إن رفع اليدين في الدعاء متواتر تواترًا معنويًّا، وبالله التوفيق.

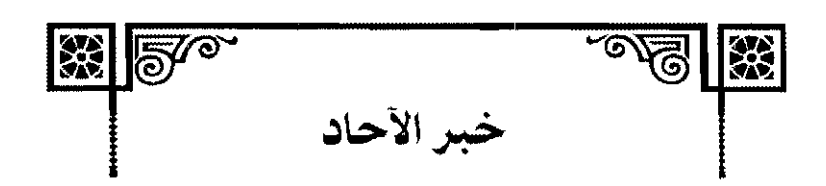
هذا وقد صُنفت كتب في الأحاديث المتواترة منها:

* الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي رحمه الله.

* ونظم المتناثر في الحديث المتواتر للكتاني رحمه الله. وثمّ كتب أُخر في هذا الصدد.

هذا، وليُعلم أن الحديث المتواتر صحيح بلا ريب.





خبر الآحاد

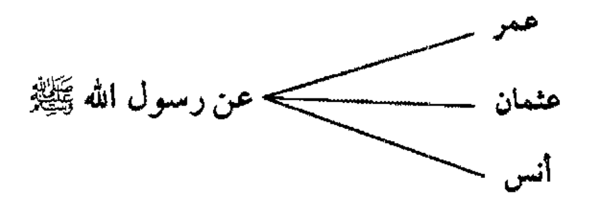
سبق أن الحديث ينقسم من ناحية عدد الطرق التي وصل بها إلينا إلىٰ متواتر وآحاد، وقدمنا الكلام عن الحديث المتواتر، أما الآحاد فهو ما ليس بمتواتر. أي أن الحديث إذا وصل إلينا عن عددٍ قليل من الطرق - لم تصل إلىٰ حد التواتر - فيقال عنه حينئذٍ آحاد[١].

وينقسم خبر الآحاد أقسامًا وهي:

* المشهور والعزيز والفرد (وأطلق بعض العلماء علىٰ الفرد «الغريب»).

* أما المشهور فهو ما رواه ثلاثة فأكثر[٢] ما لم يصل إلىٰ حد التواتر.

فعلىٰ سبيل المثال، إذا روىٰ الحديث عن رسول الله ﷺ.



فهذا مشهور عن رسول الله ﷺ.

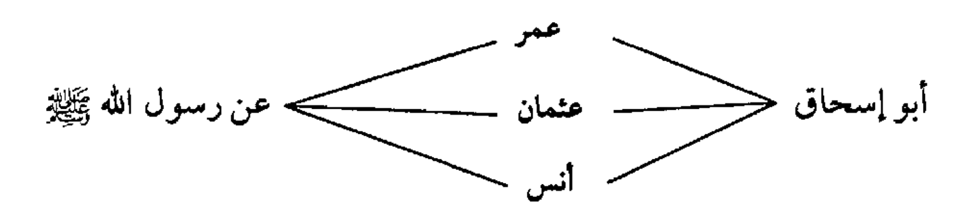
وإذا رواه عن عمر ثلاثة فأكثر يكون مشهورًا عن عمر وهكذا.

---

(١) ولا ينحصر الآحاد في الحديث الفرد أو الغريب، بل كل ما لم يصل إلىٰ حد التواتر يسمىٰ آحاد.

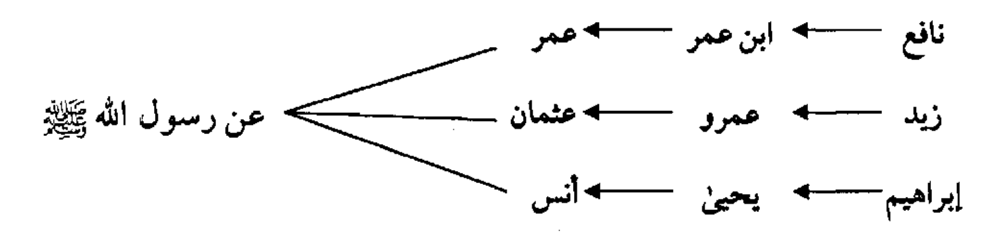
(٢) وقال بعض أهل العلم يلزم أن يكون ذلك في كل طبقة، والصواب التقييد كما سيأتي.

أما إذا كان السند كهذا:



فهذا ليس بمشهور – على الصحيح من الأقوال – لأنه دار على أبي إسحاق.

لكن إذا كان هكذا:



فهذا على الصحيح مشهور عن رسول الله ﷺ.

وأعود قائلًا كذا إذا روىٰ الحديث عن رسول الله ﷺ أربعة أو خمسة أو ستة أو أكثر، ولكل منهم طريقه المستقل عن الآخر فهذا أيضًا مشهور عن رسول الله ﷺ[1].

هذا ومن العلماء من أدخل قسمًا بين المشهور والمتواتر سماه المستفيض فقال: إذا افترضنا أن التواتر يبدأ من عشرة طرق والمشهور يبدأ من ثلاثة طرق ما لم يصل إلىٰ حد التواتر، فمن العلماء من وصف الحديث الوارد من سبعة طرق أو ثمانية أو تسعة مثلًا إنه مستفيض.

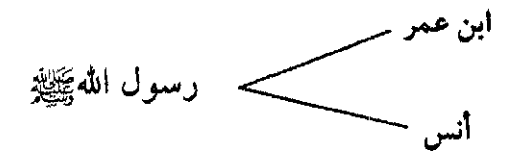
---

(١) ما لم يصل إلىٰ حد التواتر.

ومن العلماء من لم يعتبر هذا القسم، وأدرجه في المشهور أو ألحقه بالمتواتر[1].

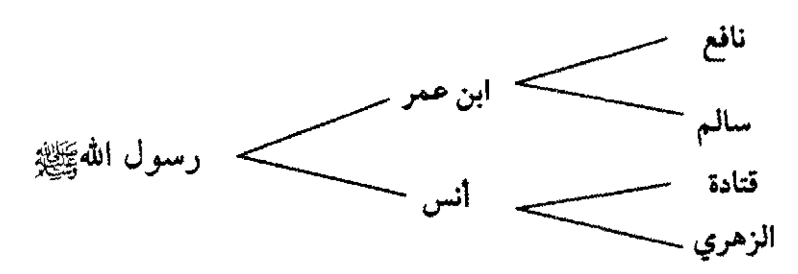
الحديث العزيز: هو ما رواه في كل طبقة اثنان؛ كذا قال بعض العلماء، وقال آخرون: يكفي إذا جاء عن رسول الله ﷺ من طريقين فمثلًا: حديث رواه عن رسول الله ﷺ ابن عمر وأنس فيكون عزيزًا عن رسول الله ﷺ وقد يكون عزيزًا في كل الطبقات، وقد يكون عزيزًا في طبقة واحدة.

فمثلًا كما أشرنا إذا كان الحديث من طريقين عن رسول الله ﷺ كما مثلنا: ابن عمر وأنس.



فهذا عزيز عن رسول الله ﷺ.

وإذا تصورنا ذلك في كل طبقة:



فهذا أيضًا عزيز عن ابن عمر وأنس ورسول الله ﷺ لأنه في كل طبقة رواه راويان.

---

(١) عند من يرى أن التواتر تكفي فيه سبعة طرق أو ثمانية.

هذا، ومن العلماء من يطلق علىٰ حديث ما أنه عزيز أي أنه عزيز في بابه، أو يقولون في راوٍ حديثه عزيز أي قليل وهذا يفهم من السياق الذي ورد فيه الإطلاق.

الحديث الغريب (الفرد): هو ما انفرد بروايته عن رسول الله ﷺ صحابي واحد.

ومثاله: حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» تفرد به عن رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب، ورواه عن عمر عَلقَمة بن وقّاص الليثي، ورواه عن علقمة بن وقاص الليثي محمد بن إبراهيم التيمي، ورواه عن محمد بن إبراهيم التيمي يحيىٰ بن سعيد الأنصاري.

ثم إن الحديث رواه عن يحيىٰ بن سعيد جماعةٌ في غايةٍ من الكثرة فلقائل أن يقول إنه تواتر عن يحيىٰ بن سعيد ولكنه عن رسول الله ﷺ فرد، وكذا عن عمر فردٌ، وكذا عن علقمة فردٌ، وكذا عن محمد بن إبراهيم التيمي فرد.

هذا، ومن العلماء من يطلق الغرابة ويقصد التفرد ومنهم من يطلق الغرابة ويقصد غرابة المعنىٰ ويفهم المراد دومًا من سياقات أقوال العلماء، وبالله التوفيق.

تنبيه: بعض أهل العلم يطلقون النكارة علىٰ الحديث ويعنون بذلك التفرد، منهم الإمام أحمد رحمه الله تعالىٰ إذ قال عن حديث الاستخارة إنه منكر لتفرد بعض رجال الإسناد به، وهو عبد الرحمن بن أبي الموال.

وكذلك القول في حديث إنما الأعمال بالنيات؛ لتفرد محمد بن إبراهيم التيمي (فمن فوقه من رجال الإسناد) به.

وبعد فيمكننا ذكر بعض الفروق بين المتواتر والآحاد على النحو التالي:

	المتواتر	الآحاد
عدد الطرق	طرق كثيرة تثبت يقينًا صحة الحديث	طرق محصورة إلىٰ حدٍّ ما
الصحة والضعف	صحيح	قد يكون صحيحًا أو حسنًا أو ضعيفًا أو موضوعًا
أقسامه	متواتر لفظي متواتر معنوي	مشهور عزيز فرد

والله أعلم.

معنى حديث لا أصل له

إذا أطلق هذا القول علىٰ حديثٍ معين فمعناه لا سند له[1].

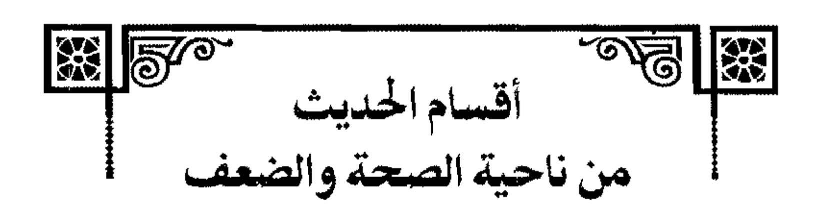
وقد يُقيد ذلك بأن يُقال لا أصل له من حديث أنس، أي لا سند له[1] من حديث أنس.

وقد يرد للحديث سندٌ مثلًا فيه شعبة فيقول بعض العلماء: لا أصل له من حديث شعبة، ويعنون بذلك أن راويًا وضَّاعًا ذكر شعبة في الإسناد أو أن راويًا وهم وهمًا شديدًا فذكر شعبة في السند، أو أن شعبة ليس له ذكر في الإسناد.

---

(١) أي ليس له سند صحيح ولا ضعيف ضعفًا قريبًا من حديث أنس.





أقسام الحديث من ناحية الصحة والضعف

ينقسم الحديث من ناحية الصحة والضعف إلىٰ ثلاثة أقسام:

الأول: الصحيح.

الثاني: الحسن.

الثالث: الضعيف.

وقد كان أكثر المتقدمين علىٰ تقسيم الحديث إلىٰ قسمين فقط، وهما الصحيح والضعيف[1]. فكانوا يهملون ذِكر الحسن، ويدخله بعضهم في الصحيح، وبعضهم قد يرىٰ أنه أقرب إلىٰ الضعف فيدخله في الضعيف والذي توسَّع في إطلاق اصطلاح الحسن هو الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكان قبل ذلك قليلًا ما يطلق.

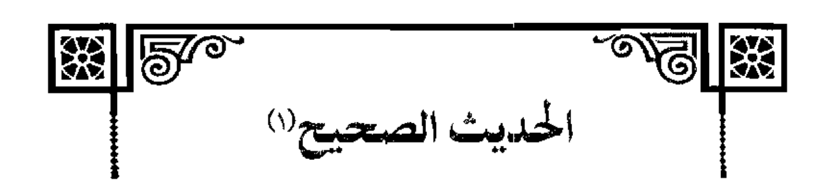
ولكن الذي استقر عليه العمل الآن أن الحديث ينقسم إلىٰ صحيح وحسن وضعيف.

والحسن من المعمول به.

وهذا تفصيلٌ لما ذُكر.

---

(١) وهذا في حقيقة الأمر، فإن الحديث إما أنه قد قاله رسول الله ﷺ أو لم يقله.



الحديث الصحيح(١)

الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلىٰ منتهاه، أو إلىٰ رسول الله ﷺ ولا يكون شاذًّا ولا معللًا.

وعن شرح هذا التعريف أقول مستعينًا بالله عَزَّوَجَلَّ.

أما الحديث فهو الكلام، ويطلق هذا علىٰ عموم الكلام. فالقرآن حديث؛ قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣].

وكلام رسول الله ﷺ حديث، وكلام الناس حديث.

ولكن المراد من التعريف ما انتهىٰ إليه السند من الكلام، فقد يكون الذي انتهىٰ إليه السند قولًا قاله رسول الله ﷺ أو فعلًا فعله أو إقرارًا أقرَّه صلوات الله وسلامه عليه، أو يكون وصفًا لرسول الله ﷺ.

وقد ينتهي السند إلىٰ غير رسول الله ﷺ فلا يكون حديثًا عن رسول الله ﷺ حينئذٍ.

والمسند هو الذي يُسنده كل راوٍ إلىٰ من حدّثه به إلىٰ أن ينتهي الإسناد.

أما المتصل فالاتصال ضد الانقطاع والمتصل ما سلم إسناده من سُقوطٍ فيه والمراد أن يكون كل راوٍ من رواته سمع الحديث من الذي رواه عنه(٢).

---

(١) المراد هنا الحديث الصحيح لذاته، وليس الصحيح لشواهده أو لمجموع طرقه.

(٢) كأن يقال للراوي: عمن أخذت هذا؟ فيقول: من فلان أو حدثني به فلان.

فعلى سبيل المثال:

قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[١]: حدثنا محمد أخبرنا عبد الرزاق عن معمر عن همام سمعت أبا هريرة عن النبي ﷺ قال: «**لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ عَلَىٰ أَخِيهِ بِالسِّلَاحِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ فَيَقَعُ فِي حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ**».

فيلزم ليكون الحديث صحيحًا أن يكون محمدًا سمع الحديث من عبد الرزاق، وعبد الرزاق سمعه من معمر، ومعمر سمعه من همام، وهمام سمعه من أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولا يلزم أن يقول كلٌّ منهم سمعت، ما داموا ليسوا بمدلسين[٢].

و(العدل) كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢] فالعدل هو المرضيّ في دينه وخلقه وأمانته، ومن العلماء من صاغه بصياغةٍ قال فيها: العدل من له مَلَكَة تحمله علىٰ ملازمة التقوىٰ ومجانبة أسباب الفسق وخوارم المروءة.

ومنهم من عرَّفه بتعريفٍ آخر فقال: هو الذي يفعل الواجبات ويترك الكبائر ولا يصر علىٰ الصغائر.

والأمر في ذلك كله قريب.

وقوله (الضابط)

الضبط ينقسم إلى قسمين:

ضبط صدرٍ: والمراد به الحفظ والإتقان والمراد أن يُثبت ما سمعه بحيث

---

(١) حديث (٧٠٧٢).

(٢) وسيأتي الحديث عن التدليس بتوسعٍ إن شاء الله، في بابه.

يتمكن من استحضاره متىٰ شاء، أو متىٰ طُلب منه.

وقد يصاغ بصيغة أخرىٰ مؤداها: أن يذكر الحديث إذا طلب منه، ويذكره علىٰ وجهه الصحيح كما سمعه.

والنوع الثاني من أنواع الضبط ضبط الكتاب: وحاصله صيانة الكتاب الذي كتب فيه الأحاديث من الخلل والغلط، ومن أن يتسلط عليه أحدٌ فيفسده ويُدخل فيه ما ليس منه.

ومن العلماء من صاغ ذلك بصياغة فقال: أن يحفظ كتابه من وراقين السوء، أي الكتبة الأئمة الأشرار، وذلك أن المحدث قد يكون ثقة أو صدوقًا ولكن عنده تساهل في كتبه التي يكتبها فيتركها فيأتي عابثٌ يعبث بها فيزيد فيها ما يشاء أو يحذف منها ما يشاء.

أو أن المحدث من الأصل قد يتخذ كاتبًا، والكاتب رجلٌ غشاش فيزيد علىٰ ما يمليه عليه المحدث أو ينقص منه. فيزهد الناس في المحدث وفي حديثه.

* وهناك راوٍ من الرواة ضعف لذلك، أي ضُعِّف بسبب عدم ضبط كتابه، وهو سفيان بن وكيع، فقد كان له ورَّاق سوء (كاتب غشاش) يُدخل في كتبه ما ليس منها.

هذا ويُعبَّر عن العدل الضابط بألفاظٍ منها:

أوثق الناس[١] (وهو أعلىٰ هذه الألفاظ)- وثقةٌ ثبت- ثقةٌ ثقة- ثقةٌ متقنٌ- ثقة فقيه - ثقة حجة - ثقة عالم - ثقة.

(١) ويعني بذلك المبالغة في التوثيق.

فكل هذه الألفاظ تعني أن الراوي ثقة ومن ثمّ يصحح حديثه «إذا كان الرواة كلهم هكذا ثقات» حديثًا صحيحًا.

ويحيىٰ بن معين رَحِمَهُ اللَّهُ قد يطلق علىٰ الرجل (لا بأس به) ويعني بذلك أنه ثقة.

وهناك ألفاظ أُخر تُشعر بأن الرجل ثقة كقول القائل في راوٍ: مستقيم الحديث، أو مثله لا يُسأل عنه فهو عالم فاضل، ونحو ذلك، ويفهم ذلك من سياق الكلام.

فمما تقدم يظهر جليًا أنه يتطلب لصحة الإسناد ما يلي:

١- أن يكون مسندًا متصلًا.

٢- أن يكون الرواةُ عدولًا.

٣- أن يكون الرواة من أهل الضبط والإتقان (الضبط بنوعيه ضبط الصدر وضبط الكتاب).

وهذا الأخير يُعبر عن الراوي المتصف به بتعبيرات منها (ثقة) ونحوها كما تقدم.

وهذه الشروط تواجدية أي يلزم تواجدها.

وثمَّ أمران يجب أن ينتفيا ولا يتواجدا[1] وهما الشذوذ والعلة.

فحتىٰ يصح الحديث، يجب ألا يكون شاذًا ولا مُعللًا.

* والشاذ (وسيأتي له فريدٌ من البحث إن شاء الله): هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه سواء كان المخالف له فردًا أو جماعة.

---

(١) وبعض العلماء يطلق عليها شروط سلبية.

فإذا أثبت شخصٌ شيئًا ونفاه من هم أوثق منه وأعلم منه وأكثر ملازمة وأكثر عددًا فإن هذا الذي أثبته الشخص يسمىٰ عند المحدثين شاذًّا.

وكذا إذا أثبت شخصٌ لفظة في الحديث عن شيخ معين، وأكثر الرواة رووا اللفظة عن هذا الشيخ بلفظ آخر فإن اللفظة الأولىٰ تُعدُّ شاذة.

وسيأتي لذلك مزيدُ بيانٍ في بابه إن شاء الله.

أما العلة: فمن العلل عللٌ غير قادحة، أي لا تؤثر علىٰ صحة الحديث وسلامته، وعلل قادحةٌ، أي أنها تؤثر علىٰ صحة الحديث وتضعفه.

فالعلة تنقسم إذن إلىٰ:

* علة قادحة.

* علة غير قادحة.

ولكل منهما صور متعددةٌ وأمثلةٌ كثيرة.

فمن أمثلة العلة غير القادحة[1] إبدال ثقةٍ من رجال الإسناد بثقةٍ آخر.

وكإيضاح، إذا كان هناك سندٌ كهذا: إسماعيل عن زيد عن عمرو عن خالد عن أنس وجاء راوٍ آخر غير إسماعيل فروىٰ الحديث علىٰ النحو التالي: زيد عن يحيىٰ عن خالد عن أنس، أي أنه أبدل عمرًا بيحيىٰ؛ فإذا كان عمرو ويحيىٰ ثقتان فإن ذلك الإبدال لا يؤثر علىٰ سلامة الحديث وصحته (أي لا يؤثر علىٰ سلامة المتن وصحته).

---

(١) ومحله إذا كانت السماعات متحققة، ما لم يكن يحيىٰ ضعيفًا في روايته عن أنس.

ولكن هنا قيدٌ وهو أن يكون عمرو ويحيىٰ كلاهما قد سمع من خالد، أما إذا كان أحدهما سمع من خالدٍ والآخر لم يسمع منه فحينئذٍ يحدث الضرر ويلزم مزيدٌ من البحث.

وكإيضاح آخر أقول، وبالله التوفيق: إن الصحابة رضوان الله عليهم عدولٌ كما لا يخفىٰ، فإذا حدث خلاف علىٰ أحد الرواة عنهم كسعيد بن المسيب مثلًا، فروي عنه حديثٌ عن أنس، أي: سعيد بن المسيب عن أنس عن النبي ﷺ.

وسند آخر عنه: سعيد بن المسيب عن أبي بكر عن النبي ﷺ والمتن واحد (أي أن قول النبي ﷺ واحد) فقد يقول قائل: أنس رضي الله عنه صحابي وهو ثقة. وكذا أبو بكر رضي الله عنه صحابي وهو ثقة.

فمن ثمَّ قد يقول القائل: لا ضير لأن غاية الأمر أن يكون ثقة استبدل بثقةٍ آخر.

فنقول: نعم إن كان هذا من ناحية العدالة فكلهم عدول، لكن ثمَّ سبب آخر للإعلال، وهو الانقطاع، وذلك لأن سعيد بن المسيب سمع من أنسٍ رضي الله عنه، ولكنه لم يسمع من أبي بكر رضي الله عنه.

* أما العلة القادحة، وهي العلة المؤثرة علىٰ صحة الحديث وسلامته فلها أمثلة كثيرة جدًّا.

ومن أمثلتها إسقاط ضعيف بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر.

فمثلًا قد يروىٰ سندٌ كهذا: إبراهيم عن محمود عن يحيىٰ عن زيد عن أنس؛ فنفترض أن يحيىٰ ضعيف، وأن محمود قد سمع من زيد بعض الأحاديث، لكن ثمَّ أحاديث لم يسمعها منه إلا بواسطة. فيأتي راو غير إبراهيم يروي الحديث عن محمود عن زيد عن أنس، ويسقط يحيىٰ من الإسناد.

فالباحث يتوهم أن السند (محمود عن زيد عن أنس) صحيح ولكنه في الحقيقة ضعيف لأنه وبعد جمع الطرق تبين أن به سقطٌ، وهو يحيىٰ وهو ضعيف.

وهذا نوع من التدليس وسيأتي في بابه إن شاء الله.

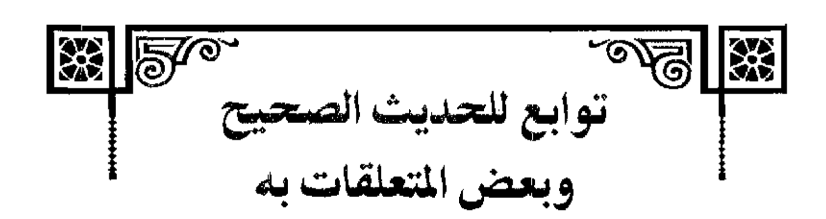
وللعلل القادحة أمثلةٌ آخر كرفع الموقوف أو وصل المرسل أو غير ذلك[١].

فعلىٰ ما ذُكر فيلزم لصحة الحديث أن يكون مسندًا متصلًا بنقل العدول الضابطين (عدلٌ ضابطٌ عن عدلٍ ضابطٍ) إلىٰ نهاية السند ولا يكون الحديث شاذًّا ولا معللًا.

---

(١) وقد أوضحت ذلك بعشرات الأمثلة في كتابي «شرح علل الحديث» لمن أراد مراجعته والوقوف علىٰ هذه العلل.





توابع للحديث الصحيح وبعض المتعلقات به

أولًا: بيان الفوارق بين بعض الاصطلاحات:

قد يطلق شخص علىٰ حديث حُكمًا فيقول: حديث صحيح، وقد يطلق علىٰ حديث آخر: رجاله ثقات، وعلىٰ حديث: إسناده صحيح فأي ذلك أقوىٰ؟

هل الأقوىٰ حديث صحيح أو رجاله ثقات أو إسناده صحيح؟.

فأقول بين يدي الجواب: قد يكون الرواة ثقات كلهم إلا أن بعضهم لم يسمع من بعض فيكون السند ضعيف للانقطاع بين الرواة. وقد يكون الرواة ثقات كلهم وكل راو سمع من الآخر، لكن قد تكون بالمتن علةٌ أو يكون شاذًّا.

فعليه فأصحها حديث صحيح ثم إسناده صحيح ثمَّ رجاله ثقات.

فمثلًا: إذا روي إسناد كهذا: زيد عن عمرو عن خالد عن يحيىٰ عن أنس؛ فقد يكون كل الرواة ثقات لكن خالد لم يسمع من يحيىٰ فيكون الحديث منقطعًا.

وقد يكون الرواة كلهم ثقات، وكلٌّ قد سمع شيخه الذي روىٰ عنه، ولكن قد يكون الحديث شاذًّا أو معللًا.

ثانيًا: أصح الأسانيد:

أقول، وبالله التوفيق: الرواة بينهم تفاوت في القدرة علىٰ الحفظ والإتقان وتفاوت في العدالة كذلك. فهم متفاوتون في ذلك تفاوتًا كبيرًا عظيمًا وحتىٰ

الثقات منهم بينهم تفاوت في الإتقان فمن ثمَّ فإن درجات الصحة تختلف أيضًا، فثمَّ أسانيد في غايةٍ من الصحة والإتقان، وثمَّ أحاديث صحاح لكنها ليست كالأولىٰ في القوة.

هذا ولم يتفق العلماء علىٰ أن إسنادًا ما هو أصح الأسانيد علىٰ الإطلاق، بل اختلفت وجهات نظرهم في ذلك، فأُورد من أقوالهم واختياراتهم ما يلي:

* أصح الأسانيد عند الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: الزهري[1] عن سالم[2] عن أبيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا السند هو أصح الأسانيد عن إسحاق بن راهويه أيضًا.

* وأصح الأسانيد عند البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: مالك عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وهذا السند يطلق عليه بعض العلماء السلسلة الذهبية.

ومن العلماء من يقول أصحها: الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

ومنهم من إذا زاد في السند يقول أصحها: أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

* وأصح الأسانيد عند عبد الرزاق بن همام الصنعاني وابن أبي شيبة: علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

* وإذا نزلنا بالإسناد فقال فريق: الزهري عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

---

(١) الزهري هو محمد بن مسلم بن شهاب الزهري وهو من التابعين الأجلاء.
وأحيانًا يُعبِّر الإمام أحمد عن أصح الأسانيد بقوله أجودها.

(٢) سالم هو ابن عبد الله بن عمر، فأبوه الصحابي الجليل عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



* وأصح الأسانيد عند علي بن المديني والفلاس: محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي رضي الله عنه.

ومن العلماء من يُقيِّد صحة الأسانيد بالصحابي؛ فيقول مثلًا:

أصح الأسانيد عن ابن مسعود: الأعمش عن إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي عن علقمة عن ابن مسعود. وبعضهم يقول: منصور عن إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي عن علقمة عن ابن مسعود.

وأصح الأسانيد عن أبي هريرة عند قومٍ: أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة.

وعند آخرين: معمر عن همام عن أبي هريرة.

وعند آخرين: الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة.

وعند آخرين: يحيىٰ بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وكل ذلك صحيح إذا سَلم من العلل والشذوذ.

وذكر بعض أهل العلم أصح الأسانيد عن عائشة رضي الله عنها فقالوا: عبد الرحمن بن القاسم عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها.

وقال آخرون: الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها.

وقال آخرون: يحيىٰ بن سعيد عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة رضي الله عنها.

* وذكر بعض أهل العلم أصح الأسانيد عن أنسٍ رضي الله عنه فقالوا: مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه.

* وذكر بعضهم أصح الأسانيد عن جابر رضي الله عنه فقالوا: ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه.

* وذكر قومٌ أصح الأسانيد عن عقبة بن عامر فقالوا: الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

* وذكر بعض أهل العلم أصح الأسانيد عن أبي بكر رضي الله عنه فقالوا: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر رضي الله عنه.

ومن فوائد المعرفة بأصح الأسانيد ما يلي:

١- الاطمئنان على سلامة الحديث وصحته.

٢- تكون - إذا سلمت من العلة - إحدى المرجحات عند الاختلاف.

وكما أن هناك أصح الأسانيد فهناك أيضًا أضعف الأسانيد؛ فقال بعض العلماء:

* أضعف الأسانيد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه هو: صدقة الدقيقي عن فرقدٍ السّبخي عن مُرة الطيب عن أبي بكر.

وقال بعض العلماء: أضعف الأسانيد عن عليٍّ: رضي الله عنه عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث الأعور عن عليٍّ.

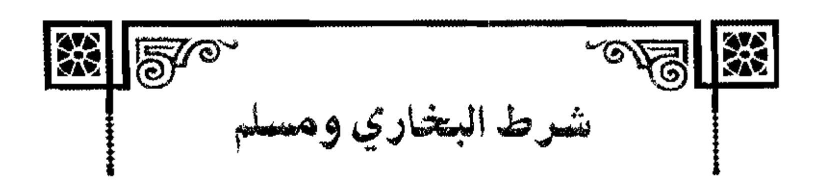
ثالثًا: شيءٌ من الحديث عن صحيحي البخاري ومسلم وشطريهما:

أول من اعتنى بجمع الأحاديث الصحيحة بصورة متسعة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رحمه الله تعالى، وتبعه على ذلك تلميذه مسلم بن الحجاج النيسابوري رحمه الله.

* وقد كانت هناك كتب صُنفت قبل صحيحي البخاري ومسلم لكن لم

يستقص أصحابُها حين جمعوها، وكذا فقد شِيبت (أي خُلطت) بالصحيح والمنقطع بل والضعيف أيضًا.

* وما ورد عن الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من القول أنه ما علىٰ ظهر الأرض كتاب في العلم - بعد كتاب الله عَزَّوَجَلَّ- أصح من كتاب الإمام مالك (يعني الموطأ). فهذا قاله الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قبل أن يؤلف البخاري ومسلم صحيحهما.



شرط البخاري ومسلم

وقد اشترط البخاري ومسلم شروطًا لإخراج الحديث في صحيحهما فُهِم بَعضها من عملهم في الكتاب[١]، ومن النظر في طريقتهما، وبعضها قد صرح بعضهم به[٢].

فمن شروط البخاري لإخراج الحديث[٣] في صحيحه: المعاصرة واللُّقي، أي يكون الراوي قد عاصر شيخه الذي يروي عنه وثبت عند البخاري التقاؤه به.

وشرط مسلم: المُعاصرة (مع إمكان اللقي) [٤].

* وهذه الشروط المذكورة فضلًا عن كون الرواة ثقات عند البخاري ومسلم، أو أن البخاري ومسلمًا انتقيا من أحاديث الرواة المتكلم منهم ما يريا أنه صحيح.

وجوه التفضيل بين صحيحي البخاري ومسلم وأي الكتابين أصح:

فأقول، وبالله التوفيق: ذهب قومٌ إلىٰ أن صحيح البخاري أصح في الجملة[٥] من

---

(١) أعني بالاستقراء.

(٢) انظر مقدمة صحيح مسلم.

(٣) أعني بذلك الحديث المسند المرفوع، وذلك لأن المعلقات ليست علىٰ شرط البخاري.

(٤) أمّا إذا ثبت عند مسلم أن الراوي لم يلتق بشيخه الذي روىٰ عنه فإن مسلمًا لا يخرج له. ولكن مسلمًا يكتفي بالمعاصرة فإذا ثبتت المعاصرة فإنه يثبت اللقاء إلا إذا ورد ما ينفي ذلك. والله أعلم.

(٥) أعني أنه قد يوجد حديث في صحيح مسلم أصح من حديث معين في البخاري، ولكن علىٰ الإجمال صحيح البخاري أصح عندهم من صحيح مسلم لما سيذكروه من أسباب.



صحيح مسلم، وذلك لأمورٍ، منها ما يلي:

أولًا: كون شرط البخاري أشد من شرط مسلمٍ، فالبخاري يشترط المعاصرة واللُّقي، ومسلم يشترط المعاصرة فقط كما تقدم.

ثانيًا: أن الذين انفرد البخاري بالرواية لهم وَذَكَرَهُم في صحيحِهِ من الرواة المتكلم فيهم، أقل من الرواة المتكلم فيهم ممن انفرد بالإخراج لهم مسلمٌ في صحيحه.

أي أن الرواة المتكلم فيهم في البخاري أقل من المتكلم فيهم في مسلم.

ثالثًا: أن البخاري لم يُكثر من الإخراج للرواة المتكلم فيهم أما مسلم فقد أكثر من ذلك.

رابعًا: هناك سلاسل (مجموعة رواة يروي بعضهم عن بعض) أخرجها البخاري وسلاسل أخرجها مسلم، والسلاسل المتكلم فيها في البخاري أقلّ من السلاسل المتكلم فيها في مسلم[١].

فمثلًا أخرج البخاري عدة أحاديث من طريق عكرمة عن ابن عباس، وهذه (عكرمة عن ابن عباس) سلسلة تكلم فيها بعض العلماء[٢]، وقد أعرض مسلم عن إخراجها في صحيحه.

وهناك سلاسل أخرجها مسلم كسلسلة أبي الزبير عن جابر، وأبي سفيان عن جابر، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة.

---

(١) بغض النظر عن قبول الكلام في السلاسل من عدمه.

(٢) ولا أناقش هاهنا قبول السلسلة من ردها.

فهي أيضًا سلاسل تكلَّم فيها بعض العلماء[١]، وقد أعرض البخاري عن إخراجها كأصولٍ في صحيحه.

فالسلاسل المتكلم فيها في البخاري أقل من السلاسل المتكلم فيها في مسلم.

خامسًا: أن الرواة الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم (من المتكلَّم فيهم) أكثرهم من شيوخ البخاري الذين قد لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع علىٰ حديثهم، بخلاف الرواة المتكلم فيهم في مسلم، فإن أكثر من تفرد مسلم بتخريج حديثهم ممن تُكلِّم فيهم إنما هم ممن تقدموا عن عصره ولا شك أن المحدّث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدموا عنهم.

فمثلًا إذا قال البخاري: حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر فإسماعيل (وهو ابن أبي أويس) تُكلِّم فيه لكنه شيخ البخاري فمعرفة البخاري به واسعة.

أما مسلم مثلًا فيقول: حدثنا يحيىٰ بن يحيىٰ عن مالك عن مخرمة[٢] ومخرمة (ابن بكير) متكلم فيه، وليس هو شيخ مسلم المباشر، فمعرفة مسلمٍ به أقل من معرفة البخاري بإسماعيل لكون إسماعيل شيخ البخاري.

سادسًا: أن الأحاديث المنتقدة علىٰ البخاري في الجملة أقل نسبيًّا من الأحاديث المنتقدة علىٰ مسلم.

فإذا قرّبنا أعداد الأحاديث في البخاري - بغير المكرر[٣] فقد تكون أربعة

---

(١) ولا أناقش في هذا المقام قبول هذه السلاسل أو ردّها.

(٢) علىٰ سبيل المثال.

(٣) علىٰ وجه التقريب والإفهام.

آلاف حديث أو نحوها.

وأحاديث مسلم – بغير المكرر – قد تقترب من الألفين فإذا نظرنا إلىٰ انتقاد بعض العلماء للبخاري ومسلم كانتقاد الدارقطني عليهما نجد أن الدارقطني انتقد علىٰ البخاري تقريبًا مائة حديث وعشرة[١]. وانتقد علىٰ مسلمٍ تقريبًا خمسة وتسعين حديثًا.

فبالنظر إلىٰ النسبة المئوية نجد أن مائة حديث وعشرة من أربعة آلاف أقل من النسبة المئوية لخمسة وتسعين حديثًا من ألفين.

سابعًا: أن أغلب ما انتقده الدارقطني علىٰ البخاري، القول الصحيح فيه – في الغالب – قول البخاري أما الذي انتقده الدارقطني علىٰ مسلم فالأكثر فيه أن القول قول الدارقطني رحمهم الله جميعًا.

ثامنًا: أن البخاري يُخرِّج عن الطبقة الأولىٰ البالغة في الحفظ والإتقان، ويخرج عن الطبقة التي تليها في طول الملازمة اتصالًا وتعليقًا، أما مسلم فيخرج عن هذه الطبقة (أعني التي تلت الأولىٰ) أصولًا.

فهذه بعض أسباب ترجيح البخاري علىٰ مسلمٍ.

وجوه ترجيح مسلم على البخاري:

وقد رجح أهل المغرب وغيرهم صحيح مسلمٍ علىٰ صحيح البخاري[٢]، وذلك للآتي ذكره:

---

(١) بغض النظر هل القول الصحيح فيها قول البخاري أم قول الدارقطني.

(٢) فإذا قال بعض علمائهم: وفي الصحيح؛ ففي الغالب أنهم يقصدون صحيح مسلم، فإذا قال القرطبي مثلًا: وفي الصحيح؛ يعني في أكثر الأحوال صحيح مسلم.

أولًا: أن كتاب مسلم أدق في الصناعة الحديثية وذلك لكونه يدقق بصورة أكثر في الألفاظ وأدوات التحمل. فكثيرًا ما تراه يقول: حدثنا يحيىٰ وعمرو(١) قال يحيىٰ: حدثنا وقال عمرو: أخبرنا. ويدقق في الألفاظ ويعزو كل لفظ إلىٰ من أوردوه.

ثانيًا: أن مسلمًا يورد روايات الحديث في موطن واحدٍ فيسهل علىٰ الباحث جمع الروايات والزيادات، ومعرفة الراوي الذي زاد والراوي الذي نقص، والزيادات الشاذة وغيرها.

ثالثًا: أن مسلمًا لم يُكثر في صحيحه من إيراد الأحاديث المعلقة والآثار المعلقة، وقد أكثر البخاري من ذلك جدًّا، وإن كان هذا يُعدُّ عيبًا عند المحدثين، لكن عذر البخاري في ذلك أنه أراد أن يكون كتابه جامعًا بين الفقه والحديث، لذا فإنه يورد المعلقات والموقوفات للاستشهاد بها علىٰ رأيه الفقهي الذي يذهب إليه.

فالحاصل أن كل كتاب منهما له مزاياه وإن كان في الجملة صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم.

ولكن في الجملة أيضًا أن ترتيب مسلمٍ من الناحية الحديثية ودقته في الألفاظ وصناعته الحديثية أفضل من البخاري وما ابتعد عن الصواب من قال:

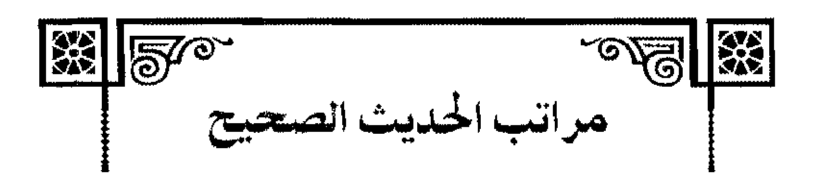
لقد فاق البخاري صحة … كما فاق في حسن الصناعة مسلمٌ

والله أعلم.

---

(١) علىٰ سبيل المثال.





مراتب الحديث الصحيح

ذهب جمعٌ كبير من أهل العلم إلىٰ أن مراتب الحديث علىٰ هذا التدرج:

١- أعلاها رتبةً ما اتفق عليه الشيخان (البخاري ومسلم) [1].

٢- ما أخرجه البخاري.

٣- ما أخرجه مسلم.

٤- ما كان علىٰ شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه.

٥- ما كان علىٰ شرط البخاري ولم يخرجه.

٦- ما كان علىٰ شرط مسلم ولم يخرجه.

٧- ما أخرجه أصحاب الكتب الذين اشترطوا الصحة لإخراج الحديث في كتبهم [2].

وهذا الترتيب أغلبيٌّ كما هو معلوم، فقد يكون الحديث في مسلم، وهو

---

(١) أحيانًا يطلق بعض العلماء المتفق عليه علىٰ ما أخرجه البخاري ومسلم والإمام أحمد، ولكن أكثر العلماء يطلقون المتفق عليه علىٰ ما أخرجه البخاري ومسلم. وهناك فارق بين متفق عليه، وبين متفق علىٰ صحته، وإن كان المؤدىٰ واحد من ناحية العمل، فكلاهما معمولٌ به، إلا أن الأخير قد يكون متفقًا علىٰ صحته ولكنه ليس في الصحيحين وقد يكون متواترًا. أما المتفق عليه فالغالب أنه صحيح، ولكنه قد يكون من المنتقد علىٰ الصحيحين، والله أعلم.

(٢) كصحيح ابن خزيمة علىٰ سبيل المثال، وينبغي أن يكون قبله المستخرجات علىٰ الصحيحين.

أعلىٰ صحة من حديثٍ معين في البخاري لعلةٍ آنذاك في حديث البخاري وهكذا، فالترتيب في المذكور ترتيب أغلبي.

* هذا، وقد انتقد هذا الترتيب من وجوه:

أحدها أن المتواتر أعلىٰ صحةً مما أخرجه البخاري ومسلم، ودفع هذا الانتقاد بأن المتواتر ليس من مباحث الإسناد، فهو خارج نطاق البحث، إذ هو صحيح بالاتفاق.

الانتقاد الثاني أن ما أخرجه الجماعة (وهم البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) ينبغي أن يكون أعلىٰ درجة من الذي أخرجه البخاري ومسلم، ودفع هذا الانتقاد بأن ما أخرجه أصحاب الكتب الذين لم يشترطوا صحة الأحاديث، لا يزيد إخراجهم للحديث قوةً.

لكن، وجه الصواب – فيما أرىٰ والله أعلم- أن ما أخرجه الجماعة ينبغي أن يقدم علىٰ ما أخرجه البخاري ومسلم وحدهما وينبغي أن يكون أعلىٰ رتبة مما أخرجه البخاري ومسلم، وذلك لكون البخاري ومسلم داخلان في الجماعة ثم إن مقاصد الأئمة – أصحاب كتب السنّة – الاستدلال لما يبوبون له من التبويبات فغالبًا يتحرون ما يؤيد رأيهم الذي ذهبوا إليه، وإن لم يشترطوا الصحة، والله أعلم.

هذا، وينبغي أن يلحق بالترتيب السابق من ناحية الصحة[1] ما يلي:

٨- ما أخرجه أصحاب كتب السنن الأربعة (أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه)[2].

---

(١) ولا أعني أنها صحيحة كلها بل منها الصحيح ومنها الضعيف ولكن عنيت الترتيب.

(٢) ويُدرج في هذا بل قد يسبقه أحيانًا المسانيد عالية الإسناد كمسند الشافعي والموطأ لمالك وكذلك مصنفي عبد الرزاق وابن أبي شيبة ونحوهما ولكن هذه لما كانت تحمل آثارًا وبلاغات لذا فيحكم علىٰ كل ما فيها بحسن، ولا تدخل في هذا التدرج.

٩- ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده. وقد يقدم أحمد في كثير من الأحيان على ما أخرجه أصحاب الكتب الستة، وذلك لعلو إسناده، وإذا كان سالمًا من العلل.

١٠- ما أخرجه أصحاب المسانيد الأُخر.

١١- ما أخرجه أصحاب المعاجم كالطبراني.

١٢- ما أخرجه المتأخرون من نازلي الإسناد.

تنبيه:

كلما ازدادت الأسانيد نزولًا كلما كان احتمال التضعيف أكبر، ومن ثَمَّ فإن الكتب نازلة الإسناد كالحلية لأبي نعيم أو الطبراني في كتبه عمومًا، أو الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ أو البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ أو سنن الدارقطني ونحو ذلك فالغالب أن ما ينفرد به أصحاب هذا الكتب من الأحاديث تكون ضعيفةً ولا يكاد يسلم حديثٌ انفرد به هؤلاء من العلة والله أعلم.

فالإسناد العالي: هو أن يكون بين صاحب الكتاب وبين رسول الله ﷺ عددٌ قليل من الرواة (وينبغي أن يكون صحيحًا»، وكل راوٍ سمع من الآخر.

والإسناد النازل: هو أن يكون بين صاحب الكتاب وبين رسول الله ﷺ عدد كبير من الرواة.

شيءٌ من التعريف بأصحاب الكتب الستة وغيرهم ومقاصدهم[1] وعملهم في كتبهم

للأئمة أصحاب الكتب الستة[2] مقاصد ووجهات في تصانيفهم لكتبهم

(١) لست أعني بالمقاصد هنا النوايا، إنما أعني خطة عملهم التي سلكوها في كتبهم.

(٢) وهُم البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه رحمهم الله.

وبشيء موجزٍ من الحديث عن ذلك أقول، وبالله التوفيق:

١- الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ:

وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي، ولد في بخارىٰ يوم الجمعة بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلة خلت من شوال سنة ١٩٤هـ وتوفاه الله ليلة السبت من عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ[1].

وقد صنف كتبًا كثيرةً أشهرها صحيح البخاري وقد سماه البخاري: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه.

وعن هذا الكتاب (صحيح البخاري) أقول، وبالله التوفيق:

١- إن صاحب هذا الكتاب وهو الإمام البخاري التزم الصحة في صحيحه هذا، ووضع لذلك شروطًا ومن ثَمَّ فقد انتقىٰ الرجال الذين أخرج لهم وحرص علىٰ سماع بعضهم من بعض، وحرص – من وجهة نظره – علىٰ أن لا يكون الحديث معلولًا أو شاذًا، نعم قد تكون في سند الحديث اختلافات فيبينها البخاري رحمه الله تعالىٰ، وكثيرًا ما يشير إلىٰ ذلك عقب الحديث أو في موطن من مواطن إخراجه للحديث.

وقد أخذ العلماء من طريقة البخاري وتصرفه في صحيحه أمرًا ألا وهو أن البخاري – فضلًا عن انتقائه للرواة – يشترط المعاصرة واللقاء بمعنىٰ أن يكون الراوي عاصر الراوي وثبت عند البخاري أنه التقىٰ به.

٢- وأشير إلىٰ أن البخاري سمَّىٰ كتابه الجامع الصحيح المسند..، فما لم

---

(١) للبخاري كتب أُخر لكن لم يلتزم فيها الصحة، فيفترض أن الأحاديث التي في صحيح البخاري صحيحة من وجهة نظره رَحِمَهُ اللهُ.

يكن مسندًا من الأحاديث أو الآثار فليس علىٰ شرطه فإذا وُجد حديث معلقٌ – ولم يوجد موصولًا في البخاري – فمعنىٰ هذا أن هذا الحديث ليس علىٰ شرط البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكذا الآثار المعلقة عن الصحابة والتابعين وغيرهم ليست علىٰ شرط البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

فمن ثَمَّ لم ينتقد الحفاظ[1] الأحاديث المعلقة ولا الآثار المعلقة التي أوردها البخاري في صحيحه.

٣- البخاري ومع أنه كتابُ حديثٍ بالدرجة الأولىٰ، ولكنه حرص أيضًا علىٰ أن يكون صحيحه كتابًا يحمل وجهة نظره الفقهية ويستفاد منه في الفقه كذلك، فلذلك فإن القارئ يجد أن البخاري رتب كتابه -وبعد بدء الوحي والإيمان والعلم- ترتيبًا يكاد أن يكون فقهيًّا. وبعد ذلك أورد في أواخر كتابه ما يتعلق بالآداب والسنّة والمعتقد والتوحيد.

* وهذا الأمر استدعىٰ من البخاري أن يبوِّب للأحاديث بأبوابٍ تناسب متونها.

واستدعىٰ من البخاري أيضًا أن يكرر بعض الأحاديث فقد يكون في الحديث فقرةٌ موضوعها في أبواب الأدب، وفقرة موضوعها في أبواب الجهاد، فيورد الحديث ها هنا وها هنا أو يقطع الحديث فيورد جزءًا منه ها هنا وجزءًا هنالك.

ولذا[2] حصلت بعض الاختلافات في بيان عدد الأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه، فالمكرر أورد بعض الإشكالات في تعديد الأحاديث، وكذا

(١) الذين انتقدوا بعض الأحاديث في البخاري كالدارقطني وغيره.

(٢) ولغيره أيضًا.



قد يكون في الحديث أكثر من صحابي، كل صحابي يذكر فقرةً عن رسول الله ﷺ فيعتبر ذلك بعضُ العلماء حديثًا واحدًا وبعضهم يعتبره عدة أحاديث (بعدد الصحابة الذين تضمنهم متن الحديث من الذين ذكروا أشياءً عن رسول الله ﷺ.

هذا، وقد يورد البخاري أحاديث معلقة علىٰ شرطه وأحاديث معلقة ليست علىٰ شرطه لخدمة التبويبات التي ذكرها البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد يبوِّب البخاري بتبويبات ولا يذكر اسم الباب بل يقول (باب) ويترك بياضًا، وهذا محمول علىٰ أحد أمرين:

أحدهما: أن يكون البخاري جعل هذا الباب والحديث فاصلًا بين موضوعاتٍ سبقت وموضوعاتٍ ستأتي.

الثاني: أن يكون البخاري إنما ترك بياضًا كي يعود إلىٰ تبويبٍ مناسب فأعجلته المنية فتوفاه الله قبل أن يضع التبويبات المناسبة.

هذا، وقد قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في الفصل الثاني من مقدمته للبخاري (هدي الساري) في بيان موضوع الكتاب والكشف عن مغزاه فيه، قال الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ:

تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثًا صحيحًا، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحًا ثم رأىٰ أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنىٰ فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلىٰ تفسيرها السبل الوسيعة، قال الشيخ محيي الدين نفع الله به: ليس مقصود البخاري الاقتصار

علىٰ الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها، ولهذا المعنىٰ أخلىٰ كثيرًا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه علىٰ قوله: «فيه فلان عن النبي ﷺ» أو نحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقًا وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها وأشار إلىٰ الحديث لكونه معلومًا، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريبًا، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها ما فيه حديث واحد، وفي بعضها ما فيه آية من كتاب الله وبعضها لا شيء فيه البتة.

* فعلىٰ ما ذُكر فغرض البخاري تخريج الأحاديث الصحيحة المتصلة واستنباط الفقه والسيرة والتفسير، فذُكر عَرَضًا الموقُوفُ والمُعَلَّقُ، وفَتاوىٰ الصحابة والتابعين، وآراء الرجال، فتقطعت عليه متون الأحاديث وطرقها في أبواب كتابه.

* هذا، وعن الأحاديث المنتقدة علىٰ البخاري، فقد انتقدت بعض الأحاديث والمنتقدون لها منهم من انتقدها قبل أن يخرجها البخاري في صحيحه كابن المديني، بل والشافعي ومالك وغيرهم، وأحاديث انتقدها غير هؤلاء كالدارقطني رحمه الله تعالىٰ، فقد انتقد مائة حديث وعشرة، فإذا قرّبنا عدد ما في البخاري بغير المكرر إلىٰ أربعة آلاف، وقربنا المئة حديث وعشرة إلىٰ مئة فتكون نسبة المنتقد من الدارقطني -وهو أكثر العلماء تتبعًا للبخاري- نجد أن نسبة المنتقد (٢.٥٪) اثنان ونصف في المئة.

ومن انتقادات الدارقطني انتقادات مردودة عليه فتكون النسبة التي سلمت له واحد بالمائة ثم من هذا الواحد بالمئة أحاديث انتقدت سندًا والمتن صحيح من طريق آخر، وهناك منها أحاديث أوردها لبيان وجوه الاختلاف فقط مع عدم الترجيح.

فالحاصل أن ما يقارب ٩٩٪ مما أخرجه البخاري صحيح فمن ثمَّ فلا يعكر هذا علىٰ قول من قال إن الأمة تلقت الكتابين (البخاري ومسلم بالقبول).

وكثيرٌ من هذه الأحاديث المنتقدة قد بينها الدارقطني في كتابه «التتبع» وأوردها الحافظ ابن حجر في مقدمته لفتح الباري (هدي الساري) وكذا أورد الرجال المتكلم فيهم في البخاري ودافع قدر جهده واستطاعته.

ولمزيد من الحديث حول البخاري راجع هدي الساري للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢-الإمام مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ:

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، من بني قشير، وهي قبيلة من العرب معروفة، النيسابوري وطنًا صاحب صحيح مسلم، وله عدة تصانيف أُخر لكن أشهرها صحيح مسلم.

توفي عشية الأحد، ودُفن بنصر أباد ظاهر نيسابور يوم الاثنين لخمس، وقيل لستٍّ بقين من شهر رجب سنة (٢٦١هـ) مائتان وواحد وستون بنيسابور وعمره خمس وخمسون سنة.

وقد اعتنىٰ بكتابه صحيح مسلم واشترط فيه الصحة ومن شروطه أن يكون الراوي قد عاصر من حدث عنه فاجتزأ مسلم بالمعاصرة مع إمكان اللقي [١].

ولم يورد مسلمٌ في صحيحه كل الأحاديث التي صحت عنده بل أخرج طائفةً منها [٢].

---

(١) ويحترز مسلم أيضًا من التدليس والانقطاع.

(٢) راجع مقدمة مسلم.

وقد أوضح مسلم رحمه الله تعالىٰ في مقدمته لصحيحه خطة عمله في كتابه حيث قال:

إنا نعمد إلىٰ جملة ما أُسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها علىٰ ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس علىٰ غير تكرار، إلا أن يأتي موضع لا يُستغنىٰ فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنىٰ أو إسناد يقع إلىٰ جنب إسناد لعلة تكون هناك لأن المعنىٰ الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة أو أن يُفصل ذلك المعنىٰ من جملة الحديث علىٰ اختصاره إذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملته فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم. فأما ما وجدنا بُدًّا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه فلا نتولىٰ فعله إن شاء الله تعالىٰ.

فأما القسم الأول فإنا نتوخىٰ أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقىٰ من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوا لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عُثر فيه علىٰ كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارًا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم علىٰ أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حُمَّال الآثار ونُقَّال الأخبار، فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنيَّة؛ ألا ترىٰ أنك إذا وازنت هؤلاء الثلاثة الذين سميناهم عطاء ويزيد وليثًا بمنصور بن المعتمر وسليمان

الأعمش وإسماعيل بن أبي خالد في إتقان الحديث والاستقامة فيه وجدتهم مباينين لهم لا يُدانونهم، لا شك عند أهل العلم بالحديث في ذلك للذي استفاض عندهم من صحة حفظ منصور والأعمش وإسماعيل وإتقانهم لحديثهم، وأنهم لم يعرفوا مثل ذلك من عطاء ويزيد وليث وفي مثل مجرىٰ هؤلاء إذا وازنت بين الأقران كابن عون وأيوب السختياني مع عوف بن أبي جميلة وأشعث الحمراني وهما صاحبا الحسن وابن سيرين، كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما إلا أن البون بينهما وبين هذين بعيد في كمال الفضل وصحة النقل وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة عند أهل العلم ولكن الحال ما وصفنا من المنزلة عند أهل العلم.

وإنما مثلنا هؤلاء في التسمية ليكون تمثيلهم سمة يصدر عن فهمها من غبي عليه طريق أهل العلم في ترتيب أهله فيه فلا يقصر بالرجل العالي القدر عن درجته ولا يرفع متضع القدر في العلم فوق منزلته ويُعطىٰ كل ذي حق فيه حقه وينزل منزلته، وقد ذُكر عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت: أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم، مع ما نطق به القرآن من قول الله تعالىٰ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦] فعلىٰ نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون – أو عند الأكثر منهم – فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني وعمرو بن خالد وعبد القدوس الشامي ومحمد بن سعيد المصلوب وغياث بن إبراهيم وسليمان بن عمرو أبي داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار.

وكذلك من الغالب علىٰ حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضًا عن حديثهم وعلامة المُنكَر في حديث المحدِّث إذا ما عُرضت روايته للحديث علىٰ رواية

غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مُستعمله. فمن هذا الضرب من المُحدِّثين: عبد الله بن مُحَرَّرٍ، ويحيىٰ بن أبي أُنيسة، والجراح بن المنهال أبو العطوف، وعباد بن كثير وحسين بن عبد الله بن ضُميرة، وعمر بن صبهان ومن نحا نحوهم في رواية المُنكر من الحديث، فلسنا نعرج علىٰ حديثهم ولا نتشاغل به؛ لأن حكم أهل العلم والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحُدِّث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا وأمعن في ذلك علىٰ الموافقة لهم، فإذا وُجِد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه قُبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحُفَّاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره أو لمثل هشام بن عروة وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما علىٰ الاتفاق منهم في أكثره فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس، والله أعلم.

قلت (مصطفىٰ): والناظر إلىٰ صحيح مسلم علىٰ وجه الإجمال يلحظ الآتي:

أولًا: أن مسلمًا افتتح كتابه بمقدمةٍ تبين كثيرًا من مقاصده[1].

ثانيًا: بدأ مسلم صحيحه بكتاب الإيمان فقال: حدثني أبو خيثمة.. وذكر الأسانيد والأحاديث الواردة في الكتاب دون أن يقطعها بتبويبات، فالتبويبات التي فيها قد قال عددٌ من العلماء إنها للإمام النووي رحمه الله تعالىٰ. فهمةُ الإمام مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ حديثية.

---

(١) وهي مقدمة مطولة ذكرنا مطلعها فقط في الصفحات الماضية. وليعلم أن الأحاديث التي في مقدمة مسلم ليست علىٰ شرطه.



ثالثًا: يتسم صحيح مسلم بالدقة في الصناعة الحديثية، فيورد الأحاديث المتعلقة بالباب بأسانيدها المتعددة في موطن واحد وهذا مما يسهل على الباحث من ناحية النظر في المتون والأسانيد ومقارنة بعضها ببعض ومن ثمَّ الوقوف على الزيادات الشاذة أو المعلولة.

كما أنه يتسم رَحِمَهُ اللهُ بالدقة البالغة في بيان أدوات التحمل التي ينقل بها الرواة الأحاديث عن شيوخهم كحدثنا وأخبرنا وسمعت ونحو ذلك.

رابعًا: يرتب مسلم في الغالب الأسانيد بناءً على قوة الرواة وثقتهم ومعرفتهم بشيوخهم، فيقدم في الأحاديث التي يوردها في كل باب الرواة الأوثق ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وهذا في غالب الأحوال.

خامسًا: لا يكاد مسلمٌ رحمه الله تعالى يتعرض للاستنباطات، ولا التبويبات، ولا يكاد يورد أشياء موقوفة أو معلقة إلا قليلًا[1].

سادسًا: لم يتعرض مسلم لبيان معاني مفردات الأحاديث كما تعرض لذلك البخاري فلذا، فإن عمل الإمام مسلم حديثي بالدرجة الأولى.

سابعًا: قد يورد الإمام مسلم أسانيد فيها رجال متكلم فيهم، وهذا في الشواهد والمتابعات في الغالب.

فعلى الباحث أن يتفطن لذلك إذا كان يعنيه للاستدلال لفظ في حديث ورد في المتابعات دون الأصول.

---

(١) وعلى ما يذكر بعض أهل العلم أن الأحاديث المعلقة في مسلم محصورة جدًّا قيل اثنى عشر موضعًا فقط.

ثامنًا: اختلفت أقوال العلماء في بيان عدد أحاديث صحيح مسلم، وذلك له أسباب من أعظمها أن بعضهم يجعل الحديث بشواهده وطرقه حديثًا واحدًا ولا يعطيهم إلا رقمًا واحدًا وبعضهم يجعل لكل حديث (من الأصول والشواهد والمتابعات) رقمًا.

تاسعًا: قد انتقدت بعض الأحاديث علىٰ الإمام مسلم وشأنه في ذلك شأن البشر، إلا أن المنتقد قليل، فإذا قلنا علىٰ سبيل التقريب: إن عدد الأحاديث التي في صحيح مسلم ألفان علىٰ وجه التقريب، فالذي انتقده الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ[1] خمسة وتسعون حديثًا، فإذا قربناها ستكون مائة حديث ونسبتها للألفين ٥٪ (خمسة بالمئة) فيكون هناك ٩٥٪ صحيح والآخر منتقد علىٰ وجه التقريب.

وإن كان المنتقد منه ما سلم للمنتقد، ومنه ما لم يسلم والقول فيه قول مسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومن المنتقد أحاديث في الشواهد والمتابعات وليست في الأصول.

وقد دافع الإمام النووي رحمه الله تعالىٰ عن أحاديث مسلم قدر استطاعته في شرحه علىٰ مسلم، ولكن بلا شك فهناك أحاديث تمَّ للمنتقد انتقاده وسلم له تعليله، ولكن نسبة هذه الأحاديث قليلة، وبالله التوفيق.

٣- الإمام أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهو أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي من بلاد سجستان، ولد عام مائتان واثنتان من الهجرة وتوفي رحمه الله تعالىٰ بالبصرة عام مائتان

---

(١) وذلك في كتابه «التتبع»، وكذا فقد انتقد أبو الفضل الهروي وغيره بعض الأحاديث في صحيح مسلم.

وخمسة وسبعون (٢٧٥) من الهجرة رَحِمَهُ اللهُ.

* ويعتني أبو داود رحمه الله تعالىٰ في سننه بأحاديث الأحكام التي استدل بها أهل العلم فيورد أغلبها في سننه ومن ثمَّ فلا تكاد تجد فيها من أحاديث الفضائل والمناقب وأخبار الملائكة والبعث والنشور ونحو ذلك إلا شيئًا قليلًا.

ولم يشترط أبو داود رحمه الله تعالىٰ الصحة في كتابه سنن أبي داود، بل صنف سننه وجمع فيها الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار، وبنوا عليها الأحكام، فصنف سننه، وجمع فيها الصحيح والحسَن واللّين والصالح للعمل، وهو يقول: ما ذكرت في كتابي حديثًا أجمع الناس علىٰ تركه. وما كان منها ضعيفًا صرَّح بضعفه، وما كان فيه علة بينها، وترجم علىٰ كل حديث بما قد استنبط منه عالم، وذهب إليه ذاهب، وما سكت عنه فهو صالح عنده، وأحوج ما يكون الفقيه إلىٰ كتابه.

تنبيه

* هذا، وما يتداوله بعض العلماء من القول بأن ما سكت عنه أبو داود فهو حسن كلام لا يصح، بل قد يكون صحيحًا وقد يكون حسنًا وقد يكون صالحًا في الشواهد والمتابعات، وما نقل عنه من القول بأن ما سكتُّ عنه فهو صالح، فقوله صالح قد يكون صالحًا للاحتجاج به أصالةً، وقد يكون صالحًا في الشواهد والمتابعات.

٤- الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ:

هو محمد بن عيسىٰ بن سَورةَ الترمذي الضرير، قيل إنه ولد عام (٢٠٩) من

الهجرة ومات عام (٢٧٩) مائتان وتسعة وسبعون من الهجرة.

وترمذ (بلدته) مدينة قديمة علىٰ طرف نهر بلخ الذي يقال له جيحون.

وقد سلك الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللهُ في جامعه (جامع الترمذي أو سنن الترمذي) وقد أطلق عليه بعضهم صحيح الترمذي؛ فإنه يبوِّب تبويبات للأحاديث، ويورد ما يقوي التبويب الذي بوَّب له وما يشهد له سندًا متصلًا في كثير من الأحيان. وحكم علىٰ الأحاديث بما تستحق من صحة أو ضعف وذلك من وجهة نظره يرحمه الله. وأتبع ذلك بالإشارة إلىٰ سائر الأحاديث الواردة في الباب الذي بوَّب عن صحابة آخرين.

وكذلك فإنه كثيرًا ما يشير إلىٰ بعض أقوال أهل العلم في المسألة التي بوَّب لها والرأي الذي جنح إليه مع إيراد أقوال المخالفين في بعض المسائل أيضًا.

أي أن الإمام الترمذي رحمه الله تعالىٰ كأنه استحسن طريقة الشيخين (البخاري ومسلم) حيث بينا وما أبهما، وطريقة أبي داود؛ حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين، وفقهاء الأمصار، واختصر طرق الحديث، فذكر واحدًا وأومأ إلىٰ ما عداه، وبيّن أمر كل حديث من أنه صحيح أو حَسَنٌ أو منكر، وبين وجه الضعف، أو أنه مُستفيض أو غريب.

قال الترمذي: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثًا عمل به بعض الفقهاء، سوىٰ حديث: «فإن شرب في الرابعة فاقتلوه»، وحديث: «جمع بين الظهر والعصر بالمدينة من غير خوف ولا سفر».

فالترمذي ربما أنه يسلك مسلك الإمام مسلم في بعض الأحيان، فقد نص



مسلم علىٰ أنه ربما أخرج الحديث في صحيحه من طريق ضعيف؛ لعُلُوِّه، والحديث معروف عند أئمة هذا الشأن من طريق العُدول، ولكن بإسناد نازل.

وفي شرح مسلم أنه أنكر أبو زُرعة عليه - أي علىٰ مسلم - روايته في صحيحه عن أسباط بن نصر، وقطن بن نُسَير، وأحمد بن عيسىٰ المصري، فقال مسلم: إنما أدخلت من حديث أسباط وقَطَن وأحمد، ما قد روىٰ الثقات عن شيوخهم إلا أنه ربما وقع إليَّ عنهم بارتفاع، ويكون عندي برواية أوثق منهم بنزول، فأقتصر علىٰ ذلك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات[1].

هذا، وليعلم أن نسخ الترمذي أحيانًا يكون فيها اختلاف في حكمه علىٰ الأحاديث ففي بعضها حسن، وفي بعضها حسن صحيح في الحديث الواحد، مثال ذلك حديث: «الصلح جائز بين المسلمين»، قال الصنعاني في توضيح الأفكار: لم يتبعه الترمذي بتصحيح ولا تحسين، وفي كثير من النسخ حسن صحيح.

هذا، وقد ذكر الذهبي: أن ابن حزم في كتابه «الإيصال» قال في الترمذي: إنه مجهول، وكذا ذكر ابن حجر، ورد العلماء علىٰ ابن حزم قوله، فقال ابن حجر: أما ابن حزم، فنادىٰ علىٰ نفسه بعدم الاطلاع، وذلك لما وصف به ابن حزم الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ حينما وصفه بالجهالة.

وقد أشار أحمد شاكر في مقدمته للترمذي إلىٰ أن الذهبي قد يكون وهم، وتبعه ابن حجر في نسبته هذا القول إلىٰ ابن حزم؛ فإن ابن حزم أخرج للترمذي حديثًا في «المُحَلّىٰ» (٩/ ٢٩٧)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تضعيفًا.

---

(١) توضيح الأفكار ص ١/ ١٧١.

٥- الإمام النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ:

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن بحر النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ، ولد سنة (٢١٥) مائتان وخمسة عشر من الهجرة بنساء، وهي بلدة مشهورة بخراسان مات سنة ثلاثمائة وثلاث من الهجرة.

وعن عمله في سنن النسائي، فله كتابان (السنن الكبرىٰ والسنن الصغرىٰ) وقد انتقىٰ كتابه السنن الصغرىٰ (وهي المجتبىٰ) من السنن الكبرىٰ، وذلك بناءً علىٰ طلبٍ من أمير الرملة له بذلك إذ طلب منه أن ينتقي الصحيح من السنن الكبرىٰ، فصنف السنن الصغرىٰ وفاء بذلك، ولكن المطلع عليها والناظر لها يرىٰ منها الصحيح ومنها الحسن والضعيف كذلك.

وقد رتب النسائي كتابه (المجتبىٰ) ترتيبًا حسنًا وأشار إلىٰ علل كثيرٍ من الأحاديث وبيَّن وبصورة واسعة ومنتشرة في كتابه وجوه الاختلافات في الأسانيد، فبين من رفع الحديث ومن وقفه، ومن وصله ومن أرسله، إلىٰ غير ذلك من وجوه الاختلافات، فامتاز كتابه بجمع الطرق التي تُبين العلل وترشد إليها وتوضحها مع بيان رأيه في كثير من الأحيان، وكذا اختياراته.

وجمع رَحِمَهُ اللَّهُ في سننه بين أحاديث الأحكام وأحاديث الفضائل والرقاق أيضًا.

٦- الإمام ابن ماجه رَحِمَهُ اللَّهُ:

ابن ماجه هو الحافظ أبو عبد الله محمد ين يزيد القزويني ولد سنة (٢٠٧) مئتان وسبعة من الهجرة ومات سنة (٢٧٥).

وهو سادس الكتب الستة التي أشرنا إليها آنفًا فإنه رتب كتابه وبوَّب للأحاديث، ولكنه لم يشترط أيضًا الصحة في كتابه.

ومما يُلفت النظر إليه أن كثيرًا من الأحاديث التي تفرد بها ابن ماجه رحمه الله تعالىٰ عن سائر أصحاب الكتب كثيرًا ما تكون معلولة وإن كان ظاهر إسنادها الصحة.

نعم قد يصفو له شيء كثير وتصح عدة أحاديث قد انفرد بها، ولكن كثيرًا ما يرىٰ الباحثُ أن الحديث الذي تفرد به ابن ماجه معلولًا أو به ضعف ظاهر وواضح.

وهنا ألفت النظر إلىٰ أن الإسناد كلما نزل، وابتعد مؤلفه (من ناحية الزمن) عن زمن أصحاب الكتب الستة والمسانيد كلما كانت انفراداته التي ينفرد بها عن سائر الرواة مظنةً للإعلال، وبالله التوفيق.

المسانيد والمعاجم

أما عن المسانيد والمعاجم والفروق بينها وبين كتب السنن فالمحتوىٰ واحد، فكلها تجمع سنن رسول الله ﷺ وإن كانت ثمة اختلافات في طرق الترتيب والانتقاء.

فالمسانيد ذُكر فيها كل صحابي ومروياته من غير اشتراط للصحة، ومن غير ترتيبات فقهية أو عقدية أو نحو ذلك، وكذلك المعاجم إلا أن فيها الصحابة مرتبون علىٰ حروف المعجم باستثناء العشرة المبشرين بالجنة[1] فهم مقدمون، أما كتب السنّة فهي مرتبة علىٰ الأبواب الفقهية فيذكرون الترجمة

(١) المبشرون بالجنة من أصحاب النبي ﷺ كثير، ولكن المراد بالعشرة: هم الذين جمعهم حديث واحد لرسول الله ﷺ، وهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة، وسعيد بن زيد.

للباب، ثم يذكرون ما وقع لهم في هذه الترجمة من حديث أي صحابي كان، وينبغي أن يعلم أن المسانيد والمعاجم كتب سنّة أيضًا، من ناحية احتوائها علىٰ أحاديث رسول الله ﷺ، وأما من ناحية الصحة ففي الغالب أن كتب السنّة - المرتبة علىٰ الأبواب الفقهية - أكثر صحة إذ أن مؤلفيها يتحرون ما يشهد لتراجمهم، ولكن لا يعني هذا أن كل حديث في كتب السنّة - المرتبة فقهيًا - أصح من كل حديث في المسانيد والمعاجم، ولكن الأمر نسبيٌّ أغلبي، والله أعلم.

المستخرجات

المستخرجات هي كتبٌ استخرجت علىٰ كتب أُخر فالمستخرجات علىٰ الصحيحين كتبٌ استخرجت علىٰ البخاري ومسلم أو علىٰ البخاري وحده أو علىٰ مسلم وحده فيُفترض أن الأحاديث التي في البخاري هي التي في المستخرج عليه، وكذا في الغالب يُفترض أن الإسناد هو الإسناد إذا استطاع المُستَخْرِج ذلك.

وكبيان لموضوع المستخرَج أقول، وبالله التوفيق: موضوع المستخرج هو أن يعمد المصنف (أي المؤلف) الذي سيصنف المستخرج إلىٰ الكتاب الذي سيستخرج عليه فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه، أو من فوقه، وشرطه: أن لا يصل إلىٰ شيخ أبعد حتىٰ يفقد سندًا يوصله إلىٰ الأقرب إلا لعذر من علوٍ أو زيادةٍ مهمة، أو تصريحٍ بتحديثٍ أو تسمية من لم يُنسَب أو غير ذلك.

وكإيضاح لما ذُكر أقول، وبالله التوفيق: إذا كان في البخاري – مثلًا – سندٌ كهذا: إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر، ويريد شخص أن يصنع مستخرجًا على البخاري، يلزم أن يكون هذا الشخص في زمن البخاري أو قريبًا منه، فإن هذا الشخص الذي يريد أن يستخرج على البخاري كتابًا يسميه المستخرج، يذهب إلى إسماعيل (شيخ البخاري) فيقول له حدثني بما حدثت به البخاري فيحدثه إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر، بالذي حدث به البخاري، فيكون المُستخرج هنا تابع البخاري فإذا قلنا إن البرقاني سيصنع مستخرجًا على البخاري فإنه يكون معاصرًا له أو قريب التعاصر معه فيذهب البرقاني إلى إسماعيل يُحدثه إسماعيلُ بالذي حدث به البخاري فتكون الصورة كالآتي:

البخاري عن إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

البرقاني عن إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

فيكون البرقاني تابع البخاري، فنفترض أن البرقاني لم يدرك إسماعيل، فيذهب البرقاني إلى شيخ آخر يحدثه عن مالك بالذي حدث به إسماعيل عن مالك، فلنفترض أنه وجد شيخًا اسمه زيدٌ، فتكون الصورة:

البرقاني عن زيد عن مالك عن نافع عن ابن عمر.

فلنفترض أنه لم يجد شيخًا يحدثه عن مالك فيذهب إلى راو مثلًا يقال له يحيىٰ يحدثه عن إبراهيم عن نافع فتكون الصورة:

البرقاني عن يحيىٰ عن إبراهيم عن نافع عن ابن عمر.

وهكذا، والله أعلم.

ومن فوائد المستخرجات ما يلي:

قد لا ينسب راوٍ في الصحيح فينسب في المستخرج، فمثلًا قد يقال إسماعيل (غير منسوب) ونجده إسماعيل بن أبي أويس مثلًا في المستخرج.

وقد يُصرح الراوي المدلس بالتحديث في المستخرج فمثلًا قد يكون في الصحيح قتادة عن أنس، وفي المستخرج قتادة حدثني أنس.

وقد يكون المتن مطولًا في المستخرج بما يدفع الإشكالات وقد يكون شيخ المُستخرج يختلف عن شيخ البخاري فيقويه بمتابعته له.

إلىٰ غير ذلك من صور الاستفادة من المستخرجات والحديث عن المستخرجات مبسوطٌ باتساع في مقدماتها وفي عدد من كتب المصطلح كذلك.

هذا، وينبغي التفطن لأمرٍ ألا وهو أنه ليس معنىٰ أن هناك زيادةٌ في المستخرج عن ما في الصحيح أن هذه الزيادة تكون صحيحة، نعم قد تكون صحيحة ولكنها أيضًا قد تكون شاذة، أو معلولةً وكذلك أدوات التحمل مثل (عن – أن – قال – حدثني- أخبرني – قال لي...) إلىٰ آخر ذلك فقد تكون الصيغة عند البخاري مثلًا (عن فلان) وتأتي في المستخرج بلفظ (حدثني فلان) ويكون من أورد التصريح بالتحديث شاذًّا حينئذٍ.

وذلك لأن صاحب المستخرج لا يتقيد بكون الرواة ثقات، وذلك لأن همته أن يلتقي مع البخاري في شيخ أقرب قدر استطاعته.

* هذا، ومن أمثلة المستخرجات وأشهرها مستخرج أبي عوانة[١] علىٰ صحيح مسلم ومستخرج الإسماعيلي[٢] علىٰ البخاري.

وثمَّ مستخرجات أُخر كمستخرج البرقاني[٣] ومستخرج أبي نعيم وبالله التوفيق.

المستدرك

وشيءٌ من الحديث عن مستدرك الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ:

أما عن موضوع المستدرك، فهو أن يعمد مصنف المستدرك إلىٰ شرط صاحب كتابٍ ويسحب هذا الشرط علىٰ أحاديث ليست في الكتاب، فإذا انطبق هذا الشرط علىٰ الأحاديث التي ليست في الكتاب أودعها في كتاب يسميه المستدرك.

فكأنه يقول: أنت يا صاحب الكتاب (الأصلي) اشترطت شروطًا، وها هي أحاديث ينسحب عليها شرطُك ولم تودعها في كتابك.

فعلىٰ هذا فالذي يصنف مستدركًا علىٰ كتاب كأنه يقول لمؤلف الكتاب: قد فاتك من الأحاديث كذا وكذا وكان ينبغي أن توردها في كتابك.

أما عن مستدرك الحاكم، فهو كتاب صنفه الإمام الحافظ الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد رحمه الله تعالىٰ.

---

(١) وهو يعقوب بن إسحاق الإسفراييني الشافعي.

(٢) وهو أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي.

(٣) وهو أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي البرقاني.

وقد أخذ شروط البخاري ومسلم أو شروط أحدهما وسحب هذه الشروط علىٰ أحاديث ليست في البخاري ومسلم وليست في أحدهما[١]، فإذا انسحبت الشروط علىٰ هذه الأحاديث أودعها في كتابه المستدرك، ومن ثمَّ فقد سمىٰ كتابه «المستدرك علىٰ الصحيحين». وإن كان في هذه التسمية بعض التجوز، لأنه لا ينبغي أن يقال استدرك عليهما، وذلك لأن البخاري ومسلمًا رحمهما الله لم يشترطا إخراج كل حديث علىٰ شرطهما ولم يشترطا إخراج كل حديث صحيح؛ وذلك أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد نقل عنه بعض العلماء قوله: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ونقلوا عنه أيضًا قوله: وتركت من الصحاح مخافة الطول.

وقد صحح البخاري نفسُهُ أحاديث ليست في صحيحه، وذلك يتضح بصورة كبيرة في سؤالات الترمذي له (كما في كتاب سنن الترمذي والعلل الكبير للترمذي) فقد سأله الترمذي عن عدة أحاديث فحكم بصحتها، وهي ليست في الصحيح ونقل أهل العلم عن مسلمٍ كذلك قوله: ليس كل شيءٍ صحيح عندي وضعته ها هنا (يعني في الصحيح صحيح مسلم).

ولكن، وبلا شك، أن الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يصفو له كثيرٌ من الأحاديث ففيه الصحيح وفيه الحسن، وفيه الضعيف والموضوع، فينبغي التيقظ التام لكل ما تفرد به الحاكم، ولا يغرنك قول الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولا تغرنك موافقة الذهبي له، فالحاكم متساهل في القضاء بالصحة ولم يُنَقِّح كتابه،

---

(١) وقد يفوته في بعض الأحيان ما يفوت البشر من الذِّكر فيورد أحيانًا في مستدركه أحاديث في البخاري أو في مسلم أو في أحدهما علىٰ سبيل الوهم، وإلا فشرط الكتاب ألا يورد فيه أحاديث أخرجها البخاري أو مسلم.

والذهبي كذلك متساهل في كثير من تعليقاته علىٰ المستدرك، فكم من رجل يتكلم فيه الذهبي ويضعفه في ميزان الاعتدال، ويسكت عنه في تعليقاته علىٰ الحاكم، بل قد يصحح حديثه.

وهنا لفتةٌ أحب أن ألفت النظر إليها دفعًا لما قد يُظن بالحاكم في كثير من المواطن، وذلك لأننا نرىٰ كثيرًا من طلبة العلم يتعقبون الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإذا أورد إسنادًا فيه رجل ليس من رجال البخاري وقال: علىٰ شرط البخاري؛ فيتعقبه قومٌ فيقولون: وَهِمَ الحاكم؛ ففي السند رجل لم يخرج له البخاري، وقد يكونون مخطئين في هذا الاستدراك، فأسوق هنا لفظ الحاكم في مقدمة كتابه إذ قال: «وقد سألني جماعةٌ من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابًا يشتمل علىٰ الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل[1] ومسلم بن الحجاج بمثلها إذ لا سبيل إلىٰ إخراج ما لا علة له فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك. وقد خرج جماعة من علماء عصرهما، ومن بعدهما عليهما أحاديث قد أخرجاها وهي معلولة، وقد جهدت في الذّب عنهما في المدخل إلىٰ الصحيح بما رضيه أهل الصنعة وأنا أستعين الله علىٰ إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أو أحدهما».

كذا قال الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ، فقوله (قد احتج بمثلها الشيخان أو أحدهما) قد يعني بمثلها في كونهم ثقات، وليس المراد بنفس الأشخاص.

وقد يعني بقوله (بمثلها) أي بنفس الرجال والأول أظهر لديَّ، أي أن قوله (بمثلها) أي بمثلها في القوة والتوثيق.

---

(١) يعني به البخاري.

وعلىٰ ذلك فإذا كان الراوي ثقة ولم يخرج له البخاري، وقال الحاكم: صحيح علىٰ شرط البخاري، فلا تعقب علىٰ الحاكم آنذاك ولكن الذي يرىٰ أن قوله (بمثلها) يعني بنفس رواة البخاري فحينئذٍ سيتعقب الحاكم ويقول (إذا قال الحاكم صحيح علىٰ شرط البخاري): وَهِمَ الحاكم ففلان الراوي ليس من رجال البخاري. فليتفطن الباحث لذلك، وبالله التوفيق.

بعض نماذج الأخطاء التي يقع فيها الحاكم:

يقع الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض الأخطاء، وذلك أنه علىٰ سبيل المثال يعمد إلىٰ سندٍ فيه هشيم عن الزهري فيقول فيه:

صحيح علىٰ شرط الشيخين ولم يخرجاه، وذلك منه بناءً علىٰ أن هشيمًا والزهري من رجال الشيخين، وكونهما من رجال الشيخين صحيح كما ذكر الحاكم - رَحِمَهُ اللَّهُ - لكن هنا نقطة وقع الحاكم بسببها في الوهم، ألا وهي: أن هشيمًا ضعيف في الزهري خاصة، فلم يخرج البخاري ولا مسلم لهشيم عن الزهري، وإنما أخرجا لهشيم عن غير الزهري، وأخرجا للزهري من رواية غير هشيم عنه؛ وذلك لأن هشيمًا كان قد دخل علىٰ الزهري فأخذ عنه عشرين حديثًا، فلقيه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيتها، وكانت ثمَّ ريح شديدة، فذهبت بالأوراق من يد الرجل، فصار هشيم يحدث بما عَلَقَ منها بذهنه، ولم يكن أتقن حفظها، فوهم في أشياء منها، ضُعف في الزهري بسببها.

وكذلك القول في سِمَاك عن عكرمة فهو سندٌ ملفق من رجال الشيخين، فسماك من رجال مسلم، وعكرمة من رجال البخاري، فقوله: سماك عن عكرمة ليس علىٰ شرط البخاري، وليس علىٰ شرط مسلم، ورواية سماك عن عكرمة

مضطربة، فيقول الحاكم في إسناد كسماك عن عكرمة: إنه علىٰ شرط الشيخين، فيظهر وهمه في ذلك.

فينبغي أن يحكم علىٰ كل حديث بما يستحق بعد النظر في طرقه، وفي سنده ورواته.

كتاب مجمع الزوائد للهيثمي

هو كتاب جمع زوائد ستة كتب (أي الأحاديث الزائدة في ستة كتب) وهي مسند أحمد بن حنبل ومسند أبي يعلىٰ الموصلي ومسند البزار، ومعاجم الطبراني الثلاثة (المعجم الكبير والمعجم الأوسط والمعجم الصغير) علىٰ الكتب الستة الأمهات (البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه).

فعليه فيفترض[1] أن الأحاديث التي في مجمع الزوائد ليست في الكتب الستة المعلومة.

هذا، وعن أحكام الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ متساهل في الحكم بالصحة، ولا يُولىٰ.

خطأ من يُقْصر الصحيح على البخاري ومسلم

هذا، وبلا شك أن الذي يرفض الأحاديث الصحيحة التي لم يخرجها البخاري ومسلم، لا شك في أنه مخطئ ومجانب للصواب، بل وواقع في

(١) إلا ما قد يحدث له فيها وهمٌ.

الضلال لرده سنّة رسول الله ﷺ التي ثبتت في غير البخاري ومسلم، فلم يشترط البخاري ومسلم إخراج كل صحيح، فقد نقل أهل العلم عن البخاري قوله: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ونقلوا عنه أيضًا: وتركت من الصحاح مخافة الطول، وقد صحَّح البخاري نفسه أحاديث ليست في صحيحه، وذلك يتضح بصورة كبيرة في سؤالات الترمذي له، كما في سنن الترمذي، والعلل الكبير له.

ونقل أهل العلم عن مسلم كذلك: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا.



الحديث الحسن

الحديث الحسن حديثٌ بين الصحيح والضعيف ولم يكن هذا الاصطلاح مشهورًا عند المتقدمين، وأول من توسع في إطلاق الحسن هو الإمام الترمذي رحمه الله تعالىٰ، فقد أكثر في سننه من إطلاق الحكم بالحسن علىٰ عددٍ كبيرٍ من الأحاديث.

واقتصر الترمذي في كثير من الأحيان علىٰ الحكم علىٰ الأحاديث بأنها حسان، وأحيانًا، بل وفي كثير من الأحيان يُطلق علىٰ الحديث (حسن صحيح).

* وقد كان اصطلاح الحسن موجودًا في إطلاقات بعض المتقدمين كالبخاري رحمه الله تعالىٰ وأبي حاتم الرازي وغيرهما.

وكان موجودًا كوصف للحديث من ناحية العمل به أحيانًا فمنهم من كان يقصد بالحسن حسن المعنىٰ وأنه ليس بشاذ، ومنهم من كان يقصد حسن الإسناد ويريد بذلك صحته وسلامته.

ولذلك فإنك ترىٰ عددًا من تعريفات العلماء الأولين والمتأخرين للحسن، والذي استقر عليه الأمر والعمل في تعريف الحديث الحسن هو أن:

* الحديث الحسن: هو الحديث الصحيح إلا أن في إسناده من هو خفيف الضبط.

أي أن الحديث الحسن يستلزم اتصال السند وعدالة الرواة وضبطهم، لكن

ليس بالضبط التام المعهود في رواة الحديث الصحيح، وكذا فإنه يستلزم انتفاء الشذوذ وانتفاء الإعلال القادح (العلة القادحة المؤثرة).

هذا، ويُرمز لخفيف الضبط من الرواة (في كتاب تقريب التهذيب) برموزٍ منها: صدوق – لا بأس به[١]– صدوق يهم[٢]، ونحو ذلك كقول القائل في راوٍ صدوق يخطئ، وهذا الأخير ما لم يكن الحديث (الذي يُبحث) من أخطائه.

تعريف الترمذي للحسن وشروطه

هذا، وللإمام الترمذي شروط للحكم على الحديث بالحسن منها:

١- ألا يكون في إسناده متهمٌ بالكذب.

٢- ألا يكون شاذًّا.

٣- أن يُروىٰ من غير وجه.

ولكن كما أسلفت فالأكثرون الآن، وقبيل الآن من المحققين يرون أن الحسن هو الذي يحمل نفس شروط الصحيح إلا أن في إسناده من هو خفيف الضبط.

فإذا تصورنا إسناد كهذا: محمد بن إسحاق عن الزهري عن أنس عن رسول الله ﷺ.

---

(١) يُلفت النظر هنا إلىٰ أن اصطلاح لا بأس به عند ابن حجر يعني أن الراوي حديثه حسن، ولكن هذا الاصطلاح (لا بأس به) عند ابن معين يعني أن حديث الراوي صحيح.

(٢) ما لم يكن الحديث من أوهامه.

فبالنظر في رجال السند نرىٰ أن محمد بن إسحاق صدوق ينزل عن درجة الثقة، والزهري ثقة وأنس صحابي والسماع متحقق فإذا لم تكن بالحديث علةٌ[١]؛ فيحكم علىٰ السند بالحسن.

* هذا، وليُعلم أن الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الأئمة المعروفين بالتساهل في الحكم علىٰ الحديث بالصحة أو بالحسن، وإن كان قوله يسلم في كثير من المواطن، ولكن ينبغي ألا يُعتمد علىٰ قوله، بل يُراجع كل حديثٍ فيه، ويُحكم عليه بما يستحق.

وإن كان قول الترمذي (حسن صحيح) يطمئن إلىٰ حدٍّ كبير من ناحية العمل بالحديث. والله أعلم.

معنى قول الترمذي (حسن صحيح)

أقول -وكما أسلفت-: إن إطلاق الترمذي حسن صحيح يطمئن إلىٰ حدٍّ كبير من ناحية العمل فكأنه يعني أن الحسن الذي يُجامع الصحة يجعل الحديث مقبولًا سندًا ومتنًا وأنه يسوغ العمل به[٢] ذلك لأنه – من وجهة نظره – غير شاذ، هذا ابتداءً.

ثم إنه للعلماء فيه (أعني في بيان مراد الترمذي بقوله: حسن صحيح) أقوال، والذي اختاره الحافظُ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ[٣] في تفسير ذلك، أن إطلاق الترمذي (حسن صحيح) ينحصر في حالين:

---

(١) وقد يكون التفرد في بعض الأحيان علة.
(٢) أي يسوغ العمل به عند الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
(٣) في كتابه (نخبة الفكر).

أحدهما: أن يأتي الحديث من طريق واحد، ويقول عليه الترمذي: حسن صحيح لكون الإسناد به رجل اختلف العلماء في تصحيح حديثه وفي تحسينه، فيكون الحديث صحيحًا باعتبار قول من حكموا علىٰ الرجل بأنه ثقة، ويكون حسنًا باعتبار من حكموا علىٰ الرجل بأنه صدوق.

الحال الثاني: أن يأتي الحديث من طريقين فيكون حسنًا من إحداهما، صحيحًا من الطريق الآخر.

قلت (مصطفىٰ): والذي ظهر لي أثناء العمل في سنن الترمذي (أعني دراسته وتدريسه) أن هذا الذي ذكره الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ لا يضطرد، وأغلب ما يطلق الترمذي ذلك علىٰ الحديث الذي يثبت ويصح من وجهة نظره، وكذا يكون معمولًا به غير مهجورٍ ولا شاذ، هذا في غالب الأحوال، وإلا فقد ينخرم هذا أيضًا في أحيانٍ قليلة.

وعلىٰ أية حال فهذه وجهات نظر الإمام الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ ولغيره من العلماء آراء أخر في صحة الحديث الذي يحكم عليه الترمذي، فليخضع من ثَمَّ الحديث للبحث والنظر في إسناده ومتنه، وبالله تعالىٰ التوفيق.

اختلاف أحكام الترمذي من نسخة إلى أخرى

ويُلفت النظر أنه في بعض الأحيان يختلف قول الترمذي في الحكم علىٰ الحديث من نسخةٍ مطبوعةٍ إلىٰ نسخة أخرىٰ، فقد يقول في بعضها عن الحديث: حسن، وفي نسخ أخر يقول: حسن صحيح، وفي بعضها قد يقول (صحيح) دون ذِكر (حسن).

والأمر في ذلك قريب ما دام الحديث سيخضع للبحث وتُنظر أقوال سائر العلماء في ذلك.

أبو داود والحديث الحسن

هذا، وقد ذهب بعض العلماء إلىٰ أن ما سكت عنه أبو داود في سننه فهو حديث حسن، أي أن ما لم يُعطِ أبو داود حكمًا عليه في سننه فهو حديث حسن.

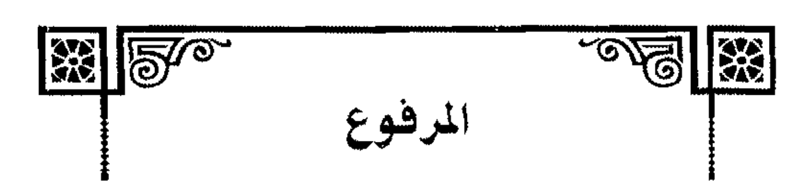
وذهب بعضهم إلىٰ أن هذا هو رأي أبي داود رَحِمَهُ اللَّهُ وذلك لما ورد عنه من القول إذ قال (ما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح) قالوا: إن قوله (صالح) يعني إنه حسن، وممن ذهبوا إلىٰ ذلك ابن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن خولف ابن الصلاح في هذا، فقد حمل ذلك بعض العلماء علىٰ أنه صالح للاحتجاج به سواء كان صحيحًا أو حسنًا أو صالحًا في الشواهد والمتابعات.

وهذا الأخير (أعني قول من قالوا إن صالح أعم من أن يكون حسنًا) هو الأظهر، وذلك لأن أبا داود رحمه الله تعالىٰ سُئل؛ سأله الآجري وغيره عن أحاديث سكت عنها في سننه فحكم بضعفها، وعن أحاديث أُخر فحكم بصحتها أو بحسنها، وهذا الظاهر كما أسلفت، فثمَّ أحاديث سكت عنها أبو داود وهي في الصحيحين، أو في أحدهما وثمَّ أحاديث سكت عنها وهي حسان أو ضعيفة وقلَّما يتكلم أبو داود عن الأحاديث.

فعليه ينبغي أن تتبع أسانيد الأحاديث التي أوردها أبو داود في سننه ويحكم علىٰ كل حديثٍ منها بما يستحق من الصحة أو الحسن أو الضعف، والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

هذا وعن اصطلاح البغوي في «مشكاة المصابيح» وما ذكره من أن ما أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما فهو صحيح، وأن الحسن ما رواه أبو داود والترمذي وأشباههما، فلا شك أن هذا به خللٌ كثير، فكم من حديث قد صح، وبلغ درجات عالية من الصحيحة وهو في السنن.

فالذي قد يظهر أن هذا الاصطلاح خاصٌّ بالبغوي في كتابه مشكاة المصابيح، والله تعالىٰ أعلم.



المرفوع

المرفوع هو ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ قولًا أو فعلًا عنه أو تقريرًا منه، سواء كان السند متصلًا أو مرسلًا أو منقطعًا، أو معضلًا أو معلقًا، وهذا هو قول أكثر العلماء.

ومن العلماء من قيَّد المرفوع بأنه الذي نسبه الصحابي إلىٰ رسول الله ﷺ، أما ما نسبه التابعي إلىٰ رسول الله ﷺ فلم يعده مرفوعًا لكن هذا التعريف الأخير لم يدرج عليه العلماء والمشهور هو ما قدمناه أولًا.

وعلى سبيل الإيضاح:

* إذ قال البخاري: حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ...، فهذا مرفوع إلىٰ النبي ﷺ.

* وكذا إذا قال البخاري: حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن رسول الله ﷺ (بإسقاط ابن عمر) فهذا أيضًا مرفوع لكونه نسب إلىٰ رسول الله ﷺ وإن كان مرسلًا.

* وكذا إذا قال البخاري: حدثنا إسماعيل عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ (بإسقاط مالك) فيقال عنه أيضًا مرفوع، وإن كان منقطعًا أيضًا.

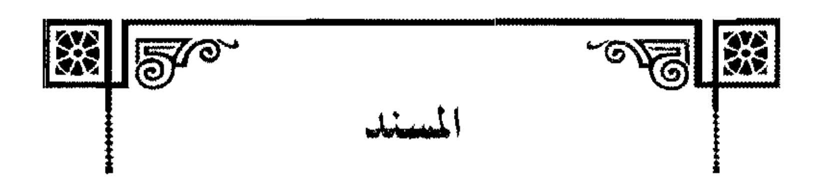
* وكذا إذا قال البخاري: حدثنا إسماعيل عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ، فهذا مرفوع أيضًا، وإن كان معضلًا.

* وكذا إذا قال البخاري: قال رسول الله ﷺ فهذا مرفوع أيضًا وإن كان معلقًا.

فالمرفوع – علىٰ الصحيح في تعريفه وعلىٰ الأشهر – لا يشترط فيه اتصال السند، والله أعلم.

فكلّ قول نسب إلىٰ رسول الله ﷺ يُقال عنه مرفوع إلىٰ النبي ﷺ.

وكل فعلٍ نسب إلىٰ رسول الله ﷺ يقال عنه مرفوع، وكذا كل ما نسب إلىٰ رسول الله ﷺ أنه أقرّه في زمانه يُعدّ مرفوعًا. وبالله التوفيق.



المسند

للعلماء في تعريف المسند ثلاثة أقوال:

القول الأول: قول ابن عبد البر المالكي رَحِمَهُ اللَّهُ، وهو أن المسند هو المروي عن رسول الله ﷺ سواءً كان متصلًا أو منقطعًا أو معضلًا.

القول الثاني: قول الحاكم: هو ما اتصل إسناده إلىٰ رسول الله ﷺ.

القول الثالث: قول الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: هو ما اتصل إلىٰ منتهاه. أي أنه الذي له سند متصل سواءً اتصل إلىٰ رسول الله ﷺ أو إلىٰ غيره.

وكإيضاح لما ذُكر أقول، وبالله التوفيق: إذا كان عندنا سند كهذا: إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ.

وكان كل راوٍ سمعه من الذي قبله، فهذا إسنادٌ متصلٌ إلىٰ رسول الله ﷺ ويطلق عليه (المسند) عند الحاكم، وكذا يطلق عليه (المسند) عند الخطيب، إلا أن الخطيب يُدخل شيئًا آخر فإذا كان السند: إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وليس فيه ذكر النبي ﷺ يكون أيضًا مسندًا عند الخطيب. وكذا إذا كان السند إسماعيل عن مالك عن نافع (وذكر كلامًا قاله نافع، أو فعلًا فعله نافع) يكون مسندًا عند الخطيب كذلك.

أما ابن عبد البر: فيطلق علىٰ كل ما روي عن رسول الله ﷺ (المسند) فالمسند المذكور آنفًا، وهو إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن

رسول الله ﷺ يطلق عليه ابن عبد البر (المسند) كما أطلقه الحاكم والخطيب وكذا إذا تصورنا سندًا آخر وهو: إسماعيل عن نافع عن رسول الله ﷺ فإن ابن عبد البر يطلق عليه أيضًا (مسند) بل وإذا كان السند إسماعيل عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ فإن ابن عبد البر يطلق عليه (مسند) مع ما فيه من السقط من الإسناد. والله أعلم.



المتصل

ويقال عنه أيضًا الموصول، وهو ينفي الإرسال والانقطاع، أي أنه المنافي للإرسال والانقطاع، ويشمل المرفوع إلىٰ النبي ﷺ والموقوف علىٰ الصحابي.

فعليه فالمتصل هو الذي سمعه كل راوٍ من الذي قبله ويشمل المرفوع إلىٰ رسول الله ﷺ والموقوف علىٰ الصحابي.

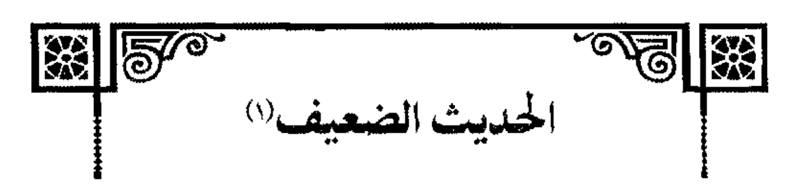
فإذا قيل هذا متصلٌ إلىٰ رسول الله ﷺ فإن ذلك يعني أن كل راوٍ سمعه من الذي قبله حتىٰ انتهىٰ السند إلىٰ رسول الله ﷺ.

وإذا قيل هذا موصول - أو متصل - إلىٰ عمر رضي الله عنه فيكون كل راوٍ سمعه من الذي قبله حتىٰ ينتهي السند إلىٰ عمر رضي الله عنه.

فعلىٰ ذلك لا يدخل في المتصلِ المرسلُ والمنقطعُ والمعضلُ والمعلقُ والبلاغ[1].

---

(١) وكذلك لا يدخل فيه معنعن المُدلس قبل تبين سماعه أي الذي عنعن فيه المدلس ولم يقل: سمعت أو أخبرني ونحو ذلك. وقد ذكر نحو ذلك السخاوي في «فتح المغيث».



الحديث الضعيف[١]

الحديث الضعيف هو ما لم تتوافر فيه شروط الصحة أو الحُسن[٢].

فعليه: فإذا فُقد شرط من شروط الصحة أو الحسن حكمنا علىٰ الإسناد بالضعف.

هذا، وقد ذكرنا شروط الصحة من قبل، وهي اتصالُ السند – عدالة الرواة – ضبط الرواة – عدم الشذوذ – وعدم الإعلال القادح.

فإذا تخلف شرط من هذه الشروط (الاتصال والعدالة والضبط) حكم علىٰ السند بالضعف وكذا إذا كان هناك شذوذٌ أو كانت ثمَّ علةٌ قادحة فيحكم علىٰ الحديث بالضعف.

ثم إنه بتخلف كُلِّ شرط من شروط الصحة يوصف الحديث باسم من أسماء الضعيف وكذا إذا وجد شذوذٌ أو وجدت علَّةٌ.

* فعلىٰ سبيل المثال إذا فقد شرط اتصال السند كان الحديث ضعيفًا، وتتولد لنا أسماء حينئذٍ من أسماء الضعيف.

---

(١) ومرادنا هنا الضعيف لذاته، وانظر ما سيأتي في باب الشواهد والمتابعات.

(٢) وذهب بعض العلماء إلىٰ أنه ما لم تتوافر فيه شروط الحسن. وذلك لأنه إذا لم تتوافر فيه شروط الحسن فقد تخلفت عنه من ثمَّ شروط الصحة. ولكن لما كانت تعريفات كثير من العلماء للحديث الحسن مرتبطة بتعريفاتهم للحديث الصحيح ناسب أن نقول ما لم تتوافر فيه شروط الصحة أو الحسن. وكذا إذا أردنا حسن المعنىٰ قويت حينئذٍ الوجهة أكثر فأكثر.

فقد يقال إجمالًا إنه ضعيف لعدم اتصال السند.

وقد يكون الحديث منقطعًا (لأن الساقط من المنتصف – منتصف الإسناد، أو لكونه سقط من وسط إسناده راوٍ فأكثر ليسا علىٰ التوالي) [١].

وقد يكون معضلًا – لعدم اتصال السند – وذلك لكونه قد سقط من وسط إسناده راويان فأكثر علىٰ التوالي.

وقد يكون مرسلًا إذ قال التابعي قال رسول الله ﷺ.

وقد يكون معلقًا إذا سقط من مبتدأ إسناده رجل فأكثر، إلىٰ غير ذلك.

وإذا لم يتصل إلىٰ رسول الله ﷺ فقد يُقال عنه موقوف (إذا كان من قول الصحابي أو فعله).

وإذا لم يتصل إلىٰ الصحابي قيل عنه مقطوع (إذا كان من قول التابعي أو فعله).

فهكذا تتعدد صور وأسماء الضعف الناشئ عن عدم اتصال السند.

وإذا فقد شرط العدالة قد يُقال: في سنده كذاب أو دجال، أو في سنده وضَّاع، أو في سنده متروك أو في سنده مبتدع ضال، أو شيعي محترق أو نحو ذلك.

وإذا فُقد الضبط، قد يُقال: في سنده ضعيف أو ضعيف جدًّا، أو متروك أيضًا، أو مجهول، أو غير ذلك.

وإذا كان شاذًّا حكم عليه بالشذوذ أو بالوهم.

---

(١) كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وإذا كان معلولًا حكم عليه بما يقتضيه الإعلال كأن يُقال أُعلَّ بالوقف، أو أُعلَّ بالإرسال أو أُعلَّ بالاضطراب، أو روي بالمعنىٰ فأخلَّ ذلك بالحديث أو بمتن الحديث، إلىٰ غير ذلك.

هذا، وقد تندرج بعض أقسام الضعيف في بعض، ولهذا فإن تعديد أقسام الحديث يختلف عند العلماء، وذلك لأن بعضهم يُدرج قسمًا من أقسام الضعيف مع قسم آخر، أو يطلق التسمية وتنتظم هذه التسمية أكثر من قسم.

فقد يدخل في المنقطع المرسلُ والمعضل.

وقد يطلق بعض العلماء المرسل علىٰ المنقطع والمعضل.

وقد يدخل في العلل المعلُّ بالإرسال وقد يقال: أُعلَّ بالانقطاع أو بعدم اتصال السند.

وقد يدخل السند الذي به رجل مجهول تحت اسم: سندٌ ضعيف، وقد يُفرد فيقال: به رجل مجهول.

وكذا السند الذي به رجل مبهمٌ (أي لم يُسم) قد يدخل تحت باب: ضعيف الإسناد.

أو يدخل تحت باب مستقل فيقال: في السند مبهمٌ.

وقد يدخل الموضوع مع أقسام الضعيف، وقد يُفرد كقسمٍ مستقل.

فمن ثَمَّ فإن أقوال العلماء تتعدد في بيان عدد أقسام الضعيف، والمؤدىٰ واحدٌ إن شاء الله ولا ضير في هذا، وبالله التوفيق.

العمل بالحديث الضعيف

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، فامتنع قوم عن العمل بالحديث الضعيف[١] مُعللين ذلك بأنه لم تتحقق لنا نسبته إلىٰ رسول الله ﷺ قالوا: ومن ادعىٰ التفرقة[٢] فعليه البرهان.

وقال بعض أهل العلم: يجوز العمل بالضعيف بشروط منها:

١- أن يكون الحديث في القصص أو المواعظ أو في فضائل الأعمال.

٢- أن يكون الضعف غير شديد.

٣- أن يندرج تحت أصلٍ معمول به فمثلًا إذا كان الحديث في الأذكار فقد يندرج تحت قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤١][٣].

٤- ألا يُعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.

هذا ومن العلماء من يشفع الحديث الضعيف بعمل الناس به، أعني أن يكون مصحوبًا بالإجماع أو بعمل أكثر العلماء كحديث: «لا وصية لوارث» أو حديث عدم تأدية الزكاة حتىٰ يحول علىٰ المال الحول ونحو ذلك، والله أعلم.

ومن العلماء من يقبل العمل به إذا كان مؤيدًا بالقياس الصحيح، والله أعلم.

---

(١) عند بعضهم: الضعيف الذي ليس له شاهد ولا متابع.

(٢) يعني التفرقة بين فضائل الأعمال وغيرها.

(٣) ومحل ذلك الأمن من الابتداع.

هذا، وقد اختلف العلماء في فهم ما روي عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ، وعبد الرحمن بن مهدي وابن المبارك رحمهم الله، إذ قد ورد عنهم ما حاصله (إذا روينا في الحلال والحرام شددنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا)، فحمل ذلك بعض العلماء علىٰ أنهم أرادوا بالتساهل أي التساهل في قبول الحديث الحسن الذي لم يصل إلىٰ درجة الصحة، ومن ثمَّ فإنهم يعملون به.

قالوا: ذلك لأن التفريق بين الصحيح والحسن لم يكن مشهورًا في زمن هؤلاء الأئمة رحمهم الله.

قالوا: بل وأكثر العلماء الأولين لا يصفون الحديث إلا بالصحة والضعف.

وقال آخرون من أهل العلم: بل مراد هؤلاء الأئمة المذكورين (ابن المبارك وابن مهدي وأحمد بن حنبل رحمهم الله) الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه إذا لم يكن في الأحكام أو المعتقدات والله أعلم.

هذا، ولأن كثيرًا من الناس لا يميزون بين فضائل الأعمال وغيرها، ولا يميزون بين السنّة والبدعة، ولا يميزون بين ما لا يندرج تحت أصل وما يندرج، فالوصية بترك العمل بالضعيف أولىٰ بالقبول، وهذا فضلًا عن الأصل الذي هو العمل بالثابت الصحيح، والله أعلم.

أقسام الضعف الناشئ عن عدم اتصال السند

أولا: المعلق

المعلق هو ما حُذف من إسناده واحد فأكثر، ولو إلىٰ آخر الإسناد.

فمثلًا إذا كان ثمَّ إسناد علىٰ النحو التالي: قال البخاري: حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ...، فهذا موصول.

* ويكون معلقًا علىٰ النحو التالي: أن يقول البخاري: قال مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ (وذلك بحذف إسماعيل) فيكون الخبر معلقًا.

* وكذا يكون معلقًا إذا قال البخاري: وروىٰ نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ (بحذف إسماعيل ومالك).

* ويكون معلقًا أيضًا إذا قال البخاري: قال ابن عمر: قال رسول الله ﷺ (بإسقاط ثلاثة من الإسناد).

* ويكون معلقًا كذلك إذا قال البخاري: قال رسول الله ﷺ.. (دون ذِكر إسناد).

* والمعلقات علىٰ قسمين:

القسم الأول: معلقات بصيغة الجزم كأن يقول المصنف: قال زيدٌ، روىٰ زيدٌ، وعن زيد، وذكر زيدٌ. وذلك بحذف الواسطة بين المصنف وزيد، فهذه معلقات بصيغة الجزم.

القسم الثاني: معلقات بصيغة التمريض كأن يقول المصنف: يُروىٰ عن زيد، يُذكر عن زيد، يُحكىٰ عن زيد، ونحو ذلك، فهذه معلقات بصيغة التمريض.

والمعلقات بصيغة الجزم – في الجملة – يُفترض أنها أقوىٰ من المعلقات بصيغة التمريض وذلك لكون المصنف جزم بها وقطع أن قائلها قد قالها.

* والحديث المعلق يُفترض أنه ضعيف لعدم اتصال سنده؛ فإذا لم يوجد لحديثٍ أو أثرٍ سندٌ إلا هذا السند المعلق فإننا نحكم بضعفه لعدم اتصال السند. أما إذا وُجد السند، ولو في موطنٍ آخر فإننا ننظر في الإسناد ونحكم عليه بما يستحق صحةً أو ضعفًا.

* وقد يكون التعليق للأحاديث كما سبق، وقد يكون التعليق للآثار أيضًا الموقوفة علىٰ الصحابة أو التابعين أو من بعدهم بمعنىٰ أن المصنف (صاحب كتاب كأبي داود مثلًا) يقول قالت عائشة... ويذكر قولها دون أن يذكر سندًا إليها، ودون أن ينقل عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ

أو يقول: قال هشام عن عروة عن عائشة؛ وهشام ليس بشيخه، فيكون معلقًا كذلك.

وقد يكون معلقًا عن التابعين أيضًا؛ كأن يقول الترمذي (مثلًا) قال قتادة.. ويذكر قول قتادة، والترمذي بينه وبين قتادة عدد من الرواة.

فالحاصل أن هناك معلقات مرفوعة إلىٰ رسول الله ﷺ ومعلقات موقوفة علىٰ الصحابة رضي الله عنهم ومعلقات أيضًا عن التابعين فمن بعدهم.

* وكما أسلفت فحتىٰ يتم الاحتجاج بالمعلق، يلزم أن نجد إسناده أولًا ثم نحكم علىٰ الإسناد بما يستحق.



المعلقات في الصحيحين

يجدر التنبيه علىٰ المعلقات التي في البخاري ومسلم لأهمية الكتابين، فأقول وبالله التوفيق:

أولا: معلقات البخاري.

تنبيه: ليست المعلقات التي في صحيح البخاري كلها علىٰ شرطه، وذلك لأنه قد وسم كتابه بـ (الجامع المسند الصحيح المختصر في أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه).

* ولذا فإن إمامًا كالدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يكد يتعرض بالانتقاد للأحاديث المعلقة أو الآثار المعلقة التي في البخاري.

ثم أقول، وبالله التوفيق: إن المعلقات التي في البخاري علىٰ أقسام:

القسم الأول: معلقات مجزوم بها؛ أي معلقات بصيغة الجزم.

القسم الثاني: معلقات بصيغة التمريض.

وكما أشرت قبلُ فإن المعلقات بصيغة الجزم أقوىٰ في الجملة من المعلقات بصيغة التمريض.

ومن المعلقات التي في البخاري أحاديث أوردها البخاري معلقةً في موطن وموصولةً في موطن آخر؛ فهذه خارجة عن نطاق البحث لأنها موجودة مسنده في البخاري.

* ومعلقات أُخر لم يصلها البخاري في أي موطن من صحيحه، وهذه منها

الصحيح ومنها الحسن ومنها الضعيف (وذلك بعد استقرائي لكثير جدًّا لما أورده البخاري منها، سواء كانت معلقةً بصيغة الجزم أو التمريض – إلا أنه، وكما سلف – فالمعلقات بصيغة التمريض يغلب عليها الضعف.

وهناك أيضًا معلقات عند البخاري من الموقوفات علىٰ الصحابة أو علىٰ التابعين أو تابعي التابعين؛ أعني أن البخاري يورد قول الصحابي أو التابعي أو تابع التابعي بدون إسناد، أو بحذف شيخ البخاري أو شيخه فمن بعده حتىٰ يصل إلىٰ من يريد؛ كقول البخاري مثلًا قال عائشة.. ويذكر كلامها ﵂ أو قوله قال نافع عن ابن عمر.. ويذكر كلام ابن عمر والبخاري لم يدرك نافعًا. أو يقول البخاري مثلًا قال قتادة.. والبخاري لم يدرك قتادة. أو يقول البخاري وذكر مالكٌ.. والبخاري لم يدرك مالكًا.

وهذه المعلقات الموقوفة علىٰ الصحابة أو علىٰ من دونهم منها أيضًا ما هو صحيح ومنها ما هو حسن و منها ما هو ضعيف، ومنها المعلق بصيغة الجزم ومنها المعلق بصيغة التمريض.

* ويلزم في كل هذا أن نقف علىٰ إسناد الحديث أو الأثر ونحكم عليه بما يستحقه صحةً أو ضعفًا.

هذا بعد بحثي واستقرائي لكثير من المعلقات سواء المرفوعة أو الموقوفة أو المقطوعة.

هذا، وللحافظ ابن حجر ﵀ نظرةٌ في هذه المعلقات وهو – فيما علمت –

من أفضل من اعتنىٰ بالبخاري شرحًا لأحاديثه ودفاعًا عنها ووصلًا للمعلقات، فله -رحمة الله عليه- بحثٌ موسعٌ في المعلقات التي في البخاري.

ولتقريب ما ذكره الحافظ ابن حجر رَحَمَهُ ٱللَّهُ وتلخيصًا له أقول، وبالله التوفيق: المعلقات التي أوردها البخاري علىٰ النحو التالي:

منها: ما أورده البخاري معلقًا في موضع ووصله في موضع آخر من صحيحه، ومنها: ما لا يوجد إلا معلقًا، وهذا الأخير علىٰ صورتين:

الأولىٰ: المعلق بصيغة الجزم، ويستفاد منها الصحة إلىٰ من عَلَّق عنه، لكن يبقىٰ النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه، ومنه ما لا يلتحق.. (قاله الحافظ) [١] فمثال لما يلتحق بشرطه قوله في كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف، حدثنا محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان..».

وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحًا علىٰ شرط غيره، وقد يكون حسنًا صالحًا للحجة، وقد يكون ضعيفًا لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده.

فمثال ما هو صحيح علىٰ شرط غيره: قوله في الطهارة: وقالت عائشة: «كان النبي ﷺ يذكر الله علىٰ كل أحيانه»، وهو حديث صحيح علىٰ شرط

---

(١) أحيانًا لا يتحقق هذا، بمعنىٰ أن الحديث المعلق بصيغة الجزم قد يكون ضعيفًا إلىٰ من علق عنه أيضًا.

مسلم، وقد أخرجه مسلم في صحيحه.

ومثال لما هو حسن صالح للحجة: قوله: وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: «**الله أحق أن يُستحيا منه من الناس**»، وهو حديث حسن مشهور عن بهز، أخرجه أصحاب السنن.

ومثال لما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر: قوله في كتاب الزكاة: وقال طاوس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب خميص، أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد ﷺ. فإسناده صحيح إلىٰ طاوس، إلا أن طاوسًا لم يسمع من معاذ.

الصيغة الثانية: وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلىٰ من علق عنه، ولا تنافيها أيضًا، لكن فيه ما هو صحيح، وما ليس بصحيح.

أما الصحيح، فمنه ما هو علىٰ شرطه، ويورده بالمعنىٰ في موضع آخر من صحيحه كقوله في الطب: ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرقىٰ بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس، عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس رضي الله عنهما «**أن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ مروا بحي فيهم لديغ...**» - فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي ﷺ لما أخبروه بذلك: «**إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله**» وهذا أورده بالمعنىٰ لم يجزم به؛ إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكر الرقية بفاتحة الكتاب، إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم، فاستُفيد ذلك من تقريره.

وأما ما لم يورده بالمعنىٰ في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس علىٰ شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد إلا أن العمل علىٰ موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له.

فمثال لما هو صحيح ليس علىٰ شرطه: أنه قال في الصلاة: ويذكر عن عبد الله بن السائب قال: قرأ النبي ﷺ المؤمنون في صلاة الصبح، حتىٰ إذا جاء ذِكر موسىٰ وهارون، أو ذِكر عيسىٰ أخذته سعلة فركع، وهو حديث صحيح علىٰ شرط مسلم، أخرجه في صحيحه، إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته.

ومثال الثاني (وهو الحسن): قوله في البيوع: ويذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «**إذا بعت فكل، وإذا ابتعت فاكتل**» وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة، وهو صدوق عن منقذ مولىٰ عثمان؛ وُثِّق[1]، عن عثمان به، وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان، وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك.

ومثال ثالث؛ وهو الضعيف الذي لا عاضد له إلا أنه علىٰ وفق العمل: قوله في الوصايا: ويُذكر عن النبي ﷺ أنه قضىٰ بالدين قبل الوصية، وقد رواه الترمذي موصولًا من حديث أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث الأعور، عن علي، والحارث ضعيف وقد استغربه الترمذي، ثم حكىٰ إجماع أهل العلم علىٰ العمل به.

ومثال رابع؛ وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب قليل جدًّا: وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله، فمن أمثلته

---

(١) أي: وقد وثّقه بعض العلماء.

قوله في كتاب الصلاة: ويُذكر عن أبي هريرة رفعه «**لا يتطوع الإمام في مكانه**»، ولا يصح. وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سُليم، عن الحجاج بن عُبيد، عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة رضي الله عنه، وليث بن أبي سُليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يعرف، وقد اختلف عليه فيه.

هذا، وعن الموقوفات المعلقة التي عند البخاري – على حد قول ابن حجر رحمه الله – فإن البخاري يجزم بما صح عنده منها، ولو لم يكن على شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع، إلا حيث يكون منجبرًا، إما بمجيئه من وجه آخر، وإما بشهرته عمن قاله. كذا أشار الحافظ ابن حجر رحمه الله.

ثم إنني رأيت، وبعد أن لخصت كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله لمن يريد الاجتزاء به، رأيت أن أورد كلام الحافظ الذي أورده مقدمة في الفتح بنصه وأترك ما تبقى من وصله للأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة، فمن أراد أن يطّلع عليها فليراجع هدي الساري، فأقول وبالله التوفيق:

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة البخاري (هدي الساري) الفصل الرابع؛ في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة: مرفوعة وموقوفة وشرح أحكام ذلك: والمراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد، وتارة يجزم به كـ «قال» وتارة لا يجزم به كـ «يُذكر» فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين:

أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولًا.

وثانيهما: ما لا يوجد فيه إلا معلقًا.

فالأول قد بينا السبب فيه في الفصل الذي قبل هذا، وأنه يورده معلقًا حيث يضيق مخرج الحديث إذ من قاعدته أنه لا يكرر إلا لفائدة، فمتىٰ ضاق المخرج واشتمل المتن علىٰ أحكام فاحتاج إلىٰ تكريره فإنه يتصرف في الإسناد بالاختصار خشية التطويل. والثاني – وهو ما لا يوجد فيه إلا معلقًا – فإنه علىٰ صورتين إما أن يورده بصيغة الجزم وإما أن يورده بصيغة التمريض؛ فالصيغة الأولىٰ: يستفاد منها الصحة إلىٰ من علق عنه لكن يبقىٰ النظر فيمن أبرز من رجال ذلك الحديث، فمنه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق، أما ما يلتحق فالسبب في كونه لم يوصل إسناده إما لكونه أخرج ما يقوم مقامه فاستغنىٰ عن إيراد هذا مستوفي السياق ولم يهمله بل أورده بصيغة التعليق طالبًا للاختصار، وإما لكونه لم يحصل عنده مسموعًا أو سمعه وشك في سماعه له من شيخه أو سمعه من شيخه مذاكرة فما رأىٰ أنه يسوقه مساق الأصل، وغالب هذا فيما أورده عن مشايخه فمن ذلك أنه قال في كتاب الوكالة: قال عثمان بن الهيثم: حدثنا عوف حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان، الحديث بطوله، وأورده في مواضع أخرىٰ منها في فضائل القرآن وفي ذكر إبليس، ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان؛ فالظاهر أنه لم يسمعه منه، وقد استعمل المصنف هذه الصيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدة أحاديث فيوردها عنهم بصيغة قال فلان، ثم يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم، وسيأتي لذلك أمثلة كثيرة في مواضعها، فقال في التاريخ: قال إبراهيم بن موسىٰ: حدثنا هشام بن يوسف فذكر حديثًا، ثم قال: حدثوني بهذا

عن إبراهيم، ولكن ليس ذلك مطردًا في كل ما أورده بهذه الصيغة لكن مع هذا الاحتمال لا يجمل حمل جميع ما أورده بهذه الصيغة علىٰ أنه سمع ذلك من شيوخه، ولا يلزم من ذلك أن يكون مدلسًا عنهم، فقد صرح الخطيب وغيره بأن لفظ: «قال» لا يحمل علىٰ السماع إلا ممن عرف من عادته أنه لا يطلق ذلك إلا فيما سمع فاقتضىٰ ذلك أن من لم يعرف ذلك من عادته كان الأمر فيه علىٰ الاحتمال والله تعالىٰ أعلم، وأما ما لا يلتحق بشرطه فقد يكون صحيحًا علىٰ شرط غيره، وقد يكون حسنًا صالحًا للحجة، وقد يكون ضعيفًا لا من جهة قدح في رجاله بل من جهة انقطاع يسير في إسناده، قال الإسماعيلي: قد يصنع البخاري ذلك إما لأنه سمعه من ذلك الشيخ بواسطة من يثق به عنه وهو معروف مشهور عن ذلك الشيخ، أو لأنه سمعه ممن ليس من شرط الكتاب فنبه علىٰ ذلك الحديث بتسمية من حدث به لا علىٰ جهة التحديث به عنه.

قلت: والسبب فيه أنه أراد أن لا يسوقه مساق الأصل. فمثال ما هو صحيح علىٰ شرط غيره قوله في الطهارة: وقالت عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله علىٰ كل أحيانه، وهو حديث صحيح علىٰ شرط مسلم وقد أخرجه في صحيحه كما سيأتي بيانه، ومثال ما هو حسن صالح للحجة قوله فيه: وقال بهز بن حكيم عن أبيه عن جده: الله أحق أن يستحيا منه من الناس، وهو حديث حسن مشهور عن بهز، أخرجه أصحاب السنن كما سيأتي. ومثال ما هو ضعيف بسبب الانقطاع لكنه منجبر بأمر آخر قوله في كتاب الزكاة: وقال طاوس: قال معاذ بن جبل لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير

والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب محمد ﷺ، فإسناده إلىٰ طاوس صحيح إلا أن طاوسًا لم يسمع من معاذ، فأما ما اعترض به بعض المتأخرين ينقضه هذا الحكم في صيغة الجزم وأنها لا تفيد الصحة إلىٰ من علق عنه بأن المصنف أخرج حديثًا قال فيه: قال عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لا تفاضلوا بين الأنبياء، الحديث، فإن أبا مسعود الدمشقي جزم بأن هذا ليس بصحيح لأن عبد الله بن الفضل إنما رواه عن الأعرج عن أبي هريرة لا عن أبي سلمة، ثم قوىٰ ذلك بأن المصنف أخرجه في موضع آخر موصولًا فقال: عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة انتهىٰ، فهذا اعتراض مردود والقاعدة صحيحة لا تنتقض بهذا الإيراد الواهي، وقد روىٰ الحديث المذكور أبو داود الطيالسي في مسنده عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة عن أبي هريرة، كما علقه البخاري سواء، فبطل ما ادعاه أبو مسعود من أن عبد الله بن الفضل لم يروه إلا عن الأعرج، وثبت أن لعبد الله بن الفضل فيه شيخين وسنزيد ذلك بيانًا في موضعه إن شاء الله تعالىٰ.

والصيغة الثانية: وهي صيغة التمريض لا تستفاد منها الصحة إلىٰ من علق عنه لكن فيه ما هو صحيح وفيه ما ليس بصحيح علىٰ ما سنبينه، فأما ما هو صحيح فلم نجد فيه ما هو علىٰ شرطه إلا مواضع يسيرة جدًّا ووجدناه لا يستعمل ذلك إلا حيث يورد ذلك الحديث المعلق بالمعنىٰ كقوله في الطب: ويذكر عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الرقىٰ بفاتحة الكتاب، فإنه أسنده في موضع آخر من طريق عبيد الله بن الأخنس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن نفرًا من أصحاب النبي ﷺ مروا بحي فيهم لديغ، فذكر الحديث في رقيتهم للرجل بفاتحة الكتاب، وفيه قول النبي ﷺ لما أخبروه بذلك: «إن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله»، فهذا كما ترىٰ لما أورده بالمعنىٰ لم يجزم به إذ ليس في الموصول أنه ﷺ ذكر الرقية بفاتحة الكتاب إنما فيه أنه لم ينههم عن فعلهم فاستفيد ذلك من تقريره.

وأما ما لم يورده في موضع آخر مما أورده بهذه الصيغة، فمنه ما هو صحيح إلا أنه ليس علىٰ شرطه، ومنه ما هو حسن، ومنه ما هو ضعيف فرد، إلا أن العمل علىٰ موافقته، ومنه ما هو ضعيف فرد لا جابر له.

فمثال الأول: أنه قال في الصلاة ويُذكر عن عبد الله بن السائب قال: قرأ النبي ﷺ المؤمنون في صلاة الصبح حتىٰ إذا جاء ذكر موسىٰ وهارون أو ذكر عيسىٰ أخذته سعلة فركع، وهو حديث صحيح علىٰ شرط مسلم أخرجه في صحيحه إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته، وقال في الصيام: ويُذكر عن أبي خالد عن الأعمش عن الحكم ومسلم البطين وسلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد عن ابن عباس قال: قالت امرأة للنبي ﷺ إن أختي ماتت وعليها صوم شهرين متتابعين، الحديث، ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح إلا أن فيه اختلافًا كثيرًا في إسناده، وقد تفرد أبو خالد سليمان بن حيان الأحمر بهذا السياق وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالىٰ.

ومثال الثاني: وهو الحسن قوله في البيوع: ويُذكر عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له: «إذا بعت فكل وإذا ابتعت فاكتل»، وهذا الحديث قد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن المغيرة وهو صدوق عن منقذ مولىٰ عثمان وقد وثق عن عثمان به وتابعه عليه سعيد بن المسيب، ومن طريقه أخرجه أحمد في المسند إلا أن في إسناده ابن لهيعة، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه من حديث عطاء عن عثمان وفيه انقطاع، فالحديث حسن لما عضده من ذلك.

ومثال الثالث: وهو الضعيف الذي لا عاضد له إلا أنه علىٰ وفق العمل قوله في الوصايا: ويُذكر عن النبي ﷺ أنه قضىٰ بالدين قبل الوصية، وقد رواه الترمذي موصولًا من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي والحارث ضعيف وقد استغربه الترمذي، ثم حكىٰ إجماع أهل العلم علىٰ القول به.

ومثال الرابع: وهو الضعيف الذي لا عاضد له، وهو في الكتاب قليل جدًّا وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله، فمن أمثلته قوله في كتاب الصلاة: ويُذكر عن أبي هريرة رفعه «لا يتطوع الإمام في مكانه» ولم يصح، وهو حديث أخرجه أبو داود من طريق ليث بن أبي سليم عن الحجاج بن عبيد عن إبراهيم بن إسماعيل عن أبي هريرة، وليث بن أبي سليم ضعيف وشيخ شيخه لا يعرف وقد اختلف عليه فيه، فهذا حكم جميع ما في الكتاب من التعاليق المرفوعة بصيغتي الجزم والتمريض، وهاتان الصيغتان قد نقل النووي اتفاق محققي المحدثين وغيرهم علىٰ اعتبارهما وأنه لا ينبغي الجزم بشيء ضعيف لأنها صيغة تقتضي صحته عن المضاف إليه فلا ينبغي أن تطلق إلا فيما صح، قال: وقد أهمل ذلك كثير من المصنفين من الفقهاء وغيرهم واشتد إنكار البيهقي علىٰ من خالف ذلك وهو تساهل قبيح جدًّا من فاعله؛ إذ يقول في الصحيح: «يذكر ويروىٰ» وفي الضعيف: «قال وروىٰ» وهذا قلب للمعاني وحيْد عن الصواب، قال: وقد اعتنىٰ

البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ باعتبار هاتين الصيغتين وإعطائهما حكمهما في صحيحه، فيقول في الترجمة الواحدة بعض كلامه بتمريض وبعضه بجزم مراعيًا ما ذكرنا، وهذا مشعر بتحريه وورعه وعلىٰ هذا فيحمل قوله: «ما أدخلت في الجامع إلا ما صح أي مما سقت إسناده والله تعالىٰ أعلم» اهـ كلامه.

وقد تبين مما فصلنا به أقسام تعاليقه أنه لا يفتقر إلىٰ هذا الحمل وأن جميع ما فيه صحيح باعتبار أنه كله مقبول ليس فيه ما يرد مطلقًا إلا النادر فهذا حكم المرفوعات.

وأما الموقوفات فإنه يجزم منها بما صح عنده ولو لم يكن علىٰ شرطه، ولا يجزم بما كان في إسناده ضعف أو انقطاع إلا حيث يكون منجبرًا إما بمجيئه من وجه آخر وإما بشهرته عمن قاله، وإنما يورد ما يورد من الموقوفات من فتاوىٰ الصحابة والتابعين ومن تفاسيرهم لكثير من الآيات علىٰ طريق الاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين الأئمة، فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما ترجم به أو مما ترجم له، فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة نعم والآيات المكرمة، فجميع ذلك مترجم به إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضًا بالنسبة إلىٰ الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسِّر ومنها مفسَّر، فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار ولكن المقصود بالذات هو الأصل، فافهم هذا فإنه مخلص حسن يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل والله الموفق.

ثم شرع الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ في إيراد المعلقات التي في البخاري والإشارة إلىٰ من وصلها فليراجعها من شاء.

كتاب تغليق التعليق

هذا، وللحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ كتاب حافل في وصل معلقات البخاري اسمه تغليق التعليق يورد فيه أسانيد المعلقات التي عند البخاري ويبين مصادر كثير منها.

فعلىٰ ذلك إذا وُجد حديث أو أثر معلقًا عند البخاري فإذا أردنا الوقوف علىٰ إسناده، فلذلك سبلٌ، منها:

أولًا: قراءة شرح الحافظ ابن حجر (فتح الباري) للحديث المذكور أو الأثر المذكور، فغالبًا يشير الحافظ إلىٰ ذلك في فتح الباري.

ثانيًا: النظر إلىٰ الأثر في مقدمة الفتح (هدي الساري).

ثالثًا: النظر في كتاب تغليق التعليق.

رابعًا: طرق البحث المعتادة عن مصادر الأحاديث والآثار، وبالله تعالىٰ التوفيق.

هذا، وثَمَّ حديث يجدر التنبيه عليه في باب المعلقات التي في البخاري؛ وهو ما أورده البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة قال فيه وقال هشام بن عمار ثم ساق سند حديث (**ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف**) ضعفه ابن حزم وزعم أنه معلق، ومن ثَمَّ قرر مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي، قال بعض أهل العلم: إنه ليس بمعلقٍ، وذلك لأن هشام بن عمار من مشائخ البخاري.

لكن الحديث رواه أحمد في مسنده -ببعضه- وأبو داود في سننه والبرقاني في صحيحه والطبراني والبيهقي مسندًا متصلًا إلىٰ هشام بن عمار وغيره؛ فصح الحديث والحمد لله، واندفع ما قرره ابن حزم - رَحِمَهُ اللَّهُ وعفا عنه - وقد أجاب



ابن الصلاح بثلاثة أوجه، وذلك في «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط»، الوجه الأول والثالث نرىٰ فيه تعسفًا، والصواب الوجه الثاني وقد أثبتناه.

هذا، ويندفع قول ابن حزم أيضًا بأن الله عَزَّوَجَلَّ قال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾ [لقمان: ٦].

ومما استدل به العلماء أيضًا علىٰ تحريم الموسيقىٰ والملاهي والغناء المحرم، قول الله تعالىٰ: ﴿أَفَمِنۡ هَٰذَا ٱلۡحَدِيثِ تَعۡجَبُونَ وَتَضۡحَكُونَ وَلَا تَبۡكُونَ وَأَنتُمۡ سَٰمِدُونَ﴾ [النجم: ٥٩ - ٦١].

وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱسۡتَفۡزِزۡ مَنِ ٱسۡتَطَعۡتَ مِنۡهُم بِصَوۡتِكَ وَأَجۡلِبۡ عَلَيۡهِم بِخَيۡلِكَ وَرَجِلِكَ وَشَارِكۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡوَٰلِ وَٱلۡأَوۡلَٰدِ وَعِدۡهُمۡۚ وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

هذا، وعن السبب الذي يورد البخاري من أجله الحديث معلقًا، فقد ذكر العلماء لذلك أسباب:

منها: أن البخاري لا يكاد يكرر الحديث إلا لفائدة فإذا كان البخاري وعلىٰ سبيل المثال يحتاج إلىٰ الاستدلال بالحديث في موطنين فإنه يكره أن يكرر الحديث بنفس السند في الموطنين، فإن وجد سندًا آخر للحديث ذكره، وإلا أورده معلقًا.

وأحيانًا قد يحتاج البخاري لتدعيم رأيه الفقهي في مسألة من المسائل التي يبوب لها فلا يجد حديثًا علىٰ شرطه فيورد حديثًا معلقًا أخرجه غيره مستدلًّا به.

أما عن المعلقات الموقوفة فقلَّ ما يذكر البخاري الموقوفات مسندةً متصلة، ولكنه يستظهر بها لتقوية مذهبه الذي يذهب إليه في المسائل المبوَّب لها. والله أعلم.

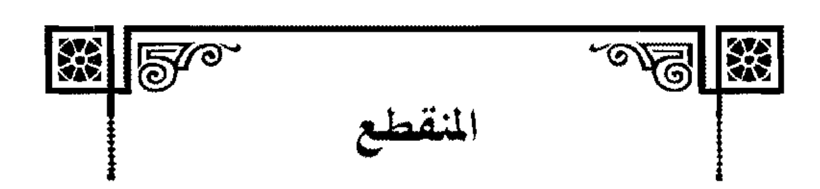
ثانيًا: المعلقات في صحيح مسلم:

المعلقات في صحيح مسلم قليلة جدًّا، وقد ذكر ابن الصلاح في كتابه «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط» نقلًا عن الحافظ أبي علي الغسَّاني: أن مسلمًا وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعًا (قلت: يريد بالمنقطع هنا المعلق، وذلك بعد تتبعها)، ثم ذكر هذه المواضع، وأشار إلىٰ ذلك أيضًا العراقي في «التقييد والإيضاح».

ثم إن هذه المواضع الأربعة عشر قد وُصِلَت في مسلم نفسه، وقال الحافظ العراقي في التقييد... فعلىٰ هذا ليس في كتاب مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله إلا حديث أبي الجُهَيم، قلت: وهو «أقبل رسول الله ﷺ نحو بئر جمل..» [1] الحديث، قال فيه مسلم: ورویٰ الليث بن سعد، حدثني جعفر بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن عمير مولىٰ ابن عباس أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الله بن يسار مولىٰ ميمونة زوج النبي ﷺ حتىٰ دخلنا علىٰ أبي الجهيم بن الحارث بن الصمت الأنصاري، فقال أبو الجهيم: «أقبل رسول الله ﷺ نحو بئر جمل..» الحديث.

---

(١) ولفظه في البخاري من حديث أبي الجهيم (٣٣٧)، أقبل النبي ﷺ من نحو بئر جمل فلقيه رجل فسلَّم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ حتىٰ أقبل علىٰ الجدار فمسح بوجهه ويديه ثم ردَّ عليه السلام.



المنقطع

المنقطع هو ما سقط من وسط إسناده رجل[١] أو رجلان في موطنين مختلفين أو ثلاثة كذلك.

وكمثال لذلك، أسوق سندًا متصلًا أولًا ثم أبيِّن كيف يكون الانقطاع.

فعلىٰ سبيل المثال: أخرج البخاري حديثًا من طريق الحميدي عن سفيان عن يحيىٰ عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فهذا سندٌ متصل.

* ويكون منقطعًا إذا روي علىٰ وجهٍ هكذا: الحميدي عن يحيىٰ عن محمد بن إبراهيم عن علقمة عن عمر عن النبي ﷺ وذلك بإسقاط سفيان من السند. وذلك لأن الحميدي لم يسمعه من يحيىٰ.

* وكذا يكون منقطعًا إذا كان علىٰ النحو التالي: الحميدي عن يحيىٰ عن علقمة عن عمر عن النبي ﷺ (بإسقاط رجلين من السند، وهما سفيان ومحمد بن إبراهيم التيمي).

* وكذلك يكون منقطعًا إذا كان علىٰ النحو التالي: الحميدي عن يحيىٰ عن علقمة عن النبي ﷺ، فهنا سقط ثلاثة من السند وهم سفيان ومحمد وعمر رضي الله عنه.

وإن كان يطلق عليه مرسلٌ أيضًا لسقوط الصحابي من السند وكلما ازداد عدد الذين سقطوا من الإسناد كلما ازداد الضعف واشتد.

---

(١) أو (امرأة)، وإنما عبرنا بالغالب.

*هذا، ومن العلماء - وهم قليلٌ - من يطلق المنقطع علىٰ كل ما لم يتصل إسناده سواءً كان معزوًّا إلىٰ رسول الله ﷺ أو إلىٰ غيره، وسواء كان مُعضلًا [1] أو معلقًا [2] أو موقوفًا [3] أو مقطوعًا [4] (والمقطوع: الموقوف علىٰ التابعي قولًا أو فعلًا).

ومن العلماء من يطلق علىٰ السند الذي فيه رجل مبهم (لم يسم) منقطعًا وكمثال إذا كان الإسناد علىٰ النحو التالي: يحيىٰ عن خالد عن رجل عن أنس.

فيطلق بعضهم - وهم عددٌ قليل - علىٰ مثل هذا السند منقطعًا لوجود رجل لم يُسمَّ في الإسناد.

إلا أن التعريف الأشهر للمنقطع هو ما سقط من وسط إسناده راوٍ أو راويان في موطنين مختلفين من وسط الإسناد أو أكثر من ذلك من وسط الإسناد.

هذا، ويمكن التوصل إلى معرفة الانقطاع بالآتي:

أولًا: التنصيص في كتب الرجال والتراجم علىٰ أن فلانًا لم يسمع من فلانٍ.

ثانيًا: الاستئناس بعدم رواية الراوي عن الشيخ في الكتب الستة وفي مسند الإمام أحمد.

وأحيانًا نستأنس بكونه لم يرو عنه في الصحيحين (وهذا استئناس وليس بقطعي).

ثالثًا: النظر في الأسانيد الصحيحة، هل صرح فيها الراوي بالسماع من الشيخ أم لا.

رابعًا: هل طبقته وزمن وفاته يحتمل أن يكون سمع منه أم لا.

(١، ٢، ٣، ٤) راجع كل ذلك في أبوابه من هذا الكتاب.

فمثلًا إذا قيل إن الشيخ الفلاني مات – مثلًا – سنة مائة وتلميذه (الراوي عنه) وُلد بعد المئة فهذا – بلا شك – انقطاع.

أو يكون الشيخ مثلًا مائة سنة (مائة) والراوي عنه وُلد سنة (خمسة وتسعون) فيعرف بذلك أن السند منقطع.

خامسًا: يعرف الانقطاع أيضًا بقول الراوي في بعض الطرق: أُخبرت عن فلان، أو حُدثت عن فلان، فهذه قرينة للانقطاع إلا أنه قد يكون سمع منه بعض الأحاديث، لكنه أبهم في بعضها من حدثه عنه[1].

سادسًا: يستأنس أيضًا بمعرفة البلدان ورحلة العلماء، فإذا كان الراوي من بلدةٍ بعيدة وشيخه من بلدة أخرىٰ ولم يتيسر لهما اللقاء فيكون ذلك قرينة قوية ودلالة ظاهرة علىٰ الانقطاع.

سابعًا: تنصيص الراوي نفسه علىٰ أنه لم يسمع من الشيخ.

وثمَّ أمور أُخر مبسوطة في كتب الرجال وتراجمهم، وكذا قد تكون هناك قرائن أُخر في الأسانيد والمتون تدل علىٰ الانقطاع، وبالله التوفيق.

هذا، ويُعبِّر العلماء عن الانقطاع بالألفاظ الآتية ونحوها من الألفاظ:

١- فلان لم يسمع من فلان.

٢- فلان لم يلتقِ بفلان.

٣- فلان لم يتيسر له الرحلة لمقابلة فلان.

---

(١) وهذا يفارق التدليس لقوله هنا حُدِّثت عن فلان، فذكر أن هناك واسطة.

٤- فلان مات قبل فلان.

٥- فلان لم يدرك فلان.

٦- فلان روايته عن فلان مرسلة.

٧- الخبر منقطع أو مرسل.

٨- فلان روايته عن فلان منقطعة أو مرسلة أو بعيدة عن الاتصال.

٩- فلان عن فلان لا يصح، بينهما رجل.

١٠- لا نعلم لفلان رواية عن فلان.

ونحوها من الألفاظ فكلها – ونحوها – تشير إلىٰ الانقطاع بل وتجزم به.

هذا، ومما مثلوا به للمنقطع[١]: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثيع عن حذيفة عن النبي ﷺ قال: (إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين).

قالوا هذا منقطعٌ في موضعين أحدهما بين عبد الرزاق والثوري وذلك لأن عبد الرزاق لم يسمع هذا الحديث من الثوري إنما رواه عن النعمان بن أبي شيبة الجَنَدي عنه.

والموضع الثاني بين الثوري وأبي إسحاق، وذلك لأن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق، إنما رواه الثوري عن شريك عن أبي إسحاق.

وكما أسلفت فإن من العلماء وهم قليلٌ من وَسَمَ من في سنده رجل مبهمٌ (لم يُسمّ) بالمنقطع أيضًا فقد مثل له ابن الصلاح ونقله عنه ابن كثير في اختصار

(١) وانظر شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير رحمه الله مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر رحمه الله بتعليقاتي ص٨٤.

علوم الحديث بما رواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس حديث «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر».

* هذا، وقد يكون الراوي سمع من الشيخ عدة أحاديث لكنه لم يسمع منه حديثًا بعينه فيكون منقطعًا أيضًا، لكن إذا تأكدنا في هذه الحال أنه أسقط رجلًا من السند فيكون حينئذٍ تدليسًا. وسيأتي إن شاء الله.

وهذه أمثلةٌ للانقطاع، وإن شئت سميتها إرسالاً:

* سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي بكر الصديق فهذا منقطع لكون سالم لم يسمع من أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

* عبد الله بن دينار مولىٰ ابن عمر عن عمر رضي الله عنه خرج من الليل فسمع امرأة تقول: تطاول هذا الليل واسود جانبه... الحديث. هذا منقطع لكون عبد الله بن دينار لم يسمع عمر رضي الله عنه.

* سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان ولا من أبي أمامة.

* عطاء بن السائب لم يسمع من عبيدة السلماني.

* عطاء بن أبي مسلم الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئًا.

* محمد بن إسحاق بن يسار لم يسمع من مجاهد.

* محمد بن مسلم بن تدرس أبو الزبير المكي لم يسمع من عمر ولا من عثمان.

* معمر بن راشد لم يسمع من الحسن البصري.

وثم أمثلة كثيرة جدًّا للانقطاع [1].

---

(١) راجع لذلك «جامع التحصيل في أحكام المراسيل».



المعضل

هو ما سقط من وسط إسناده اثنان فأكثر علىٰ التوالي؛ فمثلًا إذا كان ثمَّ إسنادٌ علىٰ النحو التالي:

قال البخاري حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن رسول الله ﷺ. فهذا متصلٌ، فإذا ذكر السند علىٰ النحو التالي يكون معضلًا: حدثنا إسماعيل عن ابن عمر عن عمر عن رسول الله ﷺ فهذا قد سقط منه مالكٌ ونافعٌ فيكون معضلًا. وكذا إذا قيل فيه: حدثنا إسماعيل عن عمر عن رسول الله ﷺ فهذا أيضًا معضلٌ فقد سقط منه ثلاثة: مالك ونافع وابن عمر.

هذا، وقولنا في تعريف المعضل ما سقط من وسط إسناده رجلان فأكثر علىٰ التوالي، وتقييدنا ذلك بوسط الإسناد للاحتراز عن المعلق، فمن صور التعليق مثلًا أن يقول البخاري قال عمر، بحذف الواسطة بين البخاري وبين عمر فهذا قد سقط من إسناده عدد من الرواة بين البخاري وعمر، ولكنه يطلق عليه معلق.

وإن كان من العلماء من يطلق عليه معضلٌ أيضًا لكن الأكثرون علىٰ ما ذكرتُ من أن المعضل ما سقط من وسط إسناده رجلان فأكثر علىٰ التوالي.

* وكذلك ذكرنا ما ذكرنا احترازًا عن المرسل، فالمرسل ما قال فيه التابعي قال رسول الله ﷺ فالساقط قد يكون الصحابي وقد يكون الصحابي ومعه أكثر من شخص، ولكن السقط ليس من وسط السند إنما هو من آخر السند.

وإن كان من العلماء يطلق علىٰ هذا أيضًا معضلٌ فقد قال بذلك بعض أهل

العلم، فقد قالوا عن حديث رواه الأعمش عن الشعبي قال (ويقال للرجل يوم القيامة: عملت كذا وكذا؟ فيقول: لا، فيختم علىٰ فيه) الحديث قالوا: فقد أعضله الأعمش لأن الشعبي يرويه عن أنس عن النبي ﷺ، قالوا: فقد أسقط منه الأعمشُ أنسًا ولم يذكر أيضًا النبي ﷺ فناسب أن يكون معضلًا[1].

ولكن، وكما أسلفت فالأكثرون في تعريف المعضل علىٰ ما ذكرته أولًا، وبالله التوفيق.

* هذا، وفي الجملة فإن المعضل أشد ضعفًا من المنقطع الذي سقط من إسناده رجل؛ وذلك لأن سقوط رجلين أضرّ علىٰ السند من سقوط رجل واحد كما لا يخفىٰ.

* هذا، وكثيرٌ من الأحاديث والآثار التي أسانيدها معضلة تتواجد في موطأ مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكثيرًا ما يعبّر عن ذلك بالبلاغات كقوله بلغني عن عمر، بلغني عن أبي بكر، بلغني عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ونحو ذلك، فبين مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ وبين الصحابة المذكورين أكثر من شخص من غالب الأحوال.

وقد يكون الأثر بلاغًا عند مالك في الموطأ، ولكنه موصول من مالك إلىٰ من بلغه عنهم في موطن آخر غير الموطأ، وقد يكون موصولًا أيضًا من طريقٍ غير طريق مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ومثّل السخاوي[2] لبعض ما ذُكر (بما رُوي عن مالك أنه بلغه أن أبا هريرة

---

(١) انظر شرح اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث بتحقيقي ص٨٥، فقد نقل ذلك ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن ابن الصلاح.

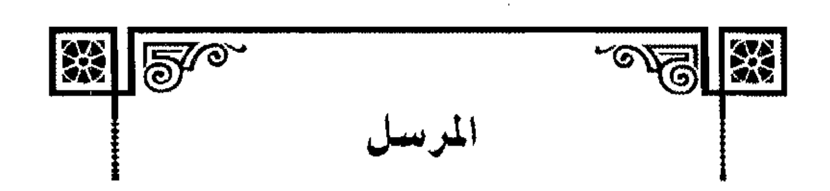
(٢) فتح المغيث (١/ ٢٨١) باب المنقطع والمعضل.

قال: قال رسول الله ﷺ: للمملوك طعامه وكسوته...) قال السخاوي: فهذا معضلٌ عن مالك لكونه قد روي عنه لكنه خارج الموطأ عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به[1].

هذا، وقد يطلق بعضهم كلمة (معضل) علىٰ مُعضل المعنىٰ أي أنهم قد يقولون حديث معضل أي حديث معناه مُشكل كما يقولون مسألة معضلة، أي مسألةُ مشكلة يصعب حلها.

---

(١) وانظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص٣٧) ومسلم باب صحبة المماليك، فقد روي هنالك عند مسلم من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن بكير بن الأشج حدثه عن العجلان مولىٰ فاطمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ (١١/ ١٣٤) وهو عند أحمد من غير طريق مالك (٢/ ٢٤٧ و٢٤٨).



المرسل

المرسل – علىٰ قول أكثر العلماء – هو قول التابعي قال رسول الله ﷺ.

فإذا قال التابعي قال رسول الله ﷺ فهذا مرسل، فيقال عند ذلك أرسله التابعي عن رسول الله ﷺ.

فكما مثلنا من قبل بإسناد قال فيه البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ؛ فهذا متصل.

أما إذا كان الإسناد: إسماعيل عن مالك عن نافع عن رسول الله ﷺ (دون ذكر ابن عمر) فيسمىٰ هذا مرسل، يقال حينئذٍ: أرسله نافع عن رسول الله ﷺ أو أرسله نافع إلىٰ رسول الله ﷺ.

* ومن العلماء من يُعرِّف المرسل بأنه ما سقط الصحابي من إسناده، وهذا وإن كان صحيحًا إلا أنه ليس بالتعريف الأدق، وذلك لأن تابعيًا قد يروي عن تابعيٍّ عن صحابي قال رسول الله ﷺ، فيسقط التابعيّ الأول تابعيًّا وصحابيًّا فيكون الساقط من الإسناد رجلان: تابعي وصحابيٌّ.

فمثلًا قد يروي هشام عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ. فقد يرد أن يُذكر السند علىٰ النحو التالي: هشام عن قتادة عن رسول الله ﷺ فحينئذٍ يكون قد سقط راويان من الإسناد: سعيد بن المسيب (وهو تابعي) وأبو هريرة (وهو صحابي) ويكون السند مرسلًا أيضًا؛ لأن قتادة تابعي كذلك.

فالتعبير الأدق والإطلاق الأصح للمرسل أنه ما قال فيه التابعي قال رسول الله ﷺ[١].

هذا، وعن تعريف التابعي: فإنه من رأىٰ بعض أصحاب رسول الله ﷺ وكان مسلمًا.

والتابعيون طبقات:

فمنهم من رأىٰ عددًا كبيرًا من الصحابة كالعشرة المبشرين بالجنة مثلًا (أي رأىٰ العشرة المبشرين بالجنة وهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة بن الجراح) أو عاصرهم ورأىٰ أيضًا عددًا كبيرًا من الصحابة أو عاصرهم وكان مؤمنًا.

فهؤلاء يطلق عليهم كبار التابعين، وهم الأقرب إلىٰ زمن النبي ﷺ.

وهناك أواسط التابعين؛ وهم الذين رأوا عددًا لا بأس به من الصحابة، لكنهم لم يروا الصحابة الذين تقدمت وفاتهم بعد رسول الله ﷺ كأبي بكر وأبي عبيدة وعمر ونحو هؤلاء الكرام.

* وهناك صغار التابعين، وهم الذين ابتعدوا في الزمن عن رسول الله ﷺ، ولكنهم مع ذلك رأوا عددًا قليلًا من الصحابة رضي الله عنهم.

وهناك تابعيون أصغر من هؤلاء، وهم الذين رأوا صحابيًّا أو صحابيين أو ثلاثة فقط، وابتعدوا أكثر عن زمن النبي ﷺ.

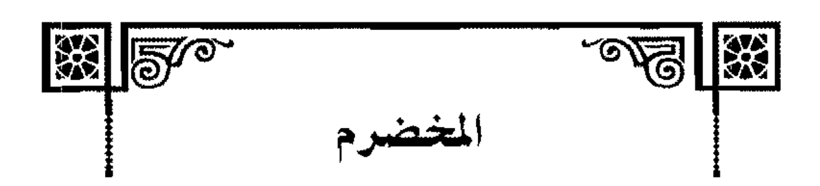
---

(١) وكما أشرت من قبل فإن من العلماء من يطلق علىٰ المنقطع مرسلًا فيقول: أرسله فلان عن فلان لكونه لم يسمع منه.

وهذا، ومن العلماء من يطلق المرسل علىٰ مراسيل كبار التابعين فقط؛ إلا أن أكثر العلماء يطلقون المرسل[١] علىٰ قول التابعي قال رسول الله ﷺ، سواءً كان التابعي كبيرًا أو صغيرًا أو من أواسط التابعين.

---

(١) وأكرر - كما سلف - أن من العلماء من يطلق المرسل علىٰ ما لم يتصل إسناده.



المخضرم

ويجدر التنبيه هنا علىٰ اصطلاح المخضرم، **والمخضرم هو: الذي عاصر جيلين، فعاصر الجاهلية والإسلام، ولكنه لم ير النبي ﷺ مؤمنًا به**، لكنه مثلًا أسلم بعد وفاة النبي ﷺ أو يكون قد أسلم في زمن النبي ﷺ ولكنه لم يتشرف بلقاء رسول الله ﷺ فهذا يطلق عليه العلماء اسم المخضرم.

ومن هؤلاء المخضرمين: أبو وائل شقيق بن سلمة ومن هؤلاء أويس القرني أيضًا.

والمخضرمون يدخل حديثهم في حديث كبار التابعين فحديثهم مرسلٌ أيضًا.

ويجدر التنبيه علىٰ أن التابعي الكبير حديثه - وإن كان مرسلًا - إلا أنه أقوىٰ من حديث أواسط التابعين وصغار التابعين.

وكلما اقترب التابعي من زمن رسول الله ﷺ كان حديثه أقوىٰ من غيره من التابعين.

وذلك لأن التابعي البعيد عن زمن رسول الله ﷺ قد يكون بينه وبين رسول الله ﷺ عدة وسائط أو التابعي الكبير فالغالب أن الساقط من السند واحدٌ فقط وهو الصحابي في غالب الأحوال.

نعم الحديث في أي حال من ذلك مرسل إلا أن المراسيل تختلف في درجاتها، فلذا يقولون علىٰ سبيل المثال إن مراسيل سعيد بن المسيب قوية، وكذا مراسيل أبي وائل.

ويقولون أيضًا إن مراسيل الزهري (وهو تابعي صغير، والمراد بالصغير

بعيدٌ عن زمن الرسول ﷺ بُعدًا أكثر من غيره من التابعين) يقولون مراسيل الزهري ضعيفة.

وكذا من كان على شاكلته في البعد عن زمن الرسول ﷺ فمراسيل قتادة، ومراسيل يحيىٰ بن أبي كثير ونحوهم أشدُّ ضعفًا من مراسيل كبار التابعين.

وهذا بيان الطبقات كما ذكرها الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه تقريب التهذيب، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فالأولىٰ: الصحابة، علىٰ اختلاف مراتبهم، وتمييز من ليس له منهم إلا مجرد الرؤية من غيره.

الثانية: طبقة كبار التابعين، كابن المسيب، فإن كان مخضرمًا صرحت بذلك.

الثالثة: الطبقة الوسطىٰ من التابعين، كالحسن وابن سيرين.

الرابعة: طبقة تليها: جُلُّ روايتهم عن كبار التابعين، كالزهري وقتادة.

الخامسة: الطبقة الصغرىٰ منهم، الذين رأوا الواحد والاثنين، ولم يثبت لبعضهم السماع من الصحابة، كالأعمش.

السادسة: طبقة عاصروا الخامسة، لكن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، كابن جريج.

السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين، كمالك والثوري.

الثامنة: الطبقة الوسطىٰ منهم، كابن عيينة وابن علية.

التاسعة: الطبقة الصغرىٰ من أتباع التابعين: كيزيد بن هارون، والشافعي، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق.

العاشرة: كبار الآخذين عن تبع الأتباع ممن لم يلق التابعين، كأحمد بن حنبل.

الحادية عشرة: الطبقة الوسطىٰ من ذلك، كالذهلي والبخاري.

الطبقة الثانية عشرة: صغار الآخذين عن تبع الأتباع، كالترمذي.

وألحقت بها باقي شيوخ الأئمة الستة، الذين تأخرت وفاتهم قليلًا، كبعض شيوخ النسائي.

وذكرت وفاة من عرفت سنة وفاته منهم، فإن كان من الأولىٰ والثانية: فهم قبل المائة، وإن كان من الثالثة إلىٰ آخر الثامنة: فهم بعد المائة، وإن كان من التاسعة إلىٰ آخر الطبقات فهم بعد المائتين، ومن ندر عن ذلك بينته.

قلت (مصطفىٰ): وأصوِّرها بعون الله وأوضحها بالآتي أيضًا:

الفترة الزمنية بين رسول الله ﷺ وأصحاب الكتب علىٰ وجه التقريب

١	الصحابة
٢	كبار التابعين والمخضرمين
٣	الوسطىٰ من التابعين
٤	صغار التابعين
٥	تابعون لم يلقوا إلا صحابيًّا أو اثنين
٦	تابعون لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة
٧	كبار أتباع التابعين
٨	الوسطىٰ من أتباع التابعين
٩	صغار أتباع التابعين
١٠	كبار الآخذين عن تبع الأتباع
١١	الوسطىٰ من الآخذين عن أتباع التابعين
١٢	صغار الآخذين عن تبع الأتباع



وبتصوير آخر:

مشائخ أصحاب الكتب	أتباع التابعين	التابعون	الصحابة	رسول الله
١١ ١٠ ٩	٨ ٧ ٦	٥ ٤ ٣ ٢	١	ﷺ

وكتنزيل فمثلًا إذا قال البخاري: حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ.

فابن عمر من الطبقة الأولىٰ فهو صحابي.

ونافع ينحصر في الطبقات من (٢ — ٥).

ومالك ينحصر في الطبقات من (٦ — ٨) وقد يكون أحيانًا من التاسعة.

وإسماعيل ينحصر في الطبقات من (٩-١١).

تنويه سبقت الإشارة إليه:

من العلماء من يطلق المرسل علىٰ كل سندٍ فيه انقطاع فيطلق المرسل أحيانًا علىٰ المنقطع وأحيانًا علىٰ المعضل وأحيانًا المعلق فضلًا عن إطلاقه علىٰ الذي سقط منه الصحابي!

ويُعبِّر بعض العلماء عن ذلك بقولهم الإرسال هو رواية الراوي عمن لم يسمع منه[1].

---

(١) فمن هنا يظهر الفرق بين التدليس والإرسال، فالتدليس يروي عمن عاصره وسمع منه في الجملة لكن لم يسمع منه حديثًا بعينه فيوهم أنه سمع منه. أما في الإرسال فمعروف أنه لم يسمع منه فإذا قال البخاري قال رسول الله ﷺ، لم يوصف البخاري بالتدليس لأنه معروف أنه لم يدرك رسول الله ﷺ.

وممن يطلقون المرسل على المنقطع أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، والدارقطني والبيهقي كما يوجد في أقوال غيرهم أيضًا.

لفتةٌ بشأن المرسل والمتصل: هناك فارقٌ بين هاتين الصيغتين:

الأولى: عن عروة عن عائشة أن النبي ﷺ.

الثانية: عن عروة أن عائشة قالت يا رسول الله.

فالأولى متصلة. والثانية مرسلة لأن عروة رَحِمَهُ اللَّهُ لم يشهد القصة.

مراسيل الصحابة رضوان الله عليهم

ومرسل الصحابي حاصله أن يروي الصحابي حديثًا ولم يسمعه من رسول الله ﷺ، أو لم يكن حاضرًا وقت حدوث حدثٍ ما لرسول الله ﷺ وينقل الصحابي هذا الحدث أو تلك الواقعة. وبالمثال يتضح المقال:

ذكرت عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – كما في البخاري وغيره – حديث بدء الوحي وفيه أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصادقة فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح... الحديث.

فعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا لم تكن ولدت عند بدء الوحي، فكيف ذكرت ذلك وهي لم تشهد الواقعة، وكجواب على ذلك فيقال: إن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إما أنها أخذت ذلك عن رسول الله ﷺ فلا إشكال حينئذٍ، وإما أنها أخذت ذلك عن صحابي أو صحابية عن رسول الله ﷺ، والصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ كلهم عدول؛ فهذا وجه قبول الحديث ولكنه يسمى مرسل صحابي.

وكذا فإن أبا هريرة ﷺ أسلم قبل وفاة رسول الله ﷺ بسنوات قليلة، ولم يكن بمكة ﷺ، فإذا روىٰ عن رسول الله ﷺ وقائع حصلت لرسول الله ﷺ بمكة فأحاديثه التي رواها بهذا التوصيف يقال عنها مرسل صحابي، وهي مقبولة علىٰ رأي كثير من العلماء لما قدمناه من أنه قد يكون أخذها عن رسول الله ﷺ أو أخذها عن بعض الصحابة عن رسول الله ﷺ.

وكذا عبد الله بن عباس ﷺ، كان وأمه من المستضعفين بمكة فإذا روىٰ عن رسول الله ﷺ أحاديث قالها الرسول بالمدينة ولم يكن ابن عباس سمعها منه فتكون أحاديثه مراسيل يطلق عليها مرسل صحابي.

وكذا أنس بن مالك ﷺ إنما خدم رسول الله ﷺ بالمدينة، ولم يكن مع الرسول ﷺ بمكة قبل الهجرة فإذا روىٰ عن رسول الله ﷺ وقائع أو أقوال حصلت لرسول الله ﷺ بمكة قبل أن يهاجر فهي مراسيل صحابي.

فهذا باختصار ما يتعلق بمرسل الصحابي؛ ومراسيل الصحابة مقبولة عند الأكثرين – فيما علمت– والله تعالىٰ أعلم.

أما عن الاحتجاج بالمرسل، فللعلماء في ذلك أقوال:

وابتداءً فإن المرسل ليس بمتصل وتعريف الحديث الصحيح، هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده.. إلىٰ آخره فمن شرط الصحيح أن يكون متصلًا فلذا لم يقبل بعض العلماء الاحتجاج بالمرسل لهذا الغرض. ثم إن العلماء لهم مذاهب أُخر في قبول المرسل وردِّه.

* فمنهم من يحتج بالمرسل، ومن الذين يحتجون به سفيان الثوري ومالك والأوزاعي وغيرهم.

* ومنهم من لا يرىٰ الاحتجاج بالمرسل كالشافعي[١] رَحِمَهُ اللَّهُ وعبد الرحمن بن مهدي ويحيىٰ القطان وغيرهم.

ومن العلماء من يُفصِّل في أمر المرسل؛ فمنهم من يقبل مراسيل كبار التابعين، ومنهم من يقبل مرسل من إذا سمي لا يسمىٰ إلا ثقةً، ومنهم من يقبل مراسيل بعض التابعين بأعيانهم (بأسمائهم).

وثمت تفصيلات أُخر؛ ولمزيد من ذلك راجع كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» للعلائي فقد عقد فيه فصلًا واسعًا في الاحتجاج بالمرسل[٢] وإيراد مذاهب العلماء في ذلك، وكذلك راجع «فتح المغيث» للسخاوي.

هذا، وللإمام الشافعي تفصيل في المرسل، وذلك أنه يقبل مراسيل كبار التابعين[٣] في الأحوال الآتية:

١- أن تأتي من وجه آخر ولو مرسلة.

٢- أو تعتضد بقول صحابي أو أكثر العلماء.

٣- أو إذا كان المرسل لو سمّي لا يسمىٰ إلا ثقةً فحينئذٍ يكون مرسله حجة ولا ينهض إلىٰ رتبة المتصل.

---

(١) والشافعي يرىٰ لقبوله قيودًا سنبينها إن شاء الله.

(٢) فمثلًا: سعيد بن المسيب عن رسول الله ﷺ فهذا مرسل لكن المتتبع لأسانيد سعيد المتصلة يرىٰ أنه يروي عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أو عن أي صحابي عن رسول الله فإذا ذكر واسطة فإنه يذكر صحابيًّا في الغالب، والصحابة كلهم عدول.

(٣) ومن كبار التابعين: سعيد بن المسيب وعبيد الله بن عدي بن الخيار، وإن كان بعض العلماء يَعدُّ عبيد الله في الصحابة الذين ولدوا علىٰ عهد رسول الله ﷺ ولم يميزوه صلوات الله وسلامه عليه.

وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ في كتابه «الرسالة»[(١)]: فمن شاهد أصحاب رسول الله ﷺ من التابعين فحدَّث حديثًا منقطعًا عن النبي ﷺ، اعتبر عليه بأمور:

منها: أن يُنظر إلىٰ ما أرسل من الحديث، فإن شَرِكه فيه الحفاظ المأمونون فأسندوه إلىٰ رسول الله بمثل معنىٰ ما روىٰ كانت هذه دلالة علىٰ صحة من قبل عنه وحفظه.

- وإن انفرد بإرسال حديثٍ لم يشركه فيه من يسنده قُبل ما ينفرد به من ذلك.
- ويعتبر عليه بأن ينظر: هل يوافقه مرسل غيره ممن قُبِل العلم عنه من غير رجاله الذين قُبِل عنهم؟
- فإن وُجِد ذلك كانت دلالة يقوىٰ له مرسله، وهي أضعف من الأولىٰ.
- وإن لم يُوجد ذلك نُظر إلىٰ بعض ما يُروىٰ عن بعض أصحاب رسول الله قولًا له، فإن وُجد يوافق ما روىٰ عن رسول الله كانت في هذه دلالة علىٰ أنه لم يأخذ مرسله إلا عن أصلٍ يصح، إن شاء الله.
- وكذلك إن وُجد عوام من أهل العلم يفتون بمثل معنىٰ ما روىٰ عن النبي.
- قال الشافعي: ثم يعتبر عليه: بأن يكون إذا سمىٰ من روىٰ عنه لم يسمِّ مجهولًا ولا مرغوبًا عن الرواية عنه، فيُستدل بذلك علىٰ صحته فيما روىٰ عنه.
- ويكون إذا شرك أحدًا من الحفّاظ في حديث لم يخالفه، فإن خالفه وُجد حديثه أنقص كانت في هذه دلائل علىٰ صحة مخرج حديثه.

---

(١) ص٤٦١ فما بعدها.

- ومتىٰ خالف ما وصفتُ أضر بحديثه، حتىٰ لا يسع أحدًا منهم قبول مرسله.

- قال: وإذا وُجدت الدلائل بصحة حديثه بما وصفت أحببنا أن نقبل مرسله.

- ولا نستطيع أن نزعم أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل.

- وذلك: أن معنىٰ المنقطع مُغَيَّب، يحتمل أن يكون حُمِل عن من يُرغب عن الرواية عنه إذا سُمِّي، وأن بعض المنقطعات – وإن وافقه مرسل مثله – فقد يحتمل أن يكون مخرجها واحدًا، من حيث لو سُمي لم يقبل، وأن قول بعض أصحاب النبي إذا قال برأيه لو وافقه يدل علىٰ صحة مخرج الحديث دلالة قوية إذا نُظر فيها، ويمكن أن يكون إنما غلط به حين سمع قول بعض أصحاب النبي يوافقه، ويحتمل مثل هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء.

- فأما مَن بعد كبار التابعين[1] الذين كثرت مشاهدتهم لبعض أصحاب رسول الله، فلا أعلم منهم واحدًا يقبل مرسله؛ لأمور: أحدها: أنهم أشد تجوزًا فيمن يروون عنه. والآخر: أنهم يوجد عليهم الدلائل فيما أرسلوا بضعف مخرجه. والآخر: كثرة الإحالة، كان أمكن للوهم وضعف من يُقبل عنه.

---

(١) قال الشيخ أحمد شاكر معلقًا علىٰ هذا الكلام في تعليقات علىٰ كتاب الرسالة: هكذا ذهب الشافعي إلىٰ قبول بعض المرسل من حديث كبار التابعين، لما ذكر من الدلائل، علىٰ تحفظه وتخوفه منه، وتصويره احتمال الخطأ فيه تصويرًا قويًّا. ونحن لا نوافقه علىٰ قبول المرسل أبدًا، سواء في هذا كبار التابعين وغيرهم، لأن المرسل مخرجه مجهول، وراويه الذي أخذه عنه التابعي لا نعرف عدله، فليس بحجة حتىٰ نعرف عدله، وكذلك القول في المنقطع كله. قال ابن الصلاح: «وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذي استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وتداولوه في تصانيفهم».

- وقد خبرت بعض من خبرت من أهل العلم فرأيتهم أُتُوا من خصلة وضدها.

- رأيت الرجل يقنع بيسير العلم، ويُريد إلا أن يكون مستفيدًا إلا من جهةٍ قد يتركه من مثلها أو أرجح، فيكون من أهل التقصير في العلم.

ورأيت من عاب هذه السبيل ورغب في التوسع في العلم، من دعاه ذلك إلىٰ القبول عن من لو أمسك عن القبول عنه كان خيرًا له.

- ورأيت الغفلة قد تدخل علىٰ أكثرهم، فيقبل عن من يرد مثله وخيرًا منه.

- ويدخل عليه، فيقبل عن من يعرف ضعفه، إذا وافق قولًا يقوله! ويرد حديث الثقة، إذا خالف قولًا يقوله!!

- ويدخل علىٰ بعضهم من جهاتٍ.

- ومن نظر في العلم بخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من دون كبار التابعين، بدلائل ظاهرةٍ فيها.

- قال: فلم فرَّقت بين التابعين المتقدمين الذين شاهدوا أصحاب رسول الله وبين من شاهد بعضهم دون بعض؟

- فقلت: لبُعد إحالة من لم يُشاهد أكثرهم.

- قال: فلم لا تقبل المرسل منهم ومن كل فقيهٍ دونهم؟

- قلت: لما وصفت.

- قال: وهل تجد حديثًا تبلغ به رسول الله مرسلًا عن ثقةٍ لم يقل أحد من أهل الفقه به؟

- قلت: نعم أخبرنا سفيان عن محمد بن المنكدر: «أن رجلًا جاء إلىٰ النبي فقال: يا رسول الله، إن لي مالًا وعيالًا، وإن لأبي مالًا وعيالًا، وإنه يريد أن يأخذ مالي فيطعمه عياله. فقال رسول الله: **أنت ومالك لأبيك**».

- فقال: أما نحن فلا نأخذ بهذا، ولكن من أصحابك من يأخذ به؟

- فقلت: لا، لأن من أخذ بهذا جعل للأب الموسر أن يأخذ مال ابنه.

- قال: أجل، وما يقول بهذا أحد. فلم خالفه الناس؟

- قلت: لأنه لا يثبت عن النبي، وأن الله لما فرض للأب ميراثه من ابنه، فجعله كوارث غيره، فقد يكون أقل حظًّا من كثير من الورثة؛ دل ذلك علىٰ أن ابنه مالك للمال دونه.

- قال: فمحمد بن المنكدر عندكم غاية في الثقة؟

- قلت: أجل، والفضل في الدين والورع، ولكنا لا ندري عن من قبل هذا الحديث.

- وقد وصفت لك الشاهدين العدلين يشهدان علىٰ الرجل فلا تقبل شهادتهما حتىٰ يعدلاهما أو يعدلهما غيرهما.

- قال: فتذكر من حديثكم مثل هذا؟

- قلت: نعم، أخبرنا الثقة عن ابن أبي ذئب عن ابن شهاب: «أن رسول الله أمر رجلًا ضحك في الصلاة أن يعيد الوضوء والصلاة».

- فلم نقبل هذا، لأنه مرسل.

- ثم أخبرنا الثقة عن معمر عن ابن شهاب عن سليمان بن أرقم عن الحسن عن

النبي بهذا الحديث.

- وابن شهاب عندنا إمام في الحديث والتخيير وثقة الرجال، إنما يسمي بعض أصحاب النبي، ثم خيار التابعين، ولا نعلم محدِّثًا يسمي أفضل ولا أشهر ممن يحدث عنه ابن شهاب.

- قال: فأنىٰ تُراه أتىٰ في قبوله عن سليمان بن أرقم؟

- رآه رجلًا من أهل المروءة والعقل، فقبل عنه، وأحسن الظن به، فسكت عن اسمه، إما لأنه أصغر منه، وإما لغير ذلك، وسأله معمر عن حديثه عنه فأسنده له.

- فلما أمكن في ابن شهاب أن يكون يروي عن سليمان، مع ما وصفت به ابن شهاب لم يؤمن مثل هذا علىٰ غيره.

- قال: فهل تجد لرسول الله سنةً ثابتةً من جهة الاتصال خالفها الناس كلهم؟

- قلت: لا، ولكن قد أجد الناس مختلفين فيها: منهم من يقول بها، ومنهم من يقول بخلافها؛ فأما سُنّة يكونون مجتمعين علىٰ القول بخلافها فلم أجدها قط، كما وجدت المرسل عن رسول الله.

- قال الشافعي: وقلت له: أنت تسأل عن الحجة في رد المرسل وترده، ثم تجاوز فترد المسند الذي يلزمك عندنا الأخذ به!!

انتهىٰ كلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب من كتاب الرسالة.

هذا ونستطيع بإذن الله، أن نرتب المراسيل من ناحية الصحة علىٰ هذا النحو:

أولًا: مراسيل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ

ثانيًا: مراسيل صغار الصحابة الذين ولدوا علىٰ عهد رسول الله ﷺ ورآهم النبي ﷺ ولكنهم لا يميزون، لكونهم كانوا صغارًا.

ثالثًا: مراسيل المخضرمين، والمخضرم تقدم تعريفه قريبًا.

رابعًا: مراسيل كبار التابعين.

خامسًا: مراسيل من كان يتحرىٰ شيوخه؛ كمجاهد.

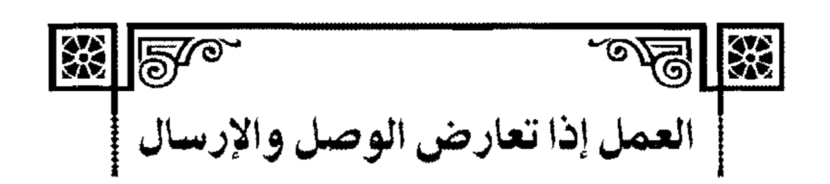
سادسًا: مراسيل أواسط التابعين.

سابعًا: مراسيل الحسن البصري وهي ضعيفة.

ثامنًا: مراسيل صغار التابعين كمراسيل الزهري وقتادة ويحيىٰ بن أبي كثير ونحوهم فمراسيلهم شديدة الضعف.

تاسعًا: مراسيل التابعين الذين لم يروا إلا صحابيًّا أو صحابيين.

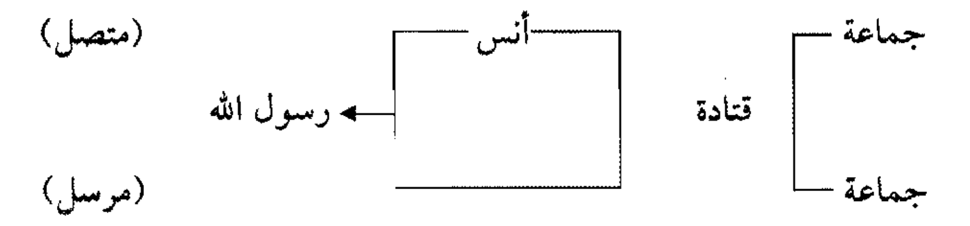
عاشرًا: مراسيل أتباع التابعين من بعدهم.



العمل إذا تعارض الوصل والإرسال

هذا، وقد يتعارض الوصل والإرسال لحديث من الأحاديث؛ فعلىٰ سبيل المثال قد يروىٰ الحديث عن قتادة عن أنس عن رسول الله ﷺ يرويه جماعة عن قتادة هكذا متصلًا عن أنس عن رسول الله، ويرويه جماعة آخرون عن قتادة عن رسول الله ﷺ دون ذكر أنس.

فيكون الاختلاف علىٰ النحو التالي:



فينظر إلىٰ أي الجماعتين أثبت؛ إن كان الذين رووه عن قتادة عن أنس عن رسول الله ﷺ هم الأكثر والأثبت فيقال إن الموصول أصح. وإن كان الأكثر والأثبت رووه عن قتادة عن رسول الله ﷺ فيكون المرسل أصح وليس معنىٰ قولنا المرسل أصح، أنه صحيح يحتج به، إنما المراد أن وجهة من أرسلوه أصح من وجهة من وصلوه.

ويحتج بعض الأئمة عند اختلاف الوصل والإرسال إلىٰ الحكم بالوصل لكون من وصل معه زيادة (وهي ذكر الواسطة بين قتادة وأنس). ويحتج آخرون إلىٰ ترجيح الإرسال، وذلك للاحتياط في الدين.

وكما أشرت قد يجنح فريق إلىٰ الترجيح بين مَن وصلوه ومن أرسلوه فيحكم للأثبت والأوثق والأكثر، والله أعلم.

تنبيه ذو أهمية:

قد يكون رجال الإسناد كلهم ثقات إلا أن بعضهم لم يسمع من بعض كما تقدمت الإشارة إليه في باب الحديث الصحيح. وأكثر ما يكون عدم السماع في طبقة التابعين مع الصحابة رضي الله عنهم فكثيرًا ما نجد أن التابعي لم يسمع من الصحابي.

فلزم التأكد، وبعد النظر في سلامة رجال الإسناد من الوهم أو الضعف، لزم التأكد من سماع التابعي من الصحابي الذي يروي عنه.

ويُستأنس لذلك بأمور منها:

* التنصيص علىٰ أن التابعي سمع من الصحابي أو أنه لم يسمع منه وهذا في ترجمة التابعي من كتب الرجال كتهذيب التهذيب وغيره.

* وكذا النظر في كتب المراسيل.

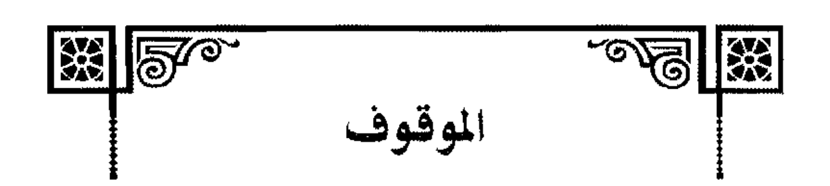
* كذلك النظر هل هذا التابعي روىٰ عن هذا الصحابي في الصحيحين أو في الكتب الستة أم لا؟

* وهل صرح التابعي بالسماع من هذا الصحابي من طريق صحيحة أم لا؟

* وهل طبقة هذا التابعي تحتمل أن يكون أدرك هذا الصحابي أم لا؛ فمثلًا تابعيٌّ من الطبقة الرابعة أو الخامسة يبعد أن يكون سمع من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

* أيضًا هل هذا التابعي سبق له أن التقىٰ بهذا الصحابي أم لا؟





الموقوف

الموقوف: هو قول الصحابي أو فعله أو نحوهما؛ كأن يُقال: قال أبو بكر كذا وكذا، قال عمر - قال ابن عباس - قال أنس - أو ذهب عمر - أو توضأ أنس- أو فُعل شيءٌ أمام جابر فأقرّه جابر أو نحو ذلك. ولا يُقال في شيء من ذلك قال رسول الله ﷺ.

وقد يكون الموقوف مسندًا إلىٰ الصحابي وقد يكون سنده أيضا منقطعًا أو معضلًا أو معلقًا عنه؛ فمثلًا إذا قال الترمذي: حدثنا إسماعيل عن يحيىٰ عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال.. ويذكر قول ابن عمر فقط (دون رفعه إلىٰ رسول الله ﷺ) فهذا موقوف.

وقد يقول الترمذي: ويُذكر عن نافع عن ابن عمر قال... ويذكر القول (دون ذكر رسول الله ﷺ) فهذا موقوف أيضًا، وفي نفس الوقت فهو معلق.

وقد يقول الترمذي: حدثنا إسماعيل عن نافع عن ابن عمر فهذا أيضًا موقوف وإن كان معضلًا (أي سقط من سنده رجلان).

وقد يكون الموقوف صحيح الإسناد، وقد يكون ضعيف الإسناد.

التابعي

التابعي: هو من صحب الصحابي.

ثم إن التابعين طبقات؛ فالذين صحبوا كبار الصحابة كأبي بكر وعمر

ونحوهما يُعدوا من كبار التابعين.

والذين صحبوا الصحابة الذين ماتوا متأخرين (وهم صغار الصحابة في الغالب) يُعدوا من صغار التابعين.

والذين صحبوا عددًا لا بأس به من الصحابة ولكنهم لم يدركوا كبارهم فهم أواسط التابعين، والتابعيون الذين لم يروا إلا صحابيًّا أو صحابيين يُعدون من صغار التابعين (لكنهم أصغر من الذين تقدم ذِكرهم).

شيءٌ من الثناء على الصحابة رضي الله عنهم وشيء من فضائلهم

هذا، وقد ورد في الثناء على صحابة رسول الله ﷺ من الكتاب العزيز عدةُ آيات منها قول الله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].

وأصحاب رسول الله ﷺ أول من وُجه بهذا الخطاب، فهم معنيون به بالدرجة الأولىٰ.

وقال الله عز وجل: ﴿لَٰكِنِ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ جَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الْخَيْرَاتُ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٨٨﴾ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ٨٨- ٨٩].

وقال عز وجل: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال سبحانه: ﴿لَّقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾﴾ [التوبة: ١١٧].

وقد أمر الله عز وجل نبيه ﷺ أن يصبِّر نفسه معهم، قال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ۖ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨].

وقال سبحانه: ﴿۞ لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾ وَمَغَانِمَ كَثِيرَةً يَأْخُذُونَهَا﴾ [الفتح: ١٨-١٩].

وقال عز وجل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال عز وجل في آيات الفيء: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝﴾ [الحشر: ٨- ٩].

وورد في فضل الصحابة والتابعين كمٌّ هائل من الأحاديث منها ما أخرجه البخاري ومسلم[١] من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ». ولهذا الحديث عدة طرق عن النبي ﷺ[٢].

ومما ورد في فضلهم أيضًا حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه عند مسلم، وغيره وفيه أنه قال: صلينا المغرب مع رسول الله ﷺ ثم قلنا: لو جلسنا حتىٰ نصلي معه العشاء، قال: فجلسنا

فخرج علينا فقال: «مَا زِلْتُمْ هَا هُنَا؟!» قلنا: يا رسول الله، صلينا معك المغرب ثم قلنا: نجلس حتىٰ نصلي معك العشاء، قال: «أَحْسَنْتُمْ» أو «أَصَبْتُمْ». قال: فرفع رأسه إلىٰ السماء، وكان كثيرًا ما يرفع رأسه إلىٰ السماء فقال: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ؛ فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَىٰ السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي؛ فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَىٰ أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي؛ فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَىٰ أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»[٣].

---

(١) البخاري (٣٦٥٠) ومسلم (٢٥٣٥).

(٢) كحديث ابن مسعود عند البخاري (٣٦٥١) ومسلم (٢٥٣٣) وحديث أبي هريرة عند مسلم (٢٥٣٤) وغير ذلك.

(٣) مسلم (٢٥٣١).

ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم[١] من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: **«لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم، ولا نصيفه»** وغير ذلك كثيرٌ جدًّا[٢].

الرواة المُختَلَف في صحبتهم

وهناك طائفة كبيرة من الرواة اختلف في صحبتهم، فمن العلماء من عدَّهم في الصحابة ومنهم من عدَّهم في التابعين.

وهؤلاء أحاديثهم من ناحية الانقطاع بينهم وبين الصحابي، احتمالية الانقطاع قليلة، ففي الغالب أن أحاديثهم عن الصحابة متصلة، ولا يكاد يوجد بينهم وبين صحابي انقطاع إلا الصحابة الذين ماتوا علىٰ عهد رسول الله ﷺ.

وللترجيح في شأن هؤلاء، فلذلك قرائن تحتف بكل واحد من هؤلاء كقوة الذين ذكروا صحبته وكثرتهم وكوجود أسانيد تثبت صحبتهم أو تنفيها وكصيغ التحديث وأداة التحمل بينهم وبين رسول الله ﷺ وكشهرتهم ومعرفة العلماء بهم.. إلىٰ غير ذلك من وجوه الترجيح.

هذا، ومن العلماء من يخص الموقوف بتسمية فيطلق عليه الأثر، وعلىٰ كلام رسول الله ﷺ الحديث.

ومن العلماء من يطلق الأثر علىٰ عموم ما يؤثر عن الأولين سواء عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة أو عن التابعين.

---

(١) البخاري (٣٦٧٣) ومسلم (٢٥٤١).

(٢) وراجع لذلك كتابي «الصحيح المسند من فضائل الصحابة».

فعلىٰ ذلك لا يفهم من كلمة الأثر شيءٌ معين إلا بضميمة أخرىٰ، كأن يُقال: وفي الأثر عن رسول الله ﷺ فحينئذٍ نعلم أن المراد بالأثر قول رسول الله ﷺ.

* وكذا إذا قيل: وفي الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما فإن ذلك يُفهم منه أن الكلام كلام ابن عباس رضي الله عنهما.

* وكذا هناك مصنفون وسموا كتبهم بكتب الآثار وقد حوت أحاديث مرفوعة وآثار موقوفة ومقطوعات عن التابعين.

فهذا مُصيرٌ منهم إلىٰ أنهم يطلقون الأثر علىٰ الموقوف وعلىٰ المرفوع ككتاب «شرح معاني الآثار» للطحاوي فقد اشتمل علىٰ أحاديث مرفوعة إلىٰ رسول الله ﷺ وأقوالًا للصحابة رضي الله عنهم.

ومصنفون آخرون أطلقوا علىٰ كتبهم «معرفة السنن والآثار» للبيهقي رحمه الله فهذا مصيرٌ منه إلىٰ التفريق بين السُّنة والأثر، فالسنَّة ما كان عن رسول الله ﷺ، والأثر ما كان عن غيره.

هذا، ولغة العرب تشهد لمن قال إن الأثر يطلق علىٰ ما يؤثر عن الأولين، قال تعالىٰ: ﴿ٱئْتُونِي بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [الأحقاف: ٤].

* ومن العلماء أيضًا من يطلق علىٰ الموقوف الخبر، ومنهم من يعمم بقوله الخبر فيطلقه علىٰ ما كان عن رسول الله ﷺ أو عن الصحابة أو عن غيرهم والأمر في ذلك كله سهل.

ولا يقطع بنسبة شيء إلىٰ رسول الله ﷺ إلا ما كان صريحًا في ذلك، والله أعلم.

حكم العمل بالموقوف:

أقول بلا شك ولا ريب أن الصحابة رضوان الله عليهم خير هذه الأمة، وقد أحسن الله عَزَّوَجَلَّ الثناء عليهم فقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ﴾ [الفتح: ٢٩].

وقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقال سبحانه: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. والنصوص في هذا الباب كثيرة جدًّا.

فهم في الجملة أفضل من غيرهم وأعلم بالشريعة من غيرهم. وقد نزل القرآن علىٰ رسول الله ﷺ وهو بينهم يتلوه عليهم ويسألونه عما أشكل عليهم من أمور دينهم، بل ودنياهم كذلك، ثم إنهم عرب، والقرآن نزل بلسان عربي مبين، ورسولهم صلوات الله وسلامه عليه عربي مثلهم يفهمون قوله ويعرفون مراده[1].

ومناقبهم وعلمهم لا يكاد الحصر يأتي عليه، ولكن مع ذلك كله فإنهم بشرٌ يجتهدون ويصيبون كثيرًا، وقد يخطئون أيضًا في اجتهادهم كما ورد عن بعضهم إذا كان يربط خيطًا أبيضًا في رجله أو يضعه تحت وسادته تأولًا لقوله تعالىٰ: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وهذا بابٌ واسع جدًّا وكم اختلف الصحابة فيما بينهم من المسائل

---

(١) إلا ما شذَّ وندر.

والاجتهادات فيها وكم عورض بعضهم من بعض، وهذا باب تصنف فيه مجلدات ضخام.

وهذا، وإن دلَّ علىٰ شيء فإنما يدل علىٰ بشريتهم وعدم عصمتهم.

فمن ثمَّ فأقوالهم – وإن كانت في الجملة – أفضل من أقوال غيرهم إلا أنها ليست كقول رسول الله ﷺ الذي لا ينطق عن الهوىٰ، فقول رسول الله ﷺ حجةٌ دافعة أما غيره فيؤخذ من قوله ويُرد.

فمن ثمَّ فأقول عن حجية قول الصحابي، وبالله التوفيق:

ليس الموقوف حجة، قال الله تعالىٰ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾ [الأعراف: ٣].

وقال سبحانه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورىٰ: ١٠].

وقال سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال سبحانه: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ﴾ [الأنفال: ٤٦].

أما ما ورد من حديث رسول الله ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي عضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**» فواضح من قوله ﷺ: «**عليها**» أنها سنّة واحدة، وهي التي وافق فيها الخلفاء رسول الله ﷺ.

ثم إننا نلفت النظر إلىٰ أن الصحابة رضوان الله عليهم لم تُكتب لهم العصمة، بل كل منهم يصيب ويخطئ، وما قال الله في حق أحد منهم: ﴿وَمَا يَنطِقُ

عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣﴾ [النجم: ٣]، ولا قال أحد من الصحابة لصحابي آخر: إنني حجة فاتبعني، فهذا عمران بن حُصين ﵁ يخالف أمير المؤمنين عُمر في مسألة التمتع في الحج، ومع عمران الصواب، قال عمران كما في الصحيح (٤٥١٨): أُنزلت آية المتعة في كتاب الله ففعلناها مع رسول الله ﷺ، ولم ينزل قرآن يُحرمه، ولم يُنه عنها حتىٰ مات، قال رجل برأيه ما شاء.

وهذا علي ﵁ يخالف عثمان في نفس المسألة، فلم يدَّعِ عمر ولا عثمان أنهم حُجَّة، فليتق الله أقوام بدَّلوا الحقائق فأعطوا أنبياء الله صلوات الله وسلامه عليهم حق الله ﷻ فدعوهم من دون الله، وَنزَّلوا صحابة رسول الله منزلة رسول الله، فلرسول الله ﷺ منزلة ينبغي أن لا تُعطىٰ لغيره، ولأصحابه منزلة لا يشاركهم فيها من بعدهم.

متى يكون للموقوف حكم المرفوع

هذا، وقد يكون قول الصحابي له حكم المرفوع إلىٰ رسول الله ﷺ وذلك في مواطن:

* منها قول صحابيٍّ ما: أُحل لنا كذا، حُرِّم علينا كذا؛ فالغالب أن الذي أحلَّ ذلك هو رسول الله ﷺ بتحليل الله ﷿ لهذا الأمر، وكذلك التحريم.

كالوارد عن ابن عمر – والصحيح أنه من قوله[1] –: «أُحلَّت لنا ميتتان ودمان أما الميتتان فالسمك والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال».

---

(١) أي ليس بمرفوع إلىٰ رسول الله ﷺ والرواية التي وردت مرفوعة في هذا الصدد فيها مقال.

وأيضًا قول الصحابي: أُمرنا بكذا ونُهينا عن كذا؛ فله حكم المرفوع في الغالب لأن الذي كان يأمرهم وينهاهم هو رسول الله ﷺ[١].

وكذلك قول الصحابي: من السُّنة كذا؛ له حكم المرفوع إلىٰ رسول الله ﷺ.

وكذلك قول الصحابي: كنا نفعل كذا وكذا علىٰ عهد رسول الله ﷺ، فالغالب أيضًا أن الرسول ﷺ أقرَّهم علىٰ ذلك، فيكون له حكم المرفوع.

وكذلك قول الصحابي: فعلنا كذا فنزلت الآية الكريمة؛ فمثل هذا يُعمل به لأن الصحابي حينئذٍ ناقل، وهو ثقة، فالصحابة كلهم عدول.

أما عن تفسير الصحابي لآيةٍ ما فهو في الجملة أولىٰ من تفسير غيره، لكنه ليس بحجةٍ مُلزمةٍ.

وقد يكون هناك أكثر من قول للصحابي الواحد في تفسير الآية. وأكثر من قول لصاحبي آخر - يعارضه - في تفسير نفس الآية الكريمة أيضًا.

فعليه فتفسير الصحابي ليس له حكم المرفوع إلىٰ رسول الله ﷺ.

ونقلُ الصحابي لأمور غيبية قد يكون تلقاه من الإسرائيليات، ولا يلزم أن يكون عن رسول الله ﷺ إلا إذا وجدت قرينة تدل علىٰ ذلك.

وإذا أجمع الصحابة ﷺ علىٰ فعل شيء أو ترك شيء فإجماعهم يحتج به لأنه حينئذٍ سبيل للمؤمنين[٢].

---

(١) إلا إذا كان الصحابي صغيرًا علىٰ عهد رسول الله ﷺ وعمَّر بعد رسول الله ﷺ زمنًا طويلًا فقد يكون الآمر خليفةً من الخلفاء الراشدين أو من بعدهم، ولكن هذا نادر.

(٢) وقد وردت تحذيرات شديدة من مخالفة سبيل المؤمنين مبسوطة في مواضعها.

فعلىٰ ما ذكر فأقول: الصحابة ﷺ عدول ثقات، ولكنهم مع ذلك كله بشر، والبشر يخطئون أحيانًا وينسون كذلك، وكذلك يتسرب إليهم الوهم كما يتسرب إلىٰ غيرهم.

هذا، ومن أهل العلم من يُقدِّم قول الصحابي علىٰ القياس فيرىٰ أن المسألة إذا لم يكن فيها نصٌّ من كتاب الله ﷻ أو من حديث رسول الله ﷺ أو إجماع فإن قول الصحابي يُقدم علىٰ غيره آنذاك.

ومن الذين يصنعون ذلك ويحتجون بقول الصحابي في هذه الحال كثيرٌ من الحنابلة رحمهم الله، وكذا الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالىٰ.

هذا، والصحابي طويل الملازمة لرسول الله ﷺ مروياته في الجملة أقوىٰ في الاحتجاج من مرويات الصحابي قليل الملازمة لرسول الله ﷺ، وكذا أقوىٰ في الاحتجاج من مرويات الصحابي الذي وفد علىٰ رسول الله ﷺ زمنًا قصيرًا ثم انصرف، وهذا في غالب الأحوال إلا إذا قامت قرينة تدل علىٰ غير ذلك.

مظنة الآثار الموقوفة

هذا، وثمة كتب مظان للآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم. فالمصنفات كمصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبة به كثيرٌ جدًّا من الآثار الموقوفة علىٰ الصحابة رضوان الله عليهم.

وكذا التفاسير المسندة كتفسير الطبري وعبد الرزاق والثوري وابن أبي حاتم وغيرها من التفاسير المسندة فيها كمٌّ هائل من الآثار الموقوفة علىٰ الصحابة والتابعين رحمهم الله.

وكذا كتبٌ أُخر كمعرفة السنن والآثار للبيهقي وشرح معاني الآثار للطحاوي، بل وموطأ مالك رَحِمَهُ اللَّهُ ومسند الشافعي وغير ذلك بها كمٌّ هائل من الآثار.

هذا، وسيأتي في أبواب العلل كمٌّ هائل من الأخبار التي اختلف في رفعها إلىٰ رسول الله ﷺ وفي وقفها علىٰ الصحابة رضوان الله عليهم[1]. هذا، وبالله تعالىٰ التوفيق.

ويلزم تعريف الصحابي (علىٰ سبيل الاختصار الشديد) [2] لما لذلك من الأثر في معرفة الموقوف؛ قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[3]: ومن صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين، فهو من أصحابه. وعزا الحافظ ابن حجر في «فتح الباري»[4] هذا القول إلىٰ أحمد والجمهور من المحدثين، وعزاه أيضًا إلىٰ شيخ البخاري علي بن المديني.

وذهب سعيد بن المسيب كما نقل عنه الحافظ في «الفتح»[3] إلىٰ أنه لا يعد في الصحابة إلا من أقام مع النبي ﷺ سنة فصاعدًا، أو غزا معه غزوة فصاعدًا.

وذهب عاصم الأحول إلىٰ أن الصحابي من يكون صحب الصحبة العرفية فقال كما أخرجه أحمد[5] بسند صحيح عنه: قد رأىٰ عبد الله بن سرجس رسول الله ﷺ وهذا القول مردود؛ فقد أخرج مسلم وأصحاب السنن جملة

---

(١) وراجع لذلك كتابي «شرح علل الحديث».
(٢) وهو موجود في كتابي «الصحيح المسند من فضائل الصحابة».
(٣) مع الفتح (٧/ ٣).
(٤)،(٣) فتح الباري (٧/ ٤).
(٥) أحمد (٥/ ٨٢).

أحاديث من طريق عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس وقبلها العلماء؛ من هذه الأحاديث ما أخرجه مسلم في «صحيحه»[١] من طريق عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس، قال: دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة، فصلىٰ ركعتين في جانب المسجد، ثم دخل مع رسول الله ﷺ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال: «**يا فلان؛ بأي الصلاتين اعتددت، أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا؟**».

ومنها ما أخرجه مسلم[٢] من طريق عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال: كان رسول الله إذا سافر يتعوذ من وعثاء السفر، وكآبة المنقلب، والحور بعد الكون (كذا هي، وصوب بعض العلماء قوله: بعد الكور) ودعوة المظلوم، وسوء المنظر في الأهل والمال.

ومنها ما أخرجه مسلم[٣] من طريق عاصم الأحول عن عبد الله ين سرجس رضي الله عنه قال: رأيت النبي ﷺ وأكلت معه خبزًا ولحمًا - أو قال: ثريدًا - قال: فقلت له: أستغفر لك النبي ﷺ؟ قال: نعم ولك، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ﴾ [محمد: ١٩]، قال: ثم دُرتُ خلفه، فنظرت إلىٰ خاتم النبوة بين كتفيه عند ناغض كتفه اليسرىٰ (ناغض الكتف: أعلىٰ الكتف) جُمْعًا عليه خيلان كأمثال الثآليل.

فمن كان هكذا كيف يتوقف في عده من الصحابة؟!!

ومنهم من اشترط طول الصحبة، واستدل لهم الحافظ ابن حجر رحمه الله بما

---

(١) مسلم (٧١٢).

(٢) مسلم (١٣٤٣).

(٣) مسلم (٢٣٤٦).

عزاه إلىٰ أنس رضي الله عنه، وسئل: هل بقي من أصحاب النبي ﷺ أحد غيرك؟

قال: لا. مع أنه كان في ذلك الوقت عدد كثير ممن لقيه من الأعراب.

قلت: وهذا القول مردود أيضًا بما أوردناه عن عبد الله بن سرجس، وبما يمكن به توجيه حديث أنس من أنه أجاب بحد علمه.

ومنهم من اشترط أن يكون الصحابي عند اجتماعه بالنبي ﷺ بالغًا، وهو مردود؛ لأن ذلك يخرج مثل الحسن والحسين وغيرهما من الصحابة.

وقال النووي في «شرح مسلم» في تعريف الصحابي(١): وقد قدمنا أن الصحيح الذي عليه الجمهور أن كل مسلم رأىٰ النبي ﷺ ولو ساعة فهو من أصحابه.

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله في «الإصابة»(٢): وأصح ما وقفت عليه من ذلك: أن الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات علىٰ الإسلام.

قال: فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روىٰ عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغزُ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمىٰ، ويخرج بقيد الإيمان من لقيه كافرًا، ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرىٰ.

وقولنا: «به»، يخرج من لقيه مؤمنًا بغيره كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة، هل يدخل من لقيه منهم وآمن بأنه سيبعث أو لا يدخل؟ محل احتمال، ومن هؤلاء: بحيرىٰ الراهب ونظراؤه، ويدخل في قولنا: «مؤمنًا به» كل

---

(١) شرح مسلم (٥/ ٣٩٢).

(٢) الإصابة (١/ ١٠).

مكلف من الجن والإنس؛ فحينئذ يتعين ذكر من حفظ ذكره من الجن الذين آمنوا به بالشرط المذكور.

وأما إنكار ابن الأثير علىٰ أبي موسىٰ تخريجه لبعض الجن الذين عرفوا في كتاب «الصحابة» فليس بمنكر لما ذكرته، وقد قال ابن حزم في كتاب الأقضية من «المحلىٰ»: من ادعىٰ الإجماع فقد كذب علىٰ الأمة؛ فإن الله تعالىٰ قد أعلمنا أن نفرًا من الجن آمنوا وسمعوا القرآن من النبي فهم صحابة فضلاء، فمن أين للمدعي إجماع أولئك؟

وهذا الذي ذكره في مسألة الإجماع لا نوافقه عليه؛ وإنما أردت نقل كلامه في كونهم صحابة، وهل تدخل الملائكة؟ محل نظر، وقد قال بعضهم: إن ذلك يبنىٰ علىٰ أنه هل كان مبعوثًا إليهم أم لا؟ وقد نقل الإمام فخر الدين في «أسرار التنزيل» الإجماع علىٰ أنه ﷺ لم يكن مرسلًا إلىٰ الملائكة، ونوزع في هذا النقل، بل رجح الشيخ تقي الدين السبكي أنه كان مرسلًا إليهم، واحتج بأشياء يطول شرحها.

وفي صحة بناء هذه المسألة علىٰ هذا الأصل نظر لا يخفىٰ.

وخرج بقولنا: «ومات علىٰ الإسلام» من لقيه مؤمنًا به ثم ارتد ومات علىٰ ردته والعياذ بالله.

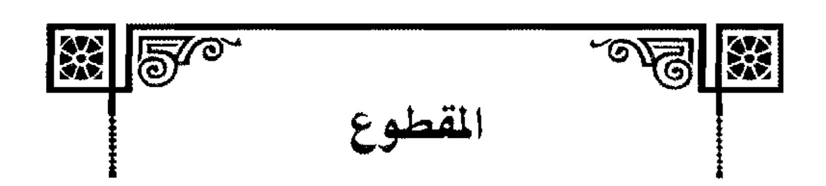
وقد وجد من ذلك عدد يسير كعبيد الله بن جحش الذي كان زوج أم حبيبة؛ فإنه أسلم معها وهاجر إلىٰ الحبشة، فتنصر هو ومات علىٰ نصرانيته، وكعبد الله بن خطل الذي قتل وهو متعلق بأستار الكعبة، وكربيعة بن أمية بن خلف.

قال: ويدخل فيه من ارتد وعاد إلىٰ الإسلام قبل أن يموت سواء اجتمع به مرة أخرىٰ أم لا. وهذا هو الصحيح المعتمد، والشق الأول لا خلاف في

دخوله، وأبدىٰ بعضهم في الشق الثاني احتمالًا، وهو مردود؛ لإطباق أهل الحديث علىٰ عدِّ الأشعث بن قيس في الصحابة، وعلىٰ تخريج أحاديث في الصحاح والمسانيد، وهو ممن ارتد، ثم عاد إلىٰ الإسلام في خلافة أبي بكر، وهذا التعريف مبني علىٰ الأصح المختار عند المحققين كالبخاري وشيخه أحمد بن حنبل ومن تبعهما.

وأورد الحافظ أقوالًا أخرىٰ، وحكم عليها بالشذوذ رَحِمَهُ اللَّهُ.

هذا بعض ما جاء في تعريف الصحابي باختصار.



المقطوع

المقطوع – عند كثير من أهل العلم – هو الموقوف علىٰ التابعي قولًا أو فعلًا. أي أنه قول التابعي أو فعله.

والتابعي هو من رأىٰ بعض أصحاب النبي ﷺ ولم ير رسول الله ﷺ.

* فمثلًا إذا قال البخاري: حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ... فابن عمر صحابي

ونافع لم ير النبي ﷺ، ولكنه مولىٰ ابن عمر وقد جالسه وعاصره زمنًا فنافع تابعيٌ فإذا قال نافع قولًا ولم يقل فيه قال ابن عمر أو قال رسول الله ﷺ، فقول نافع يُسميه كثيرٌ من العلماء مقطوع.

وقد يروي تابعيٌ عن تابعيٌ آخر فيكون مقطوعًا كذلك (أي قول التابعي المنقول).

فالتابعيون كقتادة وسعيد بن جبير، وسعيد بن المسيب، والشعبي، وعروة بن الزبير، وأبو وائل، وأبو إسحاق السبيعي، ومجاهد بن جبر، وعلقمة بن قيس، وعلقمة بن وقاص، وغير هؤلاء من الذين رأوا بعض الصحابة ولم يروا رسول الله ﷺ إذا قالوا قولًا أو فعلوا فعلًا يطلق علىٰ قولهم وفعلهم أنه مقطوع.

هذا، ومن العلماء من يطلق أيضًا علىٰ قول تابع التابعي مقطوعًا أيضًا،

وتابع التابعي هو من رأىٰ بعض التابعين، ولم ير الصحابة رضوان الله عليهم.

هذا، ومن العلماء المتقدمين من يطلق المقطوع علىٰ ما لم يتصل إسناده، كأن يكون في السند سقطٌ كالمنقطع والمعضل والمرسل وغير ذلك؛ ومن الذين قد يطلقون ذلك الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ والحميدي والدارقطني وغيرهم. أما المتأخرون فأكثرهم علىٰ أن المقطوع هو الموقوف علىٰ التابعي قولًا أو فعلًا.

هذا، وأقوال التابعين وأفعالهم كثيرًا ما توجد في المصنفات أيضًا (كابن أبي شيبة وعبد الرزاق) وأيضًا في موطأ مالك ومسند الشافعي ونحو هذه الكتب، كما توجد أيضًا بكثرة في كتب التفاسير المسندة كالطبري وعبد الرزاق والثوري وغيرها والله تعالىٰ أعلم.

تحمل الحديث متى يصح ومتى يستحب؟

قد يعقل الصبيُّ الصغير حديثًا عن رسول الله ﷺ كما ورد عن محمود بن الربيع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في صحيح البخاري (أنه عقل مجة مجَّها رسول الله ﷺ في وجهه من دلوٍ في دارهم وهو ابن خمس سنين) [(١)].

وقد يحفظ الكافر حديثًا عن رسول الله ﷺ حفظًا متقنًا، وكل هذا لا مانع منه، ولكن متىٰ يُقبل ذلك ممن ذكروا الحديث؟! إنه يقبل منهم إذا عقلوه وحفظوه، وأدَّوه بعد بلوغهم (أي بعد بلوغ الصغير) وبعد إسلامهم (أي بعد إسلام الكافر).

---

(١) البخاري في مواطن، منها (٧٧) و(١٨٩) وغير ذلك.

أي أنه يصح تحمل الصغار والكفار الأحاديث إذا أدَّوا ما حملوه في حال كمالهم، وهو الاحتلام والإسلام والعقل.

وليس لبداية تحملهم سنٌّ معينٌ إنما العبرة بالفهم والحفظ والإتقان، ولكن يكون قبول الحديث منهم كما سلف في حال كمالهم.

وفي هذا الصدد أحاديث كثيرة جدًّا، فقد روىٰ الحسن والحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أحاديث حملوها عن رسول الله ﷺ، وهم دون البلوغ ولكن نقلوها للناس بعد بلوغهم فقبلت منهم هذه الأحاديث، وكذا العبادلة (عبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر وعبد الله بن عباس) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين، كانوا صغارًا علىٰ عهد رسول الله ﷺ وحملوا عنه أثناء صغرهم بعض الأحاديث، لكنهم نقلوها للناس بعد بلوغهم.

وكذا فريق آخر علىٰ هذا الضرب منهم أنس بن مالك والسائب بن يزيد والمسور بن مخرمة وعمر بن أبي سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، بل وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في بعض الأحاديث وغير هؤلاء كثير وكثيرٌ.

وكذا فقد نقل أبو سفيان ما حدث له مع هرقل إذ كان كافرًا والتقىٰ بهرقل وسأله هرقل عن بعض شئون رسول الله ﷺ وأجابه أبو سفيان وقُبل ما نقله أبو سفيان، بل وأخرجه البخاري في صحيحه والله تعالىٰ أعلم.

أدوات التحمل

والمراد بها الطريقة التي ينقل بها الطالب الكلام عن شيخه أو عمن نقل عنه عمومًا، فعلىٰ سبيل المثال: إذا نقل زيدٌ كلامًا عن عمرو، فقد يقول زيدٌ: حدثني



عمرو أو حدثنا عمرو، وقد يقول: أخبرني عمرو أو أخبرنا عمرو، وقد يقول: سمعت عَمرًا أو سمعنا عَمرًا، وقد يقول: قال لي عمرو، أو قال لنا عمرو، وقد يقول: عن عمرو، وقد يقول: ذكر عمرو أو قال عمرو، وقد يقول: قرأت كلامًا علىٰ عمرو (ويذكر الكلام)، وقد يقول: أرسل إليَّ عمرو رسالة فيها كذا، وقد يقول: ناولني عمرو كتابًا وفيه كذا، إلىٰ غير ذلك من ألفاظ النقل، فهذه الألفاظ التي ينقل بها زيد الكلام عن عمرو، وهي: (حدثني – حدثنا – أخبرني – أخبرنا – سمعت – سمعنا – قال لي – قال لنا – عن عمرو – ذكر عمرو – قال عمرو أو أن عمرًا قال – أو قرأت علىٰ عمرو – أو أرسل إلي عمرو أو ناولني عمرو...) إلىٰ غير ذلك فهذه تسمىٰ أدوات التحمل.

وبلا شك أن بعضها أصرح من بعض في إثبات السماع، وهناك ما هو أوضح في ذلك فقول حدثني عمرو ليس كقول عن عمرو، فقد يكون أخذ الكلام عن عمرو بواسطة، وأيضًا كونه يقول قال عمرو فقد يكون لم يسمعه من عمرو بنفسه، وفي التطبيق العملي لا نكاد نجد فروقًا بين (حدثني وحدثنا وأخبرني وأخبرنا وسمعت وسمعنا وقال لي وقال لنا). إنما نجد الفروق بين قول حدثني وعن، وكذا بين سمعت وعن، وبين سمعت وأن عمرًا قال، ونحو ذلك فالفروق واضحة.

فمن الألفاظ ما هو صريحٌ في إثبات السماع ومنها دون ذلك.

وقد ذكر العلماء ثمانية أنواع لتحمل الحديث؛ وهي:

١- السماع.

٢- القراءة علىٰ الشيخ.

٣-الإجازة.

٤- المناولة.

٥- المكاتبة.

٦- الإعلام.

٧- الوصية.

٨- الوجادة (وهي أن يجد حديثًا بخط شخص بإسناده).

وبشيء من التفصيل أقول، وبالله التوفيق:

القسم الأول: مما ذُكر هو السماع:

ففيه يقول زيد سمعت عمرًا، ويكون زيدٌ آنذاك قد سمع من عمروٍ الحديث بلا واسطة وهذا أقوىٰ الأنواع.

ومعه ويلتحق به أن يقول زيدٌ: حدثني عمروٌ أو يقول زيدٌ حدثنا عَمرو أو يقول زيدٌ سمعنا عمرًا أو يقول زيد أخبرني عمروٌ أو يقول زيدٌ أخبرنا عمروٌ أو يقول زيد أنبأنا عمرو أو يقول زيدٌ أنبأني عمرو أو يقول زيد قال لي عمرو أو يقول زيدٌ قال لنا عمرو

فكلها تؤدي الغرض وتفيد أن زيدًا سمع الحديث من عمرو مشافهة(١).

وهذه الأدوات التي تفيد السماع هي أعلىٰ الأدوات عند الجمهور علىٰ اختلافات طفيفة فيما بينهم، هل يُقدم سمعت علىٰ سمعنا أو العكس، أو هل يقدم حدثنا علىٰ حدثني أو العكس، وهذا ليس له كبيرُ أثرٍ في الناحية العملية التطبيقية عند الحكم علىٰ الأحاديث وصحتها.

---

(١) وقد يكون لبعض أهل العلم اصطلاحات خاصة بهم وذاك قليل.

القسم الثاني من أقسام التحمل: القراءة على الشيخ:

كأن يقرأ التلميذ وشيخه يسمع ويقره علىٰ ما قرأه، فإذا كان الشيخ حاضرًا لذهنه لما يُقرأ عليه يقظًا متفطنًا، فقد قبل العلماء هذه الطريقة وهذه الأداة من أدوات التحمل فنرىٰ كثيرًا ما يقول أحد الرواة قرأت علىٰ فلانٍ، أو قُرئ علىٰ فلانٍ وأنا أسمع.

ويُسمىٰ عددٌ من العلماء القراءة علىٰ الشيخ (عرضًا) ولهذا صِيغ يستعملونها، منها:

قرأت علىٰ فلان (إن كان الراوي هو الذي قرأ).

أو قرئ علىٰ فلانٍ وأنا أسمع (إن كان غير الراوي هو الذي قرأ).

وقد يُعبِّر بعض العلماء عن ذلك بقولهم: أنبأنا فلان قراءة عليه وأنا أسمع ونحو ذلك من الألفاظ.

ومما احتجوا به لجواز القراءة علىٰ الشيخ، واعتبار إقرار الشيخ بمنزلة التحديث من ناحية القبول ما أخرجه البخاري في صحيحه[1] من حديث أنس بن مالك ﵁ قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجلٌ، (وهو ضمام بن ثعلبة كما في آخر الحديث) فذكر الحديث وفيه أنه قال للنبي: ﷺ إني سائلك فمشددٌ عليك في المسألة فلا تجد عليَّ في نفسك فقال: «سَلْ عَمَّا بَدَا لَكَ» فقال: أسألك بربك ورب من قبلك آلله أرسلك إلىٰ الناس كلهم؟ فقال: «اللَّهُمَّ نَعَمْ»، فقال أنشدك بالله آلله أمرك أن نصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: «نَعَمْ». فذكر الحديث.

---

(١) البخاري حديث ٦٣.

والشاهد منه أن ضمامًا ذكر أمورًا للنبي ﷺ فأقره النبي ﷺ علىٰ ما قاله فهذا وجه الاحتجاج.

القسم الثالث من أقسام التحمل (الإجازَة):

وهي أن يُجيز شخصٌ شخصًا آخر للرواية عنه أي أنه يقول: جائز لك أن تروي عني. وهي أقسام منها:

١- إجازة من معين لمعين في شيء معين:

كأن يناول زيدٌ عَمرًا كتابًا معينًا، ويقول له: أجزتك يا عمرو أن تروي عني هذا الكتاب. فزيدٌ معين حينئذٍ (أي أنه معروف وأنه زيدٌ). وعمرو كذلك معين، والكتاب معينٌ وهذا قد يطلق عليه بعض العلماء المناولة؛ ولكنها مناولة مصحوبة بالإجازة وستأتي إن شاء الله.

٢- إجازة من مُعين لمعينٍ في غير معينٍ:

وصورتها أن يقول زيدٌ (وهو معين) لعمرو (وهو معين): أجزتك أن تروي عني ما أقوله وأذكره وأرويه، دون أن يحدد كتابًا معينًا أو شيئًا معينًا.

٣- إجازة من معينٍ لغير معين:

مثل أن يقول زيد: أجزت للمسلمين أن يرووا عني ما سمعوه مني. وقد تخصص: أجزت للموجودين أن يرووا عني كل ما سمعوه مني أو ما سمعوه مني في هذا المجلس.

وثَمَّ أقسام أُخر لا التفات لها وهذه الصور قليلةٌ في الوجود العملي التطبيقي ويحكم علىٰ كلٍّ منها بما تستحق حسب الملابسات المحيطة بالواقعة، والله أعلم.

القسم الرابع: المناولة:

كأن يناول الشيخُ الطالبَ كتابًا من سماعه ويقول له: ارو هذا عني، أو خذه فانسخه ثم ائتني به وارو ما نسختَه عني.

وقد بوَّب البخاري في صحيحه بباب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلىٰ البُلدان.

قال البخاري: وقال أنسٌ: نسخ عثمان المصاحف فبعث بها إلىٰ الآفاق، ورأىٰ عبد الله بن عمر ويحيىٰ بن سعيد ومالك ذلك جائزًا. واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السرية كتابًا وقال: «لَا تَقْرَأْهُ حَتَّىٰ تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا»، فلما بلغ ذلك المكان قرأه علىٰ الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ.

حدثنا إسماعيل بن عبد الله قال حدثني إبراهيم بن سعد عن صالح عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن عباس أخبره أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه رجلًا وأمره أن يدفعه إلىٰ عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلىٰ كسرىٰ، فلما قرأه مزقه، فحسبت أن ابن المسيب قال: فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق.

حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن أخبرنا عبد الله قال أخبرنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: كتب النبي ﷺ كتابًا – أو أراد أن يكتب – فقيل له: إنهم لا يقرءون كتابًا إلا مختومًا، فاتخذ خاتمًا من فضة، نَقْشُه: محمد رسول الله. كأني أنظر إلىٰ بياضه في يده، فقلت لقتادة: من قال نقشه محمد رسول الله؟ قال: أنس.

القسم الخامس: المكاتبة:

وذلك بأن يكتب شخص إلىٰ آخر بشيء من حديثه كالذي أخرجه البخاري ومسلم من طريق وراد مولىٰ المغيرة بن شعبة قال: كتب المغيرة بن شعبة إلىٰ معاوية أن رسول الله ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة وسلَّم قال: «**لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو علىٰ كل شيء قدير، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد**»(١).

القسم السادس: الإعلام:

وهو إعلام الشيخ أن هذا الكتاب سماعه من فلان من غير أن يأذن له في روايته عنه.

القسم السابع: الوصية:

وهي أن يوصي المحدث شخصًا بكتاب له كان يرويه لشخص، وقد قبلها بعض العلماء وردها كثيرون.

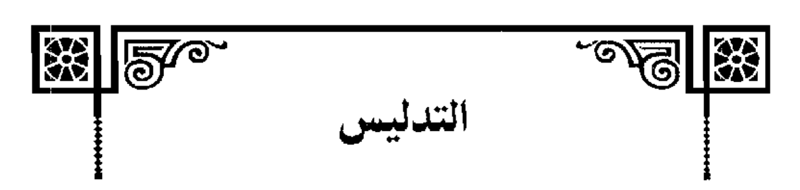
القسم الثامن: الوجادة:

وصورتها – كما قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ – أن يجد كتابًا أو حديثًا بخط شخص بإسناده، فله أن يرويه عنه علىٰ سبيل الحكاية فيقول: وجدت بخط فلان حدثنا فلان ويُسنده، قال ابن كثير ويقع هذا أكثر في مسند الإمام أحمد، يقول ابنه عبد الله وجدت بخط أبي حدثنا فلان ويسوق الحديث.

ونقل ابن كثير عن كثير من الفقهاء والمحدثين أنهم رفضوا العمل بالوجادة، قال: ونقل عن الشافعي وطائفة من أصحابه جواز العمل بها.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٦١٥)، ومسلم (٥٩٣) واللفظ له.



التدليس

* التدليس مشتق من الدَلَس، وهو اختلاط الظلام.

* وقريب المعنىٰ منه التغليس، وهو اختلاط ظلام الليل بضوء النهار بعد الفجر فيصعب علىٰ الشخص أن يُميز في هذا الوقت، كما ورد عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أن النساء كن ينصرفن من صلاة الفجر متلفعات بمروطهن لا يُعرفن من الغلس.

* وكذلك التدليس في الأسانيد قد يصعُب ويشقّ علىٰ الشخص تمييز الأسانيد بدقة للإيهام الذي يحدثه المدلس.

* ويتضح ما ذُكر إن شاء الله مما يأتي بيانه من صور التدليس وأقسامه.

أنواع التدليس

التدليس أنواع وأشهرها:

النوع الأول: تدليس الإسناد:

هو أن يروي الراوي عن مَنْ لَقيهُ ما لم يسمعه منه مُوهمًا أنه سمعه منه.

* أو بتعبير آخر: هو أن يسقط المحدث شيخه، ويحدث عن شيخ شيخه بلفظ محتمل للسماع مثل: عن، وأن، وقال، يوهم أن السند متصل، ويكون قد سمع من شيخ شيخه بعض الأحاديث، لكن هذا الحديث بعينه لم يسمعه منه بل أخذه عنه بواسطة.

وكإيضاح لما ذُكر، أقول وبالله التوفيق: إن هناك كلمات صريحة تثبت سماع شخص من شخص وكلمات محتملة فمثلًا إذا كان عندنا راوٍ يقال له زيدٌ وآخر يُقال له عمرو، فنقل زيد عن عمرو قولًا، فقد ينقل عنه بقوله حدثني عمرو وقد ينقل عنه بقوله عن عمرو.

فقوله حدثني عمرو صريح في أنه أخذه عن عمرو بلا واسطة، وقوله عن عمرو تحتمل أنه سمعه منه وتحتمل أنه يكون سمعه من أحدٍ آخر بلَّغه به عن عمرو.

فإذا كان زيدٌ قد عاصر عمرًا والتقىٰ به فيتوهم الباحث والناظر في الأسانيد أن زيدًا لما قال: عن عمرو؛ أنه سمعه من عمرو، ولكنه في الحقيقة إنما رواه عنه بواسطة وأسقط ذِكر الواسطة.

وبمزيد من الإيضاح أقول: قد يكون زيدٌ قد التقىٰ بعمرو ولم يسمع منه في هذا اللقاء كلامًا معينًا ثم إن زيدًا التقىٰ بشخصٍ آخر يقال له يحيىٰ فسمع من يحيىٰ كلامًا يحدث به يحيىٰ عن عمرو، فطفق زيدٌ يقول: قال عمرو، أو يقول: عن عمرو (وأسقط يحيىٰ) مع أن زيدًا لم يسمع هذا الكلام بنفسه من عمرو، إنما سمعه منه بواسطة يحيىٰ؛ ولكن الناس توهموا أن زيدًا سمع هذا الكلام من عمرو لكونه معلومًا لديهم أنه يلتقي بعمرو.

وكإيضاح آخر نفترض أن سعيدًا أدرك شخصين؛ أدرك يحيىٰ وإسماعيل وسمع من يحيىٰ بعض الأحاديث التي حملها يحيىٰ عن إسماعيل، ثم إن سعيدًا بدأ يقول: قال إسماعيل، أو يقول: عن إسماعيل فيتوهم الباحث أن سعيدًا قد سمع هذا الكلام من إسماعيل لكونه قد عاصره والتقىٰ به، وفي الحقيقة أنه لم يسمعه منه، إنما سمعه من يحيي عن إسماعيل.

* وأوضح قائلًا مرة أخرى: زيد عن محمود عن عمرو.

*ففي حال التدليس يكون الوضع كالتالي: زيدٌ عن عمرو؛ بإسقاط محمود من الإسناد.

* فقد يقول قائل: إن هذا منقطع.

* أقول: نعم هو منقطع أيضًا، لكن الذي يفارق فيه المنقطع أن يكون زيدٌ قد سمع من عمرو بعض الأحاديث إلا أن هذا الحديث بعينه لم يسمعه منه مباشرة بل سمعه منه بواسطة محمود ثم أسقط محمود من الإسناد.

أما إذا كان منقطعًا فيكون معلومًا لدى الناس أن زيدًا لم يسمع من عمرو ولم يلتق به.

* وألحق بعض العلماء صورة أخرى للتدليس (تدليس الإسناد أيضًا) وهي أن يروي عمن عاصره ولم يلتق به مُوهمًا أنه سمعه منه؛ كأن يكون – مثلًا – خالدٌ عاصر يوسف (أي كان في زمانه) ولكنه لم يلتق به أو لم يسمع منه فيقول خالد: عن يوسف، فيتوهم الشخص، لكون خالد عاصر يوسف، أنه سمع منه الحديث ولكنه في الحقيقة إنما أخذه عن يوسف بواسطة.

متى يقبل حديثُ مُدلسٍ تدليس الإسناد؟

قد يكون المدلس ثقةً، وقد يكون المدلس ضعيفًا؛ فالمدلس الضعيف لن نقبل حديثه لضعفه، أما المدلس الثقة أو الصدوق فإننا نقبل من حديثه ما قال فيه حدثنا أو أخبرنا أو سمعت أو قال لي أو نحو ذلك مما هو صريحٌ في السماع.

فإذا كان السند به رجل مدلس ولم يصرح بالتحديث سنتوقف في قبول هذا

الحديث ونُعلُّه بعنعنة المدلس فمثلًا إذا كان ثمَّ راوٍ يقال له هشيم وهو مدلس، وكان الإسناد علىٰ النحو التالي: هشيم عن إبراهيم. لن نقبل هذا السند بل سنعلّهُ بقولنا: إن هشيمًا قد عنعن.

* أما إذا قال هشيم: حدثني إبراهيم. أو قال هشيم: سمعت إبراهيم. أو قال هشيم: أخبرني إبراهيم؛ ونحو ذلك مما هو صريح في السماع فإننا حينئذ سنقبل حديث هشيم، ما دام ثقةً وصرح بالسماع.

* هذا، وتوقُّفنا عن قبول رواية الثقة المدلس؛ لأنه قد يكون أسقط شخصًا من الإسناد، وهذا الشخص قد يكون ضعيفًا أو كذابًا. فلذا كان لزامًا أن يذكر مَن حدّثه.

النوع الثاني: تدليس التسوية:

وهو شر وأخطر أنواع التدليس وهو إسقاط ضعيف بين ثقتين قد سمع أحدهما من الآخر (أي قد عُرف أن أحدهما سمع من الآخر عدة أحاديث لكن هذا الحديث بعينه رواه عنه بواسطة والواسطة ضعيف، فأسقطه المدلس).

* وكإيضاح افترض سندًا كهذا السند:

زيدٌ حدثنا عمرو عن يحيىٰ قال سمعت سالمًا يقول حدثنا محمود عن أنس.

* فنفترض الآتي للبيان:

نفترض أن زيدًا يدلس تدليس التسوية. ونفترض أن يحيىٰ سمع من محمود بعض الأحاديث والبعض الآخر سمعه منه بواسطة. ونفترض أن سالمًا ضعيف، ونفترض أن يحيىٰ ثقة ومحمود ثقة فتكون صورة تدليس التسوية علىٰ النحو التالي:

قال زيدٌ: حدثنا عمرو عن يحيىٰ عن محمود عن أنس (بإسقاط سالمٍ من الإسناد).

فيتوهم الباحث أن زيدًا المدلس ما دام قد قال حدثنا عمرو أن شبهة التدليس انتفت. وحقًّا أنها انتفت إذا كان زيدٌ يدلس تدليس الإسناد، لكنها لم تنتف إذا كان زيد يدلس تدليس التسوية.

ففي تدليس التسوية قد يسقط المدلس شيخه وقد يسقط شخصًا ضعيفًا بين ثقتين بعيدين عنه في الإسناد. ففي تدليس التسوية قد يكون الساقط من رجال الإسناد بعيدًا عن المدلس (ليس بشيخه المباشر).

متى يقبل حديث مدلس تدليس التسوية؟

فعليه فحتىٰ نقبل حديث مدلس تدليس التسوية فيجب أولًا أن يكون ثقةً أو صدوقًا علىٰ الأقل، ثم أن يُصرح بالسند منه إلىٰ آخر الإسناد.

فإذا كان ثم راوٍ يقال له الوليد يدلس تدليس التسوية. فإذا كان السند هكذا:

قال الوليد: حدثنا إبراهيم حدثنا يحيىٰ سمعت إسماعيل أخبرنا أنس. يقبل حينئذٍ ما دام (أدوات التحمل بين الرواة تفيد أن كلًّا منهم سمع من الذي روىٰ عنه).

أما إذا قال الوليد:

حدثنا إبراهيم عن إسماعيل أخبرنا أنس؛ فستوقف لأن السند فيه عنعنة، وحدث فيه إسقاط.

فيلزم أن يصرح بالسماع أو بما يفيد السماع إلىٰ آخر الإسناد.

هذا، وممن اشتهروا بتدليس التسوية: بقية بن الوليد، ومبارك بن فضالة، والوليد بن مسلم وغيرهم.

النوع الثالث: تدليس الشيوخ:

وهو الإتيان باسم الشيخ أو كنيته علىٰ خلاف المشهور به، تعميةً لأمره، وتوعيرًا للوقوف علىٰ حاله.

وكمزيد من الإيضاح افترض أن شخصًا ما كنيته أبو زيد واسمه عمرو بن محمد بن إسماعيل؛ فيكون الاسم مع الكنية علىٰ النحو التالي:

أبو زيد عمرو بن محمد بن إسماعيل؛ فماذا يصنع مدلس تدليس الشيوخ؟ يأتي قائلًا:

حدثنا أبو زيد بن إسماعيل. أو يقول: حدثنا أبو زيد بن محمد بن إسماعيل. ومرة يقول: حدثنا عمرو بن إسماعيل، فيتوهم الباحث أنهم عدد، وفي الحقيقة أنها أسماء متعددة لشخصٍ واحد.

وممن اشتهروا بهذا النوع من أنواع التدليس (تدليس الشيوخ): الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ وأبو بكر بن مجاهد المقرئ وابن الجوزي.

ومما ذكروه عن الخطيب البغدادي فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ يروي في كتبه عن أبي القاسم الأزهري، وعن عبيد الله بن أبي الفتح الفارسي، وعن عبيد الله بن أحمد بن عثمان الصيرفي، والجميع شخص واحد من مشائخه. وكذلك يروي عن الحسن بن محمد الخلال، وعن الحسن بن أبي طالب، وعن أبي محمد الخلال، والجميع شخص واحد.

* هذا، وإذا كان المحدث الذي عُبر عنه بأكثر من اسم أو أكثر من كُنية معروفًا مشهورًا عند الناس بهذه الأسماء وتلك الكنىٰ فلا يعدُّ ذلك تدليسًا، وبالله تعالىٰ التوفيق.

النوع الرابع: تدليس العطف:

وهو أن يعطف راويًا لم يسمع منه إلا بواسطة[1] علىٰ راوٍ سمع منه، كما ذُكر عن هشيم وكان هشيم معروفًا بالتدليس، فكان الناس ينظرون إلىٰ فمِهِ إن قال: حدثنا أو سمعت أو أخبرنا أو نحو ذلك قبلوا الحديث، وإلا فيتوقفون فيه.

فخرج هشيم يومًا علىٰ أصحابه فقال لهم: حدثني حصينٌ ومغيرة، ثم استمر في حديثه ثم قال لتلاميذه: هل دلَّست عليكم اليوم؟ قالوا: لا، قال: بل قد فعلت، أما حصين فقد حدثني أما مغيرة فحدثني فلان عنه.

النوع الخامس: تدليس السكوت (أو حذف الأداة):

وقد يسميه بعض العلماء تدليس القطع وقد مُثل له بما ذكره علي بن خشرم قال: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: الزهري. فقيل له: حدثك الزهري؟ فسكت ثم قال: الزهري. فقيل له: أسمعته من الزهري؟ فقال: لا، لم أسمعه من الزهري، ولا ممن سمعه من الزهري، حدثني عبد الرزاق عن معمر عن الزهري.

* وذُكر لذلك مثالٌ آخر؛ أن رجلًا قال لعبد الله بن عطاء الطائفي: حدثنا بحديث (من توضأ فأحسن الوضوء دخل من أي أبواب الجنة شاء) فقال: عقبة بن عامر فقيل: سمعته منه؟ فقال: لا، حدثني سعد بن إبراهيم، فقيل لسعد، فقال: حدثني زياد بن مخراق، فقيل لزياد، فقال: حدثني رجلٌ عن

---

(١) أعني ويكون معلومًا لدىٰ الناس كما سبق بيانه أنه سمع من الراوي المعطوف بعض الأحاديث، يكن ثم حديث لم يسمعه منه إلا بواسطة.

شهر بن حوشب، يعني عن عقبة[1].

النوع السادس: تدليس البلاد:

وله صورٌ منها أن يكون هناك عالمان بنفس الاسم، عالمٌ بالرياض العاصمة المشهورة، وعالمٌ بنفس الاسم بالرياض (وهي مدينة من مدن محافظة كفر الشيخ بمصر).

وقد يكون الاسم محمد بن حسن؛ فيأتي شخص فيقول حدثني محمد بن حسن بالرياض فيتوهم الناس أنه محمد بن حسن العالم المقيم بمدينة الرياض العاصمة المشهورة، وإنما قصد محمد بن حسن المقيم بالرياض (مدينة من مدن محافظة كفر الشيخ).

وقد يُقتصر علىٰ التدليس في اسم البلدة فقط فقد يقول القائل حدثني سلّام بروسيا يُوهم الناس أنه ذهب إلىٰ روسيا والتقىٰ بسلّام هناك وإنما يقصد (روسيا) قرية من قرىٰ كفر الشيخ أيضًا.

نوع آخر: وهناك صورة قد تدخل في التدليس أيضًا، فإذا كان هناك عالمٌ يسمىٰ مُحسن فيقول الشخص: حدثني محسنٌ، وهو يقصد الصفة لا يقصد الاسم، أي أنه يقول حدثني شخص محسن.

وكذا غير ذلك من الصفات كأن يقول: حدثني صالح، وهو إنما يقصد صلاح الدين والعبادة.

(١) وراجع فتح المغيث إن شئت.

وقد يرد في أبواب الجرح والتعديل أن بعض العلماء يقول في راوٍ من الرواة: رجل صالحٌ وهو يقصد صلاح العبادة، لا يقصد صلاح الضبط والإتقان في الرواية، وليتنبه لمثل ذلك.

هذا، وثمَّ أنواع أُخر للتدليس لكنها قليلة نادرة.

وأشهر قسم من أقسام التدليس وأكثره انتشارًا تدليس الإسناد، ثم تدليس التسوية. وما وراء ذلك من صور التدليس فقليل الوجود ونادر الاستعمال بين المحدثين، وبالله التوفيق.

الفرق بين التدليس والإرسال

التدليس يختلف عن الإرسال؛ ففي حال إرسال المرسل فإن الناس يعلمون أن المرسل لم يلتق بمن أرسل عنه، ولذلك مثلًا إذا قال البخاري: قال رسول الله ﷺ؛ فهذا معلق، ومرسل في ذات الوقت ولا يُقال عن البخاري في هذه الحال إنه مدلس، وذلك لأنه من المعلوم لدى الناس أن البخاري لم يدرك رسول الله ﷺ.

ولكن إذا قال البخاري مثلًا قال إسحاق، وهو قد سمع من إسحاق بعض الأحاديث لكن ثمَّ حديثٌ نقله عن إسحاق بواسطة وأسقط البخاري الواسطة، فإن هذا يخفى على كثير من الناس ويظنون أن البخاري قد سمع هذا الحديث من إسحاق مباشرة لكونه معروف بأنه روى عنه بعض الأحاديث.

وكذلك على سبيل المثال إذ قال مالكٌ حدثنا نافع عن ابن عمر عن

رسول الله ﷺ فهذا سند متصلٌ. فإن قال مالك قال ابن عمر عن رسول الله ﷺ فإن مالكًا لا يوصف بالتدليس آنذاك لأنه معلوم لدى الناس أن مالكًا لم يسمع من ابن عمر رضي الله عنهما.

هذا، وبالرجوع إلى تعريف التدليس يتبين الفارق بمزيد من الوضوح، وبالله تعالى التوفيق.

ولماذا يُدلسُ المدلسون؟

يدلس المدلسون لأسباب، منها ما يلي:

أولًا: طلبًا لعلو الإسناد:

فمعلوم أن الإسناد العالي أفضل من الإسناد النازل فإذا كان بين الشخص وبين رسول الله ﷺ ثلاثة من الرواة أفضل من أن يكون بينه وبين رسول الله ﷺ أربعة أو خمسة وذلك لأن احتمالية الخطأ من الرواة الأربعة أو الرواة الخمسة أكثر من احتمالية الخطأ من الرواة الثلاثة.

فكلما نزل الإسناد (أي كان بين الراوي وبين رسول الله ﷺ عددًا أكبر) كلما كان هذا عيبًا في الإسناد. وكلما كان السند أعلى كلما كان ذلك أفضل، ومحل هذا إذا كان السند صحيحًا؛ فالسند الصحيح عدد رجال إسناده ثلاثة أفضل من السند الصحيح الذي عدد رجال إسناده خمسة مثلًا.

والمحدثون كانوا يتنافسون في علو الإسناد فالذي عنده أحاديث ثلاثية

الإسناد بصورة أكثر، يكون أفضل من الذي أسانيده نازلة خماسية الإسناد مثلًا أو سداسية الإسناد.

فلذا كان بعض المدلسين يسقط بعض الرجال طلبًا لعلو الإسناد.

ثانيًا: الاستنكاف عن ذِكر الشيخ لصغر سنه:

وقد مثَّل لذلك بعض العلماء بما رواه سفيان بن عيينة عن علي بن المديني عن أبي عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار. فأسقط ابن عيينة ثلاثة من الرواة فقال: عن عمرو بن دينار. فأصبحت صورته:

سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار.

والحقُّ أن صورته:

سفيان بن عيينة عن علي بن المديني عن أبي عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن دينار، وثمَّ مثال آخر لذلك في باب تدليس القطع.

ثالثًا: قد يسقط المدلس شيخه لعلةٍ من العلل الأخرىٰ مثل كونه يكره شيخه لعداوة بينهما، وقد يكون هذا الساقط ثقة، وقد يكون غير ذلك.

رابعًا: قد يسقط الشخص شيخه لكونه ضعيفًا فلا يريد إظهار الضعف الذي بالإسناد، وهذا بلا شك يحرم.

وقد يكون الشخص ضعيفًا عند الناس لكنه ثقة عند هذا الراوي الذي أسقطه، فإن صرح باسمه سيُردُّ الحديث فيسقطه. وهذا أخف شيئًا ما مما قبله، وإن كان فاعله مذمومًا، وليس ببعيد عن الإثم. وقد كان بعض الأئمة يسقط

تسمية شيخه لكونه ضعيف عند الناس ولكنه ثقة عنده، ولكن هذا الإمام يثبت أن هناك واسطة، فيقول: حدثني الثقة، أي الثقة عنده، فهذا وإن خولف الإمام في توثيقه لهذا الشخص، لكنه يخرجه عن التدليس.

خامسًا: التدليس لاختبار الطلاب:

فقد كان من الرواة من يدلس لاختبار طلابه.

* هذا، وقد تكون هناك أسبابٌ أخر للتدليس تأتي في محلها وتظهر في سياقات الأسانيد، وبالله التوفيق.

مراتب المدلسين

ذكر غير واحد من العلماء مراتب للمدلسين، إذ المدلسون ليسوا على مرتبة واحدة، ومن هذه المراتب التي ذكروها للمدلسين.

المرتبة الأولىٰ: من لم يوصف بالتدليس إلا نادرًا، ومثَّلوا لذلك بيحيىٰ بن سعيد القطان.

المرتبة الثانية: من كان تدليسه قليلًا بالنسبة إلىٰ سائر مروياته، وأيضًا فإنه كان يدلس عن الثقات، أي أن الذين يحذفهم يكونون ثقات.

المرتبة الثالثة: مَن أكثر من التدليس عن الثقات وغيرهم (أي غير متقيد بكون المحذوف ثقة).

المرتبة الرابعة: من كان أكثر تدليسه عن الضعفاء والمجاهيل (أي أنه يسقط الضعفاء والمجاهيل).

المرتبة الخامسة: من انضم إلىٰ كونه يُدلس أمرٌ آخر وهو كونه ضعيف مثلًا [١].

هذا في الجملة، وثمت أمور أخر قد تظهر للباحث أثناء بحثه.

هذا والطبقة الأولىٰ والثانية لا تكاد تضر عنعنتهم، أي أنهم إذا قالوا (عن أو قال) فإن ذلك لا يضر في غالب الأحوال، أما الطبقات التي بعدها فتضرُّ عنعنات المدلسين منهم.

بعض الاستثناءات في عنعنات المدلسين

وهناك في باب التدليس بعض الاستثناءات التي قد يُتغاضىٰ فيها عن عنعنة المدلس، ولا نضعف الحديث بسبب عنعنته، ومن هذه الاستثناءات ما يلي:

أولًا:أن يكون المدلس لا يدلس إلا نادرًا جدًّا.

ثانيًا:أن يكن المدلس لا يدلس إلا عن الثقات.

ثالثًا:أن يكون الراوي عن المدلس هو راويه المشهور بالرواية عنه، والذي هو خبير بحديثه. فمثلًا الأعمش مدلس، لكن يُتغاضىٰ عن عنعنته في غالب الأحوال إذا كان الراوي عنه هو أبو معاوية.

فإذا كان السند هكذا: أبو معاوية عن الأعمش عن فلان؛ لا تضر حينئذٍ –

---

(١) وانظر هذه المراتب في طبقات المدلسين لابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» و«فتح المغيث» للسخاوي، و«جامع التحصيل» للعلائي و«النكت علىٰ ابن الصلاح».

في غالب الأحوال - عنعنة الأعمش.

رابعًا: أن يكون الراوي عن المدلس ممن عُرف عنهم التدقيق، وأنهم لا يروون عن شيوخهم الأحاديث التي دلسوها.

فعلىٰ سبيل المثال هناك مدلسون ثلاثة كالأعمش وأبي إسحاق السبيعي وقتادة؛ فإذا كان الراوي عنهم شعبة لا تضر عنعنتهم، وتحمل مروياتهم علىٰ السماع.

وكذلك إذا روىٰ أبو الزبير عن جابر فأبو الزبير مدلس، ولكن إذا كان الراوي عن أبي الزبير هو الليث بن سعد فإن عنعنة أبي الزبير لا تضر حينئذٍ.

وكذا قال بعض العلماء: إن عنعنة أبي الزبير عن جابر تغتفر لكونه راويه، وعارض في ذلك آخرون.

خامسًا: أن يكون الراوي المدلس يروي عن شيوخ مخصوصين عُرف عنه أنه لا يكاد يُدلس عنهم كرواية الأعمش مثلًا عن أبي صالح(١) وأبي وائل وإبراهيم النخعي، فإن عنعنة الأعمش عن هؤلاء لا تضر.

سادسًا: أن يكون السند بعد المدلس نازلًا فمثلًا قتادة تابعي، فإذا كان بينه وبين رسول الله ﷺ في الإسناد ثلاثة أشخاص مثلًا فإن هذا أنفىٰ للتدليس، لأنه يبعد جدًّا أن يكون بينه وبين رسول الله ﷺ أربعة أشخاص.

سابعًا: عنعنات المدلسين في الصحيحين:

فمن العلماء من يتغاضىٰ عن عنعنات المدلسين في الصحيحين، وذلك

---

(١) وإن كان قد يصدر عنه تدليس عنهم لكنه نادر وانظر «ميزان الاعتدال».

لأنها عندهم مُنزلة منزلة السماع لأسباب:

الأول: انتقاء صاحبي الصحيحين أحاديث هؤلاء المدلسين.

الثاني: كونهم أوردوا تصريحاتهم بالتحديث في مواطن أُخر في كثير من الأحيان.

الثالث: قد يكون للأحاديث شواهد عندهم.

الرابع: أنهم قد يوردون من أحاديث المدلسين الأحاديث التي رواها عنهم أصحابهم الذين يعرفون رواياتهم، أو التي يرويها عنهم من يتحرىٰ أن لا يحدث عن شيخه إلا بالذي صرح فيه بالسماع.

الخامس: من المدلسين في الصحيحين من لا يدلس إلا عن ثقة.

فلهذه الأسباب قَبِل أكثر العلماء أحاديث المدلسين التي رووها في الصحيحين أو أحدهما وراجع لذلك قول القطب الحلبي(١).

هذا، وقد ذهب ابن الصلاح والنووي رَحِمَهُمَا اللَّهُ إلىٰ أنها (أي العنعنات التي في الصحيحين) محمولة علىٰ ثبوت السماع فيما عندهم من جهة أُخرىٰ إذا كان في أحاديث الأصول لا المتابعات تحسينًا للظن بمصنفيها، يعني ولو لم نقف نحن علىٰ ذلك لا في المستخرجات التي هي مظنة لكثير منه، ولا في غيرها.

هذا وقد أشار ابن دقيق العيد إلىٰ التوقف في ذلك لكن خالفه أكثر العلماء في ذلك، وبالله التوفيق.

---

(١) وانظر لذلك قوله في «فتح المغيث»؛ أبواب التدليس.

حُكم التدليس

التدليس في الجملة مذمومٌ، ولكن حُكمه يختلف باختلاف الأحوال؛ فمن دلّس عن ثقةٍ فحكمه بلا شك أخف من حكم من دلَّس عن الكذابين والوضاعين.

فالتدليس عن الكذابين والوضاعين (أعني بإسقاط الكذاب أو الوضاع) حرامٌ بلا شك وغشٌّ لأمة محمد ﷺ، ذلك لأن الذي أسقط من إسناده رجلًا وضاعًا سيُظهر للناس أن الخبر صحيح ومن ثمَّ يعملون به فتضل بسبب ذلك أممٌ.

* أما إذا كان الساقط من الإسناد رجلٌ ثقة فغاية ما في الأمر أن فاعله طلب علو الإسناد، وهذا؛ أعني صنيع من صنع ذلك مذموم؛ لأنه متشبع بما لم يعط، وقد قال النبي ﷺ: «**المتشبع بما لم يُعط كلابس ثوبي زور**»[١].

* والذي يدلس عن الضعفاء يأثم كذلك لإيهامه الناس أن الخبر صحيح، وهو ليس كذلك.

هذا وعن أقوال العلماء في التدليس، فإن جماعة المحدثين العاملين به (أعني الذين يدلسون) أغلبهم لا يرىٰ به بأسًا.

ومن العلماء من شدَّد فيه جدًّا، ومنع منه أشد المنع فنقل عن شعبة بن الحجاج الملقب بأمير المؤمنين في الحديث[٢]، أنه قال: التدليس أخو الكذب[٣].

ونقل عنه أيضًا أنه قال عن التدليس: إنه أشد من الزنا، ولأن أسقط من السماء

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح (٩/ ٣١٧)، ومسلم في باب النهي عن التزوير في اللباس وغيره (كتاب اللباس ١٤/ ١١٠).

(٢) أي في زمانه أو في مكانه (بلدته).

(٣) انظر «فتح المغيث»، وانظر «الكامل في الضعفاء» (١/ ٤٧).

إلىٰ الأرض أحب إليَّ من أن أدلس، وروي عنه أنه قال: لأن أخر من السماء إلىٰ الأرض أحب إليَّ من أن أقول زعم فلان ولم أسمع ذلك الحديث عنه.

ونُقل عن ابن المبارك أنه قال: إن الله لا يقبل التدليس.

وأطلق الكذبَ علىٰ فاعله أبو أسامة حماد بن أسامة، ونُقل أيضًا عن حماد بن زيد وأبي عاصم القول في المدلس أنه متشبع بما لم يُعط.

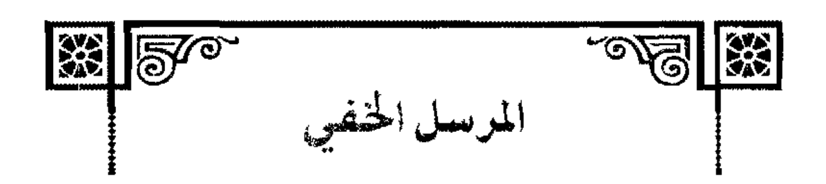
وقال آخرون من أهل العلم: التدليس داخل في قوله ﷺ: **«من غشنا فليس منا»**(١).

وثمة أقوال أُخر في التدليس وحكمه، راجع لذلك عموم كتب المصطلح وميزان الاعتدال، وغير ذلك.

وحاصل الأمر كما أسلفت أن حُكمه يختلف باختلاف حال من حُذف من الإسناد، وباختلاف الحامل علىٰ التدليس إلىٰ غير ذلك، والله أعلم.

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان (٢/ ١٠٨) وغيره.



المرسل الخفي

المرسل الخفي هو ما رواه الراوي بصيغة محتملة عمن عاصره ولم يعرف أنه لقيه، بل بينهما واسطة.

* وأضاف بعض أهل العلم شيئًا آخر وهو ما رواه الراوي عمن عاصره ولقيه ولكنه لم يسمع منه.

فهذا، والذي قبله داخلان في المرسل الخفي.

ومن كلمة المرسل نعرف أن الراوي لم يدرك الراوي الذي روىٰ عنه، ولكن (عدم الإدراك) إن كان معلومًا لدىٰ العلماء فيسمىٰ الحديث منقطعًا أو معضلًا أو مرسلًا لكن إن كان فيما يبدو للناس متصلًا لكون الراوي عاصر الراوي أو عاصره ولقيه ولكنه لم يسمع منه، فإن هذا يسمىٰ الإرسال الخفي.

والفارق بينه وبين التدليس أن الراوي المدلس يكون قد عاصر شيخه وسمع منه لكنه لم يسمع منه حديثًا بعينه.

فالتدليس يختص بمن روىٰ عمن عُرف لقاؤه به وسماعه منه(١) فأما إن عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي.

* وكإيضاح لما ذُكر، أقول، وبالله التوفيق: إذا تصورنا سندًا كهذا: زيدٌ عن عمرو؛ ففي حال الإرسال الخفي يكون الآتي:

---

(١) أي بعض الأحاديث.

١- زيدٌ عاصر عمرًا ولكنه لم يلتق به.

أو يكون:

٢- زيد عاصر عَمرًا والتقىٰ به لكن لم يسمع منه فعلىٰ أي الحالين يكون هناك إرسال خفيٌّ[١].

* ولكن إذا كان زيدٌ معروف لدىٰ العلماء أنه لم يُعاصر عَمرًا فإن هذا منقطع وقد يطلق عليه بعض العلماء مرسلًا، وقد يكون معضلًا أيضًا.

* وإذا كان زيدٌ عاصر عَمرًا وسمع منه بعض الأحاديث لكن سمع منه حديثًا ما بواسطةٍ فهذا تدليس.

أما الإرسال الخفي، فيكون قد عاصره ولكنه لم يسمع منه.

* أو عاصره والتقىٰ به ولكنه لم يسمع منه.

ولهذا قال من قال من العلماء: إن هذا النوع من الحديث إنما يدركه جهابذة العلماء ونُقادهم وأصحاب الخبرة بالرجال والسماعات واللقاءات بين الرواة، وكذا من له علم بالطبقات (أعني طبقات الرجال).

هذا وعن كيفية اكتشاف الإرسال الخفي فلذلك طرقٌ، منها:

١- جمع طرق الحديث:

فقد نجد في الطرق (طرق الحديث الواحد): زيد عن عمرو، وبعد جمع الطرق نرىٰ أن أكثر الرواة رووا الحديث: زيد عن سعدٍ عن عمرو فأدخلوا سعدًا[٢].

---

(١) وسُمِّي خفيًا، لكون عدم السماع لم يقف عليه إلا القليل وذلك لأن الكثيرين توهموا السماع من مجرد المعاصرة أو اللقاء.

(٢) مع أن زيدًا عاصر عمرًا.

٢- قد نرى تنصيصًا لبعض العلماء على أن زيدًا لم يسمع من عمرو وإن كان قد عاصره أو التقى به.

٣- أن يتعاصر الراويان، لكن أحدهما في بلدة بعيدة عن الآخر ولم تذكر عنه الرحلة في طلب الحديث.

* هذا، ومن العلماء من يُدخل المرسل الخفي في التدليس فعلى هذا الأخير يُعرف الإرسال الخفي بعدم سماع الراوي الحديث بعينه من شيخه، وإن كان سمع منه أحاديث أُخر.

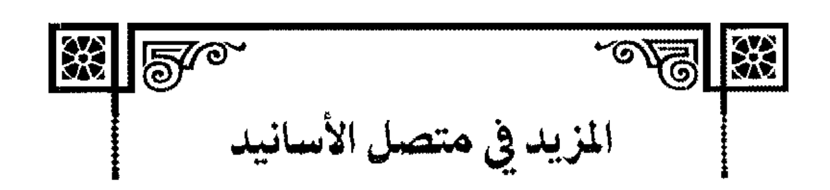
لكن التحرير يقتضي أن الإرسال الخفي يختلف عن التدليس.

فالإرسال الخفي أنه رواية الراوي عمن عاصره ولم يلقه.

أو أنه رواية الراوي عمن عاصره ولقيه ولكنه لم يسمع منه[1].

---

(١) وانظر مثالًا سيأتي إن شاء الله عقب المزيد في متصل الأسانيد قريبًا.



المزيد في متصل الأسانيد

هو أن يزيد أحد الرواة في الإسناد رجلًا لم يذكره غيره.

فمثلًا إذا كان عندنا سندٌ كهذا: إبراهيم عن يحيىٰ. وأكثر الرواة رووه علىٰ هذا الوجه (إبراهيم عن يحيىٰ) وجاء راوٍ من الرواة قليلي الخبرة فقال: إبراهيم عن سعد عن يحيىٰ. فأدخل سعدًا، وكان الصواب حذفه؛ فإن السند الذي فيه سعدٌ يقال عنه: مزيدٌ في متصل الأسانيد.

وكتطبيق ومزيد إيضاح لما ذُكر، أقول وبالله التوفيق:

قد يجيء الحديث الواحد بإسناد واحد من طريقين، ولكن في أحدهما زيادة راوٍ، وهذا يشتبه علىٰ كثير من أهل الحديث، ولا يدركه إلا النقاد، فتارة تكون الزيادة راجحة بكثرة الراوين لها، وتارة يُحكم بأن راوي الزيادة وَهِمَ فيها تبعًا للترجيح والنقد.

فإذا رجحت الزيادة كان النقص من نوع «الإرسال الخفي»، وإذا رجح النقص كان الزائد من «المزيد في متصل الأسانيد».

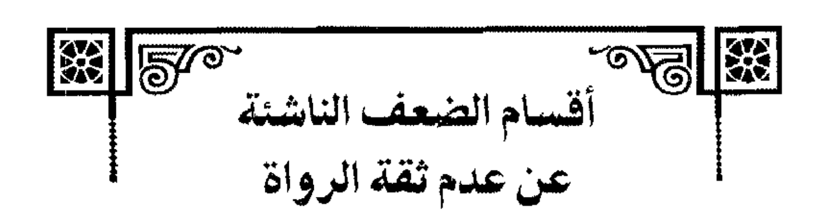
مثال الأول:

حديث عبد الرزاق، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْع -بضم الياء التحتية المثناة، وفتح الثاء المثلثة، وإسكان الياء التحتية المثناة، وآخره عين مهملة- عن حذيفة مرفوعًا: «إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين» فهو منقطع في موضعين؛ لأنه روي عن عبد الرزاق، قال: حدثني النعمان بن أبي شيبة، عن

الثوري، ورُوي أيضًا عن الثوري، عن شريك، عن أبي إسحاق.

مثال الثاني:

حديث ابن المبارك قال: حدثنا سفيان، عن عبد الرحمن بن يزيد: حدثني بُسر بن عبد الله قال: سمعت أبا إدريس الخولاني قال: سمعت واثلة يقول: سمعت أبا مرثد يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا تجلسوا علىٰ القبور ولا تصلوا إليها**» فزيادة «سفيان» و«أبي إدريس» وهم، فالوهم في زيادة «سفيان» من الراوي عن ابن المبارك، فقد رواه ثقات عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع، والوهم في زيادة أبي إدريس من ابن المبارك فقد رواه ثقات عن عبد الرحمن بن يزيد عن بسر عن واثلة بغير واسطة مع تصريح بعضهم بالسماع.



أقسام الضعف الناشئة عن عدم ثقة الرواة

(عدم العدالة والضبط)

قدمنا بعض أقسام الحديث الضعيف ضعفًا ناشئًا عن عدم اتصال السند، والتي منها المعلق والمنقطع والمعضل والمرسل والمدلَّس والمرسل الخفي وغير ذلك.

وكذا تقدم الكلام علىٰ الموقوف والمقطوع وغير ذلك وها هي بعض أقسام الضعيف الأُخر وهي أقسام ذُكرت بناءً علىٰ تخلف صفتي العدالة[1] والضبط، مع مزيد من أسباب الضعف الأخرىٰ.

اصطلاحات لبعض علماء الجرح والتعديل وبيان درجات الصحة أو الضعف

* شيخ: يعني أنه يصلح في الشواهد والمتابعات.

* يكتبه حديثه: في الغالب أن ذلك يطلق علىٰ من يصلح في الشواهد والمتابعات أي يُكتب علىٰ سبيل الاستشهاد به.

* يكتب حديثه ولا يحتج به: قد تعني أنه يُمنع الاحتجاج به مطلقًا، وقد

---

(١) كأن يكون الراوي من أهل البدع، أو يكون في نفسه ثقةً له أوهام أو صدوق له أوهام أو مختلط أو ضعيفًا أو ضعيف جدًّا أو متروك أو كذاب....

تعني أنه لا يحتج به استقلالًا.

* لين الحديث: تعني أن الحديث ضعيف إذا لم يأتِ إلا من طريقه.

* مستور: يعني أنه ضعيف إلىٰ حدٍّ ما فلا يصلح حديثه استقلالًا للاحتجاج به.

مجهول الحال: تعني أن حديثه ضعيف.

مجهول العين: تعني أن حديثه ضعيف جدًّا.

مقارب الحديث: تعني أن يصلح في الشواهد والمتابعات.

مقبول عند ابن حجر: تعني أنه مقبول إذا توبع وإلا فلين.

لا بأس به عند ابن معين: تعني أن حديثه صحيح.

لا بأس به عند ابن حجر: تعني أن حديثه حسن.

فيه نظر، منكر الحديث: كلاهما من أردأ المنازل عند البخاري وهذا في غالب الأحوال.

بعض مصطلحات المحدثين في حكمهم على الرجال

*إذا قال البخاري في رجل: منكر الحديث أو قال: فيه نظر، أو قال: سكتوا عنه. فإن هذه الاصطلاحات عند البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ تعني أن الرجل في أردأ منازل الجرح فحديثه عنده ضعيف جدًّا.

* إذا قال أبو حاتم في راوٍ: شيخٌ؛ فإنه يعني أنه يصلح في الشواهد والمتابعات، وذلك في أغلب الأحوال.

وكذا لفظة: مقارب الحديث، وكلمة: صالح، إذا قال ابن معين في راوٍ: لا بأس به؛ فإنه يعني أنه ثقة، وعلىٰ ذلك فحديثه صحيح (إذا توافرت سائر شروط الصحة).



* إذا قالوا في راوٍ ثقة مختلط فالأصل أن حديثه صحيح إلا ما رواه بعد الاختلاط (أو في زمن الاختلاط عمومًا).

فعليه ينظر إلىٰ الرواة الذين رووا الحديث عن الثقة المختلط، إن كانوا قد رووا عنه قبل الاختلاط فيصحح الخبر، وإن كانوا رووا عنه بعد الاختلاط فيتوقف في الخبر، وإن لم يذكر هل رووا عنه قبل الاختلاط أم بعده قسناهم علىٰ الطبقة فإن كانت طبقته طبقة من رووا عنه قبل الاختلاط حُكم له بحكمهم وأنه صحيح.

إذا قالوا في راوٍ: صدوق يخطئ أو صدوق يهم؛ فإن حديثه يُحسن ما لم يكن هذا الحديث من أخطائه أو أوهامه.

وإذا قالوا في راوٍ: ثقة يخطئ أو ثقة يهم؛ فإن حديثه صحيح ما لم يكن هذا الحديث من أوهامه أو من أخطائه.

* إذا كان في السند راوٍ لم يُسم فقيل مثلًا: عن إبراهيم عن رجل فإنه يُقال في السند مُبهم، والسند آنذاك يكون ضعيف جدًّا لأننا لا ندري هل هذا المبهم ثقة أو كذاب أو ضعيف أو غير ذلك ويستثنىٰ من هذا الصحابة رضي الله عنهم

فالصحابة كلهم عدول، إلا ما قد يعتري السند من الانقطاع، كأن يقول تابعي صغير عن رجل من أصحاب النبي ﷺ فمثل هذا قد يُتحفظ عليه لكون التابعي لم يدرك كثيرًا من الصحابة، وليس لجهالة هذا الصحابي.

من قال عنه الحافظ ابن حجر (مقبول) أو (مستور) أو (مجهول الحال) فحديثهم استقلالًا ضعيف لكنهم يصلحون في الشواهد والمتابعات.

فهذه مراتب الرواة من ناحية التوثيق أو الجرح والتضعيف كما بينها الحافظ ابن حجر رحمه الله في مقدمة كتابه «تقريب التهذيب».

قال رحمه الله: وباعتبار ما ذكرت انحصر لي الكلام في أحوالهم في اثنتي عشرة مرتبة.

فأولها: الصحابة: فأصرح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أُكّد مدحه؛ إما بأفعال: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظًا: كثقة ثقة، أو معنًى: كثقة حافظ.

الثالثة: من أُفرد بصفة: كثقة، أو متقن، أو ثبت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا وإليه الإشارة بـ: صدوق، أو: لا بأس به، أو: ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن درجة الرابعة قليلًا وإليه الإشارة بـ: صدوق سيئ الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بآخره، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدَر، والنصْب، والإرجاء، والتجهم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

السابعة: من روىٰ عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يُفَسَّر، وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشر: من لم يوثق ألبتة، وضُعِّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو: متروك الحديث، أو: واهي الحديث، أو: ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع.

رواية أهل البدع

أهل البدع أقسام:

فمن حُكم علىٰ بدعته أنها بدعة مكفرة، وكفِّر صاحبها فإنه لا تقبل روايته.

فالذي أنكر أمرًا معلومًا من الدين بالضرورة أو اعتقد عكسه فإن روايته تُرد.

أما سائر أهل البدع ففي أمرهم تفصيل:

فالرافضة الدعاةُ إلىٰ رفضهم، ومن كان علىٰ شاكلتهم من أهل الزيغ والضلال الذين يسبون أصحاب رسول الله ﷺ ويلعنونهم لا تُقبل روايتهم عند كثير من أهل العلم.

* ومن كان دون ذلك فمن العلماء من قال: ينظر في حال كل مبتدع استقلالًا ويحكم علىٰ روايته وعليه بما يستحق.

* والنظر من وجوه هل هو ثقة أم ليس بثقة؟ هل هو ثقةٌ في شيخه أم ليس بثقة فيه؟ هل عُرف بالكذب أو بالضعف أم لا؟ هل هو من المبتدعة الذين يستجيزون الكذب لنصرة مذهبهم أم لا؟ هل قبل أهل العلم مروياته أم لا؟ ما شأن مروياته في الصحيحين؟ هل هو داع إلىٰ بدعته أم لا؟ هل روىٰ ما يوافق بدعته أم لا؟ إلىٰ غير ذلك من الأمور المتعلقة بالراوي وبالمروي أو بهما معًا.

وقد وجدنا في الصحيحين عددًا من أهل البدع، وقَبِلَ كثيرٌ من أهل العلم

رواياتهم بضمائم معينة، وبغير ضمائم أيضًا كأبي معاوية (محمد بن خازم الضرير) فهو مبتدع يدعو إلىٰ بدعته (القدرية) ولكنه راوية الأعمش (سليمان بن مهران أبو محمد الكوفي) وقد قبل العلماء روايته عن الأعمش.

وأيضًا، وجدنا أن البخاري أخرج لعمران بن حطان وهو خارجي بغيض كان يمدح من قتل عليًّا ويثني عليه، إلا أن البخاري انتُقد لما أخرج لهذا الرجل وإن كانت هناك وجوهٌ للدفاع عن البخاري في هذا الصدد(١).

وأخرج مسلمٌ حديث عدي بن ثابت قاصّ الشيعة بل وروىٰ له حديثًا في فضل عليٍّ رضي الله عنه، وهو حديث: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه عهد النبي ﷺ إليّ أنه لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق.

وقال الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي في «ميزان الاعتدال»: شيعي جلد ولكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته.

هذا، والذين رُفضوا من الرواة لبدعتهم كثيرون جدًّا ولم أطل المقام بذكرهم.

فالظاهر أن أهل البدع في أمرهم تفصيل، وبالله التوفيق.

المجهول من الرواة

تنقسم الجهالة إلىٰ نوعين: جهالة عين – جهالة حال.

مجهول العين: هو من روىٰ عنه راوٍ واحد، ولم يوثقه معتبر.

مجهول الحال (أو الوصف): هو من روىٰ عنه راويان فأكثر، ولم يوثقه معتبر.

---

(١) راجع هدي الساري.

ومجهول العين في الغالب لا يصلح في الشواهد ولا في المتابعات.

وقد تساهل بعض أهل العلم في جهالة التابعين، ورقَّوا أحاديث بعض من جُهلت حاله من التابعين إلىٰ الحسن، بل وإلىٰ الصحة؛ برهانهم في ذلك قول رسول الله ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ...».

ففهموا من ذلك أن الكذب لم يكن تفشىٰ في زمن التابعين وأتباع التابعين كتفشيه فيمن بعدهم، ومن ثمَّ فإذا كان الراوي من التابعين لم يوثقه معتبر ولم يطعن فيه أحد، ولكن روىٰ عنه جماعة فإن من العلماء من يصحح حديثه ويعتبر رواية جماعة الرواة مقوّيةً لأمره.

* ويزداد هذا الرأي قوة إذا كانت جماعة الرواة عنه كُثر وثقات وأثبات، فإنه في هذه الحال يُقبل حديثه[1]، وفي الصحيحين جماعة ممن هذه حالهم، أعني جماعةٌ ممن لم يوثقهم معتبر، وهم من التابعين وروىٰ عنهم مجموعة من الثقات، ومع ذلك أخرج لهم البخاري ومسلم.

---

(١) فعلىٰ ما ذُكر ينبغي أن تراجع أقوال العلماء في الحديث الذي في سنده مجهول الحال للنظر فيه، وذلك من وجوه، منها:

* عدد الرواة عنه.
* قوة هؤلاء الرواة عنه وشهرتهم.
* غرابة المتن من عدمها، وموافقة الحديث لعمومات الشريعة من عدمه.
* هل أخرج له صاحبا الصحيح أو أحدهما أم لا.
* هل هذا الحديث معمول به أم لا.
* حكم الأئمة الأثبات علىٰ هذا الحديث.
* هل هذا الحديث في الصحيحين أم لا وثمت أمورٌ أُخر.

ذِكر بعض المتساهلين في توثيق الرجال وتوثيق المجاهيل

أقول، وبالله التوفيق: ممن اشتهروا بتوثيق المجاهيل ابن حبان البستي، والعجلي رحمهما الله.

فالذي قلناه في تعريف المجهول (لم يوثقه معتبر) يُعنىٰ به في كثيرٍ من الأحيان لم يوثقه عالم من العلماء المعتبرين في توثيق الرجال، وليسوا المتساهلين في توثيق المجاهيل.

أي أننا نقول ذلك (لم يوثق معتبر) احترازًا من توثيق العجلي وابن حبان رحمهما الله، فهما من المتساهلين في توثيق المجاهيل[١].

هذا، ومن العلماء من يدافع عن ابن حبان بعض الدفاع ويقول: إنه ثمَّ فارقٌ بين مجرد ذِكر ابن حبان لراوٍ في كتابه «الثقات»، وبين تنصيص ابن حبان علىٰ توثيق الرجل بلفظٍ (إضافة إلىٰ كونه ذكره في كتابه الثقات) كأن نجد قولًا لابن حبان يقول فيه عن الراوي (كان متقنًا) أو يقول فيه (مستقيم الحديث) أو يقول فيه (كان ثبتًا) أو (كان من الأثبات) أو نحو ذلك من الألفاظ.

فإن توثيق ابن حبان عند ذلك يكون كتوثيق غيره من العلماء وهذا كلام جيدٌ[٢].

---

(١) وإن كان – كما سلف – من العلماء عددٌ كبير يقبل ذلك إذا كان المجهول من التابعين.

(٢) أي أنه كغيره، فليس معنىٰ توثيق ابن حبان له أننا نقبله مطلقًا ونرد كلام غيره.



* وأيضًا قال بعض العلماء إن الرجل الذي وثقه ابن حبان ينبغي أن يُنظر أيضًا في أمره من ناحية طبقته، فإن كان من شيوخ ابن حبان الذين جالسهم وعلم أمرهم ووثقه ابن حبان فإنه يكون أيضًا كتوثيق غيره.

* وكذا إذا كان الراوي مشهورًا وروىٰ عنه جمع من العلماء، ويظهر من كلام ابن حبان أنه يعرفه معرفةً جيدةً. وهذا كلام له وجاهته وقوته.

* هذا، ومن الذين ينبغي أن يُدخلوا في عداد المتساهلين في التوثيق أيضًا (ابن سعد) صاحب كتاب «الطبقات»، وكذا فإن (أبا عبد الله الحاكم النيسابوري) متساهل في القضاء للشخص بالتوثيق.

* وكذا بعد البحث والتوثيق وُجد أن انفراد الإمام النسائي (صاحب السنن) بتوثيق الرواة لا يُطمئن وخاصة إن كان هذا الراوي مُقلًّا ولم يرو عنه جماعة من الأثبات الثقات، ولهذا أمثلة كثيرة جدًّا.

* هذا، ومن المتساهلين في القضاء بالتوثيق – إلىٰ حدٍّ ما – الإمام الترمذي أيضًا (صاحب كتاب السنن).

هذا، وينبغي التفطن أيضًا لقومٍ قد تكون لهم آراء معينة في إطلاق لفظ المجهول كعلي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ، فكثيرًا ما يطلق علىٰ راوٍ (مجهول) ويكون غيره قد وثقه.

ومن المتسرعين في الحكم بالجهالة علىٰ الرواة ابن حزم أيضًا(١).

---

(١) مع أنه أيضًا من المتساهلين في القضاء بالتوثيق.

وهذه بعض الأمثلة للمتشددين والمتوسطين في الحكم على الرجال من بعض الطبقات:

المتشددون	المتوسطون
شعبة بن الحجاج(١)	سفيان الثوري
يحيىٰ بن سعيد القطان	عبد الرحمن بن مهدي
يحيىٰ بن معين	أحمد بن حنبل
أبو حاتم الرازي	البخاري

تنبيه: ما يُذكر عن الإمام النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ من القول أنه لا يترك راويًا إلا إذا اجتمع الجميع علىٰ ترك حديثه، فسَّره الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يعني بالجميع (طبقتي المتشددين والمتوسطين) فقال: إنما أراد بذلك (أي بقوله الجميع) إجماعًا خاصًّا. والله أعلم.

تنبيه آخر: أحيانًا نرىٰ عالمًا من العلماء يعزو حديثًا إلىٰ البخاري. وبعد البحث لا نجده بتمامه في البخاري. وممن قد يطلقون ذلك البغوي والبيهقي رحمهما الله.

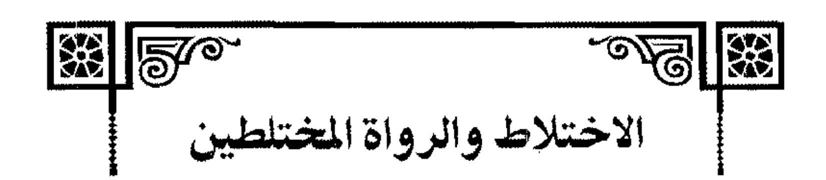
فليتنبه علىٰ أن مرادهما – في غالب الأحوال – أن أصل الحديث في البخاري.

نعم قد يكون بطوله في البخاري أحيانًا، ولكن أيضًا قد يكون قدرٌ منه فقط في البخاري، وينفرد البغوي والبيهقي ببعض الزيادات فيه.

فهذه الزيادات ينبغي أن ينظر فيها ويحكم عليها بما تستحقه من الصحة أو الحسن أو الضعف والشذوذ وبالله التوفيق.

---

(١) أي أن شعبة في طبقته سفيان الثوري، ولكن شعبة متشدد والثوري متوسط.



الاختلاط والرواة المختلطين

أقول، وبالله التوفيق:

* قد قال الله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ۚ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ [الروم: ٥٤].

* وقال تعالىٰ: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ ۖ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨].

* وقال: ﴿وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ﴾ [النحل: ٧٠].

* وقال: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦].

وبعد:

فقد يطرأ علىٰ رواة الأحاديث ما يطرأ علىٰ غيرهم من البشر من الأمور التي تسبب لهم فسادًا وخللًا في عقولهم وعدم انتظام في الأقوال والأفعال لأسباب تعتريهم ككبر السنِّ مثلًا، أو مصيبةٍ يُصاب بها شخصٌ منهم كمرض شديد، أو حادثةٍ من الحوادث، أو موت شخصٍ عزيز عليه أو فقدان ماله، أو احتراق كتبه، أو غير ذلك من الأسباب المؤثرة علىٰ العقول، فتصدر منهم آنذاك أقوالٌ علىٰ غير وجه الحق والصواب، فحينئذٍ يُقال عن الراوي أنه اختلط.

فإذا حدث بأحاديث حال اختلاطه فينبغي أن لا تقبل هذه الأحاديث، بل ويلزم اتقاءُ الأحاديث التي رواها زمن الاختلاط.

أما إذا اختلط فمنع من التحديث أثناء اختلاطه فلا تتأثر الأحاديث التي رواها قبل الاختلاط وذلك لأنها مميزةٌ معروفة.

أما إذا ترك يحدث وهو مختلط فحينئذ ستختلط الأحاديث التي رواها زمن اختلاطه مع الأحاديث التي رواها قبل الاختلاط وستترك كل أحاديثه التي لم تُميَّز والتي لم يعرف أنه رواها قبل الاختلاط.

فعلىٰ ما سبق أستطيع أن أقول: إن أحوال المختلطين تتلخص في الآتي:

١- مختلطون ثقات[1] حجبهم أهاليهم بعد اختلاطهم فمنعوهم من التحديث زمن الاختلاط فلا يؤثر اختلاط هؤلاء علىٰ بقية أحاديثهم التي رووها قبل الاختلاط.

٢- مختلطون ثقات آخرون لم يحجبهم أهاليهم ولكن مُيِّزت أحاديثهم التي رووها قبل الاختلاط من التي رووها أثناء اختلاطهم وبعده.

فهؤلاء يقبل من حديثهم ما رووه قبل الاختلاط ويُردُّ حديثهم الذي رووه أثناء الاختلاط أو بعده.

٣- رواة اختلطت عليهم أحاديث بأعيانها، فهؤلاءِ تُقبل مروياتهم وترد الأحاديث التي اختلطت عليهم.

٤- رواة مختلطون وانضم إلىٰ اختلاطهم أمرٌ آخر غير الاختلاط كالضعف في الرواية مثلًا فهؤلاء الضعفاء المختلطون ترد أحاديثهم التي رووها قبل الاختلاط وبعده.

---

(١) أعني أنه ممن يقبل حديثهم (سواء كانوا ثقات أو قيل عنهم: صدوق..).

* هذا ويُعرف الرواة المختلطون بعدم استواء حديثهم أو باضطرابهم في الأحاديث فيحدث بالحديث تارةً علىٰ وجهٍ من الوجوه وتارةً أُخرىٰ علىٰ وجه آخر.

* وبتنصيص العلماء علىٰ كونه مختلط، وذلك في ترجمة الراوي المختلط في كتب الرجال أو الكتب المعنية بالمختلطين فهنالك كُتب صنفت في المختلطين.

* وكذا بجمع طرق حديث هذا الراوي والنظر في متون هذا الحديث الواحد وهل استقام إسناده بعد هذا الراوي أم لا.

* هذا، ومن الكتب المصنفة في هذا الباب؛ باب الاختلاط والرواة المختلطين كتاب «الاغتباط فيمن رمي بالاختلاط» للبرهان الحلبي، وكذا كتاب «الكواكب النيِّرات في معرفة المختلطين من الرواة الثقات» لابن الكيال.

هذا، ومن الرواة الثقات الذين اشتهروا بالاختلاط مع كونهم في الأصل ثقات أو دون الثقات بقليل (وكصدوقٍ مثلًا – أو لا بأس به..) من تلي أسماؤهم، وهذا ليس علىٰ سبيل الحصر:

* الجريري، وهو سعيد بن إياس البصري، وقد اختلط قبل موته – علىٰ ما قيل – بثلاث سنين وممن سمع منه قبل الاختلاط سفيان الثوري وشعبة وإسماعيل بن علية وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وعبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وغيرهم.

وممن سمعوا منه بعد الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك.

قال الحافظ بن حجر في هدي الساري (مقدمته للبخاري) في ترجمة سعيد بن إياس.. وما أخرج البخاري من حديثه إلا عن عبد الأعلىٰ وعبد الوارث وبشر بن المفضل، وهؤلاء سمعوا منه قبل الاختلاط، نعم وأخرج له البخاري أيضًا من رواية

خالد الواسطي عنه ولم يتحرر لي أمره إلىٰ الآن هل سمع منه قبل الاختلاط أو بعده، لكن حديثه عنه بمتابعة بشر بن المفضل كلاهما عنه عن أبي بكرة عن أبيه.

* ومن الرواة الثقات المختلطين أبو إسحاق السبيعي، وهو عمرو بن عبد الله السبيعي، وهو من طبقة التابعين. وممن رووا عنه قبل الاختلاط الأعمش وجرير بن حازم والثوري وإسرائيل وإسماعيل بن أبي خالد ونحوهم ممن هم في طبقتهم. وممن رووا عنه بعد الاختلاط سفيان بن عيينة.

* ومن الرواة الثقات الذين أصيبوا بالاختلاط سعيد بن أبي عروبة.

* ومن الرواة الذين اشتهروا بالاختلاط أيضًا المسعودي، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود.

* واختلط أيضًا عطاء بن السائب وهو صدوق في الأصل.

* واختلط واشتهر بالاختلاط ابن لهيعة.

وللناس في ابن لهيعة أقوال: فالمتساهلون في التصحيح يقبلون حديثه، ومن العلماء من يردُّ حديثه مطلقًا ويقول: إنه ضعيف قبل الاختلاط وبعده.

ومن العلماء من يقبل حديثه إذا كان الرواة عنه هم العبادلة (عبد الله بن يزيد المقرئ وعبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب وعبد الله بن سلمة القعنبي).

ومن العلماء من يضيف رواة آخرين إلىٰ العبادلة المذكورين ويقبل حديثهم إذا رووا عن ابن لهيعة. ومن أهل العلم من ينظر إلىٰ المتون التي رواها ابن لهيعة فإذا كانت مستقيمة، ورواها الرواة عنه قبل الاختلاط قَبِلها وإلا ردَّها، والله أعلم.

* وثَمَّ رواة مختلطون كُثر، وكما أشرت فبيان حال كثيرين منهم في كتب المختلطين، أو في تراجم الرواة أنفسهم من عموم كتب الرجال.

وهذه بعض التنبيهات في هذا الباب:

أولًا: هنالك رواة كما أسلفت اختلطوا ولكن حُجبوا زمن الاختلاط ومنهم عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وجرير بن حازم[١].

ثانيًا: هنالك رواة مختلطون أخرج لهم البخاري ومسلم ومنهم من أخرج له البخاري وحده أو مسلم وحده وهؤلاء إما أن يكون البخاري ومسلم أخرجا له من طريق رواة رووا عنه قبل الاختلاط أو أخرجا له من طريق رواة عُرفوا أنهم لا يروون عن الرواة عند اختلاطهم[٢]. أو أخرجا له في الشواهد والمتابعات، وهذا في غالب الأحوال.

وإلا ففي أحوال قليلة انتقدت بعض الأحاديث في الصحيحين لكون الراوي قد اختلط، أو أنه ضُعِّف في روايته عن راوٍ بعينه، كرواية سماك عن عكرمة عند مسلم، أو عكرمة بن عمار عن يحيىٰ بن أبي كثير عند مسلم أيضًا.

ثالثًا: قد يكون هنالك رواة اختلطوا ولكن هنالك من روىٰ عنهم ولا يعرف هل روىٰ عنهم قبل الاختلاط أم بعده، فهذا الراوي الذي لم نجده في الرواية عنهم قبل الاختلاط أم بعده ننظر إلىٰ طبقته، فإذا كانت طبقته طبقة الذين رووا عنه قبل الاختلاط قبلنا حديثه وإذا كانت طبقته طبقة من رووا عنه بعد الاختلاط توقفنا في حديثه.

---

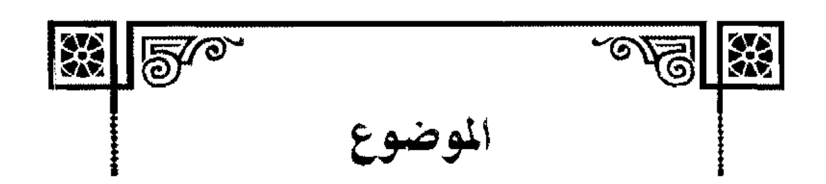
(١) انظر ترجمة الثقفي في ميزان الاعتدال.

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في «هدي الساري» في باب سياق أسماء من طعن فيه من الرواة.. قال عمرو بن عبد الله بن أبي إسحاق السبيعي أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه، ولم أر في البخاري من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه كالثوري وشعبة، لا عن المتأخرين كابن عيينة وغيره.



رابعًا: قد يختلط الراوي زمنًا قصيرًا في حياته لمرض ألَمَّ به ثم يشفىٰ من ذلك المرض ويُعافىٰ وهو بنفسه يميز حديثه الذي صدر منه زمن الاختلاط ويبينه.

خامسًا: قد يتغير الحافظ لكبر سنِّه ومع ذلك يكون مقبولًا لكثرة ملازمته للشيخ الذي روىٰ عنه ولرواية المتقنين الذين عرفوا حديثه عنه؛ كحماد بن سلمة في روايته عن ثابت البناني فإن حمادًا طويل الملازمة لثابت ومعروف جدًّا بالرواية عنه، بل قيل إنه أثبت الناس فيه.



الموضوع

الخبر الموضوع: هو الخبر الذي نسبه الكذابون والوضاعون المفترون إلىٰ رسول الله ﷺ[١]. فقالوا: إن رسول الله ﷺ قال كذا ولم يقله النبي ﷺ.

ومن الشواهد التي تشير إلىٰ أن الخبر موضوع ومكذوب علىٰ رسول الله ﷺ ما يلي:

أولًا: وجود راوٍ كذاب أو وضَّاع أو دجال[٢] في إسناد الحديث.

ثانيًا: وجود الحديث في الكتب المصنفة في الموضوعات، وخاصة تلك الكتب التي يلتزم أهلها الدقة في بيان حال الحديث، فإذا وصفوا الحديث بأنه موضوع ففي الغالب يكون قولهم مُسددًا موفقًا.

ثالثًا: أن يُقِرَّ الراوي الوضاع الكذاب بذلك كما أقرَّ أبو عصمة (نوح بن أبي مريم) الملقب بنوحٍ الجامع، وهو وضَّاعٌ وكذابٌ، أقرَّ أنه وضع علىٰ ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة.

رابعًا: أن تكون هنالك قرينة تشعر بأن الحديث موضوع أو مكذوب كأن يدعي شخصٌ أنه روىٰ عن زيد من الناس مثلًا وبتبين حاله نرىٰ أن زيدًا مات قبل أن يُولد هذا الشخص الذي يزعم أنه حدث عنه.

وقد أورد بعض العلماء في هذا الباب أن مأمون بن أحمد الهروي ادعىٰ أنه

---

(١) وقد ينسب قومٌ من أهل الإسلام إلىٰ رسول الله ﷺ حديثًا لم يقله عن جهل منهم أو عن تأولٍ باطلٍ.

(٢) أو متروك أو تالف ونحو ذلك.

سمع من هشام بن عمار فسأله الحافظ ابن حبان: متىٰ دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين (٢٥٠) فقال له: فإن هشامًا الذي تروي عنه مات سنة مائتين وخمس وأربعين (٢٤٥) فقال: هذا هشام بن عمار آخر.

خامسًا: وثمة قرائن في الراوي والمروي كأن يكون الراوي حنفي المذهب (علىٰ مذهب أبي حنيفة في الفقه) ومتعصبٌ لذلك جدًّا وجاهل أيضًا فيحمله التعصب والجهل علىٰ أن يروي حديثًا في ذم الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، كالحنفي الذي روىٰ حديث: يكون في أمتي رجل يُقال له محمد بن إدريس أضرَّ علىٰ أمتي من إبليس... وأبو حنيفة سراج أمتي.

أو يكون ثمَّ راوٍ يبيع طعامًا معينًا فينشر حديثًا في فضل هذا الطعام حتىٰ يباع، وهذا يصدر ممن قل دينُه، وفُقد ورعه.

وقد ذكر بعض أهل العلم في هذا الصدد أن سيف بن عمر التميمي، وهو كذاب، قال: كنت عند سعد بن طريف فجاء ابنه من الكُتَّاب يبكي، فقال: مالك؟ قال: ضربني المُعلم، قال: لأخزينهم اليوم، ثم قال: حدثني عكرمة عن ابن عباس مرفوعًا (معلمو صبيانكم شراركم؛ أقلهم رحمةً لليتيم وأغلظهم علىٰ المسكين).

وهذا الراوي سعد بن طريف أطبق العلماء علىٰ وصفه بالكذب وقال فيه ابن معين: (لا يحل لأحدٍ أن يروي عنه).

سادسًا: ركاكة اللفظ وفساد المعنىٰ والمجازفات الفاحشة، وذلك أن كلام رسول الله ﷺ عليه نور ويتسم بأنه كلام حسنٌ جامعٌ ونافعٌ ومفيدٌ ويوافق بعضه بعضًا.

فإذا جاء ما يخالف ذلك كالوعيد الشديد جدًّا علىٰ الذنب الصغير جدًّا، أو

الأجر العظيم جدًّا علىٰ العمل اليسير جدًّا، فإن مثل هذا يشعر بأن الخبر موضوع ويُلزم بالبحث عنه وعن أسانيده.

سابعًا: أن يكون الراوي مبتدعًا ضليعًا في بدعته داعيًا إليها ويروي ما يوافق بدعته وضلالته كالراوي الرافضي الذي يروي حديثًا في ذم أبي بكر وعمر ﵄ أو الراوي الناصبي الذي يروي حديثًا في ذمِّ عليٍّ ﵁، أو في ذمِّ آل البيت (بيت رسول الله ﷺ).

أو الراوي المعتزلي الذي يروي حديثًا يقوي بدعة الاعتزال ونحو ذلك، أو يكون هناك مَن يجالس الأمراء والوزراء والملوك والرؤساء فيرىٰ ما يحبونه ويهوونه فيضع أحاديث توافق أهواءهم.

ثامنًا: أن يكون الحديثُ مخالفًا للعقل وليس له مستندٌ من الكتاب والسنّة فضلًا عن كون راويه ضعيفًا كالحديث المروي عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده مرفوعًا أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعًا وصلَّت عند المقام ركعتين.

تاسعًا: أن تكون في الحديث مخالفة صريحة للوارد في الكتاب العزيز أو صحيح السنّة.

عاشرًا: وفي الجملة أن الذين لهم خبرةٌ بأحاديث رسول الله ﷺ ودراية بها وحسن اتصال معها ومع ذلك رزقهم الله الفهم والتقوىٰ فإنهم يعرفون بمجرد سماعهم للخبر هل هو موضوع ومكذوب علىٰ رسول الله ﷺ أم أنه ثابت عنه. والموفق مَن وفقه الله.

هذا وقد أُدرج حديث في الموضوع عن غير قصدٍ؛ وهو حديث رواه ثابت بن موسىٰ الزاهد عن شريك القاضي عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابرٍ رفعه[١]: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار».

---

(١) أي قال فيه قال رسول الله ﷺ.

فإن هذا الحديث لا أصل له عن رسول الله ﷺ إنما أصل ذلك أن ثابت بن موسىٰ الزاهد دخل علىٰ شريك، وهو في مجلس إملائه عند قوله: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ (ولم يذكر شريك كلام رسول الله ﷺ) لكن لما رأىٰ ثابت بن موسىٰ قال (أي شريك) في شأن ثابت بن موسىٰ من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار قاصدًا بذلك ثابت بن موسىٰ لزهده وورعه وعبادته، فظن ثابت أن هذا هو متن الحديث عن رسول الله ﷺ فكان يحدث به كذلك.

هذا، وقد سرق هذا الحديث قومٌ من ثابت بن موسىٰ وحدثوا به عن شريك، وليس له أصل عن رسول الله ﷺ لما أشرت، وبالله التوفيق.

وعن حكم رواية الأحاديث الموضوعة[1]؛ فتحرم روايتها إلا علىٰ سبيل التحذير منها وبيان بطلانها، وذلك لقول رسول الله ﷺ في الحديث المتواتر «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[2].

وقد قال رسول الله ﷺ «**الدين النصيحة**»، قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**».

وعن الرواة الوضاعين ومظآن الحديث عنهم والتعريف بهم؛ فإن تراجمهم توجد في كتب ضعفاء الرجال:

---

(١) وراجع أيضًا مقدمتي لهذا الكتاب.

(٢) وهو حديث صحيح متواتر أخرجه البخاري عن عدد من الصحابة عن رسول الله ﷺ، وغير البخاري أيضًا جمٌّ غفير من الرواة.
وقد أورد بعض العلماء أيضًا في هذا الكتاب حديثًا أخرجه مسلم بلفظ: «**من حدث عني بحديث يُرىٰ أنه كذب فهو أحد الكاذبين**».

* ككتاب «الكامل في ضعفاء الرجال» لابن عدي.

* وكتاب «ميزان الاعتدال» للذهبي، وكثير من مادته مأخوذٌ من كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال».

* وكذا توجد الإشارة إليهم في «لسان الميزان» لابن حجر.

* وأيضًا في كتاب «الضعفاء» للعقيلي.

وكذا توجد في بعض المسانيد كـ«مسند الشهاب» للقضاعي، و«مسند الفردوس» للديلمي وغير ذلك، ككتاب «الأباطيل» للجوزقاني و«الموضوعات» لابن الجوزي، و«اللآلئ المصنوعة»، و«كراسة الزغبي» الصنعاني اللغوي و«الفوائد المجموعة» للشوكاني.

* وكثيرٌ منها أورده الشيخ ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة».

وعن كتاب الموضوعات لابن الجوزي، فإنه كتاب قد جمع فيه مصنفه كمًّا هائلًا من الأحاديث الموضوعة وشديدة الضعف، ولكنه توسع في كتابه وتسرع في بعض المواطن في الحكم علىٰ الحديث بالوضع، فقد حكم علىٰ حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**إن طالت بك مدةٌ أوشك أن ترىٰ قومًا يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذناب البقر**» والحديث في صحيح مسلم.

ومما يؤيد القول بتسرع ابن الجوزي في الحكم بالوضع، ما ورد في كتاب «القول المسدد في الذّب عن مسند أحمد» فهو كتاب ألّفه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ، ذكر فيه أربعةً وعشرين حديثًا من مسند الإمام أحمد ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات، وحكم عليها بذلك، وردَّ عليه ابن حجر ودفع قوله.

ومن أبرز أسماء الوضاعين الكذابين:

محمد بن سعيد المصلوب، ونوح بن أبي مريم الذي يُقال له (نوح الجامع) وعبد الكريم بن أبي العوجاء، والمغيرة بن سعيد الكوفي الرافضي الخبيث الذي ادعىٰ النبوة، وغياث بن إبراهيم النخعي، ومقاتل بن سليمان البلخي (المفسر) وغير هؤلاء الأشرار جمعٌ غفير من أمثالهم من الأشرار ومظآن تواجدهم (أعني تواجد تراجمهم وسيرهم الخبيثة) في الكتب المشار إليها قريبًا.

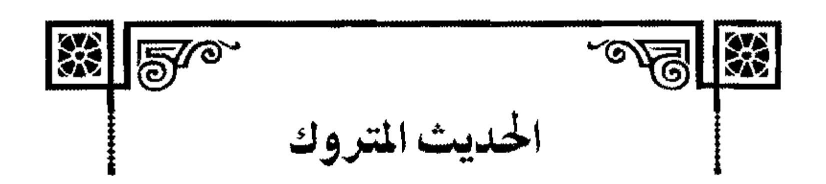
هذا، وعن أقسام الوضاعين:

* فمنهم طائفةٌ من الزنادقة أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، ودخلوا في الدين ظاهرًا لإفساده كما قال الله تعالىٰ في شأن قوم: ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ءَامِنُواْ بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَجْهَ ٱلنَّهَارِ وَٱكْفُرُوٓاْ ءَاخِرَهُۥ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [آل عمران: ٧٢].

* ومن الوضاعين قومٌ من أهل التعبد، فهم متعبدون لكنهم يضعون أحاديث في فضل العبادات التي يتقربون بها إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ كي يرغّبوا الناس في هذه العبادات، ويحسبون أنهم يحسنون صُنعًا، فيضعون أحاديث فيها ترغيبٌ وترهيب، ويضعون أحاديث في فضائل الأعمال يعمل بها، وأحاديث في محبطات الأعمال كذلك.

* ومن الوضاعين قومٌ من أهل البدع والأهواء كالرافضة والخطابية والكرامية يضعون أحاديث تعزز باطلهم وتقوي مذاهبهم كمن يدعي كذبًا أنه نبي ويضع زيادة في حديث «لا نبي بعدي» فيضيف عليه (إلا أن يشاء الله) ونحو ذلك.

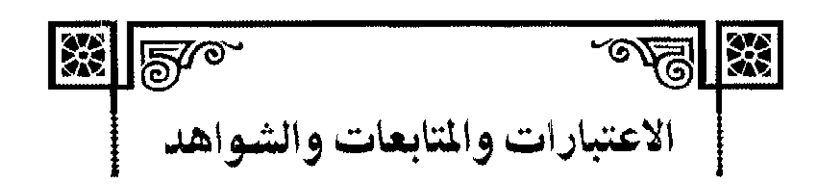
* ومن الوضاعين كثيرٌ من القصاص الذين جلُّ همهم في المال الآتي من وراء إضحاك الناس أو إبكائهم وجذب انتباههم ولفت أنظارهم وكذا إرضاء الملوك والوزراء والأمراء والأثرياء وأصحاب الوجاهات.



الحديث المتروك

هو الذي يرويه من يُتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفًا للقواعد العامة.

* وهذا قد يختلف عن الحديث الذي في سنده راوٍ متروك؛ فالحديث الذي في سنده راوٍ متروك يقال عنه ضعيف جدًّا، أو موضوع أو نحو ذلك.



الاعتبارات والمتابعات والشواهد

* الاعتبارات هي عملية البحث عن الحديث؛ عن طرقه وألفاظه وأطرافه ونحو ذلك مما يتعلق بالبحث عن الأحاديث.

* أما المتابعات فتنقسم إلى قسمين:

متابعة تامة، وضابطها أن يشترك الراويان في الشيخ، وكمثال لذلك:

إذا تصورنا إسنادًا كهذا الإسناد حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

* فإذا أتى راوٍ آخر فروى الحديث عن أيوب بنفس السند كأن يكون الراوي مثلًا (إسماعيل) فيكون السند الجديد هكذا: إسماعيل عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ وبمقارنة الإسنادين نراهما كالآتي:

١- حماد بن سلمة عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

٢- إسماعيل عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (والمتن واحد أو قريب).

فيكون إسماعيل قد تابع حمادًا متابعة تامة لاشتراكهما في الشيخ.

ويمكن تصوير ما سبق على النحو التالي:

حماد بن سلمة إسماعيل	←	أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ (وذلك إذا كان المتن واحدًا)

فكلٌّ من حماد وإسماعيل متابع للآخر متابعة تامة.

أما المتابعة القاصرة فضابطها أن يشترك الراويان في شيخ الشيخ أو من بعده.

فإذا نظرنا إلىٰ هذا الإسناد.

حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ وإسماعيل عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نرىٰ أن حمادًا وإسماعيل اشتركا في الشيخ فهي متابعة تامة كما سبق.

فإذا كان إسنادان علىٰ النحو التالي:

حماد عن أيوب عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

خالد عن يحيىٰ عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

فبالنظر إلىٰ الإسنادين نرىٰ أن خالدًا لم يشترك مع حماد في الشيخ، ولكن اشترك الإسنادان في شيخ الشيخ فيكون خالد تابع حمادًا متابعة قاصرة.

وكذا إذا تصورنا إسنادًا كهذا:

زيد عن إبراهيم عن سفيان عن سالم عن ابن عمر.

وإسنادًا كهذا:

يوسف عن محمود عن شعبة عن سالم عن ابن عمر.

فبالنظر إليهما نجد أن شعبة تابع سفيان متابعة تامة لاشتراكهما في الشيخ وهو سالم.

لكنّ محمودًا تابع إبراهيم متابعة قاصرة لأنهما لم يشتركا في الشيخ، واشتركا في شيخ الشيخ، وهو سالم.

ونرىٰ كذلك أن يوسف تابع زيدًا متابعة قاصرة لكونهما لم يشتركا في الشيخ، وإنما اشتركا في شيخ بعيدٍ وهو سالم.

وأسوق مثالًا آخر:

فإذا روىٰ سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ حديثًا.

وروىٰ همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نفس الحديث فيكون همام متابعًا لسعيد متابعة تامة.

فإذا روىٰ يحيىٰ عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ حديثًا وروىٰ إسماعيل عن همام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نفس الحديث.

فإسماعيل متابع يحيىٰ متابعة قاصرة، لكونهما لم يشتركا في الشيخ، واشتركا فيمن بعده وهكذا.

* أما الشواهد فالمراد بها أن يكون معنىٰ الحديث موجودًا في حديث آخر، والجمهور يشترطون أن يختلف الصحابي.

فوائد الشواهد والمتابعات:

ينجبر بالشواهد والمتابعات ضعف الحديث[1]، فمثلًا إذا رأينا سندًا للحديث فيه رجل صدوقٌ وتابعه صدوق آخر (من سند آخر) فيرتقي الحديث إلىٰ الصحة، ويُقال حينئذ صحيح لغيره.

وكذلك إذا كان عندنا سندٌ به رجل ضعيف، وتابعه[2] ضعيف آخر أصبح حسنًا لغيره فمثلًا إذا كان هناك سندٌ علىٰ النحو التالي:

---

(١) وهذا إذا لم يكن الضعف شديدًا.

(٢) هذا افتراض للإيضاح.

إبراهيم عن ليث بن أبي سليم عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ورأينا أن ليث بن أبي سليم[1] ضعيف، فالسند سيُحكم عليه بالضعف.

فإذا وجدنا سندًا آخر (لنفس المتن) هكذا خالد عن يحيىٰ عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود وافترضنا أن يحيىٰ ضعيف شيئًا ما، فإن يحيىٰ الضعيف يكون قد تابع ليث بن أبي سليم لاشتراكهما في الشيخ وهو إبراهيم فيصبح السند بعد أن كان ضعيفًا يصبح حسنًا لغيره.

وإذا كان عندنا سند كهذا: ابن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن سعيد عن أبي هريرة وكان محمد بن إسحاق (صدوق يدلس) وتوبع من شخص آخر صدوق (كعمرٍو مثلًا) فالسند الآخر هو عمرو عن محمد بن إبراهيم عن سعيد عن أبي هريرة فيكون عمرو (وهو صدوق تابع محمد بن إسحاق وهو صدوق) فيصبح السند صحيحًا لغيره.

وهكذا إذا كان بالسند رجل مقبول[2]، وتوبع هذا المقبول من مقبول آخر فيصبح السند حسنًا لغيره، وقد يُقال إنه صحيح لغيره، وذلك لأن درجات الحسن تتفاوت ودرجات الصحة تتفاوت أيضًا.

وكذلك إذا تابع مقبولٌ رجلًا ضعيفًا أصبح الحديث حسنًا لغيره.

وإذا تابع المقبولُ صدوقًا أصبح السند صحيحًا لغيره وإذا تتابع ثلاثة من الرواة الضعفاء عن رجل واحد كأن يكون زيدٌ وعمرو وخالدٌ، وكلهم ضعفاء لكنهم رووا كلهم عن محمود، فإن بعضهم يجبر بعضًا ويكون الحديث صحيحًا لغيره.

---

(١) وليث ضعيف حقًّا لاختلاطه.

(٢) أعني مقبول باصطلاح ابن حجر، وهو يعني أنه مقبول إذا توبع، وإلا فلينٌ.

ومحل هذا كله إذا لم يكن بالحديث علةٌ أُخر ولم يكن هؤلاء معارضين من غيرهم من الثقات الأثبات.

وثمَّ قيدٌ آخر ألا وهو ألا يشتد الضعف فإذا كان الراوي ضعيفًا جدًّا أو متروكًا أو كذابًا أو دجالًا أو وضَّاعًا فإن ذلك لا يصلح في الشواهد والمتابعات علىٰ الإطلاق.

فالضعف الذي يصلح للاستشهاد به أو لاعتبار راويه الضعيف متابعًا هو الضعف اليسير القريب وكلما اشتد الضعف كلما رُفض الاستشهاد بالرواية، ورفض كمتابعٍ أيضًا.

وفي الشواهد أيضًا نفس القيود التي ذُكرت فإذا ذكرنا سندًا كهذا:

١- أحمد عن إبراهيم عن زيد عن قتادة عن أنس.. وكان زيدٌ ضعيفًا جدًّا.

وكان ثمَّ حديث يحمل نفس المعنىٰ الذي يحمله الإسناد السابق، كهذا:

٢- يوسف عن محمود عن يحيىٰ عن خليل عن سعد، وكان السند:

الأول: يحمل المعنىٰ الموجود في السند.

الثاني: لكن محمود ضعيف جدًّا فإن هذا السند (الثاني) لا يشهد للسند (الأول) وذلك لاشتداد الضعف.

* فعلىٰ ما ذكر ضمن فوائد الشواهد والمتابعات أن السند قد يرتفع بها من الضعف إلىٰ أعلىٰ درجات الصحة.

وعلىٰ هذا كثيرٌ من أهل العلم علىٰ العمل بالشواهد والمتابعات، إلا أن هناك من أهل العلم من ينظر إلىٰ الأسانيد استقلالًا، ويحكم علىٰ كل إسناد بما

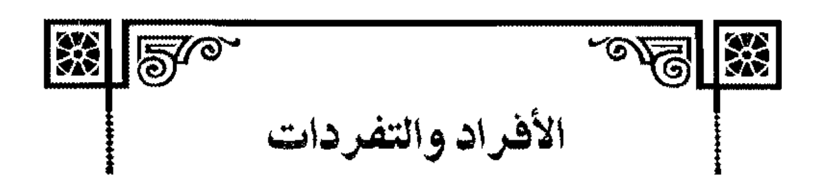
يستحق، فإن كانت هناك جملة من الأسانيد في كل منها ضعيف، فيحكم بضعفها ولا يقويها ببعضها، ومن هؤلاء: أبو محمد بن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو وارد أيضًا في بعض تصرفات الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

إلا أن الكثير من أهل العلم يعملون بالشواهد والمتابعات فيرقون الحديث إلىٰ غاية الصحة إذا كثرت طرقه – وإن كان فيها ضعف – إذا لم يشتد الضعف، والله تعالىٰ أعلم.

وكتقريب آخر للمعنىٰ المذكور، أقول، وبالله التوفيق: قد يكون هناك سند فيه رجل صدوق وتابعه صدوق آخر، فيرتقي الحديث إلىٰ الصحة. وسند فيه رجل مقبول (ومعنىٰ مقبول عند ابن حجر أنه مقبول إذا توبع وإلا فلين) تابعه مقبول آخر، فيرتقي حديثه إلي الحسن لغيره، وإذا تابع المقبول صدوقًا فيرتقي الحديث إلىٰ الصحة، وأيضًا إذا تابع مقبول ضعيفًا فيرتقي إلىٰ الحسن. وإذا كانت كل الطرق بها ضعف (لكنه يسير) فينجبر هذا الضعف بالمتابعات والشواهد.

وهؤلاء طائفة يصلح حديثهم في الشواهد والمتابعات وهم مَنْ قيل فيهم: مستور – مقبول (عند ابن حجر) – يعتبر بحديثه – يكتب حديثه – لين – ضعيف – مجهول الحال – شيخ.

وثَمَّ أقوام لا يصلح الاستشهاد بهم ولا تنفع متابعاتهم، وهم من قيل فيهم: كذاب – وضَّاع – ضعيف جدًّا – متروك – واهٍ – متهم بالكذب – متهم بالوضع – دجال – ساقط الحديث ونحو ذلك.



الأفراد والتفردات

الفرد ينقسم إلى قسمين وهما:

١- فرد مطلقٌ.

٢- فرد نِسْبِيٌّ.

أولًا: الفرد المطلق:

وهو الحديث الذي ينفرد به راوٍ واحد في كل طبقةٍ من طبقات الإسناد.

فمثلًا إذا أخرج صاحب كتاب (كالبزار مثلًا) سندًا كهذا:

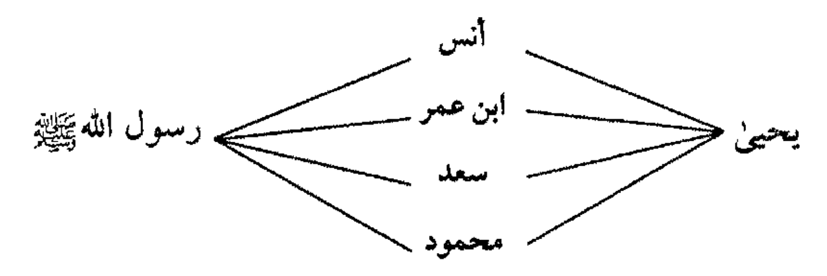
زيد عن عمرو عن خالد عن بكر عن أنس عن رسول الله ﷺ ولم يكن رواه عن رسول الله ﷺ إلا أنس ولم يروه عن أنس إلا بكر، ولم يروه عن بكر إلا خالد ولم يروه عن خالد إلا عمرو ولم يروه عن عمرو إلا زيد؛ فهذا الحديث يعتبر فردًا مطلقًا.

وقد يكون التفرد في بعض طبقات الإسناد كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات...**» فهو حديث تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ، لم يروه عن رسول الله غيره ولم يروه عن عمرو إلا علقمة، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم التيمي إلا يحيىٰ بن سعيد الأنصاري؛ فالحديث فرد في كل هذه الطبقات.

ولكن بعد يحيىٰ بن سعيد لا يُعدُّ فردًا، وذلك لأنه قد رواه عن يحيىٰ بن سعيد عدد هائلٌ من الرواة الثقات الأثبات وغيرهم.

ومن العلماء من ضبط الفرد المطلق بضابط آخر أيضًا فقال: هو أن ينفرد به الراوي الواحد عن كل أحدٍ من الثقات وغيرهم.

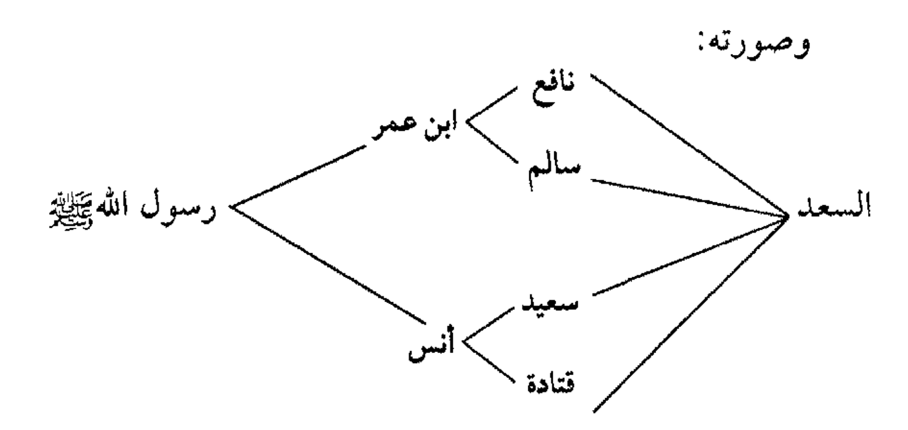
فمثلًا (وهذا التمثيل من قِبلي) إذا كان هناك جماعة رووا الحديث عن رسول الله ﷺ على النحو التالي:



ولم يروه عن جميع هؤلاء إلا يحيى فأطلق بعض أهل العلم على ذلك تفردًا مطلقًا أيضًا لكون يحيى هو الذي تفرد عنهم، وكذا إذا روى عن رسول الله ﷺ أنسٌ وابن عمر مثلًا وروى عن كل واحد منهما جماعة، ولكن تفرد عن هؤلاء الجماعة كلهم شخص واحد.

فمن العلماء من يطلق على هذا تفردًا مطلقًا أيضًا.

وصورته:



فمن العلماء من يقول تفرد به سعد، ويعتبره تفردًا مطلقًا.

ويؤيد ذلك أن سعدًا هذا لو كان ضعيفًا لضُعّفت كل الطرق لأن الأسانيد كلها تدور عليه.

هذا، وعن الفرد النسبي فله صور وأمثلة كثيرة منها أن يروي الحديث عن زيد جماعة كلهم ضعفاء، إلا واحدًا منهم هو الثقة فقط فيقول العلماء: تفرد به فلان، يعنون أنه تفرد به من الثقات فلان.

وهذا يسمون تفردَ الثقة.

وكتصويرٍ له:

يحيىٰ (ضعيف)

محمود (ضعيف)

زيد

سهل (ضعيف)

ربيعة (ضعيف)

إبراهيم (ثقة)

فترىٰ كل الذين رووه عن زيدٍ ضعفاء إلا إبراهيم.

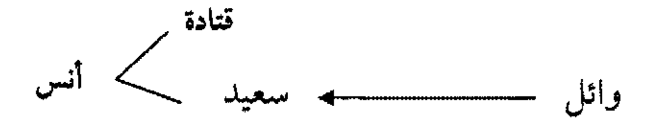
فيقول بعض العلماء: تفرد به إبراهيم، مع أنه وكما ترىٰ رواه عن زيد جماعة.

لكن إنما يعنون تفرد به من الثقات إبراهيم ومثَّل بعض أهل العلم لك

بحديث قراءة النبي ﷺ في الأضحىٰ والفطر بقاف واقتربت الساعة، لم يروه ثقة إلا ضمرة بن سعيد انفرد به عن عبيد الله عن أبي واقد الليثي.

القسم الثاني: تفرد أهل بلدةٍ بحديث كحديث (القضاة) تفرد به أهل (مرو) عن عبد الله بن بريدة عن أبيه.

وهناك قسمٌ ثالث من أقسام التفرد النسبي وهو أن ينفرد الراوي بالرواية عن راوٍ بعينه، وإن كان الحديث قد روي من طرق آخر كأن يُقال مثلًا:



فيقال: لم يروه عن سعيد إلا وائل [1].

وهذا كثير جدًّا فكثيرًا نجد: لم يروه عن الزهري إلا فلان، وإن كانت له طرق أُخر غير طريق الزهري.

وقد يُعبَّر بتعبير آخر وهو: انفرد به فلان عن الزهري.

---

(١) وثمَّ مثال حيٌّ لذلك، مثل به بعض العلماء، وهو ما رواه أصحاب السنن الأربعة من طريق سفيان بن عيينة، عن وائل بن داود عن ولده بكر بن وائل عن الزهري عن أنس أن النبي ﷺ أولم علىٰ صفية بسويق وتمرٍ.
قالوا: لم يروه عن بكر إلا وائل، يعني أباه ولم يروه عن وائل غير ابن عيينة، قال السخاوي (في فتح المغيث): فهو غريب.
وقال: وكذا قال الترمذي إنه حسن غريب قال: وقد رواه غير واحد عن ابن عيينة عن الزهري — يعني بدون وائل وولده — قال: وكان ابن عيينة ربما دلَّسهما.
والحديث أخرجه أبو داود (٣٧٤٤) والترمذي (١٠٩٥) والنسائي في السنن الكبرىٰ (٦٥٦٦) وابن ماجه (١٩٠٩) وغيرهم.

هذا، وثمت أمثلة أُخر للتفردات النسبية ولمزيد انظر «فتح المغيث» للسخاوي و«النكت على ابن الصلاح» وغير ذلك.

هذا، ومن فوائد معرفة التفردات أننا إذا وجدنا أن الراوي الذي دارت عليه الأسانيد ضعيفًا فإنا نستطيع أن نجزم بضعف الحديث، ولا نغتر بما قد يورده بعض الناس من متابعات لأن هذه المتابعات في الغالب ستكون معلولة فينبغي أن يُدقق الباحث في أمرها.

فكثيرًا ما يتوهم الباحثون، إذا كان الحديث معروفًا من طريق ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب مثلًا ويأتي شخص آخر يرويه عن عمرو بن شعيب فيفرح حينئذٍ الباحث ويظن أنها متابعة وفي الحقيقة أنها وهم من أحد الرواة فقد يكون الراوي الآخر أسقط ابن لهيعة من السند، فعند التدقيق نرىٰ أنه قد وهم مَن زعم أن الراوي تابع ابن لهيعة.

فمثلًا:

محمود
يحيىٰ
محمد
يوسف
سعد
وائل

ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب

* محمود عن عمرو بن شعيب فقد يتوهم شخصٌ أن محمود تابع ابن لهيعة وتكون الحقيقة أن محمودًا أسقط ابن لهيعة بدليل أن محمودًا روىٰ عن ابن لهيعة مع سائر الرواة.

* وهذا بحثٌ يطول ومحله أبواب العلل إن شاء الله.

وأعود قائلًا:

إن التفردات النسبية لها أمثلة كثيرة، وكما قدمنا:

* تفرد راوٍ عن راوٍ.

* تفرد راوٍ عن أهل بلدة.

* تفرد ثقة من بين الراوة.

* تفرد أهل بلدة عن راوٍ.

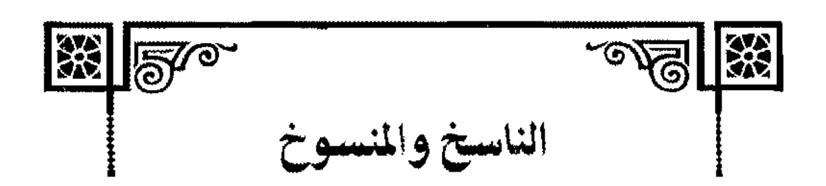
* تفرد أهل بلدة عن أهل بلدة.

إلىٰ غير ذلك من التفردات.

قال السخاوي في فتح المغيث: وصنف في الأفراد الدارقطني وابن شاهين وغيرهما وكتاب الدارقطني حافل في مائة جزء حديثي سمعت منه عدة أجزاء، وعمل أبو الفضل ابن طاهر أطرافه.

قال السخاوي أيضًا: ومن مظانها الجامع للترمذي.

وقال أيضًا: وصنف أبو داود (السنن التي تفرد بكل سنّةٍ منها أهل بلدٍ) كحديث طلق في مس الذّكر، قال إنه تفرد به أهل اليمامة، وحديث عائشة في صلاة النبي ﷺ علىٰ سهيل بن بيضاء قال الحاكم: تفرد أهل المدينة بهذه السنّة.



الناسخ والمنسوخ

هذا البحث له تعلقٌ بأصول الفقه وبالتفسير وبالحديث أيضًا، وبغير ذلك فأجتزأ هنا بذكر ما يتعلق بحديث رسول الله ﷺ فأقول، وبالله تعالىٰ التوفيق:

معنى النسخ:

النسخ يطلق علىٰ معنيين:

أحدهما: النقل، كنقل كتاب من آخر، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩].

والثاني: الإزالة والإبطال، والإزالة علىٰ قسمين:

أولهما: إزالة الشيء وإقامة شيء مقامه(١).

وثانيهما: إزالة الشيء وعدم إقامة شيء مقامه(٢).

فالنسخ يكون بنقل المكلفين من حكم مشروع إلىٰ حكم آخر أو إلىٰ إسقاطه.

---

(١) ومنه قولهم: نسخت الشمس الظل إذا أذهبته وحلت محله، وكمثال له في الكتاب العزيز قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة:٢٣٤] نسخ قوله تعالىٰ: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة:٢٤٠]. وقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة:١٨٥] نسخ قوله تعالىٰ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة:١٨٤] علىٰ رأي الجمهور.

(٢) قال القرطبي: ومن هذا المعنىٰ قوله تعالىٰ: ﴿فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي﴾ [الحج:٥٢] أي يزيله فلا يُتلىٰ ولا يثبت في المصحف بدله.

قال الطبري رحمه الله تعالىٰ في تفسيره: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [البقرة: ١٠٦] يعني جل ثناؤه بقوله: ما ننقل من حكم آية إلىٰ غيره فنبدِّله ونغيره، وذلك أن يحوّل الحلال حرامًا والحرام حلالًا والمباح محظورًا والمحظور مباحًا، ولا يكون ذلك إلا في الأمر والنهي والحظر والإطلاق والمنع والإباحة، فأما الأخبار فلا يكون فيها ناسخ ولا منسوخ.

فالحديث المنسوخ لا يعمل به، والناسخ يُعمل به.

وكما أن القرآن الكريم به آيات منسوخة، فكذا سنة رسول الله ﷺ منها ناسخ ومنسوخ، وقد قال تعالىٰ عن رسوله ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

وقد دلَّ على أن بالقرآن آيات منسوخة، ومن ثمَّ السنة لكونها وحيٌ يُوحى؛ ما يلي:

* قول الله تبارك وتعالىٰ: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

* قول الله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ﴾ [النحل: ١٠١].

* قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَمْحُوا۟ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩].

* الآيات الواردة في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ الدالة علىٰ النسخ كتحويل القبلة في قوله تعالىٰ: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤] ونحوها.

* تخفيف الصلوات من خمسين صلاة إلىٰ خمس صلوات.

* فداء إسماعيل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ بذبح عظيم.

ومتىٰ يُصار إلىٰ الحكم علىٰ الحديث بأنه منسوخ؟

يُصار إلىٰ الحكم بالنسخ عند تواجد الآتي:

١- **المخالفة**: بمعنىٰ أن يكون هناك نص يخالف نصًّا فهذا يأمر مثلًا وهذا ينهىٰ وهذا يبيح وهذا يحظر، وهذا يُحل وهذا يُحرِّم.

٢- **تكافؤ الطرق**: وهذا يكون في الأحاديث وليس في الآيات، ومعناه في الأحاديث أن يكون هذا صحيحًا وهذا صحيح مثله أما إذا كان هناك صحيح وضعيف فلا يكون من باب الناسخ والمنسوخ بل يُردُّ الضعيف ويُعمل بالصحيح فقط.

٣- **عدم إمكان الجمع**: بمعنىٰ أن الجمع بين الناسخ والمنسوخ يكون متعذرًا.

ولمعرفة الناسخ والمنسوخ سبلٌ منها:

* **معرفة التأريخ** (أي معرفة المتقدم من المتأخر).

* **ورود لفظٍ في السياق يدل علىٰ النسخ**؛ كقول النبي ﷺ: «**نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها**»(١).

* **إجماع الأمة** علىٰ أن آية ما من الآيات أو حديثًا من الأحاديث منسوخ، أو قول جمهور العلماء أو بعضهم إذا كان مُدعمًا بدليل وحجة، والله تعالىٰ أعلم.

وثمَّ كتب صنفت في الناسخ والمنسوخ من الأحاديث يستفاد منها في هذا الباب؛ ففي صحيح مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها أنا قالت: كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يُحرِّمن ثم نُسخن بخمس معلومات، فتوفي

---

(١) أخرجه مسلم (حديث ٩٧٧)، وأبو داود (حديث ٣٢٣٥)، والنسائي (٤/ ٨٩)، والترمذي (حديث ١٠٥٤)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، كلهم من حديث بريدة رضي الله عنه مرفوعًا.

رسول الله ﷺ وهن فيما يُقرأ من القرآن[1].

هذا ومما مثَّلوا به للمنسوخ والناسخ ما يلي:

حديث النهي عن إدخار لحوم الأضاحي فوق ثلاث؛ وقد ورد ناسخه «فكلوا وادخروا حيث شئتم» وحديث النهي عن زيارة القبور، وقد قال رسول الله: ﷺ «كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها».

وحديث النهي عن الدباء والمزفت والنقير والمقير (أعني عن الانتباذ فيها) وقد وردت إباحة الانتباذ في القدور عمومًا ما لم يكن ما بداخلها مُسكرًا.

* ومثَّل بعض العلماء بحديث «أفطر الحاجم والمحجوم» وقالوا ناسخه هو احتجام النبي ﷺ وهو صائم.

* وحديث «خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلًا...» وفيه الثيب بالثيب جلدُ مائة والرجم.

قالوا فجلد الثيب قبل رجمه منسوخ بما ورد في قصة العسيف ففيه أن النبي ﷺ قال: «واغد يا أنيس إلىٰ امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها» وكذا حديث ماعز ليس فيه أنه جُلد قبل رجمه.

* وكذا مثلوا للمنسوخ بما ورد من الأمر بصوم يوم عاشوراء ثم نسخ ذلك بصوم رمضان.

---

(١) أخرجه مسلم (حديث ١٤٥٢).
وقال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ (وهن فيما يُقرأ) معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جدًّا حتىٰ إنه ﷺ توفي وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنًا متلوًّا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا علىٰ أن هذا لا يُتلىٰ.

* ومثلوا للمنسوخ أيضًا بالوارد من الأمر بإخراج بعض الأموال وقد قال تعالىٰ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]. وناسخه الزكوات المفروضات، وفي الحديث أن النبي ﷺ سئل هل عليَّ غيرها؟ قال: «**لا إلا أن تطوع**».

* ومثَّل بعض العلماء للمنسوخ بحديث قتل شارب الخمرة للمرة الرابعة، قالوا: وناسخه ما ورد من قول الصحابة (لعنك الله ما أكثر ما يؤتىٰ بك).

فدلَّ ذلك علىٰ أنه كان يشرب الخمر كثيرًا ويُجلد كثيرًا واستدل بعضهم لذلك بالإجماع علىٰ عدم قتل شارب الخمر للمرة الرابعة.

هذا، وهذه الأمثلة التي سبقت وغيرها منها ما هو سالمٌ من الاعتراضات، ومنها ما حدثت عليه بعض الاعتراضات.

وقد يُعبر بعض العلماء بتعبير آخر بدلًا من دعوىٰ النسخ فيحكم بالغلط والخطأ علىٰ من روىٰ الحديث المنسوخ.

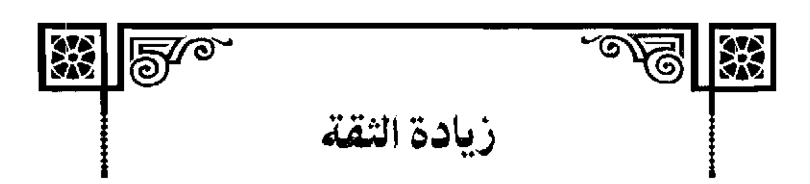
والمؤدىٰ في ذلك واحد، وبالله تعالىٰ التوفيق.

هذا، وقد تنسخ السنةُ القرآن، وقد ينسخ القرآن السنّة، ولكل ذلك أمثلة[١].
والله تعالىٰ أعلىٰ وأعلم.

---

(١) راجع كتابي التسهيل لتأويل التنزيل (تفسير سورة البقرة) عند قوله تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦].





زيادة الثقة

هي الزيادة التي يزيدها راوٍ ثقة عما رواه سائر الثقات الذين رووا الحديث عن نفس الشيخ الذي أخذوه عنه جميعًا، وقد تكون زيادة في المتن وقد تكون زيادة في الإسناد.

وبتعبير آخر: إذا انفرد الراوي الثقة بزيادة في سند الحديث أو في متنه عن بقية الرواة الثقات عن شيخ لهم، فتسمىٰ زيادته زيادة ثقة.

أمثلة لزيادة الثقة؛ وبالمثال يتضح المقال:

قد ورد عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر ﵁ أنه رأىٰ رسول الله ﷺ يشير بإصبعه السبابة في الصلاة (وهو جالس للتشهد).

فأكثر الرواة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل اقتصروا علىٰ ذكر الإشارة في الصلاة، أي علىٰ معناها.

وتفرد راوٍ (وهو زائدة بن قدامة) بزيادة فقال: رأيت رسول الله ﷺ يشير بإصبعه في الصلاة يحركها.

فزاد لفظة يحركها، وزائدة بن قدامة ثقة، والمخالفون له ثقات.

فتسمىٰ الزيادة التي زادها زائدة بن قدامة زيادة ثقة.

وأصورها علىٰ النحو التالي:

جماعة من ثقات		رأيت النبي ﷺ يشير بإصبعه
	عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل	
زائدة بن قدامة		رأيت النبي يشير بإصبعه يحركها

فزائدة زاد زيادةً وهي يحركها، فهذه الزيادة تسمىٰ زيادة ثقة.

وكمثال آخر لها زيادة وردت في حديثٍ من أحاديث أذكار الآذان، وهي زيادة في حديث: «**اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمدًا الوسيلة والفضيلة وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته**».

هكذا رواه أكثر الرواة عن شيخ يقال له علي بن عياش.

ورواه أحد الرواة، وهو محمد بن عوف عن علي بن عياش.. بزيادة إنك لا تخلف الميعاد.

فكان علىٰ النحو التالي:

جماعة من ثقات		بدون الزيادة
	علي بن عياش	
محمد بن عوف		مع الزيادة

ومما مثَّل به بعض العلماء لزيادة الثقة (بغض النظر هل سلم له التمثيل أم لا) زيادة زادها مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما في حديث فيه أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر في رمضان علىٰ كلِّ حرٍّ أو عبدٍ ذكرٍ أو أنثىٰ.

قالوا: زاد مالك عن سائر الرواة لفظة (من المسلمين)[١].

ومما مثلوا به أيضًا حديث: «**جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا**».

زاد بعض الرواة (وتربتها) طهورًا والأمثلة في هذا الباب كثيرةٌ جدًّا[٢].

وكما أن الزيادات تكون في المتن فإنها أيضًا تكون في السند بزيادة راوٍ أو أكثر في الإسناد.

وكمثال: روىٰ جماعة عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ حديث المسيء في صلاته، وفيه (**ارجع فصل فإنك لم تصل**).

وروىٰ يحيىٰ القطان الحديث عن عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعًا فزاد في الإسناد (عن أبيه).

فصُورته كالتالي:

جماعة من الثقات الأثبات ــ عبيد الله عن سعيد ــ عن أبي هريرة

يحيىٰ القطان ــ عبيد الله عن سعيد ــ عن أبيه عن أبي هريرة

فزاد يحيىٰ القطان في الإسناد (عن أبيه) فزيادته تسمىٰ زيادة ثقة.

---

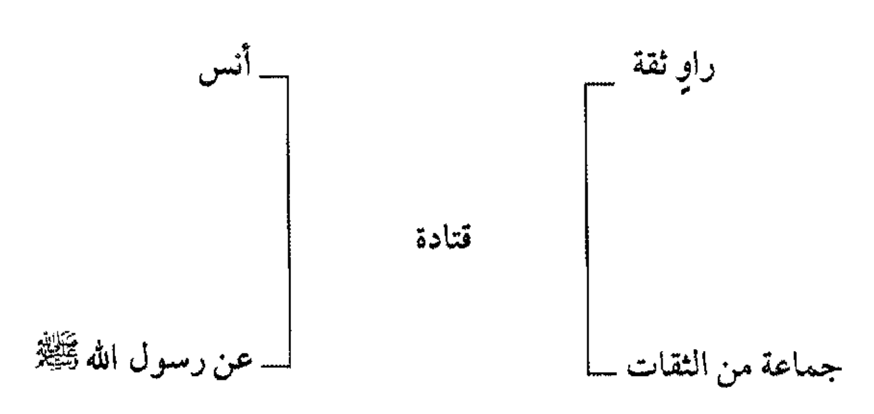
(١) ومن العلماء من طعن في هذا التمثيل، وقال: إن مالكًا قد توبع علىٰ هذه الزيادة من طريق الضحاك بن عثمان عن نافع ومن طريق عمر بن نافع عن نافع.
قلت (مصطفىٰ): ولعلَّ الذين مثلوا بها يريدون تفرد مالك من بين الثقات من أصحاب نافع.

(٢) وقد أوردت طائفةً من زيادات الثقة في كتابي شرح علل الحديث، وبينت بتوفيقٍ من الله الرواة الذين زادوا الزيادة.

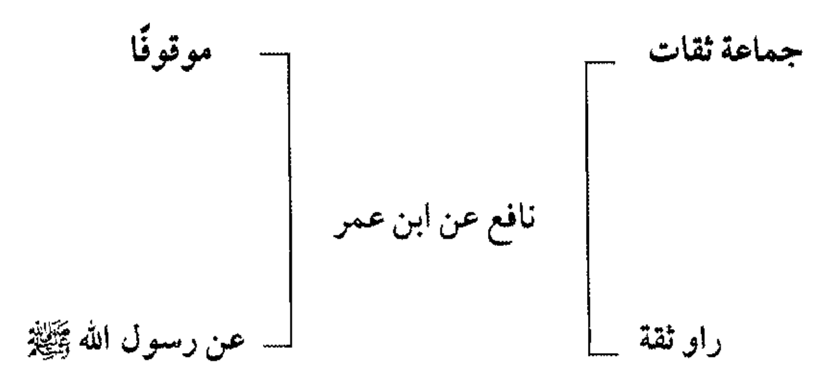


وهكذا أيضًا قد تكون زيادة الثقة بوصل المرسل، فيروي ثقة الحديث موصولًا عن قتادة عن أنس مثلًا ويروي جمهور الثقات الحديث عن قتادة مرسلًا.

فتسمىٰ الزيادة (زيادة أنس في الإسناد) زيادة ثقة والصورة كالآتي:



وكذا فإن زيادة الثقة قد تكون برفع الموقوف كأن يروي جماعة من الثقات الحديث عن نافع عن ابن عمر موقوفًا عليه ويرويه راوٍ ثقة عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ علىٰ النحو التالي:



ولهذا، وذاك أمثلة كثيرة جدًّا بسطتها في كتابي شرح علل الحديث.

فهذا الذي قدمته نماذج لزيادة الثقة في المتن أو في الإسناد.



أما عن حكم زيادة الثقة

هل تقبل زيادة الثقة أم تُرد؟ فمن العلماء من يقبل زيادات الثقة مطلقًا (كالنووي[١] وابن حزم وغيرهما، وحجته أن الراوي الثقة لو روىٰ الحديث منفردًا به كله لقبلناه فلم نتوقف في زيادة زادها في الحديث!).

ومن أهل العلم من ردَّ زيادات الثقة مطلقًا، وقال: إنها تكون شاذة، لأنها مخالفة.

ومن العلماء من قال: إن اتحد مجلس السماع رُفضت وإن اختلف مجلس السماع قبلناها؛ كأن يكون الرواة كلهم في مجلس واحد فخرجوا ورووا الحديث، وزاد أحدهم زيادة فإنها ترد حينئذٍ.

أما إذا كان قد جلس كلٌّ منهم مع الشيخ علىٰ انفراد فتقبل الزيادة، كذا قال بعض العلماء[٢].

ومن العلماء من قال: إذا كانت الزيادة مخالفة لأصل الحديث أو لعموم الشريعة رددناها، وإن لم تكن مخالفة قبلناها.

وثمَّ أقوال أُخر في قبول زيادة الثقة أو ردّها.

قلت (مصطفىٰ): والذي أراه صوابًا في هذا الباب، وهو الذي رأيت عليه أكثر أهل العلم، ورأيته من تصرفاتهم أن زيادة الثقة لا يُحكم فيها بحكم مطردٍ، بل ينظر إلىٰ القرائن المحيطة بكل زيادة، ومن ثم تُعطىٰ الحكم اللائق بها، والله أعلم.

وكذا الحكم في الوصل والإرسال وفي الرفع والوقف، فالوصل زيادة، والرفع زيادة، فينظر في الاختلافات علىٰ حسب القرائن المحيطة بها والله أعلم.

---

(١) في غالب الأحوال.

(٢) قلت: وإثبات اتحاد مجلس السماع من عدمه أمرٌ شاق جدًّا من الناحية العملية التطبيقية.

هذا، وهناك دليلٌ لمن توقف عن قبول زيادات الثقة فقد استدل القائلون بالتوقف عن قبولها بقصة ذي اليدين مع رسول الله ﷺ وذلك في حديث «أقصرت الصلاة؟ أم نسيتَ يا رسول الله؟» فإن رسول الله ﷺ سأل أصحابه عن مدىٰ صحة قول ذي اليدين مع كون ذي اليدين صحابي، والصحابة عدول.

وهنا تنبيهات ذات أهمية:

أولها: أن الحديث إذا كان عند أصحاب الكتب عالية الإسناد؛ كمسند الشافعي، وأحمد، والبخاري، ومسلم، وأصحاب الكتب الستة، ونحوهم، ثم رواه المتأخرون بزيادات ففي الغالب، فإن هذه الزيادات يكون فيها نظرٌ، ويكون مآلها إلىٰ الضعف.

وكذلك ننبه علىٰ أن انفراد المتأخرين من أصحاب الكتب؛ كأبي نعيم في «الحلية»، أو الخطيب البغدادي في «التاريخ»، ونحو هؤلاء بحديث في الغالب يكون فيه ضعف، وخاصة إذا كان رجال الإسناد الذين هم في منزلة مشايخ أصحاب الكتب هم هم هؤلاء مشايخ أصحاب الكتب.

فمثلًا: إذا كان الإسناد عند أبي نعيم في «الحلية» من طريق زيد عن يحيىٰ، عن إبراهيم، عن إسماعيل، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وكان إسناد كإسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي في «الصحيحين» أو في أحد كتب السنن، ولم يخرّج هذا الحديث أحد من أصحاب الكتب الستة، وأخرجه أبو نعيم وحده، فإن النفس يكون فيها شيء من عدم إخراج أصحاب الكتب الستة له، فيحملنا هذا علىٰ أن نبحث عن الحديث بدقة، وننظره في كتب العلل.

هذا للعلم والإحاطة، وهو أمرٌ أغلبي، وبالله التوفيق.

ثانيًا: وهذا رأيته ووقفت عليه كثيرًا بعد استقراءٍ واسع أن الأحاديث الطوال التي رواها أكثر من راوٍ عن شيخ لهم كثيرًا ما نجد في متونها زيادات لبعض الثقات وكثيرًا ما تكون شاذة لمخالفتها لروايات الأكثرين من الثقات. وإن شئت أن تطبق هذا فاجمع طرق حديث المسيء في صلاته وانظر في الأسانيد والمتون معًا. وكذا فانظر إلىٰ حديثٍ كحديث حجة النبي ﷺ الذي رواه عنه جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

ثالثًا: هناك رواة من بعض أصحاب المصنفات اشتهروا بزيادات تأتي في الأحاديث التي يوردونها، وكثيرًا ما تكون هذه الزيادات شاذة؛ كأبي داود الطيالسي في مسنده فكثيرًا ما نجد ألفاظًا تفرد بها الرواة هنالك وهي شاذة.

رابعًا: أشار بعض العلماء إلىٰ بعض أهل المعرفة بزيادات الثقة، قالوا: منهم ابن خزيمة رحمه الله تعالىٰ وأبو بكر (عبد الله بن محمد بن زياد) النيسابوري، وأبو نعيم بن عدي الجرجاني وغيرهم.

هذا، وقد أودعت كتابي شرح العلل طائفةً كبيرة من زيادات الثقة.

وعهدت إلىٰ عددٍ من إخواني طلبة العلم عندنا بالبحث في هذا الموضوع، وسيخرج فيه سفرٌ جليل إن شاء الله.

خامسًا: يلفت النظر إلىٰ أن كثيرًا من الكتب المصنفة في العلل لا ينشغل مصنفوها بزيادات الثقة في المتون قدر انشغالهم بالأسانيد.

ولذا نرىٰ أنه لِزامًا أن يخرج كتاب في بيان زيادات الثقة في المتون، وبعدُ تحرر الزيادة المقبولة من غيرها، وبالله التوفيق.

وعن كيفية اكتشاف زيادة الثقة:

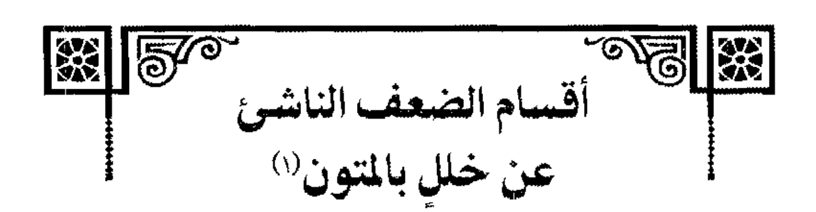
فلذلك طرق، منها:

١- جمع طرق الحديث والنظر في المتون والأسانيد.

٢- تنصيص بعض الحفاظ المتقنين علىٰ أن هذه زيادة ثقة.

٣- الرجوع إلىٰ الكتب المصنفة في ذلك، وكذا للكتب التي تبين ذلك من كتب السنن كصحيح مسلم فكثيرًا ما يبين الإمام مسلم الألفاظ التي زادها بعض الرواة في بعض الأحاديث.

وثَمَّ طرق أُخر، وتتأتىٰ المعرفة بعد توفيق الله بكثرة النظر والاطلاع علىٰ سنة رسول الله ﷺ.



أقسام الضعف الناشئ عن خللٍ بالمتون[1]

المقلوب

القلب هو التغيير والإبدال.

فيقلب السند بسندٍ آخر علىٰ نفس المتن وقد يوضع متن حديث علىٰ سند حديث آخر وقد تبدل كلمة مكان كلمة وتكون الكلمتان في متن واحد لكن توضع كل كلمة مكان الأخرىٰ وقد يحصل إقلاب في اسم الراوي، فيوضع اسمه مكان اسم أبيه، واسم أبيه مكان اسمه وقد يحدث وهم في نسبة الراوي إلىٰ غير ذلك من صور الإقلاب والتغيير والإبدال.

وها هي أمثلة لذلك، وبالله التوفيق.

أمثلة للمقلوب في المتن

ومن أمثلة المقلوب ما وقع عند البخاري[2] من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال: «**اخْتَصَمَتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ إِلَىٰ رَبِّهِمَا فَقَالَتِ الْجَنَّةُ يَا رَبِّ مَا لَهَا لاَ يَدْخُلُهَا إِلاَّ ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ وَقَالَتِ النَّارُ، يَعْنِي - أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ فَقَالَ اللهُ تَعَالَىٰ لِلْجَنَّةِ أَنْتِ رَحْمَتِي وَقَالَ لِلنَّارِ أَنْتِ عَذَابِي أُصِيبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ**

---

(١) تقدم البحث في زيادة الثقة وقد تدخل في هذا الباب إذا كانت مردودة، وقد لا تدخل إذا كانت مقبولة.

(٢) البخاري (٧٤٤٩).

وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مِلْؤُهَا قَالَ: فَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا وَإِنَّهُ يُنْشِئُ لِلنَّارِ مَنْ يَشَاءُ فَيُلْقَوْنَ فِيهَا فَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ثَلاَثًا حَتَّىٰ يَضَعَ فِيهَا قَدَمَهُ فَتَمْتَلِئُ وَيُرَدُّ بَعْضُهَا إِلَىٰ بَعْضٍ وَتَقُولُ قَطْ قَطْ قَطْ».

فقوله: وأنه يُنشأ للنار من يشاء؛ خطأ فقد انقلب علىٰ الراوي، وصوابه: وأما الجنة فإن الله عَزَّوَجَلَّ ينشئ لها خلقًا. وذلك كما ورد عند البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة في الصحيحين[1] قال: قال النبي ﷺ: «**تحاجت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمتكبرين والمتجبرين، وقالت الجنة: ما لي لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطهم، قال الله تبارك وتعالىٰ للجنة: أنت رحمتي أرحم بك من أشاء من عبادي، وقال للنار: إنما أنت عذابي أعذب بك من أشاء من عبادي، ولكل واحدة منهما ملؤها، فأما النار فلا تمتلئ، حتىٰ يضع رجله فتقول: قط قط فهنالك تمتلئ ويزوىٰ بعضها إلىٰ بعض، ولا يظلم الله عَزَّوَجَلَّ من خلقه أحدًا. وأما الجنة فإن الله عَزَّوَجَلَّ ينشئ لها خلقًا**».

وقد جزم بذلك عددٌ من أهل العلم وجعلوه مثالًا للمنقلب.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: قوله (فأما الجنة فإن الله لا يظلم من خلقه أحدًا وأنه ينشئ للنار من يشاء) قال أبو الحسن القابسي: المعروف في هذا الموضع أن الله ينشئ للجنة خلقًا وأما النار فيضع فيها قدمه، قال: ولا أعلم في شيء من الأحاديث أنه ينشئ للنار خلقًا إلا هذا.

ومن أمثلته ما وقع في بعض طرق حديث: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا**

---

(١) البخاري (٤٨٥٠) ومسلم (في طرق حديث ٢٨٤٦).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٤٣٦).

ظل إلا ظله..» فأصل الحديث: «**ورجل تصدق بصدقةٍ فأخفاها حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه**» فرواه بعض الرواة مقلوبًا بلفظ (حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) فجعل الإنفاق بالشمال.

وها هو أصل الحديث ثم وجه الوهم والقلب؛ أخرج البخاري بسنده إلىٰ أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله...**»[١] فذكر الحديث وفيه: ورجل تصدق فأخفاها حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه. ووقع خطأ عند مسلم في روايته للحديث من بعض الرواة، فقال في الحديث: ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله[٢].

فجعل الإنفاق بالشمال، وهو خلاف ما في البخاري، والصواب ما أخرجه البخاري.

ومن أمثلته في المتن أيضًا حديث: «**إن بلالًا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتىٰ ينادي ابن أم مكتوم**»[٣].

فقد ورد ذلك من عدة طرق عن النبي ﷺ منها حديث ابن عمر في الصحيحين[٤]، وحديث ابن مسعود[٥] في الصحيحين، وحديث سمرة بن جندب عند مسلم[٦] وحديث عائشة عند البخاري ومسلم وغير ذلك كلها تفيد وتصرح أن الذي يؤذن بليل هو بلال، فحدث إقلاب، وروي بما مفاده أن الذي يؤذن بليل هو ابن أم مكتوم، وهذا خطأ بلا شك.

---

(١) البخاري (٦٦٠).
(٢) مسلم (١٠٣١).
(٣) البخاري (حديث ٦١٧) وفي غير موضع من صحيحه، ومسلم (١٠٩٢).
(٤) البخاري (٦٢١) ومسلم (١٠٩٣).
(٥) مسلم (١٠٩٤).
(٦) البخاري (٦٢٣ و١٩١٩) ومسلم في طرق حديث (١٠٩٢).

والوهم وقع فيما رواه أحمد[١] وغيره من طريق إسماعيل بن عمر حدثني يونس بن أبي إسحاق عن الأسود بن يزيد قال: قلت لعائشة: أي ساعة توترين؟ لعله قالت: ما أوتر حتىٰ يؤذنون، وما يؤذنون حتىٰ يطلع الفجر، وكان لرسول ﷺ مؤذنان وعمرو بن أم مكتوم فقال رسول الله ﷺ: إذا أذن عمرو فكلوا واشربوا فإنه رجل ضرير البصر، وإذا أذن بلال فارفعوا أيديكم فإن بلال يؤذن، كذا قال حتىٰ يصبح.

قلت (مصطفىٰ) فقوله إذا أذن عمرو (يعني ابن أم مكتوم) فكلوا واشربوا وهم بلا شك وهو قلبٌ في الحديث والصواب: إذا أذن بلالٌ كما تقدم.

ومن أمثلته: ما رواه البخاري من طريق عبيد الله بن عمر عن محمد بن يحيىٰ بن حبّان[٢] عن واسع بن حبان عن ابن عُمر، قال: «ارتقيت فوق بيت حفصة فرأيت رسول الله ﷺ يقضي حاجته مستدبر القبلة، مستقبل الشام»[٣].

قال السخاوي رحمه الله: فرواه ابن حبان كما في نسخة صحيحة معتمدة قديمة جدًّا من طريق وهيب عن عُبيد الله بن عمر وغيره عن محمد بن يحيىٰ، بلفظ: «مستقبل القبلة مستدبر الشام»[٤]. ورواه عن الحسن بن سفيان عن إبراهيم بن الحجاج عن وهيب وهو مقلوب.

وقد رواه الإسماعيلي في «مستخرجه» عن أبي يعلىٰ عن إبراهيم، فقال: «مستدبر القبلة مستقبل الشام» كالجادّة، فانحصر في الحسن بن سفيان أو ابن حبان.

---

(١) أحمد (٦/ ١٨٥ و١٨٦ و ٤٣٣).

(٢) البخاري (حديث ١٤٨ ومسلم ٢٦٦١).

(٣) فتح المغيث شرح ألفية الحديث باب المقلوب.

(٤) انظر صحيح ابن حبان (٢/ ٤٩٧).



المقلوب في الإسناد

ومما مثلوا به للمقلوب في الإسناد ما رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال: (إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتىٰ تروني).

قال بعض أهل العلم: وهِمَ فيه جرير بن حازم، والصواب أنه من حديث يحيىٰ بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتىٰ تروني[1].

وأنقل هنا ما ذكره الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب.

قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ[2]: حدثنا محمد بن بشار حدثنا أبو داود الطيالسي حدثنا جرير بن حازم عن ثابت عن أنس بن مالك قال: «كان النبي ﷺ يكلَّم بالحاجة إذا نزل عن المنبر».

قال أبو عيسىٰ: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم.

قال: وسمعت محمدًا يقول: وهم جرير بن حازم في هذا الحديث، والصحيح ما رُوي عن ثابت عن أنس قال: «أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد...

قال محمد[3]: وهم جرير بن حازم في حديث ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتىٰ تروني».

قال محمد: ويُروىٰ عن حماد بن زيد قال: كنا عند ثابت البناني فحدَّث حجاج الصواف عن يحيىٰ بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن

---

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨) ومسلم (٦٠٤).

(٢) الترمذي (٥١٧).

(٣) محمد هو البخاري.

النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتىٰ تروني» فوهم جرير، فظن أن ثابتًا حدَّثهم عن أنس عن النبي ﷺ.

ومن صور القلب، إبدال سندٍ بسندٍ آخر وقد يكون عن غير قصد، ومن أمثلة ذلك ما أخرجه أحمد في المسند(١) ثنا أبو بكر بن خلاد قال سمعت يحيىٰ بن سعيد قال حدَّث سفيان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال (لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس) قال فقلت له: تعست يا أبا عبد الله قال لي: كيف هو؟ قلت: حدثني عبيد الله قال حدثني نافع عن سالم عن أبي الجراح عن أم حبيبة عن النبي ﷺ... قال: صدقت.

فأبدل سفيان -وهو غافل- نافع عن سالم عن أبي الجراح عن أم حبيبة بنافع عن ابن عمر.

وقد يكون الحديث معروفًا براوٍ معين فيبدل مكانه آخر كحديث: «لا تبدءوا اليهود والنصارىٰ بالسلام» معروف أنه من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ(٢) فيبدل سهيل بالأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة فيتوهم الشخص أن الأعمش تابع سهيلًا وليس الأمر كذلك فالحديث معروف بسهيل، وهذه في بعض الأحيان تكون علة ولا يكاد يتفطن لها إلا من له إلمام بالأحاديث وطرقها.

ومن الأحاديث التي حصل فيها إقلاب، وتوهم بعض العلماء صحته ولم يتفطن للإقلاب حديث: «ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم: رجل كانت تحته امرأة سيئة الخلق فلم يطلقها، ورجل كان له علىٰ رجل مال فلم يشهد عليه، ورجل آتىٰ سفيهًا ماله، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء: ٥]»؟

---

(١) (١/ ٤٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٦٧).

الحديث ضعيف لا يثبت عن رسول الله ﷺ، وهو بهذا اللفظ عند البيهقي في السنن الكبرىٰ.

ووجه ضعف هذا الحديث يظهر إذا جمعت طرقه، فالحديث مروي من طريق الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسىٰ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ثَلاَثَةٌ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَأَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ فَآمَنَ بِهِ وَاتَّبَعَهُ وَصَدَّقَهُ فَلَهُ أَجْرَانِ وَعَبْدٌ مَمْلُوكٌ أَدَّىٰ حَقَّ اللهِ تَعَالَىٰ وَحَقَّ سَيِّدِهِ فَلَهُ أَجْرَانِ وَرَجُلٌ كَانَتْ لَهُ أَمَةٌ فَغَذَاهَا فَأَحْسَنَ غِذَاءَهَا ثُمَّ أَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ أَدَبَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانِ**»[١].

رواه عن الشعبي جمع من الرواة منهم: صالح بن صالح الهمداني[٢]، ومطرف[٣]، والفضل بن يزيد[٤]، وعبد الله بن حبيب بن أبي ثابت[٥]، وفراس بن يحيىٰ[٦]، وبعض هؤلاء روىٰ الحديث مطولًا بنحو الذي ذكرناه، وبعضهم رواه مختصرًا مقتصرًا علىٰ بعض فقراته.

إلا أن أحد هؤلاء الرواة اختلف عليه وهو فراس بن يحيىٰ، فرواه عنه معمر[٧] كرواية الجماعة الذين ذكرناهم، ورواه عنه شعبة، واختلف علىٰ شعبة، فرواه جم غفير عن شعبة بنحو رواية الجماعة، ورواه البعض عن شعبة بلفظ

---

(١) لفظ مسلم حديث (١٥٤).

(٢) روايته عند البخاري (٥٠٨٣)، ومسلم (١٥٤).

(٣) روايته عند البخاري (٢٥٤٤)، ومسلم (ص١٠٤٥)، مختصرة.

(٤) روايته عند الترمذي (١١١٦).

(٥) وروايته عند الطبراني في الصغير (١/ ٤٤).

(٦) وروايته عند أحمد (٤/ ٤٠٥).

(٧) أحمد (٤/ ٤٠٥).



آخر، وهو: «ثلاثة يدعون الله فلا يستجاب لهم...».

ثم هؤلاء الذين رووه عن شعبة بهذا اللفظ منهم من ذكره عن أبي موسىٰ موقوفًا عليه، وهم أصحاب شعبة الأثبات كغندر ويحيىٰ بن سعيد وروح، ومنهم قوم أغلبهم ضعفاء رووه عن أبي موسىٰ مرفوعًا، وثَمَّ أوجه أُخر للخلاف في هذا الحديث، فالذي نراه أنه وهمٌ.

ويمكن رسم خريطة له على النحو التالي:

صالح بن صالح		ثلاثة يؤتون أجرهم
مطرف		ثلاثة يؤتون أجرهم
الفضل بن يزيد		ثلاثة يؤتون أجرهم
عبد الله بن حبيب	الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسىٰ عن رسول الله ﷺ	ثلاثة يؤتون أجرهم
فراس — معمر		ثلاثة يؤتون أجرهم
فراس — الأكثر		ثلاثة يؤتون أجرهم
فراس — شعبة: بعضهم		ثلاثة يدعون الله
فراس — شعبة: بعضهم		موقوفًا بلفظ ثلاثة

فكما هو واضح يظهر جليًا أن الأكثرين علىٰ لفظ ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين، وهو الصحيح والله أعلم.

ومن أمثلة المقلوب في السند:

أن يقال مرة بن كعب مثلًا بدلًا من كعب بن مرة.

وكأن يقال عن الوليد بن مسلم، مسلم بن الوليد.

كيفية اكتشاف المقلوب ومعرفة اللفظة الصحيحة:

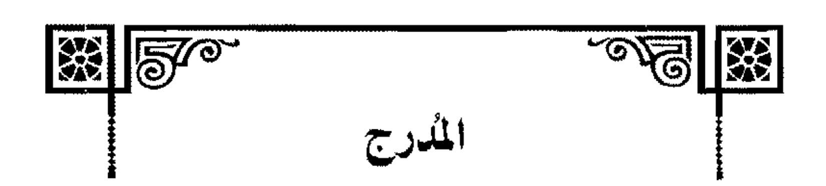
يتأتىٰ ذلك بما يلي:

أولًا: جمع طرق الحديث والنظر في المتون والأسانيد ومقارنة الأسانيد ببعضها وكذا مقارنة المتون ببعضها.

ثانيًا: كون السياق لا يقتضي وجود الكلمة المذكورة في مكانها في المتن.

ثالثًا: المعرفة بالرواة، فالخبير بأسماء الرواة يستطيع الوقوف علىٰ الاسم الصحيح للراوي.

رابعًا: تنصيص العلماء علىٰ أن اللفظة مقلوبة أو أن السند مقلوب.



المُدرج

الإدراج أن يُزاد شيء علىٰ قول القائل أو فعله وليس هو من قوله ولا من فعله، ويحسبها القارئ من قول القائل أو من فعله.

فالإدراج اتباع قول شخص علىٰ قول شخص آخر أو فعله علىٰ فعله فيتوهم أن الكلام أو الفعل كله للشخص الأول(١)؛ فقد يزيد أحد الرواة - عن غير قصدٍ - كلمة في الحديث، حديث رسول الله ﷺ فيحسب القارئ أنها من كلام رسول الله ﷺ ويبني عليها حُكمًا، وحقيقة الأمر أنها ليست من كلام رسول الله ﷺ.

* وكثيرًا ما تكون هذه الزيادات تفسيرية لقول رسول الله ﷺ، فيفسر أحد الرواة كلمة في الحديث فيحسب القارئ أن هذا التفسير من كلام النبي ﷺ.

وقد يشير أحد الرواة أثناء روايته للحديث بإشارة توضيحية فيحسب القارئ أن الذي أشار هو رسول الله ﷺ.

وقد يكون الإدراج (الكلمة الزائدة أو الإشارة الزائدة أو الفعلة الزائدة) في أول الحديث أو في وسطه أو في آخره.

* وقد تُدرج روايةٌ مختصرة على رواية مطولة:

فعلىٰ سبيل المثال قد يروي زيدٌ الحديث عن عمرو عن محمد عن أنس عن رسول الله ﷺ فيذكر حديثًا مطولًا. ويأتي آخر اسمه خالد يروي الحديث عن عمرو عن محمد عن أنس عن رسول الله ﷺ مختصرًا.

---

(١) وقد يكون في الإسناد كما سيأتي إن شاء الله.



فيأتي شخص ثالث يعطف الرواية المختصرة علىٰ الرواية المطولة فيقول مثلًا حدثنا زيد وخالد عن عمرو عن أنس عن رسول الله ﷺ بالرواية المطولة. فيخطئ بلا شكٍّ، ويكون الخطأ مؤثرًا تأثيرًا بالغًا إذا كان الذي روىٰ الرواية المطولة ضعيفًا وأصوِّر ما سبق بطريقةٍ إيضاحية علىٰ النحو التالي:

* زيد عن عمرو عن محمد عن أنس عن رسول الله ﷺ (رواية مطولة).

* خالد عن عمرو عن محمد عن أنس عن رسول الله ﷺ (رواية مختصرة).

* فيكون الإدراج كالتالي:

زيد وخالد عن عمرو عن محمد عن أنس عن رسول الله ﷺ (رواية مطولة).

فعطف خالد علىٰ زيد بالرواية المطولة خطأ بلا شك لأن رواية خالد مختصرة، وأوهم العطف أنها مطولة.

ويزداد الأمر سوءًا إذا كان زيدٌ ضعيفًا فعطف خالد (وهو ثقة) عليه يُوهم أن الرواية المطولة صحيحة وليست كذلك.

وقد يحدث الإدراج في السند:

وأوضح إحدىٰ صوره علىٰ النحو التالي:

١- إسماعيل عن يحيىٰ عن زيد عن أنس.

٢- خالد عن يحيىٰ عن زيد عن أنس.

٣- محمود عن يحيىٰ عن زيد عن أنس.

٤- عمار عن يحيىٰ عن أنس.

فالناظر إلىٰ الرواية (١)، (٢)، (٣) يرىٰ أن إسماعيل وخالدًا ومحمودًا

ثلاثتهم رووا الحديث من طريق يحيي عن زيد عن أنس.

والناظر إلىٰ الرواية الرابعة (٤) يرىٰ أن عمارًا قصَّر في الإسناد بإسقاط (زيد) من الإسناد.

فيحدث الإدراج بأن يأتي راوٍ من الرواة يقول: حدثني إسماعيل وخالد ومحمود وعمار جميعًا عن يحيىٰ عن زيد عن أنس.

فيدرج بهذا الصنيع رواية عمار القاصرة علىٰ رواية إسماعيل وخالد ومحمود المطولة.

فهذه إحدىٰ صور الإدراج في السند.

ومن أمثلة المدرج في الإسناد:

ما رواه الترمذي من طريق ابن مهدي، عن الثوري، عن واصل الأحدب، ومنصور، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود قال: قلت: «يا رسول الله! أي الذنب أعظم..» فإن رواية واصل هذه مُدرجة علىٰ رواية منصور والأعمش، فإن واصلًا يرويه عن أبي وائل عن ابن مسعود مباشرة، لا يذكر فيه عمرو بن شرحبيل.

كيفية التعرف على الشيء المدرج

ويتوصل إلىٰ الإدراج (معرفة اللفظة المدرجة أو الفعلة المدرجة أو السند الذي فيه إدراج) بأمور كثيرة، منها:

وأولها وأهمها: جمع روايات الحديث الواحد والنظر في متونه فبهذا تستطيع أن تتوصل إلىٰ اللفظة المدرجة ففي كثير من الأحيان يُبيِّن الذي زادها.

ثانيًا: تنصيص الراوي نفسه علىٰ أنه هو الذي زاد هذه الزيادة.

ثالثًا: النظر في كتب علل الأحاديث وأقوال أهل العلم بالحديث فكثيرًا تجدهم يُبينون اللفظة المدرجة.

رابعًا: استحالة كون النبي ﷺ يقول هذا القول أو يفعل هذا الفعل.

خامسًا: مراجعة الكتب المُصنفة في الإدراج.

سادسًا: الانتباه إلىٰ رجال الإسناد وتدقيق النظر في أحوالهم فثمَّ رواةٌ عرفوا بكثرة الإدراج كالزهري علىٰ سبيل المثال فهو مع إمامته وجلالته وثقته إلا أنه قد يُفسر كلمة في الحديث فيحسبها القارئ من كلام النبي ﷺ ومن الصحابة رضوان الله عليهم الذي يحدث في حديثهم إدراج أبو هريرة رضي الله عنه فقد كان يُفسِّر أشياء فيحسبها بعض الرواة مرفوعة إلىٰ رسول الله ﷺ.

سابعًا: أن تكون في الحديث لفظة تحمل حكمًا وكلام العرب لا يتحمل هذه اللفظة، ولا الشريعة تُقرُّها.

فهذه الأمور وغيرها تحملنا علىٰ التدقيق في متن الحديث وسنده ومقارنة متونه ببعضها البعض حتىٰ نكتشف اللفظة المدرجة الداخلة علىٰ أصل الحديث أو الإشارة المدرجة أو الراوي الذي أدرج علىٰ غيره من الرواة.

ومن أمثلة المدرج في أول المتن أيضًا؛ بكروا بالصلاة في اليوم الغيِّم فإن من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله. فقوله (بكروا بالصلاة في اليوم الغيم فإن...) مدرج علىٰ الحديث والحديث هو: «من فاتته صلاة العصر فقد حبط عمله».

ومما مثلوا به للإدراج في أول المتن؛ الزيادة الواردة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهي أسبغوا الوضوء ويلٌ للأعقاب من النار.

فلفظة أسبغوا الوضوء أدرجت علىٰ حديث رسول الله ﷺ؛ فالحديث لفظه (ويلٌ للأعقاب من النار)(١).

وقد ورد الحديث متصلًا عن أبي هريرة بلفظ أسبغوا الوضوء فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول (ويل للعراقيب من النار)(٢).

هذا، وقوله (أسبغوا الوضوء) ثابت من وجه آخر عن رسول الله ﷺ لكن من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا(٣).

وها هي بعض الزيادات التفسيرية التي أدرجت على الأحاديث أو على أقوال الصحابة أو التابعين في وسط المتون:

* لفظة التعبد في حديث بدء الوحي ففيه كان النبي ﷺ يخرج إلىٰ غار حراء فيتحنث فيه وهو التعبد؛ فتفسير التعبد بالتحنث ليس من كلام النبي ﷺ.

* لفظة الحميل في حديث رسول الله ﷺ أنا زعيم ببيت في ربض الجنة. فأدرجت كلمة الحميل فجاء علىٰ النحو التالي (والزعيم الحميل) كتفسير للزعيم.

* وفي قصة العسيف، مجيئ رجل إلىٰ النبي ﷺ وقوله إن ابني كان عسيفًا علىٰ هذا فزنىٰ بامرأته.. الحديث حدث فيه إدراج في تفسير العسيف، فروي إن ابني كان عسيفًا – والعسيف الأجير – علىٰ هذا فزنىٰ بامرأته.

* وتفسير الضفير في حديث إذا زنت أَمةُ أحدكم... وفيه فليبعها ولو بضفير، والضفير الحبل؛ فتفسير الضفير أدرج علىٰ الحديث.

* وتفسير الخرّيت في حديث استأجر رسول الله ﷺ في طريق الهجرة

(١، ٢) البخاري كتاب الوضوء (١/ ٢٦٧)، ومسلم (الطهارة ٣/ ١٣١).

(٣) مسلم (الطهارة ٣/ ١٢٨).

رجلًا هاديًا خريتًا.. وفُسر الخريت بأنه الماهر بالهداية.

* ولفظة الحكم في حديث لعن الله الراشي والمرتشي والرائش – على فرض ثبوته – فقد زيدت فيه لفظة وهي (في الحكم) فروى: لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم والرائش.

وفي الوسط أيضًا (وسط المتن):

أربع قبل الظهر ليس بينهن تسليم تفتح لهن أبواب السماء فلفظة (ليس بينهن تسليم)[١] مدرجة.

مثال – بل أمثلةٌ – للمدرج في آخر المتن:

والحديث المروي عن رسول الله ﷺ، وفيه للعبد المملوك أجران. في بعض الطرق أدرجت جملة (والذي نفسي بيده لولا الجهاد وبرَّ أمي لأحببت أن أكون مملوكًا).

وأم رسول الله ﷺ قد ماتت في صغره صلوات الله وسلامه عليه. وهو مثالٌ لاستحالة كون النبي ﷺ يقول ذلك.

في آخر المتن

ومما مثَّل به العلماء للمدرج ما ورد في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في صيغة التشهد، ففيه كنا إذا جلسنا مع رسول الله ﷺ في الصلاة قلنا: السلام على الله قبل عباده السلام على فلانٍ وفلانٍ فقال رسول الله ﷺ: لا تقولوا السلام على الله فإن الله هو السلام، ولكن إذا جلس أحدكم فليقل التحيات لله والصلوات

---

(١) وإن جعلها شخص في باب الزيادات فله وجهٌ.

والطيبات... فذكر الحديث وفي بعض طرقه زيادة (إذا قلت هذا، أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد)[1].

فالزيادة الأخيرة حكم عليها كثيرٌ من العلماء بالإدراج وهي (إذا قلت هذا... إلىٰ آخره).

ومن أمثلة الإدراج في آخر المتن:

حديث: من شاب شيبةً في الإسلام كانت له نورًا ما لم يُغيرها. فلفظة (ما لم يغيرها) مدرجة.

وليحرر القول في حديث: لا تزوج المرأةُ المرأةَ ولا تزوِّج المرأة نفسها (فإن الزانية هي التي تزوِّج نفسها) فهذه اللفظة الأخيرة مدرجة فيما يبدو.

وحديث: ليس المسكين الذي ترده اللقمة واللقمتان والتمرة والتمرتان إنما المسكين الذي لا يجد غنىٰ يغنيه ولا يتفطن له فيتصدق عليه. في بعض الروايات فذلك المحروم وهي مدرجة.

وحديث: لا يحجن بعد العام مشرك ولا يطوفن بالبيت بعد اليوم عريان.. ويوم الحج الأكبر يوم النحر فهذه الأخيرة (ويوم الحج الأكبر يوم النحر) مدرجة، وإن كان الجمهور علىٰ أن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر.

وفي حديث النهي عن ثمن الكلب، أدرج في آخره في بعض الطرق إلا كلب صيد.

* تفسير القدر المتصدق به في حديث: من قال لأخيه تعال أقامرك فليتصدق.

---

(١) أخرجها أبو داود (٩٧٠).



وردت رواية فليتصدق بالقمار فكلمة القمار أدرجت على الحديث.

* تفسير بدو الصلاح في حديث: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو وصلاحها، وكان إذا سئل قال حتى تذهب عاهتها. فقولة (وكان إذا سئل قال حتى تذهب عاهتها) ليس المسئول هو رسول الله ﷺ.

* وكذا الحديث الآخر: نهى عن بيع النخل حتى يبدو صلاحه قالوا وما صلاحه قال تحمر أو تصفر فتفسير الصلاح ليس من كلام النبي ﷺ.

وحديث: الطيرة شرك، وما منا إلا...! ولكن يذهبه الله بالتوكل.

فقوله (وما منا إلا ولكن يذهبه الله بالتوكل) مدرج أيضًا.

وأدرجت لفظة من هذه الأربع على الثلاث (اللهم إني أعوذ بك من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء).

قيل إن شماتة الأعداء زادها سفيان.

* وزيدت لفظة إلا أن يستأذن أحدكم أخاه في حديث النهي عن القران في التمر.

وأدرج بيان الأسماء الحسنى على حديث: إن لله تسعة وتسعين اسمًا من طريق الوليد بن مسلم فأدرج الوليد بيانها مفصلة.

والتعليل في النهي عن السفر بالمصحف إلى أرض الكفار فقد زيدت في الحديث لفظة أدرجت عليه وهي مخافة أن يناله العدو.

ولفظة ولا يزال قوم يتأخرون حتى يؤخرهم الله عَزَّوَجَلَّ وذلك في حديث: تقدموا وائتموا بي وليأتم بكم من خلفكم. فقول -بعدها- ولا يزال قوم يتأخرون... مدرج.

والزيادة الواردة في حديث الوضوء وفضله وهو حديث: إن أمتي يأتون غُرًّا

محجلين من آثار الوضوء، زيد فيه فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل، وهي مدرجة.

وكذا حديث (من مس ذكره فليتوضأ) أدرجت عليه (أو أنثييه أو رفغيه) فكان (من مس ذكره أو أُنثييه أو رفغيه فليتوضأ).

وكثيرًا ما يكون الإدراج في الاستدلال بالآيات بعد ذكر الحديث؛ كما في حديث: ما من مولود يولد إلا ويطعن الشيطان في خاصرته حين يولد فيستهل صارخًا إلا ما كان من مريم وابنها ذهب يطعن فطعن في الحجاب... واقرؤوا إن شئتم: ﴿وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦﴾.

فقوله: واقرءوا إن شئتم .. مدرج

وكذا في حديث: يُدعىٰ نوح يوم القيامة فيقال له: هل بلغت.. الحديث وفيه من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته.. وفي آخره فذلك قوله (وكذلك جعلناكم أمة وسطًا). فهي مدرجة في هذا الحديث.

وكذا في حديث اتهام اليهود لموسىٰ عليه السلام بأنه آدر ففيه قصة اغتساله عريانًا وذهاب الحجر بثوبه، ورؤية بني إسرائيل له علىٰ خير حالٍ، وفي نهايته فذلك قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا﴾[الأحزاب: ٦٩]. فتلاوة الآية مدرجٌ.

ومن أمثلة تنصيص الراوي علىٰ أنه أدرج جملةً في الحديث ما أخرجه البخاري من حديث عبد الله (وهو ابن مسعود) رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمةً وقلت أُخرىٰ قال: (من مات يجعل لله ندًّا أدخل النار)، وقلت أخرىٰ: من مات لا يجعل لله ندًّا أدخل الجنة[1].

(١) أخرجه البخاري (٦٦٨٣).

تنبيهات

أولًا: قد تكون اللفظة أدرجت علىٰ حديث رسول الله ﷺ في بعض الطرق عن صحابي معين، ولكنها ثابتة عن رسول الله ﷺ من طريق صحابي آخر كلفظة (أسبغوا الوضوء) في حديث ويلٌ للأعقاب من النار، فإنها مدرجة من قول أبي هريرة رضي الله عنه، ولكنها ثابتة عن رسول الله ﷺ من وجوه آخر.

ثانيًا: هناك رواة اشتهروا بالإدراج سبقت الإشارة إلىٰ بعضهم منهم الزهري ووكيع، ومن الصحابة أبي هريرة رضي الله عنه، والزهري علىٰ وجه الخصوص يكثر من الإدراج حتىٰ قال له بعض العلماء: بيِّن لنا كلامك من كلام النبي ﷺ.

فالعلم بالرواة الذين يُدرجون أو يفسرون بعض الأحاديث يحملنا علىٰ البحث في الأحاديث التي رووها، وخاصة إذا كان بها أشياء تفسيرية.

ثالثًا: قد لا يستطيع الشخص البتُّ في الحكم في كلمة زيدت في الحديث لقوة الوجوه المتعارضة في ذلك كالوارد في تفسير الشغار.

فقد صح أن النبي ﷺ نهىٰ عن الشغار لكن تفسير الشغار اختلف فيه هل هو من قول النبي ﷺ أم من قول الصحابي الذي رواه عنه أم من قول التابعي أو من قول تابع التابعي. وقد قال الإمام الشافعي رحمه الله ما حاصله: لا أدري تفسير الشغار من قول النبي ﷺ أم من قول ابن عمر أم من قول نافع أم من قول مالك.

وكذا الأحاديث الواردة في النهي عن المحاقلة والمزابنة والمنابذة وبيع حبل الحبلة ونحو ذلك فتفسير المحاقلة وتفسير المنابذة وتفسير المزابنة وتفسير حبل الحبلة في أغلب الطرق من تفسير الرواة سواء الصحابة أو من بعدهم، وليست هي من تفسير رسول الله ﷺ فقد يُستطاع بتوفيق من الله

الوقوف على من أدرج الكلمة بعد البحث والنظر في الأسانيد والمتون وقد يقف الشخص لعدم ترجيح وجه على آخر.

ولا عيب في ذلك فقد سلك مسلك التوقف أحيانًا أئمة وجهابذة.

رابعًا: قد تتداخل مباحث الإدراج مع مباحث زيادات الثقة الشاذة أو الزيادات المنكرة أو مباحث المقلوب (سواء كان المقلوب متنًا أو سندًا) وكذا مباحث الألفاظ التي وهم فيها الرواة ولا ضير في ذلك فالعبرة بتنقية حديث رسول الله ﷺ من الدخيل عليه والله المستعان.

وهذا مثالٌ يتردد فيه العلماء هل يدخل في المدرج أو في الموضوع عن غير قصدٍ أو في الأوهام: وهو الحديث المروي عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ (من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار) أو (من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار).

وبلا ريب فإنه غير ثابتٍ عن رسول الله ﷺ فلا يصح عنه بحالٍ.

وسبب ذلك أنه قد رواه رجلٌ ضعيف الحديث مع زهده وصلاحه وعبادته، ووهم في رفعه وهمًا شديدًا.

فقد رواه ثابت بن موسى الكوفي العابد الضرير عن شريك بن عبد الله النخعي عن الأعمش عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ (من صلى بالليل حسُن وجهه بالنهار)[١].

قال الخليلي في الإرشاد[٢]:

«وقع لشيخ زاهد ثقة بالكوفة، يقال له ثابت بن موسى، دخل على

---

(١) سنن ابن ماجه (١٣٣٣).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (١/ ١٧٠).

شريك بن عبد الله القاضي، فكان يقرأ عليه حديثًا عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر عن النبي ﷺ، فلما بصُر به ورأىٰ عليه أثر الخشوع، قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار». فظن ثابت، أن ما تكلم به شريك من قِبَل نفسه، هو حديث عن النبي ﷺ بهذا الإسناد فرواه عن شريك بعده، وسمع منه الكبار، وسرقة جماعة من الضعفاء، فرووه عن شريك، وصار هذا حديثًا كان يسأل عنه، والأصل فيه ما شرحناه».

وقال ابن عدي في الكامل:

«بلغني عن محمد بن عبد الله بن نُمير؛ أنه ذكر له هذا الحديث عن ثابت فقال: باطل، شُبِّهَ علىٰ ثابت، وذلك أن شريكًا كان مزاحًا، وكان ثابت رجلًا صالحًا فيشتبه أن يكون ثابت دخل علىٰ شريك، وكان شريك يقول: الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: فالتفت فرأىٰ ثابتًا فقرأ يمازحه: «من كثر صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قال شريك هو من الإسناد الذي قرأه، فحمله علىٰ ذلك؛ وإنما ذلك قول شريك، والإسناد الذي قرأه متن حديث معروف»[1].

وأخيرًا: أسوق بعض الكلمات المدرجة تاركًا لطلبة العلم المبتدئين سبيلًا للتدرب عليها وعلىٰ كيفية اكتشاف الإدراج بعد جمع طرق الحديث.

فمن ذلك لفظة يتخونهم أو يلتمس عثراتهم في حديث: نهىٰ النبي ﷺ أن يطرق الرجل أهله ليلًا.

ومن ذلك الزيادة في حديث: اليد العليا خير من اليد السفلىٰ وابدأ بمن

---

(١) ابن عدي في الكامل، ترجمة ثابت بن موسىٰ.

تعول، تقول المرأة أطعمني أو طلقني ويقول الولد أطعمني إلىٰ من تدعني، ويقول العبد أطعمني أو أعتقني.

فالزيادة هي (تقول المرأة...) ليست من كلام النبي ﷺ.

وزيادة للشغل برسول الله ﷺ في حديث عائشة: كان يكون عليّ الصوم من رمضان فلا أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان للشغل برسول الله ﷺ فلفظة للشغل برسول الله ﷺ مدرجة.

حديث سعد ما سمعت النبي ﷺ يقول لأحدٍ يمشي علىٰ الأرض إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام... وفيه نزلت (وشهد شاهد من بني إسرائيل علىٰ مثله) فهذه الأخيرة (وشهد...) مدرجة.

حديث إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال.. (لتكن اليمين أولهما تنعل..) فالزيادة الأخيرة مدرجة.

حديث الوالد أوسط أبواب الجنة والإدراج فيه بلفظ: (فاحفظ ذلك الباب أو ضيعه).

وتفسير التحميم في حديث رجم اليهوديين الزانيين مدرجٌ كذلك.

وحديث ما حسدتكم اليهود علىٰ شيء ما حسدتكم علىٰ التأمين والسلام فأكثروا من قول آمين.

فقوله (فأكثروا من قول آمين) مدرج.

ومن الأمثلة التي يتدرب عليها لاكتشاف الإدراج بغض النظر عن ثبوت الحديث من أصله من عدم ثبوته:

من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدرك الصلاة وفضلها.

فكلمة الجمعة – وفضلها كلتاهما مدرجة.

وحديث من كان مصليًا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعًا فإن عجِل بك شيء فليصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجع فقوله (فإن عجل..) مدرج.



الشاذ

للعلماء أكثر من تعريفٍ للحديث الشاذ.

والذي عليه الأكثرون، وهو المعتمد هو تعريف الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ للشاذ، ألا وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، سواء خالف واحدًا أوثق منه أو خالف جماعة، فحديث المخالف يسمىٰ (شاذ) وحديث الأوثق يسمىٰ (محفوظ). ولغير الشافعي تعريفات أُخر للشاذ.

فيرىٰ الحاكم رَحِمَهُ اللَّهُ أن مجرد تفرد الثقة يعد شذوذًا فيطلق علىٰ الحديث الذي تفرد به الراوي الثقة (شاذ).

ويطلق الخليلي رَحِمَهُ اللَّهُ الشاذ علىٰ الذي انفرد به الراوي.

أما ابن الصلاح فله تعريفان للشاذ:

أحدهما: تعريف الشافعي للشاذ.

الثاني: تفرد الراوي الضعيف.

ويمكن صياغة ما سبق علىٰ النحو التالي:

تعريف الشافعي: فرد ثقة خالف.

الحاكم: فرد ثقة.

الخليلي: فرد.

ابن الصلاح

← الأول: تعريف الشافعي.

← الثاني: فرد ضعيف، أي تفرد الضعيف.

أي أن الشافعي يشترط أن يكون راويه ثقة خالف فيه غيره، بينما الحاكم يشترط أن يكون راويه ثقة خالف أو لم يخالف، بينما الخليلي يشترط مجرد التفرد، وابن الصلاح له تعريفان:

الأول: تعريف الشافعي.

والثاني: أن يكون راويه ضعيفًا تفرد به.

والذي عليه العمل هو تعريف الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد يكون الشذوذ في السند:

ومما مثلوا به للشذوذ في المتن زيادة يوم عرفة في حديث (أيام التشريق أيام أكل وشرب).

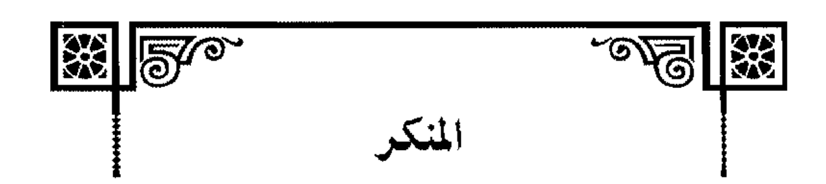
فزاد بعض الرواة زيادة يوم عرفة فروى الحديث بلفظ (أيام التشريق ويوم عرفة أيام أكل وشرب..).

ومما مثلوا للشذوذ في السند حديث من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس أن رجلًا توفي على عهد رسول الله

ﷺولم يدع وارثًا إلا مولىً هو أعتقه...

فرواه حماد بن زيد عن عمرو بن دينار مرسلًا بدون ذِكر ابن عباس.

ورواه ابن عيينة وابن جريج عن عمرو بن دينار عن عوسجة عن ابن عباس.



المنكر

المنكر هو ما خالف فيه الضعيف غيره ممن هم أحسن حالًا منه.

فإذا كان هناك ثقة خالف الأوثق فحديث الثقة يسمىٰ (شاذ)، والأوثق يسمىٰ (محفوظ).

وإذا كان هناك راوٍ ضعيف خالف فحديث الضعيف المخالف يسمىٰ (منكر)، وحديث المخالفين له يسمىٰ (معروف).

* هذا ومن العلماء من يطلق علىٰ الحديث الذي تفرد به الراوي منكر، فيطلقون المنكر ويقصدون مجرد التفرد[1].

ومن العلماء من يطلق المنكر علىٰ الذي لا يُعرف متنه من غير جهة راويه فلا متابع له ولا شاهد.

تنبيه: إذا قال البخاري في راوٍ من الرواة (منكر الحديث) فهذا عنده من أردأ عبارات التجريح.

هذا، وقد تكون النكارة في السند، وقد تكون النكارة في متن الحديث.

ومما مثلوا به لمنكر المتن حديث: كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان وقال: عاش ابن آدم حتىٰ أكل الجديد بالخَلِق.

---

(١) راجع لذلك ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي من مقدمة الفتح، وكلام الحافظ ابن حجر علىٰ حديث الاستخارة في البخاري أيضًا.

قال السخاوي في فتح المغيث:

فقد صرَّح النسائي بأنه منكر[١]، وتبعه ابن الصلاح، وهو منطبق علىٰ أحد قسميه، فإن أبا زكير وهو يحيىٰ بن محمد بن قيس البصري راويه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة المنفرد به، كما قال الدارقطني وابن عدي وغيرهما، وكذا قال العقيلي: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به.

ونحوه قول الحاكم: هو من أفراد البصريين عن المدنيين، إذ لم يروه غيره ممن ضُعِّف لخطئه، وهو في عداد من ينجبر، ولذا قال الساجي: إنه صدوق يهم، وفي حديثه لين.

ونحوه قول ابن حبان: إنه يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمد، فلا يحتج به، وقول الخليلي فيه: إنه شيخ صالح، فإنما أراد صلاحيته في دينه؛ جريًا علىٰ عادتهم في إطلاق الصلاحية حيث يريدون بها الديانة، أما حيث أريد في الحديث فيقيدونها، ويتأيد بباقي كلامه فإنه قال: غير أنه لم يبلغ رتبة من يحتمل تفرده.

وقول أبي حاتم: يكتب حديثه، أي: في المتابعات والشواهد، (وكذا يحتمل إرادة الخليلي ذلك بالصلاحية) ولذا خرَّج له مسلم موضعًا واحدًا متابعة.

بل توسَّع ابن الجوزي فأدخله في «الموضوعات»، وكأن الحامل له علىٰ ذلك نكارة معناه أيضًا ورِكَّة لفظه، وأورده الحاكم في «مستدركه» لكنه لم يتعرض له بصحة ولا غيرها.

---

(١) فتح المغيث (٢/ ١٤-١٥).

ومما مثلوا به للمنكر في المتن ما رواه مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ قال: (لا يرث المسلم الكافر) فوهم مالك في ذكر عمر بن عثمان وصوابه عمرو بن عثمان.

ووهم هشيم في روايته لهذا الحديث وهمًا أعظم من وهم مالك فرواه عن الزهري بلفظ (لا يتوارث أهل ملتين) وأخطأ هشيم في ذلك ففارق بين (لا يرث المسلم الكافر) وبين (لا يتوارث أهل ملتين).

الاضطراب والحديث المضطرب

الاضطراب علةٌ يُعلُّ بها الحديث، ويضَّعف بسببها فإذا قيل عن حديثٍ ما إنه مضطرب(١) فمعنىٰ ذلك أنه ضعيف؛ من هذه الطريق التي حكموا عليها بالاضطراب.

والاضطراب أن يختلف الرواةُ علىٰ شيخ بعينه أو تختلف وجوه مع بعضها البعض ولا يمكن الجمع بين هذه الوجوه، وكذا لا يمكن ترجيح بعضها علىٰ بعض.

ويمكن إعادة صياغة ذلك بما يلي:

يصار إلى الحكم على الحديث بالاضطراب إذا وُجدت أمور ثلاثة، وهي:

١-المخالفة (أي أن وجهًا من الوجوه يخالف الآخر).

٢- تكافؤ الطرق (وهو تساوي الطرق في القوة).

٣- عدم إمكان الجمع.

وقد يكون الاضطراب في السند، وقد يكون الاضطراب في المتن.

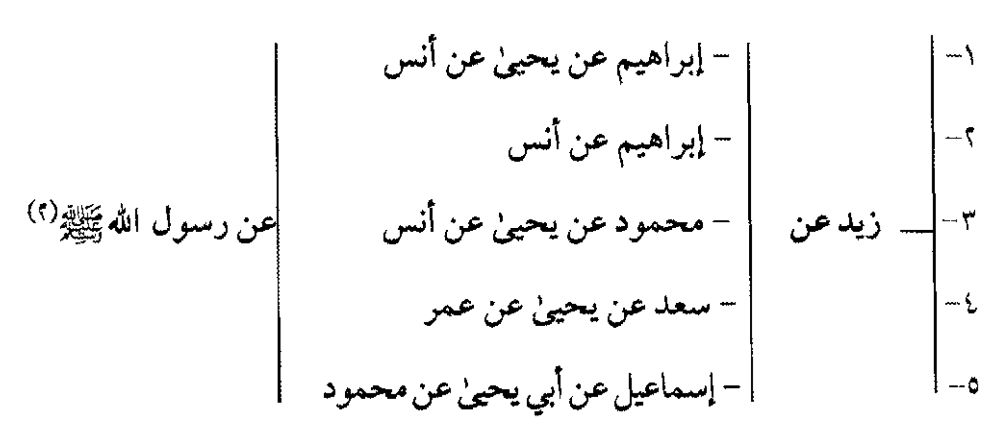
وأوضح ما ذُكر بأمثلةٍ ذكرها بعض أهل العلم بغض النظر عن التحرير النهائي فيها، وإنما أسوقها لبيان معرفة الاضطراب.

فمن ذلك أن يختلف رواةٌ في درجة واحدة من القوة علىٰ شيخ معين في تسمية شيخه أو شيخ شيخه فمن بعده.

---

(١) ومحلُّ ذلك إذا كان قائل ذلك من أهل الاختصاص والعلم والعمل.

فمثلًا[١] إذا كان هناك راو يسمىٰ زيدًا روىٰ عنه جماعة واختلفوا فجاءت الروايات عنه هكذا:



وكانت كل هذه الوجوه عن زيد متكافئة (أي في درجة واحدة من القوة) ثم إنها بعد زيد مختلفة كما ترىٰ، والجمع بينها غير ممكن. فحينئذ يقال: اضطرب زيدٌ في الحديث. وقد يُقال: اختُلف فيه علىٰ زيدٍ اختلافات لا يمكن الجمع بينها.

ومما مثَّل به بعض العلماء لذلك حديثُ الخطِّ (كسترةٍ إذا لم يجد الشخص سترة يستند إليها في الصلاة، ولفظه عند بعضهم (إذا لم يجد عصًا ينصبها بين يديه فليخط خطًّا)[٣].

فقد اختلف فيه علىٰ بعض رجال إسناده، وهو إسماعيل ابن أُمية علىٰ الوجوه التالية:

---

(١) وهذا مثل افتراضي للإيضاح، وإلا فستأتي الأمثلة التي مثَّل بها العلماء إن شاء الله.

(٢) والمتن واحدٌ كما ترىٰ.

(٣) مع أنهم قد اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه ولكني أسوقه لبيان الاضطراب عند من قال إنه مضطرب.

(١) أبي عمرو بن محمد بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة
(٢) أبي عمرو بن حريث عن أبيه عن أبي هريرة
(٣) أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة
(٤) أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث رجل من بني عذرة عن أبي هريرة

إسماعيل بن أُمية عن

(٥) أبي محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن أبي هريرة
(٦) محمد بن عمرو بن حُريث عن أبي سلمة عن أبي هريرة
(٧) حريث بن عمار عن أبي هريرة
(٨) أبي عمرو بن محمد عن جده حُريث عن أبي هريرة
(٩) أبي عمرو بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة
(١٠) أسانيد أُخر

فهذه بعض وجوه الاختلافات[١] علىٰ إسماعيل بن أمية مع أن المتن واحد ويحمل نفس المعنىٰ تقريبًا.

فإذا كان الرواة (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، (٧)، (٨)، (٩)، (١٠) علىٰ درجة واحدة من القوة أو متقاربون في القوة أو كان أكثرهم ممن يعتمد حديثهم واختلفوا مثل هذا الاختلاف ولم يمكن ترجيح رواية علىٰ أخرىٰ ولم يمكن الجمع فحينئذٍ يحكم علىٰ الحديث بالاضطراب في سنده من هذه الوجه فيقال حينئذٍ: اضطرب فيه إسماعيل بن أمية.

---

(١) ذكرها السخاوي في فتح المغيث.

أما إذا كان أكثر الرواة المذكورون (١)، (٢)، (٣)، (٤)، (٥)... ضعفاء فإننا حينئذ سنعتمد روايات الثقات ونحاول الجمع بينهما فإذا عجزنا عن الجمع بينها حُكم علىٰ الحديث بالاضطراب وبالله التوفيق.

ومثالٌ آخر مثلوا به للمضطرب، وهو إسناد حديث: شيبتني هود وأخواتها فقد اختلف فيه علىٰ أبي إسحاق السبيعي[١] رَحِمَهُ اللَّهُ، وأبو إسحاق السبيعي هذا ممن تكثر عليه الاختلافات ويضطرب كثيرًا في الأسانيد. وأحيانًا يكون الوهم منه وأحيانًا يكون من الرواة عنه، أما حديث شيبتني هودٌ وأخواتها فقد ذكر العلماء بعض وجوه الاختلافات عليه، ومما ذكروه عنه من الاختلاف في هذا الحديث الوجوه التالية:

أبو إسحاق السبيعي[٢] عن

(١) أبي جحيفة عن أبي بكر
(٢) البراء عن أبي بكر
(٣) أبي ميسرة عن أبي بكر
(٤) مسروق عن أبي بكر
(٥) مسروق عن عائشة عن أبي بكر
(٦) علقمة عن أبي بكر
(٧) عامر بن سعد عن أبي بكر
(٨) عامر بن سعد عن أبيه عن أبي بكر
(٩) مصعب بن سعد عن أبيه عن أبي بكر
(١٠) أبي الأحوص عن ابن مسعود

عن رسول الله ﷺ

(١) وهو عمرو بن عبد الله السبيعي.
(٢) ذكر هذه الوجوه السخاوي في فتح المغيث.

ومن الاختلافات في المتون – أعني الاضطرابات في المتون ما ورد في تعيين الصلاة التي سها فيها رسول الله ﷺ في قصة ذي اليدين فمرةً ورد أنها صلاة الظهر، ومرةً ورد أنها صلاة العصر، ومرةً ورد فيها إحدىٰ صلاتي العشي، ومرةً علىٰ الشك، إلىٰ غير ذلك.

ومن المضطرب في المتن بغض النظر عن ثبوته من عدمه حديث: إن في المال لحقًّا سوىٰ الزكاة، فقد ورد باللفظ المذكور. وورد بلفظ آخر: ليس في المال حق سوىٰ الزكاة.

وللمضطرب أمثلة كثيرة إن شئت أن تقف عليها فانظر علل الدارقطني ففيها كمٌّ كبير من ذلك.

هذا، وكما أسلفت فإن هناك رواة اشتهروا بالاضطراب راجعهم أيضًا في تهذيب التهذيب ومنهم كما سبق عمرو بن عبد الله السبيعي وغيره.

وكما سلف فإن الحديث إذا حُكم عليه بالاضطراب فإنه ضعيف، والله تعالىٰ أعلم.

هذا، وقد تحدث المخالفة بين حديث وحديث أو بين راوٍ وراوٍ آخر أو في تعيين شيخ راوٍ من الرواة.

فنلجأ حينئذ إلى أمور:

أولًا: الجمع إن كان الجمع ممكنًا.

ثانيًا: الترجيح.

ثالثًا: إن عجزنا عن الجمع والترجيح حكمنا بالاضطراب.

ومحل هذا إذا لم يكن هناك ناسخٌ أو منسوخ.

الأخطاء والأوهام في متون الأحاديث وأسانيدها

أقول، وبالله التوفيق: لقد جُبل بنو آدم على الخطأ والنسيان فلا يكاد ينفك عن الخطأ والنسيان أحدٌ من بني آدم.

* ومن ثمَّ فقد كان من دعاء أهل الإيمان، ولا يزال ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَاۚ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

* وقال فتىٰ موسىٰ لموسىٰ عليه السلام: ﴿أَرَءَيْتَ إِذْ أَوَيْنَآ إِلَى ٱلصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ ٱلْحُوتَ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾ [الكهف: ٦٣].

* وقال موسىٰ عليه السلام للخضر: ﴿لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عُسْرًا﴾ [الكهف: ٧٣].

* وقد نسي رسولنا ﷺ فسلَّم في صلاة رباعية بعد أن قضىٰ منها ركعتين، وذكَّره رجل من أصحابه يقال له ذو اليدين بذلك كما هو معلوم.

وقال ﷺ: «**إنما أنا بشر أنسىٰ كما تنسون**» والنصوص في هذا الباب كثيرة.

فمن ثمَّ قد تحدث للرواة الأفاضل أوهام وأغلاط وأنواع من الخلل، وإن كانوا في الأصل ثقات وأثبات وأهل ديانةٍ وفضل وعبادةٍ وصلاحٍ.

فالأوهام هي الأخطاء أو الأغلاط والخلل في ضبط الرواة.

بعض صور الأوهام والأخطاء

وهذه الأوهام قد تكون في متون الأحاديث، وقد تكون في أسانيدها.

فمن صُور الأوهام التي في متون الأحاديث ما يلي:

* أوهام بزيادة في متن الحديث أو نقص منه.

* أوهام بإدخال حديث علىٰ حديث.

* أوهام بتركيب متن حديث علىٰ سند حديث آخر.

* أوهام بالإتيان بكلمة ليست في الحديث مكان كلمة أخرىٰ في الحديث.

* أوهام بقلب كلمةٍ مكان كلمةٍ وكلا الكلمتين في الحديث لكن هذه لها موضع وتلك لها موضع آخر إلىٰ غير ذلك من صور الأوهام والأخطاء التي ترد في كلام الناس.

وأما عن الأوهام في الأسانيد فمنها:

* إبدال راوٍ براوٍ آخر.

* الخطأ في اسم الراوي أو في نسبته أو في لقبه أو في ذِكر بلدته، أو قلب اسم الراوي مكان اسم أبيه واسم الأب مكان اسم الابن.

* الخطأ في رفع الموقوف ووقف المرفوع.

وكذلك في وصل المرسل، أو إرسال الموصول أو إدراج راوٍ روايته قاصرة علىٰ راوٍ روايته تامة، وجعْل كِلْتي الروايتين عن الراويين إلىٰ غير ذلك من صور الوهم في الأسانيد وأسماء الرجال.

أما عن طرق التوصل إلى معرفة الأخطاء والأوهام فمنها ما يلي:

* جمع طرق الحديث الواحد فبالنظر فيها ومقارنة بعضها ببعض يظهر الخطأ الذي أخطأ فيه بعض الرواة.

* إذا كانت هناك استحالة لحدوث أمرٍ ما وورد هذا الأمر في الحديث.

* تنصيص العلماء على أن الراوي قد وهم بذكر اللفظة التي ذكرها أو وهم في تسمية الراوي أو غير ذلك من صور الوهم.

* تفرد بعض الرواة عن الرواة المشاهير بزيادات في المتون أو نقص منها أو تغيير أو تبديل، وخاصة إن كان هؤلاء الذين تفردوا ليسوا من أصحاب هذا الراوي المشهور وليسوا من المشهورين بطول مجالسته ومعرفة حديثه.

* مراجعة كتب العلل وكتب الرجال فإنهم يذكرون الأوهام في كثيرٍ من الأحيان وكذا في كتب الرجال في ثنايا تراجم الرواة يذكرون الرواة المشهورين بالأوهام.

* مراجعة الكتب المختصة بالأوهام والأخطاء، وكتب المختلطين من الرواة الثقات وغير ذلك.

* النظر إلى عمومات الشريعة وأدلتها يفيد في كثير من الأحيان في التوصل إلى معرفة الأوهام والأغلاط.

هذا وغيره ومعه أولًا وآخرًا سؤال الله عَزَّوَجَلَّ التوفيق للتوصل إلى وجوه الحق والصواب.

هذا، وعن أسباب الأوهام والأخطاء فمنها ما يلي:

أولًا: اختلاف جبلَّات بني آدم التي جبلهم الله عليها وتفاوت الرواة في الحفظ والإتقان، وذلك أن الله عَزَّوَجَلَّ خلق الخلق أطوارًا فمنهم متقنٌ في حفظه،

ومنهم ما في حفظه ضعف ومنهم ما بين ذلك ودون ذلك.

ثانيًا: الأمراض والشواغل والتعب والإرهاق الذي قد يعتري بني آدم.

ثالثًا: ما جبل عليه ابن آدم من الخطأ والنسيان.

رابعًا: كثرة الأسفار والتنقلات وتقلّد المناصب التي تحتاج إلىٰ مجهود ذهني كبير.

خامسًا: التغييرات التي تصيب بني آدم كالعمىٰ عياذًا بالله وكبر السن الذي يصاحبه اختلاط، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾[يس: ٦٨].

وكذا قد يكون الشخص حافظًا لكنه يعتمد أيضًا علىٰ الكتابة والكتب ففجأة تحترق كتبه وتُفقد أو تسرق فيحدّث بالذي علق في ذهنه منها فيخطئ.

سادسًا: سلوك طريق الجادة وهي المعروفة فهذه سهلة في الحفظ فقد يسلكها شخص وينسىٰ الرواية الصحيحة فمثلًا سند كهذا السند - وهو سند مشهور - عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ فقد يأتي سند آخر: عمرو بن شعيب عن أبيه عن أنس عن رسول الله ﷺ فينسىٰ الراوي ذِكر أنس ويجعله عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ.

سابعًا: عدم إتقان الراوي لرواية مَن ليسوا ببلدته وعدم معرفته بأحاديث الرواة الذين ليسوا من بلدته.

ثامنًا: قلة ملازمة الراوي لشيخ معين، وضعف روايته عن راوٍ بعينه إلىٰ غير ذلك من أسباب الأوهام والأخطاء.

وتزداد الأوهام، وكما سلف بكبر السن وتغيّر العقل والمصائب التي

تصيب الإنسان والمشاغل التي تشغله وعموم الابتلاءات والهموم التي تعتري بني آدم.

تاسعًا: قد يظن الراوي أن كلمةً ما تؤدي معنى الكلمة الأخرى فيجعلها مكانها فيخطئ بسبب ذلك.

عاشرًا: قد يختصر الحديث فيُحدث إخلالًا بالمعنى نتيجة هذا الاختصار.

تنبيه: قد يحدثُ وهم في أدوات التحمل أيضًا:

فأدوات التحمل (عن – حدثني – أخبرني – سمعت – سمعنا – قال – قال لنا – أن فلانًا قال – كتب إلينا) وغير ذلك من أدوات التحمل.

فقد يكون الراوي مدلسًا كابن جريج مثلًا فيروي كل الرواة عن ابن جريج عن راوٍ معين بلفظه؛ كأن يروي الجميع عن ابن جريج عن زيد ويأتي راوٍ يروي عن ابن جريج حدثني زيد فيفرح الباحث بكون ابن جريج المدلس قد قال حدثني ولكن تكون صيغة التحديث وهمًا والصواب رواية من روى بالعنعنة.

وكمثال لوجود الوهم في أدوات التحمل ما ورد في حديث (ليس على الخائن قطعٌ) رواه عبد الله بن المبارك عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير[1]...

وقال النسائي عقبه: ما عمل شيئًا ابن جريج لم يسمعه من أبي الزبير عندنا، والله أعلم ثم ذكره من طرقٍ عن ابن جريج عن أبي الزبير بالعنعنة وقال عقب رقم ٧٤٢٤: وقد روى هذا الحديث عن ابن جريج عيسى بن يونس والفضل بن موسى وابن وهب ومحمد بن ربيعة ومخلد بن يزيد وسلمة بن سعيد فلم يقل أحدٌ منهم فيه حدثني أبو الزبير، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير، والله أعلم.

---

(١) النسائي في السنن الكبرى (٧٤٢١) ط. الرسالة.

وهذه أمثلة للأوهام في متون الأحاديث:

أولًا: أمثلة للأوهام في متون الأحاديث فمن أمثلته:

ما وقع عند مسلم[١]من طريق عمرو الناقد. حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال عمرو: وحدثنا سفيان بن عيينة. قال: وقال ابن جريج: عن الحسن بن مسلم، عن طاوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: **«مثل المنفق والمتصدق كمثل رجل عليه جبتان أو جُنتان من لدن ثديهما إلىٰ تراقيهما، فإذا أراد المنفق (وقال الآخر: فإذا أراد المتصدق) أن يتصدق سبغت عليه أو مرت. وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتىٰ تُجِنّ بنانه وتعفو أثره»** قال: فقال أبو هريرة: فقال: يوسعها فلا تتسع.

والوهم فيه في ثلاثة ألفاظ:

أولها: قوله مثل المنفق والمتصدق.

الثاني: قوله: كمثل رجل.

الثالث: قوله في شأن البخيل في آخر الحديث.. حتىٰ تُجن بنانه وتعفو أثره.

وتتبين هذه الأخطاء بالنظر في رواية البخاري ومسلم[٢] من طريق إبراهيم بن نافع عن الحسن عن طاوس عن أبي هريرة قال: ضرب رسول الله ﷺ: **«مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد قد اضطرت أيديهما إلىٰ ثديهما وتراقيهما، فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنه حتىٰ تغشىٰ أنامله وتعفو أثره. وجعل البخيل كلما هم بصدقة**

---

(١) حديث (١٠٢١).

(٢) البخاري حديث (٥٧٩٧) ومسلم (١٠٢١).

قلصت وأخذت كل حلقة بمكانها» قال أبو هريرة: فأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بإصبعه هكذا في جيبه، فلو رأيته يوسعها ولا تتوسع.

وصواب الخطأ كالتالي:

أولًا: قوله: مثل المنفق والمتصدق خطأ وصوابه: مثل البخيل والمتصدق.

ثانيًا: قوله: كمثل رجل خطأ وصوابه: كمثل رجلين.

ثالثًا: قوله في شأن البخيل.. حتىٰ تُجن بنانه[1] خطأ والصواب أن ذلك في شأن المتصدق ففي الحديث فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقةٍ انبسطت عنه حتىٰ تُغشىٰ أنامله وتعفو أثره.

ومن أمثلة الوهم في المتن أيضًا.

وهم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لما ذكر أن النبي ﷺ اعتمر عمرة في شهر رجب، وقد نفت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ذلك.

أخرج البخاري ومسلم من طريق مجاهد قال: دخلت أنا وعروة بن الزبير المسجد، فإذا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما جالس إلىٰ حجرة عائشة ثم قال: كما اعتمر النبي ﷺ ؟ قال: أربعًا إحداهن في رجب. ثم سمعنا استِنان عائشة. قال عروة: يا أم المؤمنين ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ إن النبي ﷺ اعتمر أربع عُمر إحداهن في رجب. فقالت: ما اعتمر النبي ﷺ عُمرة إلا وهو شاهده، وما اعتمر في رجب قط.

وعند مسلم[2] من طريق عطاء قال: أخبرني عروة بن الزبير قال: كنت أنا

---

(١) معناها حتىٰ تخفىٰ وتغطىٰ أصابعُه أو أطراف أصابعه.

(٢) البخاري (٤٢٥٣ و٤٢٥٤) ومسلم في طرق حديث (١٢٥٥).

وابن عمر مستندين إلىٰ حجرة عائشة. وإنا لنسمع ضربها بالسواك تستن. قال: فقلت: يا أبا عبد الرحمن! اعتمر النبي ﷺ في رجب؟ قال: نعم. فقلت لعائشة: أي أمتاه! ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن؟ قالت: وما يقول؟ قلت: يقول: اعتمر النبي ﷺ في رجب. فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن. لعمري! ما اعتمر في رجب. وما اعتمر من عمرة إلا وإنه لمعه. قال – وابن عمر يسمع –: فما قال: لا، ولا نعم، سكت(١).

ويتأكد وهم عبد الله رضي الله عنهما بما أخرجه البخاري ومسلم(٢) من حديث أنس رضي الله عنه أخبره، أن رسول الله ﷺ اعتمر أربع عُمر. كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته؛ عُمرة من الحديبية، أو زمن الحديبية في ذي القعدة. وعُمرة من العام المقبل في ذي القعدة. وعُمرة من جعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة. وعُمرة مع حجته.

ومن أمثلة الوهم لفظة (لا يرقون) في حديثٍ أخرجه مسلم(٣) من طريق سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال: كنت عند سعيد بن جبير فقال: أيكم رأىٰ الكوكب الذي انقض البارحة؟ قلت: أنا. ثم قلت: أما إني لم أكن في صلاة. ولكني لُدغت. قال: فماذا صنعت؟ قلت: استرقيت. قال: فما حملك علىٰ ذلك؟ قلت: حديث حدثناه الشعبي. فقال: وما حدثكم الشعبي؟ قلت: حدثنا عن بريدة بن حصيب الأسلمي أنه قال: لا رقية إلا من عين أو حمة. فقال: قد أحسن من انتهىٰ إلىٰ ما سمع. ولكن حدثنا ابن

---

(١) مسلم (١٢٥٥).

(٢) البخاري (١٧٧٨) ومسلم (١٢٥٣) واللفظ لمسلم.

(٣) مسلم (حديث ٢٢٠).

عباس عن النبي ﷺ قال: «**عُرضت عليَّ الأمم فرأيت النبي ومعه الرهيط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي ليس معه أحد. إذ رُفِع لي سواد عظيم فظننت أنهم أمتي. فقيل لي: هذا موسىٰ ﷺ وقومه. ولكن انظر إلىٰ الأفق فنظرت فإذا سواد عظيم. فقيل لي: انظر إلىٰ الأفق الآخر؛ فإذا سواد عظيم. فقيل لي: هذه أمتك ومعهم سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب**».

ثم نهض فدخل منزله. فخاض الناس في أولئك الذين يدخلون الجنة بغير حساب ولا عذاب. فقال بعضهم: فلعلهم الذين صحبوا رسول الله ﷺ. وقال بعضهم: فلعلهم الذين وُلدوا في الإسلام ولم يشركوا بالله. وذكروا أشياء. فخرج عليهم رسول الله ﷺ فقال: «**ما الذي تخوضون فيه؟**» فأخبروه: فقال: «**هم الذين لا يرقون، ولا يسترقون، ولا يتطيرون، وعلىٰ ربهم يتوكلون**» فقام عكاشة بن محصن فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: «**أنت منهم**» ثم قام رجل آخر فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. فقال: «**سبقك بها عُكَّاشَة**».

فلفظة لا يرقون خطأ وصوابها ولا يكتوون كما اتضح ذلك في رواية البخاري[1] من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: خرج علينا النبي ﷺ يومًا فقال: «**عُرضت عليَّ الأمم، فجعل يمر النبي معه الرجل والنبي معه الرجلان، والنبي معه الرهط، والنبي ليس معه أحد. ورأيت سوادًا كثيرًا سد الأفق، فرجوت أن تكون أمتي، فقيل: هذا موسىٰ وقومه. ثم قيل لي: انظر، فرأيت سوادًا كثيرًا سد الأفق، فقيل لي: انظر هكذا وهكذا، فرأيت سوادًا كثيرًا سد الأفق، فقيل: هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب**». فتفرق الناس ولم يبين لهم. فتذاكر أصحاب النبي ﷺ فقالوا: أما نحن فولدنا في الشرك، ولكنا

(١) البخاري (٥٧٥٢).

آمنا بالله ورسوله، ولكن هؤلاء هم أبناؤنا. فبلغ النبي ﷺ فقال: «هم الذين لا يتطيرون، ولا يكتوون، ولا يسترقون، وعلىٰ ربهم يتوكلون». فقام عكاشة بن محصن فقال: أمنهم أنا يا رسول الله؟ قال: «**نعم**». فقام آخر فقال: أمنهم أنا؟ فقال: ﷺ «**سبقك بها عكاشة**».

ويتأكد أن هذه اللفظة (لفظة لا يرقون) خطأ بما رواه مسلم من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال نبي الله ﷺ: «**يدخل الجنة من أمتي سبعون ألفًا بغير حساب**» قالوا: ومن هم يا رسول الله؟ قال: «**هم الذين لا يكتوون ولا يسترقون وعلىٰ ربهم يتوكلون**» فقام عكاشة فقال: ادع الله أن يجعلني منهم. قال: «**أنت منهم**» قال: فقام رجل فقال: يا نبي الله! ادع الله أن يجعلني منهم. قال: «**سبقك بها عكاشة**»[1].

ويتأكد خطأ لفظة (لا يرقون) بأن النبي ﷺ رقىٰ أقوامًا.

أما لفظة لا يسترقون فصحيحةٌ كما رأيت ومعناها والمراد بها – والله أعلم – لا يطلبون الرقية لأنفسهم، أما طلبها لغيرهم فلا بأس والله أعلم.

وقد وقعت أوهام كثيرةٌ وأغلاط في حديث رواه البخاري في صحيحه[2] من طريق شريك بن عبد الله أنه قال: سمعت أنس بن مالك يقول ليلة أسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة «**أنه جاءه ثلاثة نفر قبل أن يُوحىٰ إليه وهو نائم في المسجد الحرام، فقال أولهم: أيهم هو؟ فقال: أوسطهم هو خيرهم. فقال آخرهم: خذوا خيرهم. فكانت تلك الليلة، فلم يرهم حتىٰ أتوه ليلة أخرىٰ فيما يرىٰ قلبه، وتنام عينه ولا ينام قلبه وكذلك الأنبياء تنام أعينهم ولا تنام قلوبهم،**

---

(١) مسلم (حديث ٢١٨).

(٢) البخاري (٧٥١٧)، وأشار إليه مسلم ولم يورده بطوله بل قال... وقدَّم فيه شيئًا وأخر وزاد ونقص.

فلم يكلموه حتىٰ احتملوه فوضعوه عند بئر زمزم فتولاه منهم جبريل فشق جبريل ما بين نحره إلىٰ لبته حتىٰ فرغ من صدره وجوفه، فغسله من ماء زمزم بيده، حتىٰ أنقىٰ جوفه، ثم أُتي بطست من ذهب محشوًّا إيمانًا وحكمةً، فحشا به صدره ولغاديده - يعني عروق حلقه - ثم أطبقه ثم عرج به إلىٰ السماء الدنيا فضرب بابًا من أبوابها، فقيل: من هذا؟ قال: جبريل. قيل: ومن معك قال: محمد. قيل: وقد بُعث؟ قال: نعم. قالوا: مرحبًا به وأهلًا. ووجد في السماء الدنيا آدم فقال له جبريل: هذا أبوك آدم فسلِّم عليه. فسلم ورد عليه آدم وقال: مرحبًا وأهلًا بابني، نعم الابن أنت. فإذا هو في السماء الدنيا بنهرين يطّردان فقال: ما هذان النهران يا جبريل؟ قال: هذا النيل والفرات عنصرهما. ثم مضىٰ به في السماء فإذا هو بنهر آخر عليه قصرٌ من لؤلؤ وزبرجد فضرب بيده فإذا هو مسك أزفر قال: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي خبأ لك ربك. ثم عرج إلىٰ السماء الثانية فقالت الملائكة له مثل ما قالت له الأولىٰ: من هذا؟ قال: جبريل. قالوا: ومن معك؟ قال: محمد ﷺ قالوا: وقد بعث إليه؟ قال: نعم. قالوا: مرحبًا به وأهلًا. ثم عرج به إلىٰ السماء الثالثة فقالوا له مثل ما قالت الأولىٰ والثانية، ثم عرج به إلىٰ الرابعة فقالوا له مثل ذلك، ثم عرج به إلىٰ السماء الخامسة فقالوا مثل ذلك، ثم عرج به إلىٰ السماء السادسة فقالوا له مثل ذلك، ثم عرج به إلىٰ السماء السابعة فقالوا له مثل ذلك، كل سماء أنبياء قد سماهم منهم إدريس في الثانية، وهارون في الرابعة، وآخر في الخامسة ولم أحفظ اسمه، وإبراهيم في السادسة، وموسىٰ في السابعة بتفضيل كلام الله، فقال موسىٰ: رب لم أظن أن ترفع عليَّ أحد. ثم علا به فوق ذلك بما لا يعلمه إلا الله، حتىٰ جاء سدرة المنتهىٰ ودنا الجبار رب العزة فتدلىٰ حتىٰ كان منه قاب قوسين أو أدنىٰ فأوحىٰ الله فيما يوحىٰ إليه خمسين صلاة علىٰ أمتك كل يوم وليلة. ثم هبط حتىٰ بلغ موسىٰ فاحتبسه موسىٰ فقال: يا محمد ماذا عهد إليك ربك؟ قال: عهد إليَّ

خمسين صلاة كل يوم وليلة. قال: إن أمتك لا تستطيع ذلك ارجع فليخفف عنك ربك وعنهم. فالتفت النبي ﷺ إلىٰ جبريل كأنه يستشيره، فأشار إليه جبريل أن نعم إن شئت. فعلا به إلىٰ الجبار فقال وهو مكانه يا رب خفف عنا، فإن أمتي لا تستطيع ذلك. فوضع عنه عشر صلوات ثم رجع إلىٰ موسىٰ واحتبسه، فلم يزل يردده موسىٰ إلىٰ ربه حتىٰ صارت إلىٰ خمس صلوات، ثم احتبسه موسىٰ عند الخمس فقال: يا محمد والله لقد راودت بني إسرائيل علىٰ أدنىٰ من هذا فضعفوا وتركوه فأمتك أضعف أجسادًا وقلوبًا وأبدانًا وأبصارًا وأسماعًا، فارجع فليخفف عنك ربك، كل ذلك يلتفت النبي ﷺ إلىٰ جبريل ليشير عليه ولا يكره ذلك جبريل، فرفعه عند الخامسة فقال: يا رب إن أمتي ضعفاء أجسادهم وقلوبهم وأسماعهم وأبدانهم فخفف عنا. فقال الجبار: يا محمد. قال: لبيك وسعديك. قال: إنه لا يبدل القول لدي، كما فرضت عليك في أم الكتاب وكل حسنة بعشر أمثالها، فهي خمسون في أم الكتاب وهي خمس عليك. فرجع إلىٰ موسىٰ فقال: كيف فعلت؟ فقال: خفف عنا أعطانا بكل حسنة عشر أمثالها. فقال موسىٰ: قد والله راودت بني إسرائيل علىٰ أدنىٰ من ذلك فتركوه، ارجع إلىٰ ربك فليخفف عنك. فقال رسول الله ﷺ: يا موسىٰ قد والله استحييت من ربي مما اختلفت إليه. قال: فاهبط باسم الله. واستيقظ وهو في مسجد الحرام».

قلت: وهذا الحديث به جملة من الأخطاء، وقد أشار إليها عددٌ من العلماء، منهم الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ فقد قال رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

ومجموع ما خالفت فيه رواية شريك غيره من المشهورين عشرة أشياء بل تزيد علىٰ ذلك:

الأول: أمكنة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في السموات وقد أفصح بأنه لم

(١) فتح الباري (١٣/ ٤٨٥-٤٨٦) شرح حديث (٧٥١٧).

يضبط منازلهم وقد وافقه الزهري في بعض ما ذكر كما سبق في أول «كتاب الصلاة».

والثاني: كون المعراج قبل البعثة وقد سبق الجواب عن ذلك، وأجاب بعضهم عن قوله: قبل أن يوحي، بأن القبلية هنا في أمر مخصوص ليست مطلقة واحتمل أن يكون المعنىٰ قبل أن يوحي إليه في شأن الإسراء والمعراج مثلًا أي أن ذلك وقع بغتة قبل أن ينذر به، ويؤيده قوله في حديث الزهري: «فرج سقف بيتي».

الثالث: كونه منامًا وقد سبق الجواب عنه أيضًا بما فيه غنية.

الرابع: مخالفته في محل سدرة المنتهىٰ وأنها فوق السماء السابعة بما لا يعلمه إلا الله، والمشهور أنها في السابعة أو السادسة كما تقدم.

الخامس: مخالفته في النهرين وهما النيل والفرات وأن عنصرهما في السماء الدنيا والمشهور في غير روايته أنهما في السماء السابعة وأنهما من تحت سدرة المنتهىٰ.

السادس: شق الصدر عند الإسراء وقد وافقته رواية غيره كما بينت ذلك في شرح رواية قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة، وقد أشرت إليه أيضًا هنا.

السابع: ذكر نهر الكوثر في السماء الدنيا، والمشهور في الحديث أنه في الجنة كما تقدم التنبيه عليه.

الثامن: نسبة الدنو والتدلي إلىٰ الله عز وجل والمشهور في الحديث أنه جبريل كما تقدم التنبيه عليه.

التاسع: تصريحه بأن امتناعه ﷺ من الرجوع إلىٰ سؤال ربه التخفيف كان عند الخامسة، ومقتضىٰ رواية ثابت عن أنس أنه كان بعد التاسعة.

العاشر: قوله: «فعلا به الجبار فقال وهو مكانه» وقد تقدم ما فيه.

الحادي عشر: رجوعه بعد الخمس، والمشهور في الأحاديث أن موسىٰ عليه الصلاة والسلام أمره بالرجوع بعد أن انتهىٰ التخفيف إلىٰ الخمس فامتنع كما سأبينه.

الثاني عشر: زيادة ذكر التور في الطست، وقد تقدم ما فيه.

فهذه أكثر من عشرة مواضع في هذا الحديث لم أرها مجموعة في كلام أحد ممن تقدم، وقد بينت في كل واحد إشكال من استشكله والجواب عنه إن أمكن وبالله التوفيق، وقد جزم ابن القيم في الهدىٰ بأن في رواية شريك عشرة أوهام لكن عد مخالفته لمحال الأنبياء أربعة منها وأنا جعلتها واحدة فعلىٰ طريقته تزيد العدة ثلاثة وبالله التوفيق.

وهم في قصة أبي سفيان

ومما أراه من الأوهام أيضًا لفظةٌ أخرجها مسلم[1] في صحيحه، قال مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ: حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري وأحمد بن جعفر المعقري قالا حدثنا النضر (وهو ابن محمد اليمامي) حدثنا عكرمة حدثنا أبو زميل حدثني ابن عباس كان المسلمون لا ينظرون إلىٰ أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ يا نبي الله: ثلاث أعطِنيهن. قال (نعم) قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجها، قال: (نعم)، قال: ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك. قال: (نعم)، قال: وتُؤمرني حتىٰ أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين قال: (نعم).

قلت (مصطفىٰ): وهذا الحديث مُشكل جدًّا، وخاصة لفظة (عندي أحسن

---

(١) مسلم (٢٥٠١).

العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها قال: نعم..).

ووجه الإشكال أن أم حبيبة أسلمت قبل أبي سفيان بزمنٍ طويل وهاجرت إلىٰ الحبشة وتزوجها النبي ﷺ بعد وفاة زوجها وأمهرها النجاشي عن رسول الله ﷺ فكيف يقول أبو سفيان بعد ذلك عندي أجمل العرب أم حبيبة أزوجكها؟!

وقد طعن عددٌ كبير جدًّا من العلماء في هذه اللفظة ودافع بعضهم بأوجهٍ ضعيفة من أوجه الدفاع غير المرضية، والصواب أنها وهمٌ.

قال البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في السنن الكبرى:

فهذا أحد ما اختلف البخاري ومسلم فيه فأخرجه مسلم بن الحجاج وتركه البخاري، وكان لا يحتج في كتابه الصحيح بعكرمة بن عمار وقال: لم يكن عنده كتاب فاضطرب حديثه.

قال الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذا الحديث في قصة أم حبيبة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قد أجمع أهل المغازي علىٰ خلافه فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر فتزويج أم حبيبة كان قبله وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح أي فتح مكة بعد نكاحها بسنتين أو ثلاث، فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسألته، وإن كانت مسألته الأولىٰ إياه وقعت في بعض خرجاته إلىٰ المدينة وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة، والمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه لا يحتمل إن كان الحديث محفوظًا إلا ذلك والله أعلم[١].

---

(١) السنن الكبرىٰ ط. التركي (٧/ ٢٢٦-٢٢٧).

وعلّق ابن القيم على حديث أم حبيبة رضي الله عنها[1]:

أنها كانت عند ابن جحش فهلك عنها، وكان فيما هاجر إلىٰ أرض الحبشة، فزوَّجها النجاشي رسول الله ﷺ وهي عندهم. وأخرجه النسائي بنحوه.

قال ابن القيم رحمه الله: هذا هو المعروف المعلوم عند أهل العلم، أن الذي زوَّج أم حبيبة للنبي ﷺ هو النجاشي في أرض الحبشة، وأمهرها من عنده، وزوجها الأول التي كانت معه في الحبشة هو عُبيد الله بن جحش بن رئاب، أخو زينب بنت جحش زوج رسول الله ﷺ تنصَّر بأرض الحبشة، ومات بها نصرانيًّا، فتزوج امرأته رسول الله ﷺ.

وفي اسمها قولان: أحدهما: رملة، وهو الأشهر. والثاني: هند.

وتزويج النجاشي لها حقيقة، فإنه كان مسلمًا، وهو أمير البلد وسلطانه. وقد تأوَّله بعض المتكلفين علىٰ أنه ساق المهر من عنده، فأضيف التزويج إليه. وتأوَّله بعضهم علىٰ أنه كان هو الخاطب، والذي ولي العقد عثمان بن عفان، وقيل: عمرو بن أمية الضمري. والصحيح أن عمرو بن أمية كان وكيل رسول الله ﷺ في ذلك، بعث به إلىٰ النجاشي يزوِّجه إياها، وقيل: الذي ولي العقد عليها خالد بن سعيد بن العاص، ابن عم أبيها.

وقد روىٰ مسلم في «الصحيح» من حديث عكرمة بن عمار، عن أبي زُميل، عن ابن عباس قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلىٰ أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله، ثلاث أعطِنيهن، قال: «نعم». قال: عندي أحسن

---

(١) تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته (١/ ٤٢٩) حديث (٢٠٠١) ط. دار عالم الفوائد تحقيق علي بن محمد العمران وفق منهج الشيخ بكر أبي زيد رحمه الله.

العرب وأجمله؛ أم حبيبة بنت أبي سفيان، أزوجكها؟ قال: «**نعم**»، قال: ومعاوية تجعله كاتبًا بين يديك، قال: «**نعم**»، قال: وتُؤمرني حتىٰ أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين؟ قال: «**نعم**».

وقد رد هذا الحديث جماعة من الحفاظ، وعدّوه من الأغلاط في كتاب مسلم، قال ابن حزم: هذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار، فإنه لم يختلف في أن رسول الله ﷺ تزوجها قبل الفتح بدهر وأبوها كافر.

وقال أبو الفرج بن الجوزي في كتاب «الكشف» له: «هذا الحديث وهم من بعض الرواة، لا شك فيه ولا تردد، وقد اتهموا به عكرمة بن عمار راويه، وقد ضعَّف أحاديثه يحيىٰ بن سعيد، وقال: ليست بصحاح، وكذلك قال أحمد بن حنبل: هي أحاديث ضعاف، وكذلك لم يخرج عنه البخاري، إنما أخرج عنه مسلم لقول يحيىٰ بن معين: ثقة.

قال: وإنما قلنا إن هذا وهم، لأن أهل التاريخ أجمعوا علىٰ أن أم حبيبة كانت تحت عبيد الله بن جحش، وولدت له، وهاجر بها وهما مسلمان إلىٰ أرض الحبشة، ثم تنصَّر، وثبتت أم حبيبة علىٰ دينها، فبعث رسول الله ﷺ إلىٰ النجاشي يخطبها عليه، فزوجه إياها، وأصدقها عن رسول الله ﷺ أربعة آلاف درهم، وذلك سنة سبع من الهجرة، وجاء أبو سفيان في زمن الهدنة فدخل عليها، فثنت بساط رسول الله ﷺ حتىٰ لا يجلس عليه.

ولا خلاف أن أبا سفيان ومعاوية أسلما في فتح مكة سنة ثمان، ولا يعرف أن رسول الله ﷺ أمَّر أبا سفيان.

وقد تكلَّف أقوام تأويلات فاسدة لتصحيح الحديث؛ كقول بعضهم: إنه سألته تجديد النكاح عليها!

وقول بعضهم: إنه ظن أن النكاح بغير إذنه وتزويجه غير تام، فسأل رسول الله ﷺ أن يزوجه إياها نكاحًا تامًّا، فسلَّم له النبي ﷺ حاله، وطيَّبَ قلبه بإجابته!

وقول بعضهم: إنه ظن أن التخيير كان طلاقًا، فسأل رجعتها وابتداء النكاح عليها!

وقول بعضهم: إنه استشعر كراهة النبي ﷺ لها وأراد بلفظ التزويج استدامة نكاحها لا ابتداءه!

وقول بعضهم: يحتمل أن يكون وقع طلاقٌ فسأل تجديد النكاح!

وقول بعضهم: يحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك قبل إسلامه، كالمشترط له في إسلامه، ويكون التقدير: ثلاث إن أسلمت تعطنيهن! وعلىٰ هذا اعتمد المحب الطبري في جوابه للمسائل الواردة عليه، وطوَّل في تقريره.

وقال بعضهم: إنما سأله أن يزوجه ابنته الأخرىٰ، وهي أختها، وخفي عليه تحريم الجمع بين الأختين لقرب عهده بالإسلام، فقد خفي ذلك علىٰ ابنته أم حبيبة، حتىٰ سألت رسول الله ﷺ، وغلط الراوي في اسمها.

وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان، وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها، ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة، التي يكفي في العلم بفسادها تصورها وتأمل الحديث.

وهذا التأويل الأخير وإن كان في الظاهر أقلَّها فسادًا فهو أكذبها وأبطلها، وصريح الحديث يرده، فإنه قال: «أم حبيبة أزوجكها؟ قال: نعم»، فلو كان المسئول تزويج أختها لما أنعم له بذلك ﷺ، فالحديث غلطٌ لا ينبغي التردد فيه، والله أعلم.

وقد وهم راوٍ فزاد فقرة في حديث التعوذ بالله من جهد البلاء ودرك الشقاء وسوء القضاء وشماتة الأعداء وهذه اللفظة كما ذكر عددٌ من العلماء (شماتة الأعداء).

ويدخل في الوهم الإقلاب في المتون، وقد تقدم كلفظة حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، وذلك في الإنفاق في حديث السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، ففيه.. ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتىٰ لا تعلم شماله ما تنفق يمينه أخطأ أحد الرواة فرواها بلفظ: حتىٰ لا تعلم يمينه ما تنفق شماله، فجعل الإنفاق بالشمال وقد تقدم.

ومن الأوهام في الأسانيد، أوهام في أسماء الرواة أو في نسبتهم أو في نسبة بلادهم أو في كنيتهم أو غير ذلك.

فمن الأوهام في نسبة الرواة:

ما ذكره بعض العلماء في شأن أبي أسامة وحسين بن علي الجعفي، فهذان الراويان يرويان عن عبد الرحمن بن يزيد.

وفي هذه الطبقة راويان يُقال لهما عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الثقة، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم وهو ضعيف ومجهول، فروىٰ أبو أسامة عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ظنًّا منه أنه ابن جابر، وحقيقة أمره – وكان أبو أسامة لا يعرفه – أنه ابن تميم.

وكذا وقع هذا لحسين بن علي الجعفي، روىٰ عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر وصوابه – كما ذكر عددٌ من العلماء – أنه ابن تميم.

ولهذا تأثير قوي علىٰ صحة حديث: إن الله حرم علىٰ الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء.

فإنه من طريق حسين بن علي الجعفي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن أبي الأشعث الصنعاني عن أوس بن أوس قال: قال رسول الله ﷺ: **«إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا علي من الصلاة فيه، فإن صلاتكم معروضة علي»** قالوا: كيف تعرض عليك صلاتنا وقد أرمت؟ قال: **«إن الله حرم علىٰ الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»** (١).

فإذا سلمنا أنه عبد الرحمن بن يزيد بن جابر – كما هو منصوص بعض الأسانيد – فالسند يصح، وإذا رجحنا كما رجح عددٌ من أهل العلم بالعلل أنه ابن تميم فالحديث سيضعف.

وهذه بعض أقوال العلماء في ذلك:

قال ابن القيم في «جلاء الأفهام»:

«وقد أعله بعض الحفاظ؛ بأن حسينًا الجعفي حدث به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس قال... الحديث، ومن تأمل هذا الإسناد لم يشك في صحته؛ لثقة رواته، وشهرتهم، وقبول الأئمة أحاديثهم.

وعلته أن حسينًا الجعفي لم يسمع من عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وإنما سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم لا يحتج به، فلما حدث به حسين الجعفي، غلط في اسم الجد، فقال: ابن جابر، وقد بين ذلك الحفاظ ونبهوا عليه» (٢).

---

(١) أحمد (٤/ ٨) وأبو داود (١٠٤٧) والنسائي (٣/ ٩١) وابن ماجه (١٠٨٥).

(٢) جلاء الأفهام (١/ ٨١).

وقال ابن رجب في «شرح العلل»:

«روىٰ حسين الجعفي، عن ابن جابر، عن أبي الأشعث، عن أوس بن أوس، عن النبي ﷺ «أكثروا علي من الصلاة يوم الجمعة...» فقالت طائفة: هو حديث منكر، وحسين الجعفي سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تميم الشامي وروىٰ عنه أحاديث منكرة فغلط في نسبته.

وممن ذكر ذلك البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأبو داود، وابن حبان وغيرهم وأنكر ذلك آخرون، وقالوا: الذي سمع منه حسين هو ابن جابر».

قال أبو حاتم في «العلل»:

«عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، لا أعلم أحدًا من أهل العراق يحدث عنه، والذي عندي: أن الذي يروي عنه أبو أسامة – حماد بن أسامة – وحسين الجعفي واحد وهو عبد الرحمن بن يزيد بن تميم».

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»:

«سألت أبي عن عبد الرحمن بن يزيد بن تميم، فقال: عنده مناكير، يقال هو الذي روىٰ عنه أبو أسامة، وحسين الجعفي، وقالا: ابن يزيد بن جابر، وغلطا في نسبه ويزيد بن تميم أصح، وهو ضعيف الحديث».

وقال البخاري في «التاريخ الكبير»:

«عبد الرحمن بن يزيد بن تميم السلمي الشامي، عن مكحول، سمع منه الوليد بن مسلم، عنده مناكير، ويقال: هو الذي روىٰ عنه أبو أسامة، وحسين الجعفي، فقالا: عن عبد الرحمن بن يزيد عن جابر».

ومن الأوهام في نسبة بعض الرجال ما أخرجه مسلم في صحيحه قال حدثنا هارون بن عبد الله حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال وحدثني محمد بن رافع – وتقاربا في اللفظ – حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال سمعت محمد بن عباد بن جعفر يقول أخبرني أبو سلمة بن سفيان وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن المسيب العابدي عن عبد الله بن السائب قال: صلىٰ بنا النبي ﷺ الصبح بمكة، فاستفتح سورة المؤمنين، حتىٰ جاء ذكر موسىٰ وهارون، أو ذكر عيسىٰ – محمد بن عباد يشك أو اختلفوا عليه – أخذت النبي ﷺ سعلة فركع، وعبد الله بن السائب حاضر ذلك. وفي حديث عبد الرزاق فحذف فركع.

وفي حديثه وعبد الله بن عمرو. ولم يقل ابن العاص[1].

فقوله عبد الله بن عمرو بن العاص «الصحابي المعروف» وهم؛ وإنما هو عبد الله بن عمرو بن عبد القاري ابن أخي عبد الرحمن بن عبد.

قال النووي بعد أن ذكر الحديث:

«قال الحفاظ: قوله ابن العاص غلط، والصواب حذفه، وليس هذا عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المعروف، بل هو عبد الله بن عمرو الحجازي»[2].

وقد حدث للإمام مالك رحمه الله تعالىٰ وهم في حديثه عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ خرج يُخبر بليلة القدر فتلاحىٰ رجلان... فذكر الحديث. ووهم مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأسقط من السند عبادة بن الصامت.

فالصواب ما رواه الجماعة عن حميد عن أنس عن عبادة بن الصامت أن

---

(١) مسلم (٤٥٥).

(٢) شرح مسلم (٤/ ١٧٧) باب القراءة في الصبح.

النبي ﷺ خرج يخبر بليلة القدر فتلاحىٰ رجلان.. الحديث.

ووهم حماد بن سلمة فروىٰ عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا الذي يشرب في آنية الذهب .. الحديث. وهم حماد بإسقاط رجلين.

والصواب: مالك عن نافع عن زيد بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق عن أم سلمة مرفوعًا الذي يشرب في آنية الذهب..

ومن الأوهام ما ورد في بعض أسانيد حديث: إنك يا مكة أحب بلاد الله إلىٰ الله.. الحديث.

رواه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، والصواب ما رواه الزهري عن أبي سلمة عن عبيد الله بن عدي بن الحمراء عن رسول الله ﷺ.

فوهم محمد بن عمرو وذكر أبا هريرة والصواب عبيد الله بن عدي بن الحمراء.

وحصل وهمٌ من بعض الرواة الذين رووا عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: لا تصحب الملائكة رفقة فيها جرس.

والصواب عن عبيد الله عن نافع عن سالم عن أبي الجراح عن أم حبيبة.

وقد يحدث الوهم برفع الموقوف؛ كحديث: الحجر الأسود من الجنة.

روي عن أنس مرفوعًا. والصواب أنه موقوف من قول أنسٍ رضي الله عنه.

وحديث: من بنىٰ لله مسجدًا ولو مثل مفحص القطاة بنىٰ الله له بيتًا في الجنة.

روي عن أبي ذر مرفوعًا والصواب أنه من قوله.

وحديث: لا اعتكاف إلا في المساجد الثلاثة.

روي عن حذيفة مرفوعًا والصواب وقفه عليه.

والأمثلة لهذا كثيرةٌ جدًّا راجع كتب العلل ترىٰ بها مئات الأمثلة لذلك.

وقد يحدث الوهم بوصل المرسل؛ وهذا أيضًا كثير جدًّا. ففي بعض طرق حديث: من مسَّ ذكره فليتوضأ؛ حدث هذا، وذلك ما ورد من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر عن رسول الله ﷺ من مس ذكره فليتوضأ.

وصوابه ما ورد عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن رسول الله ﷺ مرسلًا بدون ذكر جابر في الإسناد(١).

* وما ورد من طريق جعفر بن سليمان عن علي بن علي الرفاعي عن أبي المتوكل عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعًا كان إذا قام من الليل كبَّر ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك..

* والصواب ما رواه الثقات عن علي بن علي الرفاعي عن الحسن.. مرسلًا.

وهنالك رواة اشتهروا بالوهم، ومنهم شهر بن حوشب، ومحمد بن عمرو بن علقمة ومجالد بن سعيد ومبارك بن فضالة وكذا تحصل اختلافات كثيرة علىٰ أبي إسحاق السبيعي وإن كان ثقةً.

وأيضًا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، وابن لهيعة وغيرهم، وشعبة مع إمامته وفضله وعلو منزلته كان يخطئ في أسماء الرجال؛ فيجعل مثلًا مكان

---

(١) وانظر الأم للشافعي (١/ ١٩).

خالد بن علقمة يجعله خالد بن عرفطة.

وجعل أيضًا في حديث رسول الله ﷺ كان يكره الشكال من الخيل، جعل عبد الله بن يزيد النخعي مكان سلم بن عبد الرحمن النخعي والصواب سلم بن عبد الرحمن النخعي.

وقد يكون الراوي ثقةً إلا أنه يضعف في أقوامٍ معينين لقلة خبرته بهم أو لغير ذلك في الأسباب كأن يكون مرض عند الالتقاء بهم، أو نزل بلدة ولا يعرف أهلها تمام المعرفة أو غير ذلك.

فعلىٰ سبيل المثال:

* إسماعيل بن عياش يهم إذا حدّث عن غير الشاميين.

* ومعمر إذا حدث عن البصريين أو إذا حدث البصريون عنه فرواية معمر عن ثابت والأعمش وهشام وأمثالهم فيها ضعف.

* وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري لعلة ملازمته له وابن إسحاق كثيرًا ما يخالف غيره من أصحاب الزهري إذا روىٰ عن الزهري، ويكون الصواب مع أصحاب الزهري، وذلك لقلة ملازمة ابن إسحاق للزهري، قيل إنه أخذ أحاديثه من كتاب وليس ذلك الكتاب بالمتأكد أنه كتاب الزهري.

* وكذا رواية أهل العراق عن زهير بن محمد التميمي متكلم فيها.

* وسفيان بن حسين ضعيف في الزهري.

وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير إذا روىٰ عن غير الأعمش فكثيرًا ما يخطئ (خطؤه كثير).

* وحماد بن سلمة، وإن كان ثبتًا ثقةً في بعض الرواة كثابت بن أسلم البناني وحميد الطويل، إلا أنه ضعيف في آخرين لكونه نقل عنهم من كتبهم ثم ضاعت منه كتبهم كحماد بن سلمة عن قيس بن سعد مثلًا.



العلّة والحديث المعلول

* العلةُ – عند كثيرٍ من العلماء – سببٌ غامضٌ خفيٌّ[1] مع أن ظاهر الإسناد أو المتن السلامة منه.

* وقد تكون العلة في الإسناد وهذا أكثر ما يكون.

* وقد تكون العلّةُ في المتن.

ولهذا ولذاك أمثلة تأتي الإشارة إليها إن شاء الله.

* وقد تكون العلة قادحة؛ أي مُؤثِّرة تؤثر علىٰ سلامة المتن أو السند وصحتهما.

وقد لا تكون مؤثرة[2]، ويسميها العلماء آنذاك علة غير قادحة.

والحديث المعلول هو الحديث الذي اطُّلع علىٰ شيء في متنه أو في سنده، يقدح في السند أو في المتن مع أن ظاهر الحديث السلامة منه.

ويقال أيضًا: هو الحديث الذي اطلع فيه علىٰ علة تقدح في صحته مع أن

---

(١) ومن العلماء من يعلُّ الحديث بسبب ظاهر في الإسناد أو في المتن، ولا يشترط أن يكون السبب خفيًّا. فكثيرًا ما نرىٰ العلماء يقولون: هذا السند معلول بالحارث الأعور (مثلًا) أي أن السند فيه رجل متهمٌ وهو الحارث الأعور فيقولون: علته الحارث، وهذا الكلام كثيرٌ جدًّا في أقوال العلماء، وتكون العلة آنذاك واضحة ظاهرة.
ولكن مرادنا في هذا الباب الذي عنونا له بـ (العلّة والحديث المعلول) التعريف الذي ذكرناه، وبالله التوفيق.

(٢) ولهذه وتلك أمثلة كثيرة ذكرتها في كتابي شرح علل الأحاديث.

الظاهر سلامته منها ويتطرق ذلك إلىٰ الإسناد الذي رجاله ثقات؛ الجامع لشروط الصحة من حيث الظاهر.

بعض أنواع العلل وأجناسها

أولًا: الإعلال بالإرسال:

فالاختلاف في الوصل والإرسال سبب في إعلال كثير من الأحاديث، خاصة إذا كان الذين أرسلوا الحديث (أي رووه مرسلًا) هم الثقات الأثبات، فبذلك يُعل الحديث كحديث «**كفىٰ بالمرء كذبًا أن يحدث بكل ما سمع**»، فقد أورده مسلم في مقدمة صحيحه – ومقدمة صحيح مسلم ليست علىٰ شرطه؛ أعني الأحاديث التي ساقها في المقدمة ليست علىٰ شرطه – فهذا الحديث: «**كفىٰ بالمرء كذبًا...**» رواه علي بن حفص عن شعبة عن خبيب عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وخالفه جمهور أصحاب شعبة (كغندر وابن مهدي ومعاذ، وحفص بن عمر وآدم وغيرهم) فرووه عن شعبة عن خبيب عن حفص بن عاصم مرسلًا (دون ذكر أبي هريرة رضي الله عنه).

فلذا رجح الدارقطني وغيره المرسل علىٰ المتصل وأعلوا هذا الحديث.

ومما مثَّل به العلماء أيضًا في هذا الصدد ما نُقل (في التدريب) عن الحاكم أن يكون الحديث مرسلًا من وجه رواه الثقات الحفاظ، ويسند من وجه ظاهره الصحة؛ كحديث قبيصة بن عقبة عن سفيان عن خالد الحذاء، وعاصم عن أبي قلابة عن أنس مرفوعًا: «**أرحم أمتي أبو بكر، وأشدهم في دين الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأقرؤهم أبي بن كعب، وأعلمهم بالحلال والحرام**

معاذ بن جبل، وإن لكل أمة أمينًا، وإن أمين هذه الأمة أبو عبيدة».

قال الحاكم: «فلو صح إسناده لأخرج في الصحيح، إنما روىٰ خالد الحذاء عن أبي قلابة مرسلًا، وأسند ووصل: «**إن لكل أمة أمينًا وأبو عبيدة أمين هذه الأمة**». هكذا رواه البصريون الحفاظ عن خالد الحذاء وعاصم جميعًا، وأسقط المرسل من الحديث، وخرج المتصل بذكر أبي عبيدة في الصحيحين».

ثانيًا: الإعلال بعدم سماع راو ممن روى عنه:

وهذا النوع من أنواع الإعلال، الإعلال بعدم سماع راوٍ ممن روىٰ عنه كثيرٌ جدًّا، وبه تعلُّ أحاديث كثيرة، وقد يكون الانقطاع ظاهرًا، وقد يكون خفيًّا فمثلًا إذا قلنا: إن السند هكذا زيدٌ عن عمرو.

قد يكون من الواضح الجلي أن زيدًا لم يسمع من عمرو وذلك لكونه لم يعاصره، وقد يكون زيدٌ قد عاصر عَمرًا لكنه لم يلتق به، وقد يكون التقىٰ به لكنه لم يسمع منه، إلىٰ غير ذلك من أسباب عدم السماع إما مطلقًا وإما عدم سماع هذا الحديث بعينه.

وهنا أشير إلىٰ أمر من الأهمية بمكان ألا وهو أنه يجب علىٰ الباحث أن يتأكد من سماع الرواة بعضهم من بعض، وخاصة سماع التابعي من الصحابي.

فكثير من التابعين سماعهم من الصحابة (خاصة كبار الصحابة) فيه نظر.

وأنبه علىٰ أن قول بعض الحفاظ فلان روىٰ عن فلان لا يعني في كثير من الأحيان أنه سمع منه فمجرد الرواية عنه لا تعني السماع فعلىٰ الشخص أن يتأكد من أن العلماء لم يضعفوا رواية هذا الراوي عن شيخه ولم يعلوها بالانقطاع وعدم السماع.

وهذا الإعلال بعدم سماع راوٍ ممن روىٰ عنه كثير جدًّا، وبه تعلُّ أحاديث كثيرة.

ثالثًا: أن يكون الحديث من طريق رواةٍ يضعفون في رواة آخرين:

كأن يكون السند فيه رجل من أهل المدينة يروي عن رجل من أهل العراق ويحصل خلاف في السند فحينئذٍ تقدم رواية العراقيين عن العراقيين، لأن أهل المدينة إذا رووا عن العراقيين زلقوا، أي أخطأوا.

ومما مثلوا به لهذا حديث موسىٰ بن عقبة عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه مرفوعًا: «**إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مائة مرة**». قال: هذا إسناد لا ينظر فيه حديثي إلا ظن أنه من شرط الصحيح، والمدنيون إذا رووا عن الكوفيين زلقوا.

ثم رواه الحاكم بإسناده إلىٰ حماد بن زيد عن ثابت البناني قال: سمعت أبا بردة يُحدث عن الأغر المزني – وكانت له صحبة – قال: قال رسول الله ﷺ «**إنه ليغان علىٰ قلبي، فأستغفر الله في اليوم مائة مرة**»، ثم ذكر الحاكم أنه رواه مسلم في صحيحه هكذا، وقال: وهو الصحيح المحفوظ.

تنبيه: في نسخة التدريب «الأغر المدني» بالدال، وهو تصحيف، فإن الأغر المدني تابعي مولىٰ لأبي هريرة وأبي سعيد، وأما الصحابي فهو «الأغر المزني» بالزاي، وهو الذي يروي عنه أبو بردة بن أبي موسىٰ الأشعري [1].

ويلتحق بهذا أن يكون الراوي، وإن كان ثقةً إلا أنه ضعيف في روايته عن أهل بلدة معينة،فمثلًا معمر بن راشد ثقةٌ لكن إذا روىٰ عن البصريين أخطأ.

---

(١) انظر الباعث الحثيث (ص١١٢ بتعليقي).

وكذا رواية إسماعيل بن عياش، وهو حمصي، إذا روىٰ عن غير أهل بلده ففي روايته عن غير أهل بلده مقال.

رابعًا: أن يسقط راو من الإسناد، ويكون ضعيفًا، وبعد جمع الطرق يتبين سقوط هذا الراوي[1]:

ويكون ذلك إذا ذكر السند الأول بالعنعنة، والثاني صُرح فيه بالتحديث، ويدخل هذا في أبواب التدليس والانقطاع والاختلاف في الوصل والإرسال والمرسل الخفي ونحو ذلك، وقد صاغ هذا النوع من العلل بعض العلماء بصياغة قال: أن يكون روىٰ بالعنعنة.

خامسًا[2]: أن يروىٰ الحديث مرفوعًا إلىٰ رسول الله ﷺ من طريق ولكن بجمع الطرق يتبين أن من رفعه إلىٰ رسول الله ﷺ قد وهم وأن الصواب فيه أنه من قول الصحابي أو من قول التابعي أو من قول غيرهما؛ ولهذا أمثلة كثيرةٌ جدًّا، وكثيرٌ جدًّا من الإعلالات يكون بسبب هذا.

سادسًا[3]: أن يختلف في وصل الحديث وإرساله فيرويه التابعي عن الصحابي عن رسول الله ﷺ. وبجمع الطرق يتبين أن الصواب رواية من روىٰ هذا الحديث عن التابعي مرسلًا ليس فيه ذكر الصحابي.

سابعًا: وهو يجمع ما قبله (من النوعين الخامس والسادس) ويضم غيرهما، وهو أن يكون الحديث في ظاهر إسناده متصلًا، ولكن بجمع الطرق يتبين أن السند منقطع أو أنه معضل أو مرسل أو موقوف أو مقطوع (أي من قول

---

(١) الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليقه علىٰ الباعث في بيان الجنس الخامس من العلل.

(٢، ٣) وقد ذكرت في كتابي شرح علل الحديث عدة أمثلة لهذا النوع وللذي بعده.



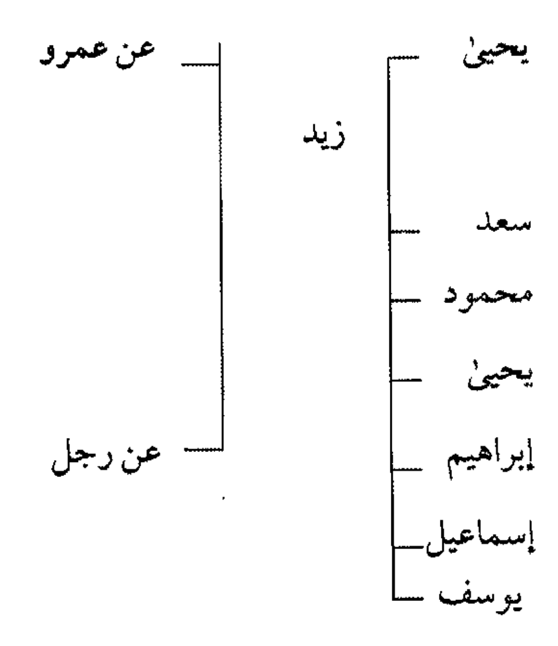
التابعي) أو غير ذلك.

ثامنًا: أن يكون السند من طريق راوٍ عن راوٍ آخر وكلاهما مُسمىٰ، ولكن بجمع الطرق يظهر أن الصواب في الشيخ أنه رجل مبهم لم يُسم.

كأن يقال: يحيىٰ عن زيد عن عمرو.

وبجمع الطرق نرىٰ الجماهير رووه عن زيد عن رجل (لم يسم).

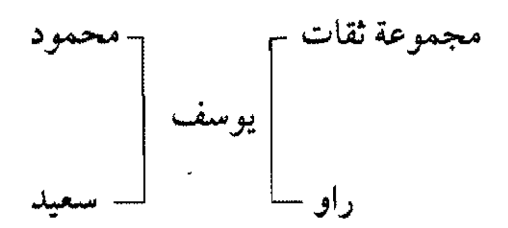
وصورته:



فيكون الأصح قول من قال عن رجل لكونهم أكثر وأوثق، وقد يكون معهم في بعض الطرق يحيىٰ أيضًا فيعلَّ السند بما ذُكر.

ويلتحق بهذا أن يكون الرواة جميعهم رووا الحديث عن شيخ عن محمود مثلًا ويخالفهم راوٍ آخر فيرويه عن نفس الشيخ عن سعيد مثلًا.

وكإيضاح:



فإذا كان الجمع مكمنًا بأن يُقال إن يوسف رواه عن محمود وسعيد جمعنا، وإلا حكمنا بأن الصواب رواية الجماعة عن يوسف بذكر محمود ونوهّم من ذكر سعيدًا في الإسناد، وهذا كثيرٌ جدًّا في الإعلالات أيضًا.

تاسعًا: أن يكون سلك طريق الجادة، وغيره من الأثبات سلكوا طريق غير الجادة فتقدم غير الجادة علىٰ الجادة وكإيضاحٍ أقول، وبالله التوفيق: الطريق الجادة هي المشهورة المسلوكة، والطريق غير الجادة هي غير المشهورة المسلوكة، فكأنه يريد بقوله: أخذ طريق المجرة أي أخذ طريق الجادة وهذا الظاهر لي، خلافًا لمن فسرها بغير ذلك وأزيد طريق الجادة وغير الجادة إيضاحًا، فأقول – وبالله التوفيق –: هذا السند مالك عن نافع عن ابن عمر، سند مشهور معروف، فإذا روىٰ يحيىٰ مثلًا عن مالك عن نافع عن ابن عمر، فيقال إن يحيىٰ سلك طريق الجادة وإذا جاء راوٍ كإسماعيل فروىٰ إسماعيل عن مالك عن نافع عن أنس فيكون إسماعيل سلك غير الجادة، فأي الطريقين تُقدم إذا كان كلٌّ من يحيىٰ وإسماعيل ثقة؟! فمن العلماء من يُقدم غير الجادة ويقول إنها أدعىٰ لأن تكون حفظت فهي أولىٰ بالقبول؛ لأن الراوي الذي روىٰ عن مالك عن نافع عن ابن عمر يكون قد كرر شيئًا محفوظًا، أما الذي روىٰ عن مالك عن نافع عن أنس فيكون قد ضبط اسم أنس فمن ثم فروايته أولىٰ بالقبول، والله أعلم.

وفي «الباعث الحثيث» مثالٌ لذلك صاغه هنالك بأن تكون طريق معروفة

يروي أحد رجالها حديثًا من غير ذلك الطريق، فيقع من رواه من تلك الطريق بناء علىٰ الجادة في الوهم؛ كحديث المنذر بن عبد الله الحزامي عن عبد العزيز بن الماجشون عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا افتتح الصلاة قال: «سبحانك اللهم» الحديث. قال الحاكم: «لهذا الحديث علة صحيحة، والمنذر بن عبد الله أخذ طريق المجرة فيه».

ثم رواه بإسناده إلىٰ مالك بن إسماعيل عن عبد العزيز: حدثنا عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب.

عاشرًا: أن يكون الراوي قد عاصر الراوي وسمع منه بعض الأحاديث ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، ويروي عنه الحديث بالعنعنة، وهذا هو التدليس وقد تقدم، والتدليس باب من أبواب العلل وصاغه في «الباعث الحثيث» بقوله: الثامن: أن يكون الراوي عن شخص أدركه وسمع منه، ولكنه لم يسمع منه أحاديث معينة، فإذا رواها عنه بلا واسطة، فعلتها أنه لم يسمعها منه؛ كحديث يحيىٰ بن أبي كثير عن أنس: «أن النبي ﷺ كان إذا أفطر عند أهل بيت قال: أفطر عندكم الصائمون» الحديث. قال الحاكم: «قد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيىٰ بن أبي كثير عن أنس بن مالك إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث»، ثم أسند عن يحيىٰ قال: «حدثت عن أنس» فذكره.

قلت (مصطفىٰ): وهناك أصناف وأنواع من العلل كثيرة جدًّا والممارس للحديث وعلومه والباحث في علله يجد أكثر مما ذُكر بكثير كما أشار أهل العلم رحمهم الله.

فمن الإعلالات أن يكون الراوي كثير المخالفات لغيره من الثقات إذا روىٰ عن شيخ معين فكثيرًا ما يقع من سفيان بن عيينة أوهام ومخالفات لغيره

خاصة إذا روىٰ عن الزهري.

وقد يكون الراوي ضعيفًا إلا أن حديثه عن شخص بعينه يصحح، كأبي معاوية (محمد بن خازم الضرير) فيه مقال -ولكنه راوية الأعمش- فإذا روىٰ عن الأعمش قُبل حديثه.

وهشام بن سعد ضعيف، لكن إذا روىٰ عن زيد بن أسلم قُبل حديثه (ما لم تكن هناك أمور أُخر تجعلنا نختلف عن ذلك).

وقد يكون الراوي ثقة أو صدوقًا لكنه ليس من أصحاب الشيخ الذي روىٰ عنه، ليس من أصحابه المقربين منه فلكل شيخ أصحاب اشتهروا بالرواية عنه، فإذا رووا عنه فروايتهم عنه مقدمة علىٰ رواية غيرهم، ولذا مثلًا فإن عالمًا كالزهري له أصحاب قد رووا عنه كمعمر ومالك وعقيل والليث بن سعد وغيرهم، فإذا جاء راوٍ من الرواة كابن إسحاق مثلًا وروىٰ عن الزهري ما يخالف هؤلاء، أو ما لم يذكره هؤلاء فإنه كثيرًا ما يتحفظ علىٰ ما رواه ابن إسحاق عن الزهري ولا يُقبل حينئذٍ.

ومن صور الإعلالات إعلالات الألفاظ في متون الحديث يتفرد بها بعض الرواة دون سائر الرواة كما أشير من قبل إلىٰ لفظة «**حلق الشارب**» في خصال الفطرة، بل قد يهم راوٍ في المتن كله، كما حدث لبعض الرواة في حديث «**ليس منا من لم يتغن بالقرآن**»، فإن الصواب فيه «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت يتغنىٰ بالقرآن يجهر به**».

وكحديث: «**إن الله وملائكته يصلون علىٰ ميامن الصفوف**». الصواب فيه: «**إن الله وملائكته يصلون علىٰ الذين يصِلون الصفوف**».

ومن صور الإعلال ووجوهه أن الحديث قد يكون مطولًا فيروىٰ مختصرًا

فيخلُّ الاختصار بالمعنىٰ.

وقد تكون هناك ألفاظ أدرجت (أدخلت) علىٰ قول رسول الله ﷺ، وليست في الأصل من أقواله وكثيرًا ما تكون في زيادات تفسيرية.

وقد يكون الإعلال بسبب العطف، عطف راوٍ علىٰ راوٍ آخر ويكون أحد الراويين ضعيفًا وروىٰ متنًا مطولًا، والذي عطف عليه راوٍ ثقة ولكن روىٰ المتن مختصرًا فيظن الباحث أن كلًّا من الراويين روىٰ المتن مطولًا، وفي الحقيقة أن الذي رواه مطولًا هو الراوي الضعيف، فمن ثم فالرواية المطولة لا تصح. وقد يكون الإعلال بسبب آخر، وهو أن الحديث لا يشبه حديث الرواة الثقات.

وثم صور أُخر ووجوه أُخر للإعلال، راجعها في كتابي شرح علل الحديث، وكذا راجع علل الدارقطني وابن أبي حاتم.

وعن بعض الكتب المصنفة في العلل فمنها:

العلل لعلي بن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ.

والعلل للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ.

وعلل ابن أبي حاتم.

وعلل الترمذي.

وعلل الدارقطني وكذا التتبعات للدارقطني. وكذا فإنها تظهر إعلالات كثيرة لعدد كبير من الأحاديث وتستفاد معرفتها من بعض كتب السنن؛ كسنن النسائي رَحِمَهُ اللَّهُ، فحقه أن يُذكر في كتب العلل أيضًا فضلًا عن كونه من كتب السنّة، وكذا سنن الترمذي فقد أبان الترمذي فيها، وفي مسائله التي أوردها لمحمد بن إسماعيل البخاري عن عددٍ كبير من علل الأحاديث.

وكذا سنن البيهقي، فقد أظهر البيهقي فيها كمًّا كبيرًا من علل بعض الأحاديث، وأيضًا ففي سنن أبي داود كم لا بأس به من الإشارات إلىٰ علل بعض الأحاديث، وغير ذلك كثير والله تعالىٰ أعلم.

أما عن كيفية التوصل إلىٰ اكتشاف العلة الموجودة في الحديث، فلهذا سبلٌ منها ما يلي:

أولًا: جمع طرق الحديث، والنظر في هذه الطرق طريقًا طريقًا، ثم النظر الإجمالي إليها مجتمعة، ومقارنة بعضها ببعض، وكذلك النظر فيمن تدور عليه هذه الأسانيد، ومعرفة حاله.

وكما قال العلماء[1]: «إن الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تتبين علله».

ثانيًا: النظر في كتب العلل، وفي أقوال علماء العلل، بشأن الحديث الذي نقوم بالبحث حوله، وكذلك النظر في كتب الرجال، وكتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ثالثًا: النظر في متون الأحاديث، ومدىٰ موافقتها للقواعد الكلية للشريعة، ومدىٰ مخالفتها لذلك، ومدىٰ إمكانية الجمع بين المتون التي ظواهرها التعارض من عدمها، فإن هذا يشعرنا بوجود علةٍ في الحديث من عدمها، فمن ثم يحملنا ذلك علىٰ البحث والتحري بدقة وراء الحديث.

وكذلك فالاطلاع العام والمستمر على سنة رسول الله ﷺ، ودراسة

---

(١) قال ابن المديني رَحِمَهُ اللَّهُ: الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه (مقدمة ابن الصلاح ص٨٢)، وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ: والسبيل إلىٰ معرفة علة الحديث أن يجمع طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم في الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط (الجامع لأخلاق الراوي ٢/ ٢٩٥).

متونها وأسانيدها يولد عند الشخص ملكة وخبرة لاكتشاف العلل:

فعلىٰ سبيل المثال: إن كنت قد جالست رجلًا عشرين عامًا، وصحبته في أسفاره، وترددت عليه في بيته، وجالسته في مجالسه، فلا شك أنك تعرف كثيرًا مما يحبه هذا الرجل، وما يبغضه، فإذا نقل لك شخص من الأشخاص عن صاحبك هذا أمرًا ينبغي أن يكون معلومًا من حاله ولم تكن أنت تعرفه، فإنك ستبادر إلىٰ إنكار هذا المنقول عن صاحبك، ومن ثم فهذا الإنكار يحملك علىٰ استقصاء الأخبار عما نقل عن صاحبك هذا.

وكذلك فالمداوم علىٰ القراءة في سنة رسول الله ﷺ، يعلم ألفاظ النبي ﷺ، ويعرف ما يحبه الرسول وما يكره، فإذا نُقل له شيء خلاف ما علمه عن رسول الله ﷺ، فإنه يبادر إلىٰ إنكاره ورده؛ لكثرة علمه برسول الله ﷺ، وخصاله، وأفعاله، وأقواله، وسجاياه.

ومن ثم فقد قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالىٰ: (في اختصار علوم الحديث «في شأن الحديث المعلل»: وهو فن خفي علىٰ كثير من علماء الحديث، حتىٰ قال بعض حفاظهم: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل[(١)].

وإنما يهتدي إلىٰ تحقيق هذا الفن الجهابذة النقاد منهم، يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، ومعوجِّه ومستقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الجياد والزيوف، والدنانير والفلوس.

فكما لا يتمارىٰ هذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحِذقهم واطلاعهم علىٰ طرق الحديث،

(١) قال ابن مهدي: إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة.

وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس.

فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة باطلة، أو مجازفة، أو نحو ذلك، يدركها البصير من أهل هذه الصناعة.

وقد يكون التعليل مستفادًا من الإسناد، وبسط أمثلة ذلك يطول جدًّا، وإنما يظهر بالعمل.

وقال السخاوي في «فتح المغيث»: هذا النوع من أغمض الأنواع وأدقها، ولذا لم يتكلم فيه كما سلف إلا الجهابذة أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، مثل ابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني.

ولخفائه كان بعض الحفاظ يقول: معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل، وقال ابن مهدي: هي إلهام، لو قلت للقيم بالعلل: من أين لك هذا؟ لم تكن له حجة، يعني: يعبر بها غالبًا، وإلا ففي نفسه حجج للقبول وللدفع.

وسُئل أبو زرعة عن الحجة لقوله؟ فقال: أن تسألني عن حديث، ثم تسأل عنه ابن وارة وأبا حاتم، وتسمع جواب كل منا، ولا تخبر واحدًا منا بجواب الآخر، فإن اتفقنا فاعلم حقية ما قلنا، وإن اختلفنا فاعلم أنا تكلمنا بما أردنا، ففعل، فاتفقوا، فقال السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام.

وسأل بعض الأجلاء من أهل الرأي أبا حاتم عن أحاديث، فقال في بعضها: هذا خطأ، دخل لصاحبه حديث في حديث، وهذا باطل، وهذا منكر، وهذا صحيح، فسأله: من أين علمت هذا؟ أخبرك الراوي بأنه غلط أو كذب؟ فقال له: لا، ولكني علمت ذلك.

فقال له الرجل: أتدعي الغيب؟ فقال: ما هذا ادعاء غيب، قال: فما الدليل

علىٰ قولك؟ فقال: أن تسأل غيري من أصحابنا، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، فذهب الرجل إلىٰ أبي زرعة، وسأله عن تلك الأحاديث بعينها فاتفقا، فتعجب السائل من اتفاقهما من غير مواطأة، فقال له أبو حاتم: أفعلمت أنا لم نجازف؟

ثم قال: والدليل علىٰ صحة قولنا أنك تحمل دينارًا بهرجًا إلىٰ صيرفي، فإن أخبرك أنه بهرج وقلت له: أكنت حاضرًا حين بُهرج؟ أو هل أخبرك الذي بهرجه بذلك؟ يقول لك: لا، ولكن علم رزقنا معرفته.

وكذلك إذا حملت إلىٰ جوهري فصَّ ياقوت، وفصَّ زجاج، يعرف ذا من ذا، ونحن نعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلامًا يصلح أن يكون كلام النبوة، ونعرف سقمه ونكارته بتفرد من لم تصح عدالته.

وهو كما قال غيره: أمر يهجم علىٰ قلوبهم لا يمكنهم رده، وهيئة نفسانية لا معدلَ لهم عنها، ولهذا ترىٰ الجامع بين الفقه والحديث كابن خزيمة والإسماعيلي والبيهقي وابن عبد البر لا ينكر عليهم؛ بل يشاركهم، ويحذو حذوهم، وربما يطالبهم الفقيه أو الأصولي العاري عن الحديث بالأدلة.

هذا مع اتفاق الفقهاء علىٰ الرجوع إليهم في التعديل والتجريح، كما اتفقوا علىٰ الرجوع في كل فن إلىٰ أهله، ومن تعاطىٰ تحرير فن غير فنه فهو متعني، فالله - تعالىٰ - بلطيف عنايته أقام لعلم الحديث رجالًا نقادًا تفرغوا له، وأفنوا أعمارهم في تحصيله والبحث عن غوامضه وعلله ورجاله، ومعرفة مراتبهم في القوة واللين، فتقليدهم والمشي وراءهم، وإمعان النظر في تواليفهم، وكثرة مجالسة حفاظ الوقت، مع الفهم وجودة التصور، ومداومة الاشتغال، وملازمة التقوىٰ والتواضع يوجب لك - إن شاء الله - معرفة السنن النبوية، ولا قوة إلا بالله.

تنبيهات هامة:

قد يكون الحديث معلولًا من طريق، لكنه صحيح من طرق أُخر، ولهذا نماذج لا تكاد تحصىٰ.

ليُعلم أن الإسناد كلما نزل، وكلما تفرد به المتأخرون كأبي نعيم في «الحلية»، والخطيب البغدادي في كتبه، بل وكتفرد البيهقي، والحاكم، والدارقطني، ونحو هؤلاء العلماء، فإن الحديث في الغالب يكون ضعيفًا، إذا تفرد به المتأخرون.

بل وفي تفردات الطبراني، وابن ماجه، والدارمي نظر كذلك في كثير من الأحيان، وكذلك في الأجزاء الحديثية التي نزلت فيها الأسانيد كذلك نظرٌ في الغالب أيضًا، وتقوىٰ وجهة هذا التعليل إذا كان الرجال رجال الصحيحين مثلًا، وأخرج صاحب الكتاب المتأخر النازل الحديث من طريق رجال الصحيحين هؤلاء، وليس الحديث في الصحيحين، ولا في الكتب الستة، فهنا يلزم البحث في كتب العلل، حيث إن تنكُّب الشيخين وأصحاب السنن عن إخراج الحديث - خاصة إذا كان رجال الإسناد رجال الشيخين - يشعر بأن في الحديث علة.

قد تجد أحيانًا - بل في كثير من الأحيان - بعض علماء الحديث يطلقون (العلة) علىٰ الحديث لأسباب ظاهرة من أسباب الضعف، فيكون - علىٰ سبيل المثال - في الإسناد رجل ضعيف، فيقولون: أُعل الحديث بفلان؛ لضعفه، أو لسوء حفظه، أو لكذبه، أو لغير ذلك.

وقد يكون في الإسناد انقطاع واضح أو إعضال واضح، فيقولون: هذا معلٌّ بالانقطاع أو بالإعضال.

فأهل العلم في مثل هذه الحالة لا يريدون العلة المصطلح عليها التي قدمنا تعريفها: «وهي: أنها سبب خفي يقدح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه» إنما مرادهم تضعيف الإسناد الذي أشاروا إليه.

هذا وأسأل الله التوفيق لنا ولعموم المسلمين وعلمائهم.

ومن طرائق اكتشاف العلل معرفة المشائخ وأصحابهم:

ومما يشير إلىٰ أن الحديث قد تكون به علةٌ ويدفعنا إلىٰ البحث في العلل أن يروي راوٍ عن شيخ، وليس هذا الراوي من أصحاب ذلك الشيخ المعروفين بالرواية عنه وبالملازمة له، فرواية هذا الراوي للخبر مظنة كبيرة لوجود علةٍ في الحديث، بل وبعض العلماء يعتبرون تفرد الراوي الذي لا يعرف بطول ملازمته للشيخ وبكثرة الرواية عنه، يعتبرون هذا التفرد علة، وخاصة إن كان الخبر المروي يحمل حُكمًا عامًّا يهم عموم الأمة، أو يحمل خبرًا ينبغي أن لا يكون مخفيًّا.

فكثيرًا ما يقول علماء العلل -مُشيرين إلىٰ إعلال الحديث-: تفرد به فلان، ولم يروه الأصحاب أو يقولون: أين أصحاب الشيخ عن هذا الحديث فيجعلون ذلك علةً من العلل.

ولذا كان من الجدير بطالب علم الحديث أن يكون علىٰ دراية وخبرة؛ علىٰ الأقل بالمشائخ المشهورين من الرواة، وكذا تلاميذهم.

وهذا يتأتى بأمور:

* منها كثرة الاطلاع علىٰ الأسانيد والرجال وهذا يستلزم كثرة المطالعة في الصحيحين وكتب السنن والمسانيد.

* ومنها كتاب «تحفة الأشراف في معرفة الأطراف» والنظر إلىٰ أعداد مرويات الرواة عن المشائخ ومنها الاستفادة من تنصيص العلماء علىٰ أن أشهر الرواة عن فلان هم فلان وفلان.

* ومنها الاطلاع علىٰ كتب الرجال كتهذيب التهذيب وغيره.

وها هم بعض الرواة المشاهير الذين دارت عليهم جملةٌ كبيرة من الأسانيد، ورويت من طريقهم عدة أحاديث مع بيان أشهر تلاميذهم الذين أخذوا عنه.

وأبدأ بذكر بعض أصحاب رسول الله ﷺ وأشهر من رووا عنهم فأقول وبالله التوفيق:

* عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أشهر من رووا عنه: أبو وائل (شقيق بن سلمة)، وعبيدة السلماني، ومسروق بن الأجدع، وعلقمة بن قيس، والأسود بن يزيد.

* أبو هريرة رضي الله عنه من أشهر الرواة عنه: سعيد بن المسيب وسعيد المقبري وأبو سعيد المقبري وأبو صالح ذكوان السمان والأعرج (عبد الرحمن بن هرمز) ومحمد بن سيرين وأبو سلمة بن عبد الرحمن وهمام بن منبه.

* جابر بن عبد الله رضي الله عنه من أصحابه: عمرو بن دينار وعطاء بن أبي رباح وأبو الزبير (محمد بن مسلم بن تدرس) والشعبي ومحمد بن علي بن الحسين (الهاشمي) ومحمد بن المنكدر.

* عبد الله بن عمر رضي الله عنه من أشهر الرواة عنه: نافع (مولاه) وسالم (ابنه) وعبد الله بن دينار وسعيد بن جبير ومجاهد.

* عائشة رضي الله عنها من أثبت الرواة عنها وأشهرهم: عروة بن الزبير (ابن أختها) والقاسم بن محمد (ابن أخيها) ومسروق والأسود وعمرة وأبو سلمة بن عبد الرحمن.

* عبد الله بن عباس رضي الله عنهما من أشهر الرواة عنه: كريب وعكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد بن جبر وعطاء بن أبي رباح وجابر بن زيد وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وطاووس.

* أنس بن مالك رضي الله عنه من أشهر الرواة عنه: قتادة بن دعامة، ومحمد بن مسلم بن شهاب (الزهري) وعبد العزيز بن صهيب وثابت البناني والحسن البصري، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة (وأنس عمه) وحميد الطويل.

وكإيضاح لما ذُكر وكتأكيد له، أقول، وبالله التوفيق: إن الراوي الذي جالس الشيخ زمنًا طويلًا أعلم بلا شك بخصاله وأقواله وأفعاله من الراوي الذي مرَّ بالشيخ ورآه علىٰ حال معين أو سمع منه قولًا معينًا فقط.

فإذا تصورنا أن شخصًا ما جالس شخصًا عشر سنين فإنه بلا شك يعلم ما الطعام الذي يحبه وما الشراب الذي يعجبه وما أحب الثياب إليه، وهل هو كثير الضحك أم لا؟ وهل هو كثير الكلام أم قليله إلىٰ غير ذلك مما يعرفه المُجالس عن جليسه، فبلا شك أن رواية هذا أوثق من رواية غيره من عابري السبيل الذي رأوا الشيخ مرة في حياتهم أو مرتين أو ثلاثًا، وذلك لأن الذي رأىٰ الشيخ مرة أو مرتين قد يكون قد رآه في أحوال ومناسبات غير اعتيادية فينقل عنه ما ندر من أحواله دون ما اشتهر فلذا فالملازمون للمشائخ هم أعلم بهم من غيرهم، والله أعلم.

وها هي طائفة من مشاهير التابعين فمن بعدهم وأشهر الرواة عنهم:

* الزهري (محمد بن مسلم) وقد دارت عليه أسانيد كثيرةٌ جدًّا ومن أشهر أصحابه: مالك ومعمر ويونس وعقيل وسفيان بن عيينة[١] وشعيب بن أبي حمزة والزبيدي.

* نافع مولىٰ ابن عمر من أشهر أصحابه: مالك وأيوب بن أبي تميمة وعبيد الله بن عمر.

* سالم بن عبد الله بن عمر من أشهر أصحابه: الزهري وموسىٰ بن عقبة وحنظلة بن أبي سفيان.

* عطاء بن أبي رباح أشهر أصحابه عمرو بن دينار وابن جريج وعبد الملك بن أبي سليمان.

* الأعمش سليمان بن مهران من أشهر أصحابه: أبو معاوية (محمد بن خازم الضرير) وشعبة ووكيع وجرير بن عبد الحميد.

* أبو إسحاق السبيعي (عمرو بن عبد الله السبيعي) من أشهر أصحابه: شعبة ويونس وإسرائيل وأبو الأحوص.

* الشعبي (عامر بن شراحيل) من أثبت أصحابه: إسماعيل بن أبي خالد وبيان بن بشر وفراس الهمداني.

* أبو الزبير (محمد بن مسلم بن تدرس) من أشهر أصحابه: ابن جريج والليث بن سعد والثوري.

---

(١) وأخطاؤه في الزهري كثيرة ومخالفاته كثيرة أيضًا لسائر أصحاب الزهري.

* قتادة بن دعامة أبو الخطاب السدوسي من أشهر أصحابه: هشام الدستوائي وشعبة بن الحجاج وسعيد بن أبي عروبة وهمام بن يحيىٰ(١).

* ثابت بن أسلم البناني من أصحابه المشاهير: حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة وحماد بن زيد وشعبة.

* الحسن البصري من أصحابه المشاهير: حميد ويونس بن عبيد وقتادة وهشام بن حسان.

* شعبة بن الحجاج من أصحابه المشاهير: غندر (محمد بن جعفر وهو ربيب شعبة) ويحيىٰ بن سعيد القطان ومعاذ بن معاذ وأبو داود وأبو الوليد الطيالسيان.

ومن أثبت أصحاب حماد بن سلمة: عفان بن مسلم الصفار وموسىٰ بن إسماعيل وعبد الرحمن بن مهدي وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي وعبد الله بن المبارك.

ومن أصحاب معمر: عبد الرزاق وهشام بن يوسف الصنعاني.

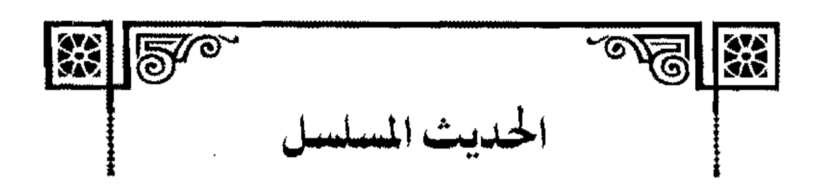
ومن أصحاب سفيان الثوري: وكيع ويحيىٰ بن سعيد القطان وابن مهدي وأبو نعيم الفضل بن دكين.

وعلىٰ إثر ما سبق أقول، وبالله التوفيق: علىٰ سبيل المثال كثيرًا ما يروي ابن إسحاق عن الزهري في كتاب السيرة أحاديث بها زيادات يزيدها ابن إسحاق عن

---

(١) وكثيرًا ما يخالف أصحاب قتادة.

الزهري، وأصحاب الزهري الأثبات لا يذكرون هذه الزيادات فجديرٌ بالباحث والمحقق أن يقارن حينئذٍ بين رواية الأثبات عن الزهري، وبين رواية ابن إسحاق، فتقدم رواية الأثبات في غالب الأحوال.



الحديث المسلسل

الإسناد المسلسل هو الذي توارد رواته علىٰ صفةٍ واحدة أو حال واحد.

(أي أن رواته اشتركوا أثناء روايته في شيء واحد من الأقوال أو من الأفعال أو من الصفات).

وهو مأخوذ من السلسلة (سلسلة الحديد) فكل حلقة من حلقاتها تشبه الأخرىٰ وتتواصل معها.

وللتسلسل صورٌ كثيرة وأمثلةٌ كثيرة فإذا افترضنا (للتقريب) سندًا كهذا: خالد عن يوسف عن زيد عن إبراهيم عن وائل.

فإننا نستطيع أن نقول إن هذا السند مسلسل بالعنعنات، أي أن كل راوٍ من الرواة قال (عن).

وإذا افترضنا سندًا كهذا: خالد حدثنا يوسف حدثنا زيد حدثنا إبراهيم حدثنا وائل؛ فإن هذا السند مسلسل بالتحديث.

وإذا قلنا خالد سمعت يوسف سمعت زيدًا سمعت إبراهيم سمعت وائلًا فإن هذا السند مسلسل بالتصريح بالسماع.

فهذه أنواع من أنواع التسلسل وهو تسلسل في صفة أداة التحمل التي يروي بها الراوي عن شيخه.

ومن أمثلة التسلسل:

أن يروي وائلٌ الحديث فيضحك عند كلمة معينة، ويرويه عنه إبراهيم فيضحك، ويرويه زيد عن إبراهيم فيضحك، ويرويه يوسف عن زيد فيضحك، ويرويه خالد عن يوسف فيضحك؛ فتكون رواية الحديث صُوحبت بالضحك عند فقرةٍ من فقراته فيقال حينئذٍ: إن هذا الحديث مسلسل بالضحك.

وقد يكون مسلسلًا في بعض طبقات الإسناد وليس إلىٰ آخره؛ مثل أن يضحك وائل ويضحك إبراهيم ويضحك زيد.

وكصورة من صور التسلسل أيضًا:

أن يروي وائل الحديث فيرفع رأسه إلىٰ السماء، ويرويه عنه إبراهيم فيرفع رأسه إلىٰ السماء، ويرويه زيد عن إبراهيم فيرفع رأسه إلىٰ السماء، ويرويه يوسف عن زيد فيرفع رأسه إلىٰ السماء، ويرويه خالد عن يوسف فيرفع رأسه إلىٰ السماء؛ فيكون مسلسلًا برفع الرأس إلىٰ السماء

ومن أمثلة التسلسل أيضًا:

أن يكون كل الرواة من بلدة واحدة كأن يكون – في الإسناد السابق – وائل من البصرة وإبراهيم الراوي عنه من البصرة، وزيد كذلك من البصرة ويوسف من البصرة، وخالد من البصرة؛ فيقال: إن السند مسلسل بالبصريين.

وقد يكون مسلسلًا بهم في بعض طبقاته، وقد يكون مسلسلًا بهم في كل الطبقات؛ فقد يكون البصريون هم وائل وإبراهيم وزيد فقط.

وقد يكون الحديث مسلسلًا من وجه آخر:

فإذا قلنا – افتراضًا – إن رجال هذا السند: خالد عن يوسف عن زيد عن إبراهيم عن وائل إذا كان كلهم ثقات أثبات فنقول: إنه مسلسل بالثقات الأثبات.

وإذا كانوا كلهم ضعفاء سنقول: إنه مسلسل بالضعفاء؛ وهكذا فهذا أيضًا نوع من أنواع التسلسل.

وقد يكون رواةُ الحديث (رجال الإسناد) كلهم فقهاء، فيقال: هذا الحديث إسناده مسلسل بالفقهاء.

وقد يكونوا كلهم قراء فيقال: السند مسلسل بالقراء. وقد يكونوا زهادًا فيقال: مسلسل بالزُّهاد. وقد يحلف كل راوٍ عند روايته للحديث فيكون مسلسلًا بالحلف.

قال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» في تعريفه للمسلسل وسياق أمثلته، قال: وهو لغةً اتصال الشيء بعضه ببعض ومنه سلسلة الحديد.

و(مسلسل الحديث)[1] – وهو من صفات الإسناد – (ما تواردا فيه الرواة) له كلهم (واحدًا فواحدًا حالًا)[2] أي علىٰ حال (لهم)[3]، وذلك إما أن يكون قوليًّا لهم كحديث: «أنه ﷺ قال لمعاذ رضي الله عنه: إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة: اللهم أعني علىٰ ذكرك وشكرك..» الحديث، فقد تسلسل لنا بقول كل من رواته: وأنا أحبك فقل.

(١، ٢، ٣) هذا كلام ابن الصلاح، والسخاوي يوضحه ويشرحه.



ونحوه: المسلسل بقول: «رحم الله فلانًا كيف لو أدرك زماننا»، وبقول: «قم فصب عليَّ حتىٰ أريك وضوء فلان».

وإما أن يكون الحال فعليًّا كقول أبي هريرة: «شبَّك بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: خلق الله الأرض يوم السبت..»(١) الحديث. فقد تسلسل لنا بتشبيك كل واحدٍ من رواته بيد مَن رواه عنه.

ونحوه: المسلسل بوضع اليد علىٰ الرأس، وبالأخذ بيد الطالب، وبالعد في يده للخمسة – التي منها: الصلاة علىٰ النبي ﷺ، والترحم، والدعاء – وبالمصافحة، وبرفع اليدين في الصلاة، وبالاتكاء، وبالإطعام والسقي، وبالضيافة بالأسودين: التمر، والماء.

وقد يجيئان معًا – أعني القولي والفعلي – في حديث واحدٍ كحديث أنس مرفوعًا: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتىٰ يؤمن بالقدر خيره وشره، حلوه ومره»، قال: وقبض رسول الله ﷺ علىٰ لحيته وقال: «آمنت بالقدر»، فقد تسلسل لنا بقبض كل واحد من رواته علىٰ لحيته مع قوله: «آمنت...» إلىٰ آخره.

(أو وصفًا) أي أو كان التوارد من الرواة علىٰ وصف لهم، وهو أيضًا فعليٌّ كالمسلسل بالقراء، وبالحفاظ، وبالفقهاء، وبالنحاة، وبالصوفية، وبالدمشقيين، وبالمصريين، ونحو ذلك كالمسلسل بالمحمدين، أو بمن أول اسمه عين، أو بمن في اسمه، أو اسم أبيه أو جده، أو نسبته أو غيرهما مما يُضاف إليه نون، أو برواية الأبناء عن الآباء، أو بالمعمرين، أو بعدد مخصوص من الصحابة يروي بعضهم عن بعض، أو من التابعين كذلك.

---

(١) مع أن الحديث معلول.

وقوليٌّ كالمسلسل بقراءة سورة «الصف»، ونحوه، لكنه في الوصفي - غالبًا - مقارب، بل مماثل له في الحالي.

(أو وصف سند) أي أو كان التوارد من الرواة علىٰ وصف سند بما يرجع إلىٰ التحمل، وذلك إما في صيغ الأداء (كقول كلهم) أي الرواة: (سمعت) فلانًا، أو ثنا، أو أنا، أو شهدت علىٰ فلان (فاتحد) ما وقع منها لجميع الرواة فصار بذلك مسلسلًا. بل جعل الحاكم منه: أن تكون ألفاظ الأداء من جميع الرواة دالة علىٰ الاتصال وإن اختلفت، فقال بعضهم: سمعت، وقال بعضهم: أنا، وقال بعضهم: ثنا. ولكنِ الأكثرون علىٰ اختصاصه بالتوارد في صيغة واحدة.

ونحوه: الحلف كقوله: أخبرنا - والله - فلان، كما نص عليه ابن الصلاح، أو ما يلتحق به كقوله: صمت أذناي إن لم أكن سمعته من فلان.

وإما فيما يتعلق بزمن الرواية، أو بمكانها، أو بتاريخها:

فالأول كالمسلسل بالتجمل في يوم العيد، أو بقص الأظفار في يوم الخميس[1].

والثاني كالمسلسل بإجابة الدعاء في «الملتزم».

والثالث ككون الراوي آخرَ من يروي عن شيخه.

إلىٰ غير ذلك من أنواعٍ للتسلسل كثيرة لا تنحصر، كما قال ابن الصلاح.

(وقسمه) أي تقسيمه (إلىٰ ثمان) كما فعل الحاكم، إنما هي (مُثُل) له، ولم يُرِد الحصر فيها كما فهمه ابن الصلاح عنه، وتعقبه بعدم حصره فيها، إذ ليس في عبارة الحاكم ما يقتضي الحصر كما قاله الشارح، لقول الحاكم بعد الفراغ

---

(١) وهي أحاديث ضعيفة.



منها: «فهذه أنواع التسلسل من الأسانيد المتصلة التي لا يشوبها تدليس، وآثار السماع فيها بين الراويين ظاهر»، وهذا - كما ترىٰ - مؤذن بأنه إنما ذكر من أنواعه ما يدل علىٰ الاتصال. وهو غاية المقصد من هذا النوع، إذ فائدته: البعد من التدليس والانقطاع، وخيرها - كما قال ابن الصلاح - ما دل علىٰ ذلك.

ومن فضيلة التسلسل: الاقتداء بالنبي ﷺ فعلًا، ونحوه كما أشار إليه ابن دقيق العيد، واشتماله - كما قال ابن الصلاح - علىٰ مزيد الضبط من الرواة.

ولكن قد انعكس الأمر (**فقلما يسلم**) التسلسل (**ضعفًا**) أي من ضعف (**يحصل**) في وصف التسلسل، لا في أصل المتن، كمسلسل المشابكة فمتنه في صحيح مسلم، والطريق بالتسلسل فيها مقال.

وأصحها مطلقًا المسلسل بسورة «الصف»، ثم بالأولية(١).

ثم قال السخاوي رحمه الله:

ثم تارة يكون التسلسل من الابتداء إلىٰ الانتهاء وهو الأكثر، (**ومنه ذو نقص بقطع السلسلة**) إما في أوله، أو وسطه، أو آخره، وله أمثلة كحديث عبد الله بن عمرو بن العاص: «**الراحمون يرحمهم الرحمن**»، المسلسل (**بأوّلية**) وقعت لجل رواته، حيث كان أول حديث سمعه كل واحد منهم من شيخه فإنه إنما يصح التسلسل فيه إلىٰ ابن عيينة خاصة، وانقطع فيمن فوقه علىٰ المعتمد.

قلت (مصطفىٰ): ومن أمثلة الأحاديث والأسانيد المسلسلة ما أخرجه مسلم(٢) عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، قال: حدثني عنبسة بن أبي

---

(١) يأتي إيضاحه قريبًا إن شاء الله.

(٢) مسلم (٧٢٨).

سفيان، في مرضه الذي مات فيه، بحديث يتسار إليه، قال: سمعت أم حبيبة تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صلى اثنتي عشرة ركعة في يوم وليلة، بُني له بهن بيت في الجنة».

قالت أم حبيبة: فما تركتهن منذ سمعتهن من رسول الله ﷺ

وقال عنبسة: فما تركتهن منذ سمعتهن من أم حبيبة.

وقال عمرو بن أوس: ما تركتهن منذ سمعتهن من عنبسة.

وقال النعمان بن سالم: ما تركتهن منذ سمعتهن من عمرو بن أوس.

هذا، والتسلسل ليس له تأثير في تضعيف الحديث أو تصحيحه فقد يكون الذي فعل الفعلة ضعيفًا أو كذابًا.

لكن ينبغي أن يُقال: إن الحديث الصحيح يزيده التسلسل صحة، وخاصة إذا صُوحب بقول: رأيت وسمعت ونحوهما؛ لأن ذلك ينفي التدليس.

فوائد:

١-هناك رواة ضعفاء ولكنهم وثّقوا في رواة معينين، وكأمثلة لذلك:

*هشام بن سعد متكلم فيه ومضعّف لكن روايته عن زيد بن أسلم تصحح[1].

*أبو معاوية الضرير، وهو محمد بن خازم متكلم فيه بالتضعيف أيضًا، ولكن روايته عن الأعمش مقبولةٌ فهو راوية الأعمش، ولذا فقد أخرج البخاري ومسلم عددًا هائلًا من طريق أبي معاوية عن الأعمش.

---

(١) ما لم تخالف الرواة الأثبات.

٢- قد يكون هناك رواة ثقات لكن يضعفوا إذا رووا عن رواة بأعيانهم:

* كمعمر بن راشد وهو ثقة إلا أنه إذا روىٰ عن البصريين فروايته عنهم فيها مقال.

* وعكرمة بن عمار صدوق، لكن في روايته عن يحيىٰ بن أبي كثير مقال.

* وهشيم ثقة لكن إذا روىٰ عن الزهري أخطأ كثيرًا.

كيفية التمييز بين الرواة واختيار الراوي المراد من الإسناد:

* قد نرىٰ بالسند راويًا لم ينسب وعند البحث نجد أن اسم هذا الراوي منسوب بأكثر من نسبة أو أن هناك أكثر من شخص تسموا بهذا الاسم فكيف نتوصل إلىٰ الراوي المراد في إسنادنا الذي نبحث فيه؟

فمثلًا إذا وجدنا سندًا كهذا: إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسماعيل عن خالد عن يحيىٰ بن سعيد عن أنس عن رسول الله ﷺ.

* ففي السند (خالد) ولكننا عند البحث نجد أكثر من شخص اسمه خالد فكيف نميز بينهم ونختار (خالد) المراد؟

وللاطلاع علىٰ خالدٍ المرادفلذلك سبلٌ منها ما يلي:

أولًا: النظر إلىٰ طبقة خالدٍ.

ولإيضاح ذلك أقول وبالله التوفيق: إذا قال البخاري مثلًا حدثنا إسماعيل عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، فكما بينا في باب الطبقات (التي ذكرها ابن حجر في مقدمة كتابه التقريب) فإن ابن عمر من الطبقة الأولىٰ إذ هو صحابي و(نافع) من التابعين فلا يخلو أمره أن يكون من الطبقة الثانية إلىٰ السادسة. ومالك لا يخلو أمره أن يكون من السادسة إلىٰ التاسعة. وإسماعيل

كشيخٍ للبخاري لا يخلو أمره أن يكون من العاشرة أو التاسعة أو الحادية عشر.

وذلك لأن الطبقات من البخاري إلىٰ رسول الله ﷺ مقسمة إلىٰ إحدىٰ عشرة طبقة علىٰ التقريب.

فإذا نظر إلىٰ الإسناد الذي نسأل عن راوٍ فيه، وهو خالد في السند المذكور: إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسماعيل عن خالد عن يحيىٰ بن سعيد عن أنس عن النبي ﷺ.

فيبعد أن يكون خالد من الطبقة العاشرة أو التاسعة أو الحادية عشر. (لأن هذه طبقات مشائخ البخاري ورجال الكتب الستة ومسند أحمد).

ويبعد أن يكون خالد من الطبقة الأولىٰ أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة (لأن هذه طبقات التابعين).

فيمكننا أن نستبعد مَن اسمه خالد، وكان من هذه الطبقات فهذه إحدىٰ سبل التمييز بين الرواة.

ثانيًا: أعني السبيل الثاني للتمييز بين الرواة معرفة المشائخ والتلاميذ.

فإذا نظرنا إلىٰ السند السابق، وبحثنا في ترجمة خالد الذي نريده (بتوسع من كتاب تهذيب التهذيب مثلًا)[١].

فإذا رأينا خالدًا الذي شيخه يحيىٰ بن سعيد وتلميذه محمد بن إسماعيل عرفنا أنه المراد في غالب الأحوال.

---

(١) وهذا الكتاب لاستخراج رجال الكتب الستة أصالة فمن كان أنزل من رجال الكتب الستة فلن تجده في هذا الكتاب وقد يكون الرجل من رجال الكتب الستة ومن رجال غيرها كمسند أحمد فسترىٰ ترجمته في التهذيب، لكونه من رجال الكتب الستة.

ثالثًا: النظر إلىٰ الرموز الموجودة بجانب الراوي، فثمَّ رموز لمن أخرجوا للراوي فقد يكون مكتوبًا أمام الراوي (ع) فيعني هذا الرمز أن الرجل من رجال الجماعة (أي من رجال الكتب الستة، وهي: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه).

وإذا كان مكتوبًا أمام الراوي علىٰ سبيل المثال (خ) فمعناه أن خالدًا أخرج له البخاري.

ومثلًا إذا كان الإسناد الذي أمامنا أخرجه الترمذي فقط ووجدنا فقط شخصًا واحدًا اسمه خالد مكتوب أمامه (ت) فإنه سيكون خالدًا المراد وهكذا.

رابعًا: وهي وسيلة من أنفع الوسائل وأنجحها لاكتشاف اسم الراوي، وهي جمع طرق الحديث.

فالراوي قد يُنص علىٰ اسمه فقط في موطن، بينما يُصرح باسمه واسم أبيه بل واسم جده في طرق أُخر للحديث.

خامسًا: البلدان (أعني معرفة بلدان الرواة) فإذا كان الراوي حمصيًّا مثلًا وشيخه من حمصٍ أيضًا فنستطيع بذلك تعيين الراوي المراد.

سادسًا: الاختصاص، أي أن هناك رواة معروفون بالرواية عن مشائخ معينين، فمثلًا محمد عن شعبة.

معلوم أن محمدًا هو ابن جعفر لأنه ربيب شعبة (أي أن شعبة كان متزوجًا بأمه) فلازمه عشرين سنة، فإذا أُطلق محمد عن شعبة فهو محمد بن جعفر الملقب بغندر.

وبعد فقد نعجز عن التمييز لاشتراك راويين مثلًا في الاسم والنسبة والبلدة والشيوخ والتلاميذ فماذا نصنع حينئذٍ؟

فأقول: إن الراويين إذا كانا ثقتين فإن عدم تمييز الاسم لا يضر(١).

وكذا إذا كان الراويان ضعيفين فلا ضرر أيضًا أما إذا كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفًا فإننا نتوقف حينئذ، ونقول في حكمنا علىٰ الحديث: في الإسناد رجل لم نستطع تمييزه والله أعلم.

هذا، وأسوق في هذا الباب باب التمييز بين الرواة هذه الفوائد خاصة في باب الاختصاص (أعني اختصاص رواة بالرواية عن شيوخ معينين) فعلىٰ سبيل المثال:

* علي بن المديني، وقتيبة بن سعيد، ومسدد، ومحمد بن سلام البيكندي، والحميدي (عبد الله بن الزبير) كل هؤلاء إذا رووا عن سفيان، فهو سفيان بن عيينة.

* ومحمد بن يوسف الفريابي، ووكيع بن الجراح، ومحمد بن كثير العبدي، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وقبيصة بن عقبة، كل هؤلاء إذا رووا عن سفيان، فهوسفيان الثوري.

* وكذلك إذا قيل: سفيان عن أبيه فهوسفيان الثوري.

* أما لتمييز من اسمه هشام من الرواة مثلًا:

فإذا كان هشام يروي عن قتادة فهو: هشام الدستوائي.

وإذا كان هشام يروي عن أنس فهو: هشام بن زيد بن أنس حفيد أنس رضي الله عنه.

---

(١) إلا إذا وجدت قرينة تدعو للتوقف.

وإذا كان هشام يروي عن معمر وابن جريج فهو: هشام بن يوسف الصنعاني.

وإذا كان هشام يروي عن ابن سيرين فهو: هشام بن حسان.

أما هشام الذي يروي عنه البخاري فهو: هشام بن عبد الملك الطيالسي.

وهشام الذي يروي عن أبيه هو: هشام بن عروة بن الزبير.

كذلك هشام الذي يروي عن يحيىٰ بن أبي كثير هو: هشام الدستوائي.

* أما بالنسبة لعمرو:

فعمرو الذي يروي عنه شعبة هو: هو عمرو بن مرة.

وعمرو الذي يروي عنه الأعمش هو: عمرو بن مرة أيضًا.

وعمرو الذي يروي عنه سفيان بن عيينة هو: عمرو بن دينار.

وعمرو الذي يروي عنه ابن وهب هو: عمرو بن الحارث.

*أما علقمة:

فعلقمة الذي يروي عن عمر بن الخطاب هو: علقمة بن وقاص الليثي.

وعلقمة الذي يروي عن ابن مسعود هو: علقمة بن قيس النخعي.

* وفي هذا الباب جملة من الفوائد منها:

سالم إذا روىٰ عن أبيه فهو: سالم بن عبد الله بن عمر.

سالم إذا روىٰ عن جابر فهو: سالم بن أبي الجعد.

* إسماعيل عن قيس هو: إسماعيل هو ابن أبي خالد.

* وقيس هو: قيس بن أبي حازم.

* شعيب عن أنس هو: شعيب بن الحبحاب.

* أبو اليمان عن شعيب هو: شعيب بن أبي حمزة.

* حميد عن أنس هو – في الغالب –: حميد بن أبي حميد الطويل.

* حميد عن أبي هريرة هو: حميد بن عبد الرحمن بن عوف.

* إذا جاء السند مكيًّا وصحابيه اسمه عبد الله فهو: عبد الله بن عباس.

* إذا جاء السند مدنيًّا وصحابيه اسمه عبد الله فهو: عبد الله بن عمر.

* إذا جاء السند كوفيًّا وصحابيه اسمه عبد الله فهو: عبد الله بن مسعود.

* إذا جاء السند مصريًّا وصحابيه اسمه عبد الله فهو: عبد الله بن عمرو بن العاص.

* إذا روىٰ أبو بردة عن عبد الله فعبد الله هو: عبد الله بن قيس أبو موسىٰ الأشعري.

* إذا روىٰ علقمة عن عبد الله فهو: ابن مسعود.

وهذا في غالب الأحول، والله تعالىٰ أعلم.



فوائد متفرقة وأبواب متنوعة ومزيدٌ من تعريفات المحدثين

*العبادلة من الصحابة هم عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم أجمعين ومن العلماء من يضيف إليهم عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

*الصحابي: هو من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك، وإن لم تطل صحبته وإن لم يرو عنه شيئًا.

رواية الأكابر عن الأصاغر

أقول، وبالله التوفيق: في الغالب أن المتأخر يروي عن المتقدم وأن الصغير يروي عن الكبير، وأن الطالب يروي عن الشيخ، وأن التابعي يروي عن الصحابي.

ولكن قد يحدث في بعض المواطن أن ينعكس الأمر فنرى كبير السن يروي عمن هو أصغر منه ونرى صحابيًا يروي عن تابعي.

وقد مثل العلماء لذلك بأمثلةٍ؛ فمن ذلك رواية سهل بن سعدٍ رضي الله عنه عن مروان بن الحكم: أخرج البخاري[1] من طريق ابن شهاب قال: حدثني سهل بن سعد الساعدي أنه رأى مروان بن الحكم في المسجد، فأقبلت حتى جلست إلى جنبه، فأخبرنا أن زيد بن ثابت أخبره أن رسول الله ﷺ أملى عليه:

(١) البخاري (٤٥٩٢).

«لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله» فجاءه ابن أم مكتوم وهو يملها عليَّ، قال: يا رسول الله، والله لو أستطيع الجهاد لجاهدت، وكان أعمىٰ، فأنزل الله علىٰ رسوله ﷺ وفخِذه علىٰ فخذي فثقلت عليَّ حتىٰ خفت أن تَرُضَّ فخذي، ثم سُرِّيَ عنه، فأنزل الله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

ومن ذلك رواية السائب بن يزيد عن عبد الرحمن بن عبدٍ القاري؛ أخرج مسلم في صحيحه [١] من طريق يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن السائب بن يزيد، وعبيد الله بن عبد الله، أخبراه عن عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال: رسول الله ﷺ «من نام عن حزبه، أو عن شيء منه، فقرأه فيما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، كُتب له كأنما قرأه من الليل».

وأورد بعض العلماء في ذلك حديث رسول الله ﷺ عن تميم الداري في قصة الجساسة؛ أخرج مسلم [٢] في صحيحه عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها حديثًا مطولًا، وفيه أنها قالت: فصليت مع رسول الله ﷺ فكنت في صف النساء التي تلي ظهور القوم، فلما قضىٰ رسول الله ﷺ صلاته، جلس علىٰ المنبر وهو يضحك. فقال: «لِيَلْزَمْ كُلُّ إِنْسَانٍ مُصَلَّاهُ».

ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ لِمَ جَمَعْتُكُمْ». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ «إِنِّي وَاللهِ مَا جَمَعْتُكُمْ لِرَغْبَةٍ وَلَا لِرَهْبَةٍ، وَلَكِنْ جَمَعْتُكُمْ لأَنَّ تَمِيمًا الدَّارِيَّ كَانَ رَجُلًا نَصْرَانِيًّا فَجَاءَ فَبَايَعَ وَأَسْلَمَ وَحَدَّثَنِي حَدِيثًا وَافَقَ الَّذِي كُنْتُ أُحَدِّثُكُمْ عَنْ مَسِيحِ الدَّجَّالِ.

حَدَّثَنِي أَنَّهُ رَكِبَ فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ مَعَ ثَلَاثِينَ رَجُلًا مِنْ لَخْمٍ وَجُذَامَ، فَلَعِبَ بِهِمُ الْمَوْجُ شَهْرًا فِي الْبَحْرِ، ثُمَّ أَرْفَئُوا إِلَىٰ جَزِيرَةٍ فِي الْبَحْرِ حَتَّىٰ مَغْرِبِ الشَّمْسِ،

---

(١) مسلم حديث (٧٤٧).

(٢) مسلم (٢٩٤٢).

فَجَلَسُوا فِي أَقْرُبِ السَّفِينَةِ فَدَخَلُوا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْهُمْ دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ لا يَدْرُونَ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ.

فَقَالُوا: وَيْلَكِ مَا أَنْتِ؟! فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ. قَالُوا: وَمَا الْجَسَّاسَةُ؟ قَالَتْ: أَيُّهَا الْقَوْمُ انْطَلِقُوا إِلَىٰ هَذَا الرَّجُلِ فِي الدَّيْرِ فَإِنَّهُ إِلَىٰ خَبَرِكُمْ بِالأَشْوَاقِ.

قَالَ: لَمَّا سَمَّتْ لَنَا رَجُلًا فَرِقْنَا مِنْهَا أَنْ تَكُونَ شَيْطَانَةً، - قَالَ - فَانْطَلَقْنَا سِرَاعًا حَتَّىٰ دَخَلْنَا الدَّيْرَ فَإِذَا فِيهِ أَعْظَمُ إِنْسَانٍ رَأَيْنَاهُ قَطُّ خَلْقًا وَأَشَدُّهُ وِثَاقًا، مَجْمُوعَةٌ يَدَاهُ إِلَىٰ عُنُقِهِ مَا بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ إِلَىٰ كَعْبَيْهِ بِالْحَدِيدِ.

قُلْنَا: وَيْلَكَ مَا أَنْتَ؟! قَالَ: قَدْ قَدَرْتُمْ عَلَىٰ خَبَرِي، فَأَخْبِرُونِي مَا أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ أُنَاسٌ مِنَ الْعَرَبِ، رَكِبْنَا فِي سَفِينَةٍ بَحْرِيَّةٍ فَصَادَفْنَا الْبَحْرَ حِينَ اغْتَلَمَ فَلَعِبَ بِنَا الْمَوْجُ شَهْرًا ثُمَّ أَرْفَأْنَا إِلَىٰ جَزِيرَتِكَ هَذِهِ فَجَلَسْنَا فِي أَقْرُبِهَا فَدَخَلْنَا الْجَزِيرَةَ فَلَقِيَتْنَا دَابَّةٌ أَهْلَبُ كَثِيرُ الشَّعَرِ لا يُدْرَىٰ مَا قُبُلُهُ مِنْ دُبُرِهِ مِنْ كَثْرَةِ الشَّعَرِ، فَقُلْنَا: وَيْلَكِ مَا أَنْتِ؟! فَقَالَتْ: أَنَا الْجَسَّاسَةُ... فذكرت الحديث.

وقد روىٰ الزهري عن مالك، والزهري شيخ مالك وكذا روىٰ يحيىٰ بن سعيد الأنصاري عن مالك وهو شيخ مالك.

وفائدة هذا الباب دفع ما قد يرد من اشتباه فإذا كان السند فيه – علىٰ سبيل – زيدٌ عن عمرو وقد يكون زيدٌ أكبر من عمرو في بعض الأحيان فيتوهم أنه ليس هو لكونه أكبر منه، ولكن في حقيقة الأمر أنه قد حدث استثناء في هذا الطريق، وأن زيدًا حقيقة قد روىٰ عن عمرو في هذا المقام، وإن كان أكبر منه.

المُدبَّج

وهذا النوع لم يذكره عددٌ من الذين صنفوا في مصطلحات المحدثين، إذا ليس له كبير تأثير، وصاغه بعضهم بـ(رواية الأقران).

فقد يروي محدثٌ عن قرينه من المحدثين حديثًا؛ فالمدبج هو رواية الأقران سِنًّا وسندًا فمثلًا إذا كان هناك راويان متقاربان في سنهما وطبقتهما فروىٰ أحدهما عن الآخر فهذا يسمىٰ (مدبج).

وبالمثال يتضح المقال؛ فمالكٌ والأوزاعي متقاربان في السن والطبقة فإذا روىٰ مالك عن الأوزاعي فهذا يسمىٰ مدبجًا، وكذا إذا روىٰ الأوزاعي عن مالك فهذا أيضًا يسمىٰ مدبجًا، وكذلك أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني رحمهما الله متقاربان في السن والطبقة، فكلاهما يروي عن سفيان بن عيينة.

فإذا روىٰ أحمد بن حنبل عن علي بن المديني فهذا يسمىٰ مُدبجًا، وكذا إذا روىٰ عليّ بن المديني عن أحمد بن حنبل فهذا أيضًا يسمىٰ مدبَّجًا.

رواية الإخوة والأخوات

قد يروي الأخ عن أخيه أو عن أخته حديثًا قال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالىٰ في «الباعث الحثيث»: وقد صنَّف في ذلك جماعةٌ منهم: علي بن المديني، وأبو عبد الرحمن النسائي.

فمن أمثلة **الأخوين**: عبد الله بن مسعود وأخوه عُتبة، عمرو بن العاص وأخوه هشام، وزيد بن ثابت وأخوه يزيد. ومن **التابعين**: عمرو بن شرحبيل أبو ميسرة وأخوه أرقم، كلاهما من أصحاب ابن مسعود، ومن أصحابه أيضًا:

هزيل بن شرحبيل، وأخوه أرقم.

ثلاثة أخوة: سهل وعبَّاد وعثمان بنو حنيف. عمرو بن شعيب وأخواه عمر وشعيب. وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وأخواه أسامة وعبد الله.

أربعة أخوة: سُهيل بن أبي صالح وإخوته: عبد الله – الذي يقال له: عبَّاد – ومحمد، وصالح.

خمسة أخوة: سفيان بن عيينة وإخوته الأربعة: إبراهيم وآدم وعمران ومحمد.

قال الحاكم: سمعت الحافظ أبا علي الحسين بن علي – يعني: النيسابوري – يقول: كلهم حدَّثوا.

ستة إخوة: وهم محمد بن سيرين وإخوته: أنس، ومعبد، ويحيىٰ، وحفصة، وكريمة. كذا ذكرهم النسائي ويحيىٰ بن معين أيضًا، ولم يذكر الحافظ أبو علي النيسابوري فيهم: «كريمة»، فعلىٰ هذا يكونون من القسم الذي قبله، وكان معبد أكبرهم، وحفصة أصغرهم.. إلىٰ آخر ما قاله رَحِمَهُ اللَّهُ.

رواية الآباء عن الأبناء

قد يحدث ويروي الوالد عن ولده، أي الأب عن ابنه، قال ابن كثير رحمه الله تعالىٰ في «الباعث الحثيث»: وقد صنَّف فيه الخطيب كتابًا، وقد ذكر الشيخ أبو الفرج بن الجوزي في بعض كتبه:

أن أبا بكر الصديق روىٰ عن ابنته عائشة، وروت عنها أمها أم رومان أيضًا.

قال: وروىٰ العباس عن ابنيه: عبد الله والفضل.

قال: وروىٰ سليمان بن طرخان التيمي عن ابنه المعتمر بن سليمان.

وروىٰ أبو داود عن ابنه أبي بكر بن أبي داود.

رواية الأبناء عن الآباء

وهذا كثيرٌ جدًّا.

فنرىٰ أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قد روىٰ عن أبيه عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عدة أحاديث.

وروت عائشة بنت أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن أبيها.

وروىٰ عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وروىٰ عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه.

وروىٰ بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

ومن رواية الأبناء عن الآباء والآباء عن الأبناء:

سفيان بن وكيع بن الجراح بن مليح؛ فسفيان بن وكيع أبوه وكيع وجده الجراح.

وللعلم فإن وكيعًا ثقة بين ضعيفين ابنه سفيان ضُعِّف، قيل بسبب وراق السوء الذي كان يكتب له، والجراح (والد وكيع) ضعيف.

وهشام بن عروة يروي عن أبيه عروة.

وعلي بن عبد الله بن المديني؛ فعلي ثقةٌ ثبت وأبوه ضعيف.

المؤتلف والمختلف

هو ما تتفق في الخط صورته وتختلف في النطق لفظته.

مثاله: سلّام وسلام. حَبّان وحِبّان. عَلِيّ وعُلَيّ

وهنالك أيضًا المتفق والمفترق.

وقد صنَّف فيه الخطيب كتابًا حافلًا.

وقد ذكره الشيخ أبو عمرو أقسامًا:

أحدها: أن يتفق اثنان أو أكثر في الاسم واسم الأب.

مثاله: «الخليل بن أحمد» ستة: أحدهم: النحوي البصري، وهو أول من وضع علم العروض، قالوا: ولم يُسَمَّ أحد بعد النبي ﷺ بأحمد قبل أبي الخليل بن أحمد، إلا أبا السَّفَر سعيد بن أحمد في قول ابن معين، وقال غيره: سعيد بن يُحْمَد، فالله أعلم.

الثاني: «أبو بشر المزني» بصري أيضًا، روىٰ عن المستنير بن أخضر عن معاوية بن قُرة، وعنه عباس العنبري وجماعة.

والثالث: «أصبهاني»، روىٰ عن روح بن عُبادة وغيره.

والرابع: «أبو سعيد السّجزي»، القاضي الفقيه الحنفي المشهور بخراسان روىٰ عن ابن خزيمة وطبقته.

الخامس: «أبو سعيد البُستي» القاضي، حدَّث عن الذي قبله، وروىٰ عنه البيهقي.

السادس: «أبو سعيد البستي» أيضًا شافعي، أخذ عن الشيخ أبي حامد الإسفرائيني، ودخل بلاد الأندلس.

القسم الثاني: «أحمد بن جعفر بن حمدان» أربعة: القطيعي، والبصري، والدينَوري، والطرسوسي.

«محمد بن يعقوب بن يوسف» اثنان من نيسابور: أبو العباس الأصمّ وأبو عبد الله ابن الأخرم.

الثالث: «أبو عمران الجوني» اثنان: عبد الملك بن حبيب تابعي، وموسىٰ بن سهل، يروي عن هشام بن عروة.

«أبو بكر بن عياش» ثلاثة: القارئ المشهور، والسلمي الباجدائي صاحب غريب الحديث، توفي سنة أربعة ومائتين، وآخر حمصي مجهول.

الرابع: «صالح بن أبي صالح» أربعة.

الخامس: «محمد بن عبد الله الأنصاري» اثنان: أحدهما المشهور صاحب الجزء، وهو شيخ البخاري، والآخر ضعيف، يكنىٰ بأبي سلمة.

وهذا باب واسع كبير كثير الشعب، يتحرر بالعمل والكشف عن الشيء في أوقاته.



المنسوبون إلى غير آبائهم

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الباعث الحثيث»:

وهم أقسام:

أحدها: المنسوبون إلىٰ أمهاتهم كمعاذ ومعوذ ابني «عفراء» وهما اللذان أثبتا أبا جهل يوم بدر، وأمهم هذه عفراء بنت عُبيد، وأبوهم الحارث بن رفاعة الأنصاري، ولهم آخر شقيق لهما وهو: «عوذ» ويقال: «عون». وقيل: «عوف»، فالله أعلم.

بلال بن «حمامة» المؤذن، أبوه رباح.

ابن «أم مكتوم» الأعمىٰ المؤذن أيضًا، وقد كان يؤم أحيانًا عن رسول الله ﷺ في غيبته، قيل: اسمه عبد الله بن زائدة. وقيل: عمرو بن قيس. وقيل غير ذلك.

عبد الله بن «اللُّتبية»، وقيل: «الأُتْبية» صحابي.

سهيل بن «بيضاء» وأخواه منها: سهل وصفوان، واسم بيضاء «دعد»، واسم أبيهم «وهب».

شُرحبيل بن «حسنة» أحد أمراء الصحابة علىٰ الشام هي أمه، وأبوه عبد الله بن المطاع الكندي.

عبد الله بن «بُحَينة»، وهي أمه، وأبوه: مالك بن القِشب الأسدي.

سعد بن «حَبْتة» هي أمه، وأبوه: بجير بن معاوية.

ومن التابعين فمن بعدهم: محمد بن «الحنفية»، واسمها «خولة»، وأبوه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

إسماعيل بن «عُلَيَّة» هي أمه، وأبوه: إبراهيم، وهو أحد أئمة الحديث والفقه ومن كبار الصالحين.

قلت: فأما ابن علية الذي يعزو إليه كثير من الفقهاء، فهو إسماعيل بن إبراهيم هذا، وقد كان مبتدعًا يقول بخلق القرآن.

ابن «هراسة»، هو أبو إسحاق إبراهيم بن هراسة، قال الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري: هي أمه، واسم أبيه: «سلمة».

ومن هؤلاء من قد يُنسب إلىٰ جدته، كيَعْلىٰ بن «مُنْية»، قال الزبير بن بكار: هي أم أبيه «أمية».

وبشير بن «الخَصَاصيّة»: اسم أبيه: معبد، «والخصاصية» أم جده الثالث.

قال الشيخ أبو عمرو: ومن أحدث ذلك عهدًا شيخنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي البغدادي، يعرف بابن «سُكَيْنة» وهي أم أبيه.

قلت: وكذلك شيخنا العلامة «أبو العباس بن تيمية» هي أم أحد أجداده الأبعدين، وهو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحَرَّاني.

ومنهم من يُنسب إلىٰ جده، كما قال النبي ﷺ يوم حنين وهو راكب علىٰ البغلة يركضها إلىٰ نحر العدو، وهو ينوه باسمه يقول:

أنا النبي لا كذب ... أنا ابن عبد المطلب

وهو رسول الله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب.



وكأبي عُبيدة بن الجراح وهو: عامر بن عبد الله بن الجراح الفهري، أحد العشرة، وأول من لقب بأمير الأمراء بالشام، وكانت ولايته بعد خالد بن الوليد رضي الله عنهما.

مُجَمِّع بن جارية هو: مجمع بن يزيد بن جارية.

ابن جُريج هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

ابن أبي ذئب: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب.

أحمد بن حنبل هو: أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني أحد الأئمة.

أبو بكر بن أبي شيبة هو: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي صاحب المصنف، وكذا أخواه عثمان الحافظ، والقاسم.

النسبة التي على خلاف ظاهرها

سعيد المقبري: قيل لأنه كان يسكن قريبًا من المقابر.

خالد الحذاء: قيل لأنه كان يُجالس الحذائين.

أبو مسعود البدري: قيل البدري لأنه سكن بدرًا ولم يكن شهد بدرًا مع النبي ﷺ.

قال ابن كثير في «الباعث الحثيث»: زعم البخاري أنه (أي عقبة بن مسعود) ممن شهد بدرًا وخالفه الجمهور فقالوا: إنما سكن بدرًا فنسب إليها.

قلت (مصطفىٰ): ويزيد الفقير: قيل لأنه كان يشتكي فقار ظهره.

وابن دقيق العيد: قيل ابن دقيق العيد لشدة بياضه.

معرفة أوطان الرواة

وهذا أمرٌ نافع خاصة فيما يتعلق بالرواة الذين ضُعِّفوا في رواياتهم عن غير أهل بلدهم[١].

وكذلك فإنه نافع في تمييز الرواة غير المنسوبين فعند البحث قد ترىٰ أن زيدًا روىٰ عن عمرو. وعند البحث قد ترىٰ أكثر من شخص يُقال له عمرو فيصعب التمييز إلا بمعرفة بلدة الرواة فإذا كان زيدٌ علىٰ سبيل المثال بصريًّا، وعمرو بصريًّا وفي زمانه، فالغالب أن عمرًا البصري هو الذي روىٰ عن زيد البصري.

وأحيانًا يقولون عن راوٍ من الرواة إنه ثقة في أهل بلده ضعيفٌ في غيرهم.

وأحيانًا يقولون إنه ضعيف إذا روىٰ عن أهل بلدةٍ معينة؛ كمعمر في روايته عن البصريين.

ولمعرفة بلدان الرواة منافع أُخر غير ما ذُكر.

الرواة المبهمون

قد ترىٰ في الإسناد رجلًا لم يسم كأن يقول الراوي حدثني زيد عن رجل.

فوجود مثل هذا الرجل في الإسناد يضر بالإسناد ويضعفه، وذلك لأننا لا ندري أثقة هو أم أنه كذاب.

ولكننا بجمع الطرق قد نرىٰ أن هذا الرجل سُمي فتندفع عنا القلاقل

---

(١) كإسماعيل بن عياش في غير أهل بلده، وكذلك فإن رواية معمر عن البصريين فيها ضعف ورواية البصريين عنه فيها ضعف.

والإشكالات، فإنه إن كان ثقةً صححنا الحديث، وإن كان ضعيفًا ضعفناه.

هذا، وقد يكون الإبهام في رجل ليس من رجال الإسناد فلا يضر حينئذ؛ كحديث أبي سعيد الخدري ﷺ (أنهم مروا بحيٍّ قد لُدغ سيدهم فرقاه رجل منهم)[1].

فإبهام الرجل وعدم تسميته لا يضر لأنه ليس من رجال الإسناد.

معرفة زمن الوفاة والميلاد

وذلك نافع لإثبات سماع الرواة من بعضهم البعض أو نفي ذلك.

قال ابن كثير رحمه الله تعالى في «الباعث الحثيث»:

ليُعرف من أدركهم ممن لم يدركهم من كذاب أو مدلس، فيتحرر المتصل والمنقطع وغير ذلك.

قال سفيان الثوري: لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ.

وقال حفص بن غياث: إذا اتهمتهم الشيخ فحاسبوه بالسنين.

وقال الحاكم: لما قدم علينا محمد بن حاتم الكَشِّي فحدَّث عن عبد بن حُميد، سألته عن مولده؟ فذكر أنه وُلد سنة ستين ومائتين. فقلت لأصحابنا: إنه يزعم أنه سمع منه بعد موته بثلاث عشرة سنة.

قال ابن الصلاح: شخصان من الصحابة عاش كل منهما ستين سنة في

(١) الحديث أخرجه البخاري في عدة مواطن من صحيحه (٢٢٧٦) و(٥٠٠٧) و(٥٧٣٦) و(٥٧٤٩) ومسلم (٢٢٠١) وأكثر الطرق ليس فيها تسمية الصحابي.

الجاهلية وستين في الإسلام، وهما حكيم بن حزام، وحسان بن ثابت رضي الله عنهما، وحُكي عن ابن إسحاق: أن حسان بن ثابت بن المنذر بن حِزام عاش كل منهم مائة وعشرين سنة.

قال الحافظ أبو نعيم: ولا يعرف هذا لغيرهم من العرب.

قلت: قد عُمِّر جماعة من العرب أكثر من هذا، وإنما أراد أن أربعة نَسَقًا يعيش كل منهم مائة وعشرين سنة، لم يتفق هذا في غيرهم.

وأما سلمان الفارسي، فقد حكىٰ العباس بن يزيد البحراني الإجماع علىٰ أنه عاش مائتين وخمسين سنة، واختلفوا فيما زاد علىٰ ذلك إلىٰ ثلاثمائة وخمسين سنة.

وقد أورد الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله وفيات أعيان من الناس:

رسول الله ﷺ: توفي وهو ابن ثلاث وستين سنة – علىٰ المشهور – يوم الاثنين الثاني عشر من ربيع الأول سنة إحدىٰ عشرة من الهجرة.

وأبو بكر: عن ثلاث وستين أيضًا في جمادىٰ (الأولىٰ) سنة ثلاث عشرة.

وعُمر: عن ثلاث وستين أيضًا في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين.

قلت: وكان عُمر أول من أرَّخ التاريخ الإسلامي بالهجرة النبوية من مكة إلىٰ المدينة، كما بسطنا ذلك في سيرته وفي كتابنا التاريخ[1] وكان أمره بذلك في سنة ست عشرة من الهجرة.

وقُتل عثمان بن عفان وقد جاوز الثمانين، وقيل: بلغ التسعين في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين.

---

(١) يريد كتابه «البداية والنهاية» وقد طبع منه في مصر ١٤ مجلدًا كبيرًا، وبقي مُجلدان لم يُطبعا.

وعلي: في رمضان سنة أربعين، عن ثلاث وستين في قول.

وطلحة والزبير: قتلا يوم الجمل سنة ست وثلاثين(١). قال الحاكم: وسنّ كل منهما أربع وستون سنة.

وتوفي سعد عن ثلاث وسبعين: سنة خمس وخمسين، وكان آخر من توفي من العشرة.

وسعيد بن زيد: سنة إحدىٰ وخمسين، وله ثلاث أو أربع وسبعون.

وعبد الرحمن بن عوف عن خمس وسبعين: سنة اثنتين وثلاثين.

وأبو عبيدة: سنة ثماني عشرة، وله ثمان وخمسون رضي الله عنهم أجمعين.

قلت: وأما العبادلة: فعبد الله بن عباس سنة ثمان وستين، وابن عمر وابن الزبير في سنة ثلاث وسبعين، وعبد الله بن عمرو سنة سبع وستين، وأما عبد الله بن مسعود فليس منهم. قاله أحمد بن حنبل، خلافًا للجوهري حيث عدَّه منهم، وقد كانت وفاته سنة إحدىٰ وثلاثين.

قال ابن الصلاح: (الثالث): أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة.

سفيان الثوري: توفي بالبصرة سنة إحدىٰ وستين ومائة، وله أربع وستون سنة.

وتوفي مالك بن أنس: بالمدينة سنه تسع وسبعين ومائة، وقد جاوز الثمانين.

وتوفي أبو حنيفة: ببغداد سنة خمسين ومائة، وله سبعون سنة.

---

(١) في شهر جمادىٰ الأولىٰ.

وتوفي الشافعي محمد بن إدريس: بمصر سنة أربع ومائتين، عن أربع وخمسين سنة.

وتوفي أحمد بن حنبل: ببغداد سنة إحدىٰ وأربعين ومائتين، عن سبع وسبعين سنة.

قلت: وقد كان أهل الشام علىٰ مذهب الأوزاعي نحوًا من مائتي سنة، وكانت وفاته سنة سبع وخمسين ومائة ببيروت من ساحل الشام وله من العمر (سبعون سنة).

وكذلك إسحاق بن راهويه قد كان إمامًا متَّبعًا، له طائفة يقلدونه ويجتهدون علىٰ مسلكه، يقال لهم: الإسحاقية، وقد كانت وفاته سنة ثمان وثلاثين ومائتين، عن (سبع وسبعين سنة).

قال ابن الصلاح: (الرابع): أصحاب كتب الحديث الخمسة:

البخاري: ولد سنة أربع وتسعين ومائة، ومات ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين بقرية يقال لها: خَرْتَنْك.

ومسلم بن الحجاج: توفي سنة إحدىٰ وستين ومائتين عن خمس وخمسين سنة.

أبو داود: سنة خمس وسبعين ومائتين.

الترمذي: بعده بأربع سنين (سنة) تسع وسبعين.

أبو عبد الرحمن النسائي: سنة ثلاث وثلاثمائة.

قلت: وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني صاحب السنن التي

كُمِّلَ بها الكتب الستة: السنن الأربعة بعد الصحيحين، التي اعتنىٰ بأطرافها الحافظ ابن عساكر، وكذلك شيخنا الحافظ المزي اعتنىٰ برجالها وأطرافها، وهو كتاب قوي التبويب في الفقه، وقد كانت وفاته سنة ثلاث وسبعين ومائتين — رحمهم الله —.

قال: (الخامس): سبعة من الحفاظ انتُفع بتصانيفهم في أعصارنا:

أبو الحسن الدارقطني: توفي سنة خمس وثمانين وثلاثمائة عن تسع وسبعين سنة.

الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: توفي في صفر سنة خمس وأربعمائة وقد جاوز الثمانين.

عبد الغني بن سعيد المصري: توفي في صفر سنة تسع وأربعمائة بمصر عن سبع وسبعين سنة.

الحافظ أبو نُعيم الأصبهاني: سنة ثلاثين وأربعمائة، وله ست وتسعون سنة.

ومن الطبقة الأخرىٰ: الشيخ أبو عمر النَّمري: توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة عن خمس وتسعين سنة.

ثم أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: توفي بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، عن أربع وسبعين سنة.

ثم أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي: توفي سنة ثلاث وستين وأربعمائة عن إحدىٰ وسبعين سنة.

قلت: وقد كان ينبغي أن يذكر مع هؤلاء جماعة اشتهرت تصانيفهم بين



الناس، ولا سيما عند أهل الحديث.

كالطبراني: وقد توفي سنة ستين وثلاثمائة صاحب المعاجم الثلاثة وغيرها.

والحافظ أبي يعلىٰ الموصلي: (توفي سنة سبع وثلاثمائة).

والحافظ أبي بكر البزار: (توفي سنة اثنين وتسعين ومائتين).

وإمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة: توفي سنة إحدىٰ عشرة وثلاثمائة، صاحب الصحيح.

وكذلك أبو حاتم محمد بن حِبَّان البستي: صاحب الصحيح أيضًا، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وثلاثمائة.

والحافظ أبو أحمد بن عدي: صاحب الكامل، توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة.

الأسماء والكنى والألقاب

هناك رواة عُرفوا بأسمائهم ولم تكد تُعرف لهم كنية، وهناك من اشتهر بكنيته ولا يكاد يعرف له اسم.

فأبو بكر الصديق اشتهر بكنيته واسمه عبد الله بن عثمان، وأبو قحافة كنية عثمان.

وأبو هريرة اشتهر بكنيته دون اسمه وقد قيل في اسمه أقوال، من أشهرها عبد الرحمن بن صخر.

وكذا أبو أمامة الباهلي،واسمه صدي بن عجلان، وهناك من اشتهر باسمه كأنس بن مالك رضي الله عنه وهكذا.

ومن التابعين كذلك من اشتهر بكنيته دون اسمه كأبي سلمة بن عبد الرحمن.

وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم.

وهناك من له كنيتان؛ كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فكنيته أبو الحسن، وأبو تراب أيضًا وقد يرد الراوي بكنيته في السند وقد يأتي باسمه وإذا أردت التعرف عليه إذا ورد بكنيته فعليك بكتاب تهذيب التهذيب وتقريبه (في أواخره).

وهناك كذلك كتاب «الكنىٰ» للدولابي، وغير ذلك كثير.

وهناك من اشتهر باللقب:

كالأعمش وهو سليمان بن مهران.

الأعرج عبد الرحمن بن هرمز.

عارم، وهو محمد بن الفضل السدوسي.

وغندر، وهو محمد بن جعفر.

وبندار محمد بن بشار.

والفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

الصديق أبو بكر رضي الله عنه.

ذو النورين عثمان رضي الله عنه.

الأحكام على بعض الأسانيد[١]

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ سندٌ حسن ويُحسن الحديث ما لم يستنكر، وما لم يُخالف مما هو أقوىٰ.

بهز بن حكيم عن أبيه عن جده؛ سندٌ حسن، ويحسن الحديث ما لم يستنكر، وما لم يُخالف بما هو أقوىٰ.

عبد الله بن عمر العمري (مكبر الاسم) الراجح ضعفه فهو مُكبر الاسم لكنه مُصغر الرواية.

أخوه عبيد الله بن عمر المعمري (مصغر الاسم) لكنه مكبر الرواية فحديثه صحيح.

شهر بن حوشب الراجح لديَّ ضعفه.

---

(١) علىٰ الرأي المختار من أقوال العلماء، والله أعلم.



نصائح وإرشادات لطالب علم الحديث

شكر الله عز وجل:

وعليك يا طالب علم الحديث، وقد وفقك الله عز وجل لسلوك هذا السبيل، عليك أن تقدم شكرًا لله على ما منَّ به عليك من سلوك هذا السبيل سبيل طلب العلم ابتداءً ثم سبيل طلب العلم بسنة رسول الله ﷺ.

فيا هنيئًا لحملة السُّنة ومُبلغيها فقد قال رسول الله ﷺ (نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها ثم أدّاها كما سمعها)(١).

فلا تنسَ شكر النعمة.

الاجتهاد والجد:

* وعليك يا طالب علم الحديث أن تجتهد في حفظ ما تيسر لك من كتاب الله عز وجل فهو نورٌ يستضيء به، وقد قال تعالىٰ ذِكره لبني إسرائيل: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيۡنَٰكُم بِقُوَّةٖ وَٱذۡكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٦٣].

وقال تعالىٰ لموسىٰ عليه السلام: ﴿فَخُذۡهَا﴾ (أي التوراة) ﴿بِقُوَّةٖ وَأۡمُرۡ قَوۡمَكَ يَأۡخُذُواْ بِأَحۡسَنِهَاۚ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، وقال تعالىٰ ليحيىٰ عليه السلام: ﴿يَٰيَحۡيَىٰ خُذِ ٱلۡكِتَٰبَ بِقُوَّةٖۖ﴾ [مريم: ١٢].

قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ

(١) حديث متواتر في غاية من الصحة، وقد أخرجه كمٌّ هائل من المحدثين.

مُّبِينٌ يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ بِإِذْنِهِۦ وَيَهْدِيهِمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥-١٦]، وقال تعالىٰ: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ﴾ [الأنعام: ١٠٤].

فاجتهد قدر استطاعتك في حفظ كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وكذا في حفظ ما تيسر لك من سنة رسول الله ﷺ فهذه وتلك كنوزٌ تكتنزها للدنيا والآخرة.

العمل الصالح:

ثم عليك بالعمل بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسنة رسوله ﷺ قدر جهدك واستطاعتك، فثمرة العلم العمل، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢-٣]، وقال سبحانه: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

وقال شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ۚ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ ۚ﴾ [هود: ٨٨].

فلا يجوز لك أن تنشغل بالعلم ليلًا ونهارًا وتترك الجمع والجماعات، وتعقَّ والديك وتهمل أهل بيتك وأولادك وحقوق الله وحقوق العباد.

فإن العلم آنذاك يكون حجة عليك لا لك وعياذًا بالله من ذلك.

فمَن هذا شأنه فهو كالحمار يحمل أسفارًا.

ثم عليك بالإخلاص لله في طلبك للعلم وفي كل شؤونك؛ فقد قال ربك تبارك وتعالىٰ: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠].

وقال رسول الله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوىٰ»[١].

وقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة: ٥].

واحذر الرياء فإنه يحبط أعمالك ويذهب بثوابها قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [هود: ١٦].

وأخرج مسلم في صحيحه من طريق سليمان بن يسار قال: تفرق الناس عن أبي هريرة فقال له ناتِل أهل الشام: أيها الشيخ حدثنا حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ قال: نعم سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول الناس يقضىٰ يوم القيامة عليه رجل استشهد فأُتيَ به فعرَّفه نِعَمه فعرفها قال: فما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتىٰ استشهدت قال: كذبت ولكنك قاتلت لأن يقال جريء فقد قيل ثم أمر به فسحب علىٰ وجهه حتىٰ أُلقي في النار، ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فأُتي به فعرفه نعمه فعرفها قال: فما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال: كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم وقرأت القرآن ليقال هو قارئ فقد قيل ثم أمر به فسحب علىٰ وجهه حتىٰ أُلقي في النار، ورجل وسَّع الله عليه وأعطاه من أصناف المال كله فأُتي به فعرفه نعمه فعرفها قال: فما عملت فيها؟ قال: ما تركت من سبيل تحب أن ينفق فيها إلا أنفقت فيها لك قال: كذبت ولكنك فعلت ليُقال هو جواد فقد قيل، ثم أُمر به فسُحب علىٰ وجهه ثم أُلقي في النار»[٢].

---

(١) أخرجه البخاري في عدة مواطن من صحيحه بألفاظ قريبة منها حديث (٥٤٠١) ومسلم (١٩٠٧).

(٢) مسلم (١٩٠٥).

وفي الحديث القدسي «من عمل عملًا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»(١).

تقوى الله عَزَّوَجَلَّ:

وعليك بتقوىٰ الله عَزَّوَجَلَّ فقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾[الأنفال: ٢٩].

وإياك واقتراف الذنوب وارتكاب المآثم فإنك تُحرم العلم بسبب ذلك، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورىٰ: ٣٠].

وذهاب العلم مصيبة من المصائب.

وقد أحسن من قال:

رأيت الذنوب تُميت القلوب ... وقد يورثُ الذلَّ إدمانها

وترك الذنوب حياة القلوب ... وخير لنفسك عصيانها

وعليك بالخلق الحسن؛ فقد قال رسول الله ﷺ: «ما من شيء أثقل في الميزان من خلق حسن»(٢).

وفي بعض الزيادات الصحيحة في هذا الحديث: «وإن صاحب حسن الخلق ليبلغ به درجة صاحب الصوم والصلاة»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥).

(٢) أخرجه عبدُ بن حميد في المنتخب (بتحقيقي ٢٠٤).

(٣) وهي عند الترمذي وغيره، ولها شواهد وهي صحيحة.

وأخرج أبو داود[١] بإسناد صحيح لشواهده من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم**».

وقال ﷺ: «**البر حسن الخلق**»[٢].

وأخرج الترمذي[٣] من حديث جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن من أحبكم إليَّ وأقربكم مني مجلسًا يوم القيامة أحاسنكم أخلاقًا**».

واحرص على التواضع:

وقد أُمر بهذا الخُلق سيد ولد آدم عليه الصلاة والسلام فقال تعالى: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]، وفي الآية الأخرى: ﴿وَٱخۡفِضۡ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٥]. وقال سبحانه: ﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِۖ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ولقد أُوحي إلى نبينا محمد ﷺ أن يتخلق بهذا الخُلق الجميل ففي صحيح مسلم[٤] من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه أخي بني مجاشع قال: قام فينا رسول الله ﷺ ذات يوم خطبنا فقال: «**وإن الله أوحى إليَّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغي أحد على أحد**».

---

(١) أبو داود (حديث ٤٧٩٨)، وأحمد (٦/ ٩٠)، وغيرهما.

(٢) مسلم (٢٥٥٣).

(٣) الترمذي (٢٠١٨).

(٤) مسلم (٢١٩٨).

وعند مسلم من حديث عياض بن حمار أيضًا: أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم في خطبته: «... **وأهل الجنة ثلاثة: ذو سلطان مقسط متصدق موفَّق، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذي قربىٰ ومسلم، وعفيف متعفف ذو عيال**»(١).

ثم هذا جبريل ﷺ يخبر نبينا محمدًا ﷺ ويرشده، ففي مسند أحمد(٢) بسندٍ حسن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: جلس جبريل إلىٰ النبي ﷺ فنظر إلىٰ السماء فإذا ملك ينزل، فقال جبريل: إن هذا الملك ما نزل منذ يوم خُلق قبل الساعة، فلما نزل قال: يا محمد أرسلني إليك ربك. قال: أفَمَلِكًا نبيًّا يجعلك أو عبدًا ورسولًا. قال جبريل: تواضع لربك يا محمد. قال: «**بل عبدًا رسولًا**».

وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «**ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبدًا بعفوٍ إلا عزًّا. وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله**»(٣).

ولقد قال الله تبارك وتعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۚ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣].

لقد قال ﷺ: «**إن الله يحب العبد التقي الغني الخفي**».

وذلك أخرجه مسلم(٤) في صحيحه من طريق عامر بن سعد قال: «كان سعد بن أبي وقاص في إبله، فجاءه ابنه عمر. فلما رآه سعد قال: أعوذ بالله من

---

(١) مسلم (٢٨٦٥).

(٢) أحمد (٢/ ٢٣١).

(٣) مسلم (حديث ٢٥٨٨).

(٤) مسلم (٢٩٦٥).

شر هذا الراكب. فنزل. فقال له: أنزلت في إبلك وغنمك وتركت الناس يتنازعون الملك بينهم؟ فضرب سعد في صدره فقال: اسكت سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله يحب العبد التقي، الغني[1]، الخفي**».

وأكرر احرص علىٰ التواضع فإن كثيرًا من الذين طلبوا العلم، وخاصة علم الحديث أورثهم – لعدم تقواهم- كبرًا وتعاليًا علىٰ الناس فحُرموا هذا العلم بعد تحصيله وانفض عنهم الناس بعد اجتماعٍ عليهم وبعد حبهم لهم وذلك أن الذي آتاه الله علمًا بالحديث يرىٰ الواعظ الكبير الذي له في وعظه سنوات طويلة يحدث بأحاديث ضعيفة وقصص لا أصل لها مع حبه للخير ورغبة فيه، فيحتقره ويزدريه، وكان من الأولىٰ أن يعالج المسألة برفقٍ ولينٍ وحسن أدب وحسن توجيه، ولكنه (أي طالب الحديث المعني بهذا التوجيه) سلك سبيل الفظاظة والغلظة والشدة والجفاء، فخالف بذلك أمر الله عَزَّوَجَلَّ وأثِم، وانفض الناس من حوله، فاحرص علىٰ الخُلق الكريم والتواضع.

وعليك يا طالب علم الحديث بحسن الطريقة وحسن السمت فانظر إلىٰ طريقة رسول الله ﷺ وسمته وهديه فالزمه في شؤونك كلها؛ في طرحك للمسائل، وفي شرحك لها، وعند استفساراتك وأسئلتك، كن علىٰ خلق كريم.

والزم إن استطعت شيخًا كريمًا و عالمًا جليلًا تستفيد من خلقه ومن علمه ويوفر عليك أوقاتًا كثيرة وتأخذ من طريقته وسمته ما يوافق سنة رسول الله ﷺ، وتجاوز عن زلاته وهفواته؛ فالجليس الصالح كحامل المسك.

---

(١) الغني هو غني النفس.

وقد قال تعالىٰ: ﴿وَٱصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ [الكهف: ٢٨].

وإذا كان الكليم موسىٰ ﷺ قد منَّ الله عليه بالنبوة والرسالة ومع ذلك قال: ﴿هَٰرُونَ أَخِى ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه: ٣٠-٣٥].

فاحرص علىٰ الصحبة الصالحة، ولا تجالس الطعانين اللعانين الشتامين السبابين الذين ورثوا كبرًا وغرورًا وتعاليًا وجفاءً.

لزوم الشيخ الصالح والجليس الصالح:

واعلم أنك تستفيد من العالم الصالح علمًا عظيمًا فضلًا عن خلقه ودينه، وذلك أنه يوجز لك المسائل ويختصرها لك ويعطيك من خبرته العلمية والعملية ما لا تتحصل عليه في سنوات من عمرك.

وكذلك فإنك تستفيد منه النطق الصحيح للأسماء والاصطلاحات.

فقد التقيت بمن يزعم أنه يطلب علم الحديث ويطلبه من تلقاء نفسه ليس علىٰ يد شيخ، ورأيته هذا الشخص قد مُلئ كبرًا وغرورًا فإذا به يقرأ سند حديث في البخاري.. يقول في قراءته حدثنا شِعبة ويكسر الشين، وكذا يقول حدثني مَسدد بفتح الميم.

وبلا شك فهذه أخطاء، وإن كانت في ظاهرها يسيرة إلا أنها تنم عن جهلٍ بالرواة وأسمائهم.

والصواب كما هو معلوم شُعبة ومُسدَّد. ولهذا أمثلة كثيرة.

وقد تبحث عن راوٍ من الرواة أطلق اسمه (سفيان مثلًا) ولكن الشيخ يُحدد لك إنه سفيان بن عيينة أو الثوري ويوجز لك القول في التعريف بسفيان وكيفية تمييزه، وغير ذلك كثير وكثير وأذكر أنني في بداية طلبي للعلم عند شيخنا الشيخ مقبل مرَّ بي رجلٌ أثناء البحث (أعني رجل من رجال الإسناد) اسمه الحرث وبذلت وقتًا للوقوف على الحرث في كتب الرجال فما وجدته إلى أن سألت شيخنا رَحِمَهُ اللَّهُ فإذا به يرشدني إلى اسمه الصحيح الحارث ولكنهم يكتبونها الحرث ويضعون ألفًا يسيره بعد حرف الحاء (الحرث) فوفَّر عليَّ رَحِمَهُ اللَّهُ جهدًا، فالشيخ الصالح الحريص على نفع جلسائه يستفيد منه الطالب كثيرًا.

وعليك يا طالب علم الحديث بتحصيل شيء من علوم اللغة العربية والنحو يستقيم به لسانك وتصحح به المعاني والألفاظ وتفصح به عن الحق وتدحض به الباطل وتنافح به عن سنة رسولك محمد ﷺ وتبلغ به عن الله عَزَّ وَجَلَّ بلاغًا مبينًا.

فالقرآن نزل بلسان عربي مبين، ورسولنا محمد ﷺ عربيٌّ فليكن تعلمك للغة العرب قربةً من القربات للوصول إلى فهم مراد الله عَزَّ وَجَلَّ ومراد رسوله ﷺ قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

ولا تملّ يا طالب الحديث من الصلاة على رسول الله ﷺ عند ذكره، ذلك لأن الصلاة على رسول الله ﷺ قربةٌ من القربات وطاعة من الطاعات وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وقال تعالى: ﴿قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى﴾ [النمل: ٥٩]، وقال ﷺ: **«من صلى عليَّ واحدةً صلى الله به عليه عشرًا»**.

وكم لرسول الله ﷺ علينا من الفضل بعد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ فصلوات ربي وسلامه على نبيه الكريم أفضل صلاة وأتم تسليم.

وقد ذكر غير واحدٍ من أهل العلم من مناقب أهل الحديث كثرة صلاتهم علىٰ نبيهم محمد ﷺ.

وكذلك فاحرص علىٰ الترضي علىٰ أصحاب رسول الله ﷺ والترحم علىٰ التابعين والأولين فهذا منك امتثال لقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

وأنت مأجورٌ ومثاب بالدعاء لأهل الإيمان؛ فقد قال رسول الله ﷺ **«ما من مسلم يدعو لأخيه بظهر الغيب إلا وعند رأسه ملك موكلٌ يقول: آمين، ولك بمثل»**.

واحذر أيها الطالب تزكية النفس، فقد قال ربك عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٢].

وقال سبحانه: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُمۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّي مَن يَشَآءُ وَلَا يُظۡلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النساء: ٤٩].

وعليك بإعانة إخوانك ومساعدتهم فقد قال رسول الله ﷺ **«والله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه»** وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ في وصف رسوله ﷺ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ﴾ [التكوير: ٢٤].

وفيه وجهان للعلماء:

أحدهما: وما هو ببخيل بعلمه الذي علمه الله إياه وغاب عنكم، بل يخبركم بما أخبره الله به مما هو نافع لكم، وذلك من قول القائل: فلان ضنٌّ بالشيء؛ أي بخل له.

والثاني: وما هو بمتهمٍ فيما ينقله عن الله عَزَّوَجَلَّ.

هذا وقد قال تعالىٰ في الحديث القدسي: «**يا ابن آدم أنفق أُنفق عليك**». والنفقة عامة (فيما قاله بعض العلماء).

وعليك بالإقبال علىٰ إخوانك ومُعلميك والمتعلمين منك، وعليك بطلاقة الوجه وبشاشته وقد قال رسول الله ﷺ «**لا تحقرن من المعروف شيئًا ولو أن تلق أخاك بوجه طلق**» وفي الحديث: «**تبسمك في وجه أخيك صدقة**».

المحافظة على الوقت

ولا تضيع وقتك في القيل والقال والطعن والاغتياب فقد قال تعالىٰ: ﴿قَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ هُمۡ فِي صَلَاتِهِمۡ خَٰشِعُونَ وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِٱللَّغۡوِ مَرُّواْ كِرَامٗا﴾ [الفرقان: ٧٢].

وقال تعالىٰ: ﴿وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغۡوَ أَعۡرَضُواْ عَنۡهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾ [القصص: ٥٥].

واعلم أن العمر قصير، فاحرص علىٰ العلم النافع من الكتاب والسنّة، ولا تضيع وقتك فيما لا فائدة فيه من الكتب والاطلاعات واعلم أن الذي يحرص علىٰ تعلم الكتاب والسنّة يتحصل في زمنٍ وجيزٍ قصيرٍ علىٰ ما لا يتحصل عليه شخص أفنىٰ كثيرًا من عمره في الاطلاع غير النافع، وكذا أكثر من الذي أفنىٰ عمره في أقوال رجال مجردةً عن الدليل من الكتاب والسنّة.

واحذر ما يفعله بعض طلبة الحديث، فإن بعضهم ولجهله ولتعالمه يُنزل ما قرأه من أقوال أهل العلم في الكذابين والوضاعين، ينزل هذه الأقوال علىٰ إخوانه فتراه يقرأ مثلًا في ترجمة راوٍ كذاب قول العلماء فيه (دجال من الدجاجلة) أو (كذاب أشر) أو (أضل من حمار أهله) وغير ذلك، فيطبق هذا الطالب هذا علىٰ من خالفوه في الرأي ظُلمًا وبغيًا وعدوانًا.

فاحذر ذلك أيها الطالب.

ولا تكثر من الانتقاد لأهل العلم والمشائخ وتتخذهم غرضًا لك فإن اغتيابهم يضرك أيما ضرر ويزدريك الناس وستجد من يطعن فيك وفي عرضك إن أنت فعلت ذلك، وقد قال تعالىٰ: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢] وإياك والهمز واللمز فقد قال تعالىٰ: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ [الهمزة: ١].

وقد قال غير واحدٍ من أهل العلم: (لحوم العلماء مسمومة).

وعليك بالوقار والاكتساء بثياب أهل العلم والفضل وعليك بالتجمل؛ فالله جميل يحب الجمال[1] كما قال رسول الله ﷺ.

وعليك بطيب الرائحة إن استطعت إلىٰ ذلك سبيلًا، وإياك وخبيثها فإن الملائكة تتأذىٰ مما يتأذىٰ منه بنو آدم.

وقد كان رسولك محمد ﷺ يكثر من التطيب ويكره أن تشم منه رائحة ليست بطيبة.

وإياك والتصدر السريع المُبكر فإن ذلك يضرك ولا ينفعك.

نعم إذا أتقنت العلم بمسألة فبلغها ولكن سرعة التصدر بغير مؤهلات

---

(١) مسلم (٩١).

لذلك تضرك في دينك ودنياك.

وعليك بالصبر على شيخك واعلم أنك لن تجد في أي شخص كلَّ ما تحبه من الصفات.

وأنت كذلك ليس فيك كل ما يحبه الناس من الصفات؛ فالناس كإبل مئة لا تكاد تجد فيها راحلة كما قال النبي ﷺ.

واحرص على علو الإسناد واتقاء الوسائط قدر استطاعتك؛ وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣].

واترك التنطع وغريب المسائل ونوادرها وما لا فائدة له من العلوم وابذل وقتك في العلم النافع الذي يحتاج إليه أهل الإسلام.

واحذر كتمان العلم النافع فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠].

وتفطن فإن كلام الأقران بعضهم في بعض يتحفظ عليه في كثيرٍ من الأحيان فالمجاورة كثيرًا ما تجلب التحاسد، وقد قال النبي ﷺ «**فتنة الرجل في أهله وماله وجاره تكفرها الصلاة والصدقة والأمر والنهي..**».

وقد أورد بعض العلماء عن ابن عباس رضي الله عنهما قوله: استمعوا علم العلماء ولا تصدقوا بعضهم على بعض[1].

---

(١) جامع بيان العلم (٢/ ١٥١).

وإن استلزم الأمر أن ترحل أو تسافر لطلب العلم فهذا صنيعٌ محمودٌ منك فمن سلك طريقًا يلتمس فيه علمًا سهل الله له به طريقًا إلىٰ الجنة كما قال رسول الله ﷺ[(١)].

وقد رحل موسىٰ عليه السلام للخضر للتعلم منه.

ونشر العلم وبثُّهُ له فقهٌ فمتىٰ يُنشر ومتىٰ يسكت الشخص؟ متىٰ يتكلم؟ ويتكلم بماذا؟

وهل يطلع كل الناس علىٰ كل العلوم؟

أم يخص بعض الناس ببعض العلوم؟

فذلك أيضًا فقه واسع فاسأل الله الحكمة يا طالب العلم.

وعلىٰ طالب العلم أن يتسم بالتأني فإن رسول الله ﷺ قال لأشج عبد القيس: «**إن فيك خصلتين يحبهما الله ورسوله الحلم والأناة**»[(٢)].

فليكن التأني شعارًا لك إلا في أعمال البر فبادر إليها وسابق واستبق.

واعلم أن المعلَّم من علمه الله، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾ [النساء: ١١٣]، وقال موسىٰ عليه السلام للخضر: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦]. وقال تعالىٰ في شأن سليمان عليه السلام وداود عليه السلام: ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩].

واسأل الله أن يزيدك علمًا وفهمًا.

---

(١) انظر صحيح مسلم (٨/ ٧١) وأحمد (٥/ ١٩٦).

(٢) أحمد (٣/ ٢٢) ومسلم (١/ ٣٦).

قال تعالىٰ: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

وتعوَّذ بالله من علم لا ينفع، فقد كان رسولك ﷺ يتعوذ بالله من علم لا ينفع(١).

قل لما لا تعلم: (الله أعلم)، وإذا سئلت عن شيء لا تعلمه فقل: (الله أعلم) ولا تستحي من ذلك، فالملائكة الكرام لما سألهم الله عَزَّوَجَلَّ وقال: ﴿أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [البقرة: ٣١-٣٢] ورسولنا ﷺ لما سئل عن الساعة قال: **«ما المسئول عنها بأعلم من السائل»**(٢).

وقد قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ولا تجادل بغير علم؛ وقد قال الله لرسوله ﷺ في شأن عدد الفتية أصحاب الكهف: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٢].

ومن أدب طالب العلم أن يرجع إلىٰ الحق إذا تبين له ولا يجادل بالباطل بعد ظهور الحق؛ وقد قال تعالىٰ في شأن أقوامٍ وذمهم: ﴿وَجَٰدَلُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُوا۟ بِهِ ٱلْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ ۖ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ﴾ [غافر: ٥].

ولا تستكبر عن التعلم والأخذ ممن هو في عُمرك أو أكبر منك سِنًّا أو

(١) مسلم (٢٧٢٢).

(٢) أخرجه مسلم حديث (٧).

أصغر؛ وقد قال وكيع رَحِمَهُ اللَّهُ – فيما نقله عن ابن كثير[١] رَحِمَهُ اللَّهُ –: لا ينبُل الرجل حتىٰ يكتب عمن فوقه، ومن هو مثله، ومن هو دونه.

ولا تستحِ من السؤال عما ينفعك في دينك فكما قال القائل: لا ينال العلم مستكبر ولا مستحي؛ قاله مجاهد.

وقالت أم سليم: يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق، فهل علىٰ المرأة من غسل إذا هي احتلمت؟ قال: «**نعم إذا رأت الماء**».

وفي الصحيحين من حديث أبي واقد الليثي قال: بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد والناس معه إذ أقبل ثلاثة نفر، فأقبل اثنان إلىٰ رسول الله ﷺ، وذهب واحد قال: فوقفا علىٰ رسول الله فأما أحدهما فرأىٰ فرجة في الحلقة فجلس فيها، وأما الآخر فجلس خلفهم وأما الثالث فأدبر ذاهبًا.

فقال رسول الله: «**ألا أخبركم عن النفر الثلاثة؟ أما أحدهما فأوىٰ إلىٰ الله فأواه الله، وأما الآخر فاستحيا فاستحيا الله منه، وأما الآخر فأعرض فأعرض الله عنه**»[٢].

وقالت عائشة: نِعْم النساء نساء الأنصار لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين.

وانظر إلىٰ حجج مخالفيك فقد تكون حجتهم أقوىٰ من حجتك وبرهانهم أقوىٰ من برهانك وقد تلتمس لهم المعاذير.

---

(١) الباعث الحثيث – آداب.

(٢) البخاري تعليقًا في كتاب العلم (١/ ٦٠).

وقد قال رسول الله ﷺ لحاطب بن أبي بلتعة لما أرسل رسالة إلىٰ المشركين يخبرهم فيها بأمر رسول الله ﷺ «**يا حاطب ما حملك علىٰ ما صنعت**».

واحرص يا طالب الحديث ويا طالب العلم علىٰ ملازمة تقوىٰ الله عز وجل وشكر نعمته والتعوذ بالله من زوالها ومن فجأة النقمة فقدِّم شكرًا كثيرًا لله خالقك وأكثر من دعائه وأن يجعل ما علمته حجةً لك لا عليك، وأن ينفع بك وبعلمك الإسلام والمسلمين وأن تكون سببًا في هداية الناس لا في غوايتهم وإضلالهم.

قل ما قاله الصالحون الأبرار: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾ [آل عمران: ٨].

وقل ما قاله سيد ولد آدم رسول الله محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعلىٰ آله: «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي علىٰ دينك**».

واسأل الله القبول فهو شأن الصالحين: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

وبين يدي الختام؛ نقدم شكرًا لخالقنا سبحانه وتعالى ومولانا وربنا وملكنا وإلهنا علىٰ هدايته لنا للإسلام والإيمان، فالحمد لله رب العالمين، حمدًا وشكرًا لله علىٰ عظيم نعمه وآلائه التي لا تنفد ولا تحصىٰ ولا تُعد، الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه.

لك الحمد يا ربنا أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت ملك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت الحق وقولك حق ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، ومحمد ﷺ حق، والساعة حق، اللهم اغفر لنا

ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت لا إله غيرك.

الحمد لله الحمد لله الحمد لله

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

صدقت يا ربنا إذ قلت في شأن الإنسان: ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢٣] فحقًّا يا ربنا لن نقضي ما أمرتنا به ولا قوة لنا إلا بك، فمهما قدمنا ومهما عملنا فلن نستطيع الوفاء بعهودنا معك، فعفوك أوسع، ورحمتك وسعت كل شيء، أنت أهل لأن تُتَّقىٰ وتُحذر، كما قلت عن نفسك: ﴿هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المدثر: ٥٦]، وأهل لأن تَغْفر كما قلت عن نفسك: ﴿وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ﴾ [المدثر: ٥٦] فاغفر لنا يا ربنا تقصيرنا في شكرك وتقصيرنا في ذكرك وتقصيرنا في عبادتك.

وأعنا اللهم ربنا علىٰ ذكرك وشكرك وحسن عبادتك.

ثم صلِّ يا ربنا وسلِّم تسليمًا كثيرًا علىٰ من أرسلته رحمة للعالمين، صلِّ يا ربنا وسلِّم علىٰ نبينا محمد الذي مننت به علينا وتفضلت وأخرجتنا به من الظلمات إلىٰ النور، وبصّرتنا به من العمىٰ وأنقذتنا به من الضلالة، وجازه عنا خير الجزاء وأوفر الجزاء، وآته سؤله يا ربنا.

ويا ربنا اجزِ حَمَلَةَ سنته خير الجزاء والداعين إليها والذابِّين والمنافحين عنها والمتفقهين فيها والعاملين بها من الصحب الكريم ممن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين.

اجز يا ربنا علماءنا وأئمتنا خير الجزاء.

نسألك يا ربنا أن تجازي علماءنا وأئمتنا المتقدمين منهم والمتأخرين خير الجزاء.

ثم أسألك يا رب أن تجازي شيخنا العالم الفاضل مقبل بن هادي الوادعي خير الجزاء وأن ترحمه برحمتك الواسعة وتنور له في قبره وتفسح له فيه، وتجازيه خيرًا علىٰ حمله لواء السنّة المباركة بأرض اليمن والذب عنها والدفاع، وبثها ونشرها وتنقيحها.

كما أسألك يا رب أن تجازي الإمام العالم الفاضل الشيخ ناصر الدين الألباني خير الجزاء علىٰ حسن دفاعه عن سنّة نبيك محمد ﷺ وعن المنافحة عنها وتنقيتها من الشوائب.

فاللهم جازهما خير الجزاء وسائر حَمَلة السنّة والمدافعين عنها والمتفقهين فيها.

اللهم أدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين.

ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلًّا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم.

وختامًا؛فبهذا القدر أجتزأ سائلًا الله عَزَّوَجَلَّ أن يغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما هو أعلم به مني، هو المقدم وهو المؤخر ولا إله إلا الله.

ثم إنه ما كان من صواب في هذا العمل فمن الله وحده فله النعمة وله الفضل وله الثناء الحسن.

وما كان من خطأ أو زلل أو شططٍ فمن نفسي ومن الشيطان وأسأل الله أن يغفر لي ويتجاوز عني وعن والدَيّ وأهل بيتي وذريتي والمسلمين والمسلمات.

وأُذكر إخواني أهل العلم والفضل والصلاح حفظهم الله بأن يوافوني بأي استدراك مشكورين فكم ترك السابق للاحق، وما كان عطاء ربك محظورًا.

وكذا لا ينسونا من صالح دعائهم.

ربنا تقبل منك إنك أنت السميع العليم.

وصل اللهم علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وسلِّم.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

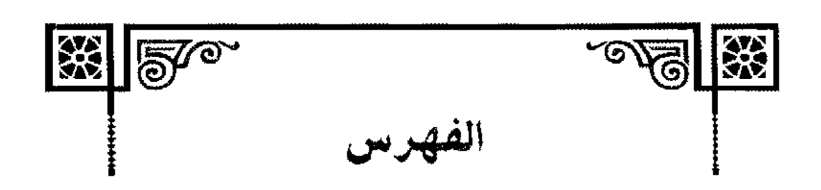
والحمد لله رب العالمين.

كتبه

أبو عبد الله/ مصطفى بن العدوي

مصر – الدقهلية – منية سمنود





الفهرس



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com